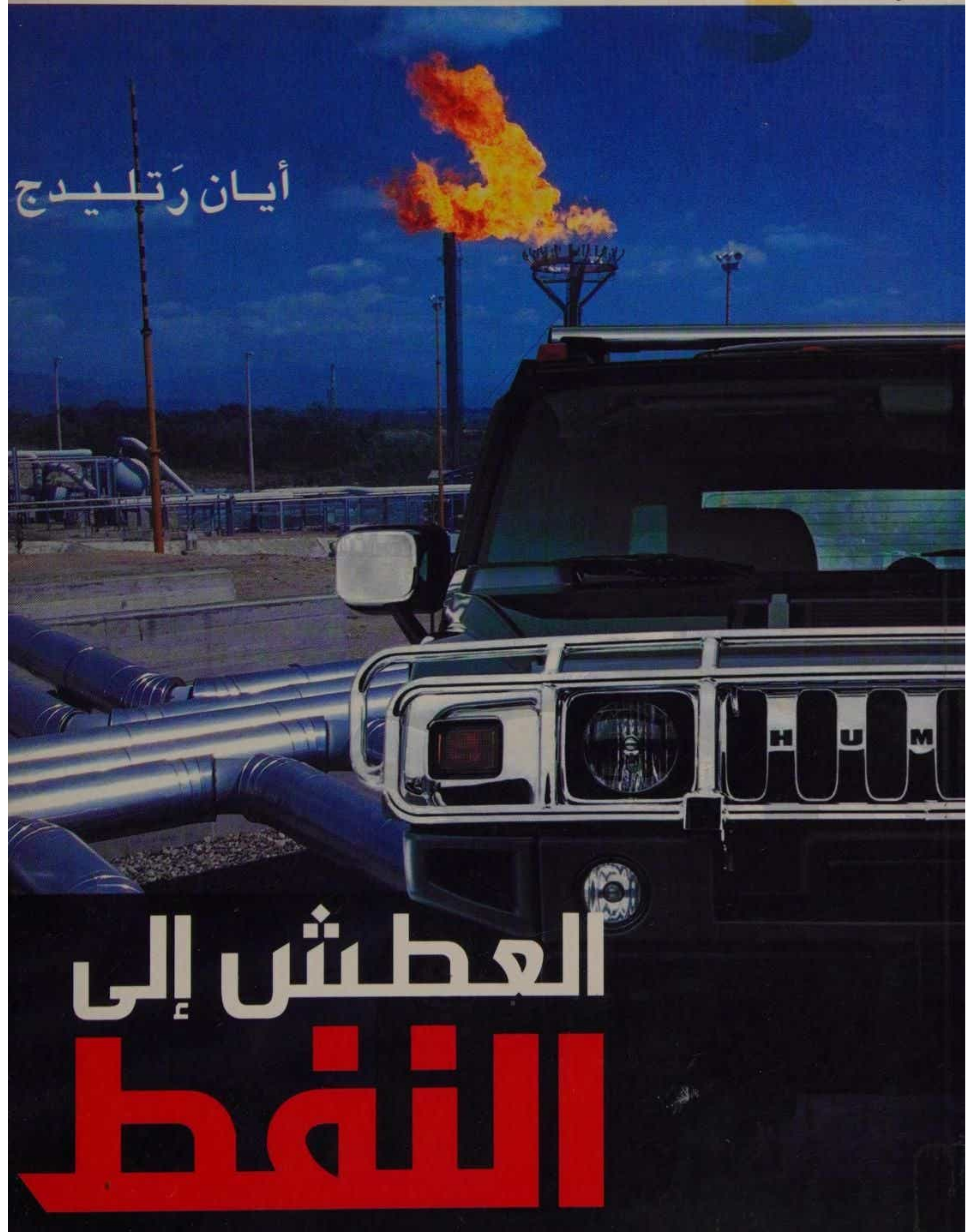
I. B. TAURIS

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers



أيان رَتليدج

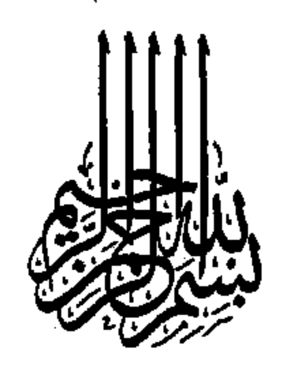
# العطش إلى النفط

## ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟

# العطش إلى النفط

ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟

Hamad Khalifa



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
ADDICTED TO OIL
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
I.B. Tauris & Co. Ltd.,
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم

# العطش إلى النفط

## ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟

تأليف

إيان رَتليدج

ترجمة

مازن الجندلي


الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

**ردمك 9953-29-221-3**

**الطبعة الأولى**

**1427 هـ - 2006 م**





الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

# المحتويات

# كلمة شكر

أود أن أشكرَ أولئك الزملاء الذين قرأوا الكتابَ كلَّه أو فصولاً معينــةً منــه وعلقوا على ذلك، وهم: جون هارت، ووولتر ليتل، وبرنــارد مــومّر، وفيليــب رايت. وأخص بالشكر بشكل خاص محرريَّ الأول، جون إيليس، الذي شق طريقه بين الأدغال الكثيفة للنسخة الأولى الفجة من هذا الكتاب. وقد قام هاناكو بــيرك ومَرجعٌ آخرُ لن أسميه بشيءٍ من التشذيب الإضافي إلى أن وصلَ الكتابُ إلى هــذا الشكل الذي هو عليه. في الختام، يتوجب عليّ أن أشكرَ وكيلــيَ الأدبي، جــون باركر من MBA Ltd. وناشري I.B. Tauris، دوامَ ثقتهما في مشروعٍ لا بد أنــه بدا لهما أولَ الأمر نَحِساً نوعاً ما.

Hamad Khalifa

# ملاحظة حول الأسماء والمصطلحات

## أسماء شركات النفط

لقد غيرتْ معظمُ شركات النفط المذكورة في متن هذا الكتاب أسماءها خلال الفترة التي استغرقها إعدادُه: فعلى سبيل المثال تغير اسم ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا إلى شيفرون كوربوريشن. وبما أن الأسماء الجديدة ستكون بطبيعة الحال أقربَ إلى سمع القارئ من الأسماء القديمة، فقد لجأتُ في الفصول التي تحتوي على سردٍ تاريخي إلى تبني طريقة ذكرِ اسميْ الشركة القديم والجديد معاً عند أول ورودٍ لهما في النص، فمثلاً "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (التي ستصبح فيما بعد شيفرون كوربوريشن)" ثم استعمالِ الاسم الجديد للشركة فقط في مواطن الإشارة التالية إليها، بصرف النظر عن الفترة الزمنية التي بدأ فيها استعمال الاسم. كذلك فقد لجأتُ في مواطن الإشارة التالية إلى الشركة إلى استعمال اسمها المختصر كالإشارة مثلاً إلى *شيفرون كوربوريشن* بشيفرون، كما هو شائع بشكل عملي. وما زاد الأمرَ تعقيداً أنّ بعضَ شركات النفط قد اندمجت خلال الفترة التاريخية التي غطاها الكتاب؛ فمثلاً اندمجت شيفرون سنة 2001 مع تكساكو لتصبحَ "شيفرون تكساكو" (كذا حرفياً). في هذه الحالات، استعملتُ الاسمَ المناسبَ للشركة في الفترة الزمنية المغطاة، أي *شيفرون* قبل 2001 و*شيفرون تكساكو* بعد ذلك.

## النفط الخام ومنتجاته المكررة

تستعمَل كلمة *نفط* في جميع الكتاب للإشارة إلى مائعيْ النفط الخام والنفط الخام مع الغاز الطبيعي. وهذا هو شائع عملياً في صناعة النفط (انظر، على سبيل المثال، BP Statistical Review of World Energy). وموائعُ الغاز الطبيعي (NGLs)، هي موائعُ هايدروكربونية مستخلصة من تدفقات الغاز الطبيعي، تحوَلت فيما بعد إلى غازات بترولية مُسالة (LPGs) كالبروبان والبوتان. وتشكل اليوم حوالى 25% من إنتاج أميركا *النفطي*.

أما كلمة *بترول* فتستعمَل للإشارة إلى المنتجات المستخلصة من النفط بالتكرير (كوقود الطائرات، وزيت الديزل الثقيل، وبنزين السيارات... الخ)، وإنْ كانت تستعمَل في بعض المواضع، عند الإشارة مثلاً إلى كميات الاستيراد والتصدير، بمعنى نواتج التكرير والنفط الخام معاً. وتستعمَل كلمة *بنزين* للإشارة تحديداً إلى ذلك الجزء من النفط الخام المكرَر الذي يُستعمل وقوداً للسيارات. وقد فضلتُ استعمال هذه الكلمة في الكتاب على استعمال الكلمة الإنكليزية petrol.

Hamad Khalifa

Hamad Khalifa

# مقدمة

في ختام كتابه *خطة الهجوم* [Plan of Attack]، الذي يضم رواية بوب وودوورد للأحداث التي قادت إلى غزو العراق، يسأل الكاتب الرئيسَ بوش، "كيف سيحكم التاريخُ على حربه ضد العراق؟" إنّ هذا السؤالَ مضلل من ناحية. فالتاريخ لا يحكم، بل يحلل، وقبل كل شيء يبحث عن الأسباب. وفي قيامه بذلك يطبق المبادئ العامة لجميع التحقيقات العلمية: فهو يصوغ الفرضيات القائمة على ملاحظة أنماط السلوك التي لوحِظت في الماضي. وفي حالة الولايات المتحدة، كان أهمَ نمط من أنماط السلوك يظهر من دراسة سياستها الخارجية في الثمانين سنة الماضية وأكثرَها تكراراً هو الاهتمام الأساسي والدائم بالشؤون الجيوسياسية النفطية وتورطها فيها[1].

ومع ذلك، في 15 يناير 2003، وصف رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الاتهامات بأن الحرب القادمة على العراق ستكون سعياً وراء النفط بأنها "نظرية مؤامرة" مستسخفاً إياها. وبشكلٍ مشابه، وبعد شهرين من ذلك، جاء في مقال رئيس في أسبوعية الشؤون الخارجية الأميركية، *In the National Interest*، أنّ "لا أدلَ على الإفلاس السياسي والأخلاقي لليسار الليبرالي الأميركي من المحاولة الحالية لوصف المجهود الحربي ضد العراق بأنه "لأجل النفط""[2]. ومع ذلك، ما يزال الملايين حول العالم يعتقدون أنّ النفط كان – بالفعل – العاملَ الأهم في تفسير غزو واحتلال الولايات المتحدة للعراق.

وما كتابُ *العطش إلى النفط* إلا محاولة أولية لإظهار السبب الذي يجعل هؤلاء

الملايين على حق فيما يعتقدون. وسأحاول إثباتَ أنّ غزوَ العراق كان بالفعل *لأجل النفط*. وإذا لم تكن ثمة نية البتة "لسرقة نفط العراق"؛ فالسيطرة والهيمنة يمكن تحقيقُهما دون استيلاء مواطني الولايات المتحدة مباشرة على نفط العراق.

إن الدليلَ التاريخي على ما أسميناه آنفاً "الاهتمام الأساسي والدائم للولايات المتحدة بالشؤون الجيوسياسية النفطية وتورطها فيها" يوفر بحدّ ذاته سبباً كافياً للاعتقاد بأن النفط هو مفتاح غزو العراق. ولكن ثمة دليلاً آخرَ على أنّ كثيراً من العوامل التي طالما ارتبطت فيما مضى بالنفط، كانت تتضافر في أوائل القرن الواحد والعشرين لتبلغَ حجماً مهماً، وهذا ما سنحاول إثباته. إن الهيمنة اللافتة التي باتت تتمتع بها السيارة على الاقتصاد والمجتمع الأميركي، والاعتمادَ المتزايد للبلد على إمدادات النفط الأجنبية، والمستوى القياسي الذي بلغته واردات الولايات المتحدة النفطية من الخليج العربي، والتحذيراتِ من وقوع أزمةٍ كبرى وشيكة في أسعار النفط إذا واصل منتجو النفط الخليجيون الكبار صدَّ الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط، والرغبة الجامحة لشركات النفط الأميركية في الوصول إلى احتياطيات النفط المربحة للغاية هناك، تتضافر كلّها معاً لتشكل قوة ضاغطة لم يسبق لشدتها مثيل. ولقد كانت هذه العوامل معاً أهمّ العوامل التي قادت إلى غزو، وحرب، واحتلال العراق.

بالطبع، لم يكن النفط العاملَ الأوحد. فالدول لا تذهب للحرب لسببٍ واحدٍ وحسب. فالرغبة في إرغام الفلسطينيين - بالاستعراضِ الضخم للقوة العسكرية الأميركية - على الدخول في نوعٍ من *السلام* يفضله الحلفاءُ الليكوديون لإدارة بوش، لا بد أنه كان على لائحة العوامل التي أدت إلى الغزو. كذلك، لا يمكن استبعاد الإحباط المتنامي لنظام العقوبات، الذي أضر أكثرَ مما نفع، من قائمة العوامل السببية. لكن هذا لا يعني أنّ من غير الممكن إيجاد ترتيبٍ ما للعوامل السببية، ولا يعني أننا لا نستطيع تمييز العوامل السببية المهيِّئة من تلك التي تُحفز وحسب.

بالتأكيد، فالحافز إلى غزو العراق سنة 2003، وفي الواقع إلى كل تلك *الحروب على الإرهاب* التي بدأت بغزو أفغانستان، كان هو التدميرَ الوحشي *للبرجين*

*التوأمين* في 11 سبتمبر 2001. لكن في هاتين الحالتين، حالتيْ العراق وأفغانستان، كان الحافز يلعب على تشكيلة معقدة من القوى التحتية ذات الصلة بالنفط التي كانت قد بدأت فعلاً بشد صانعي القرار الأميركيين صوبَ الغزو العسكري لهاتين المنطقتين. إنّ معظم الحروب تكشف عن أسباب قريبة وأخرى بعيدة. ففي الحرب العالمية الأولى، مثلاً، نستطيع التمييز بين الحافز، المتمثل باغتيال أرشيدوق النمسا فرانز فرديناند في 28 يونيو 1914 على يد غافريلو برنسيب، وبين التنافس الإمبريالي والقومي الطويل، وسباق التسلح الضخم اللذين يعتبرهما المؤرخون العاملَيْن المهيئيْن الأساسييْن لنشوب تلك الحرب.

ويجب علينا كذلك التمييز بين العوامل المهيئة الحاسمة المؤدية إلى الحرب وبين *الأسباب* التي ترجع إليها تلك العوامل المهيئة في تفسير سلوك هذه الأخيرة. حيث تؤدي المصالح المادية – مصالح الشركات ومصالح الدول – إلى تعريف معين للحقيقة، يمكن أن نسميَ ذلك أيديولوجية[3]. حسبما جاء في كتابيْ وودوورد "بوش محارباً" [Bush at War] و"خطة الهجوم" [Plan of Attack]، وحسب روايات صحفية أخرى، يرى الرئيس وحاشيته سلوكَهم وسلوكَ العالم الأوسع من حولهم من منظار أيديولوجية المحافظين الجدد التي يعتنقونها. فغزو العراق ليس من شأنه وحسب إزالة ما فيه من أسلحة دمار شامل "وهو تهديد لك أن تتخيل مدى خطورته"، على حدّ تعبير نائب الرئيس تشيني، لكنه سيكون أيضاً "استراتيجية هجومية للحرية في الشرق الأوسط"، إنه جزءٌ من "الثورة الديموقراطية العالمية"[4] التي تقودها الولايات المتحدة. بالفعل، فحسب وودوورد، رأى بوش نفسَه يتولى "عملية إعادة ترتيب طموحة للعالم من خلال العمل الاستباقي، وإن لزم الأمر، أحادي الجانب لتقليص المعاناة وجلب السلام"[5].. لا شك في صدق تبني هذه المعتقدات. لكن التحليل التاريخي سيظل قاصراً إذا اقتصر على تقصي الأسباب التي جعلت الأفرادَ، بتقديرهم هم، يتصرفون بالشكل الذي تصرفوا به. يجدر بنا أن نستذكر كلمات المؤرخ الإنكليزي الكبير إي إتش كار: "لا يتصرف البشر دوماً، أو حتى عادةً، بدوافعَ يعونها تمامَ الوعي أو يودون المجاهرة بها"[6].

في الحقيقة لسنا بحاجة إلى سبر الأغوار العميقة لأيديولوجيا المحافظين الجدد لنجدَ من الدلائل ما يشير إلى أنّ الشؤون الوجيهة للدولة والشركات كانت تدور حول أمرٍ في الخليج لا صلة له البتة *بأسلحة الدمار الشامل*، أو *الحرية*، أو *الديموقراطية*. فقبل زمنٍ طويل من الفشل المحرج في العثور على ما يسمى أسلحة الدمار الشامل، كانت هناك علائمُ على أنّ التهديدَ المزعوم الذي مثله حطام النظام الفاشستي المنهار لصدام حسين لم يكن سوى ذريعةٍ ملائمة للزعماء الأميركيين ليقوموا بخوض المعركة الأخيرة في الصراع الطويل على مدى عقود، لسد الطلبات التي لا ترحم لمجتمعهم المُمَوْطر [motorized] إلى حدٍّ بعيد. ففي العام 2000، على سبيل المثال، عندما قام المحافظون الجدد بول وولفوويتز، ووليام كريستول، ودوف زاكايم، وآي. لويس ليبي وغيرهم من المشاركين في وضع تقرير "إعادة بناء الدفاعات الأميركية" [Rebuilding America's Defenses]، بمناقشة دور القوات الأميركية في الخليج، أقروا بصراحةٍ أنه: "بالرغم من أن الصراعَ غيرَ المحسوم مع العراق يوفر المبرر المباشر، فإن الحاجة إلى وجودٍ عسكري أميركي كبير في الخليج يتخطى مسألة نظام صدام حسين"(7).

هذا الاعتراف، بأن صدام حسين كان *المبرّ*ر وحسب - الذريعة - لإقامة إمبراطوريةٍ أميركية جديدة فيما وصفه وصفاً مناسباً واضعو التقرير بأنه "منطقة ذات أهميةٍ حيوية"، يشير بوضوح إلى أن ثمة سبباً آخر أكثرَ أهمية للتدخل العسكري في الخليج: ألا وهو النفط.

يبدأ كتاب *العطش إلى النفط* بشرح الدور الحاسم للنفط في الاقتصاد العالمي وبيان أنه، على الرغم من سيئاته البيئية، ما يزال هو مصدرَ الطاقة الأكثرَ نفعاً للعالم. كما يبيّن الكتاب في الفصل الأول إلى أي مدى باتت أميركا تعتمد على إمدادات النفط الأجنبية، ويبرهن على أن السبب الرئيس لهذا الاعتماد المتزايد يكمن في قطاع النقل الأميركي.

في الفصل الثاني، يُرجِع الكتاب *العطش إلى النفط*، إلى القرارات الحاسمة التي اتخذها القادة السياسيون، وقادة الشركات في النصف الأول من القرن

العشرين، عندما اختارت أميركا مَوْطرة مدنها. لم يكن هذا الخيار بحال من الأحوال حتمياً، وظهر أنه متأثر إلى حدٍّ بعيد بكبريات شركات صناعة السيارات وشركات النفط. وعليه، باتت صناعة السيارات وتكرير النفط في أواسط الستينيات تشكل قلبَ الاقتصاد الأميركي، وازداد الاعتماد على الواردات النفطية من الشرق الأوسط.

يعرض الفصلان الثالث والرابع من الكتاب لعلاقات أميركا المضطربة مع الشرق الأوسط، وبخاصة المملكة العربية السعودية، مع بيان كيف أصبحت المنطقة التي اعتبرت في الأصل حلاً لمشكلة أمن الطاقة المتعاظمة بأميركا تهديداً محتملاً لهذا الأمن. وفي العام 1990-1991 أصبح هذا التهديد حرباً كاملة لأجل النفط، بعد أن غزا صدام حسين الكويت، وهدد إمدادات النفط الأميركية من المملكة العربية السعودية.

في الفصل الخامس، ينتقل التركيز إلى الأفراد الثلاثة الذين، سيقومون بعد عشر سنوات من ذلك، بتحريك الأحداث المؤدية إلى الحرب الأميركية الثانية على العراق – **جورج دبليو. بوش، وريتشارد تشيني، وكونداليزا رايس**. ويُظهر هذا الفصل كذلك إلى أي حدّ كان هؤلاء الثلاثة يمثلون *محور النفط* في الإدارة، وهُمُ الأشخاصُ الثلاثة الأكثرُ ارتباطاً في الصميم بمصالح النفط، والطاقة الأميركية، والأهداف التجارية لشركاتها الكبرى، وهي الأهداف التي تتربع الآن بفخر على الأجندة الجيوسياسية للإدارة الجديدة.

في الفصول السادس، والسابع، والثامن ينتقل اهتمامنا إلى النظر في السياسة الأميركية التي باتت الآن *تقليدية*، في محاولة تنويع مصادر الإمداد النفطي بعيداً عن الخليج العربي. وكان الهدف هو الاستعاضة عن إمدادات نفط الخليج بنفط مستمد من مصادرَ محلية، أو مستوردٍ من المنتجين المجاورين في "نصف الكرة" الغربي – وهي كندا، وفنزويلا، والمكسيك – ومن منطقة بحر قزوين من الاتحاد السوفياتي السابق. لكن تبيّن كم كانت محدودة فرصُ نجاح هذه السياسة وكيف أن أميركا رُدت، مرة أخرى، إلى مزيدٍ من الاعتماد على الخليج.

ثم يعود الفصل التاسع إلى موضوع المَوْطرة ويبيّن مدى تغلغلها في كل جانب تقريباً من جوانب المجتمع الأميركي المعاصر. ولكن على الرغم من حقيقة أن أميركا كانت قد أصبحت بالفعل، في بداية القرن الواحد والعشرين، المجتمع الأكثرَ مَوْطرة في العالم بلا منازع، توقع خبراء الطاقة في الحكومة الأميركية نفسها استمرارَ نمو الطلب في الولايات المتحدة على وقود النقل في العقود الأربعة القادمة.

على هذه الخلفية، يصف الفصل العاشر كيف أن ظهورَ مستوردٍ جديد محتمل هائل للنفط في الساحة – هو الصين – مضافاً إليه ترددُ كبار منتجي النفط في الخليج في فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجال النفط، قاد الهيئاتِ الاستشارية الخبيرة في الولايات المتحدة إلى توقع وقوع أزمةٍ وشيكة في إمدادات وأسعار النفط لم يسبق لحدها مثيل.

أما الفصل الحادي عشر فيتناول غزو واحتلال العراق بنيّة إقامة محمية بترولية صديقة مطواعة في تلك المنطقة المضطربة، من خلال نوعٍ من *الإمبريالية الديموقراطية*. وحسب الدلائل المتوافرة حتى كتابة هذا الكتاب، يرى هذا الفصل أن أميركا خاضت في العراق حربَ نفط؛ وخسرتها. أما مغزى ذلك للولايات المتحدة وللمنتجين العرب ومستقبل سعر النفط العالمي فموضوعُ خاتمة الكتاب، وهي خاتمة تأملية قصيرة لا بد منها.

# 1 النفط وأميركا

ثمة قوىً جبارة سعت جاهدةً لإشعار الناس بأن استهلاك الطاقة أمرٌ سيئ، وأنّ على الأميركيين بالتالي أن يشعروا بالذنب لاستهلاكهم الطاقة إلى هذا الحدّ.

Competitive Enterprise Institue, 2001

النفط هو أغلى مصدر طاقة في العالم. وربما سيتوجب علينا في مرحلة ما مستقبلاً إيجادُ شيءٍ أكثر رأفة بالبيئة، لنـزودَ به آلاتنا ونحوله إلى كل تلك المنتجات المفيدة التي هي الآن جزء من حياتنا اليومية، لكن العالَمَ في الوقت الحاضر يريد النفط. وقد بلغت الرغبة في النفط أنْ صار يُعَد سلعة *استراتيجية*، لا يستطيع أيُ مجتمعٍ صناعي وصل إلى درجة تصنيعٍ عالية الاستمرارَ بدونه، وأنه يجب ضمانُ توفيره، ولو بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر. بالفعل، يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية، "بين جميع الموارد... ما من شيء أكثرُ إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين من النفط"(1).

ومع ذلك نادراً ما نتعب أنفسنا بالتساؤل عن سرّ كون النفط مهماً وحاسماً لمجتمعاتنا، ومفيداً وقيماً إلى هذا الحدّ. فدعونا نمضيْ بضعَ هنيهات بحثاً عن هذا السرّ. وسنبين كذلك بدقة، ونحن نقوم بهذا البحث، ما الذي جعل أميركا، على وجه الخصوص، معتمدةً إلى هذا الحدّ على هذه المادة. تنبع نفاسة النفط من تمتعه بأفضل الخصائص الفيزيائية بين جميع مصادر الطاقة. ومن المعلوم أن الطاقة هي "القدرة على القيام بعمل". وليس في مقدور المرء في الواقع ملاحظتها وقياسُها

مباشرة - فهي شيءٌ نظري - ولكن يمكنك دراسة أثرها على المادة، كعملية التسخين على سبيل المثال. يقاس *أثرُ الطاقة* بوحدة قياس تسمى *جول*[2]، وإن كنا نستخدم عادة *الميغا جول* (مليون جول) أو *الجيغا جول* (مليار جول) كوحدة قياس للسهولة. وباستعمالنا وحدة القياس هذه نستطيع ربط قيمة الطاقة لوقود ما بثلاث من الخصائص الفيزيائية الأخرى لهذا الوقود: وزنه، وحجمه، وحالته الطبيعية (مائع أو صلب أو غاز أو حقل). ويمنحنا ذلك ثلاثَ *مراتب طاقة* لكل وقود. فمثلاً، يحتوي الكيلوغرام الواحد من الفحم متوسط الجودة على 24 ميغا جول (MJ) من الطاقة (وهذه *مرتبة الوزن*)، ويحتوي المتر المكعب منه على 27,500 ميغا جول (وهذه *مرتبة الحجم*)، وأخيراً، نلاحظ ببساطة أنّ الفحمَ صلب في حالته الطبيعية (وهذه *مرتبة الحالة*)[3].

إذا طبقنا نظام المراتب هذا على جميع مصادر الطاقة المتاحة حالياً، نجد النفط يتفوق عليها جميعاً. فمثلاً، تبلغ مرتبة وزن النفط 43 ميغا جول بالمقارنة مع 25.5 ميغا جول لوقود الإيثانول (المصنوع من الحبوب)، و24 ميغا جول للفحم *المتوسط*، و18 ميغا جول للخشب، و4.4 ميغا جول للنفط الطفلي، الخ[4]. لنرَ الآن مرتبة الحجم: يحتوي المتر المكعب من النفط على 35,000 ميغا جول، والمتر المكعب من الفحم المتوسط حوالى 27,500 ميغا جول، والمتر المكعب من الإيثانول 20,000 ميغا جول، والمتر المكعب من الغاز الطبيعي 35 ميغا جول فقط. حتى عندما يُضغط الغاز إلى 20 ميغا باسكال[5]، فإنّ محتوى الطاقة في المتر المكعب منه لا يتعدى 6,000 ميغا جول. أما بالنسبة إلى مرتبة الحالة، فمن بين الحالات الممكنة الأربع التي نستطيع تمييزها وهي: المائعة، والغازية، والصلبة، والحقلية يشغل النفط أيسرَها وأكثرَها ملاءمة: وهي الحالة السائلة. على النقيض من ذلك، تنتمي كل مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وكذلك الطاقة النووية المستمدة من خام اليورانيوم المعالَج، إلى فئة المصادر الحقلية: فهي جميعاً نوع من حقل الضغط، أو الطاقة، أو الحقل الإشعاعي. لكن الحالة الحقلية هي أدنى الحالات مرتبة لأنه يصعب تخزين الطاقة فيها، ولا يمكن استعمالها وهي على هذه الحال في

محرك كمحرك الاحتراق الداخلي مثلاً. فجميع مصادر الطاقة الحقلية يجب أولاً تحويلها إلى كهرباء، بكلفة كبيرة، بينما يسهل استعمال مصادر الطاقة التي في الحالة السائلة والتعامل معها. وعلى الرغم من وجوب تكرير النفط الخام أولاً إلى بنزين ومنتجات بترولية أخرى، فهذه عملية صناعية بسيطة نسبياً، وأقل كلفةً بكثير من تحويل خام اليورانيوم مثلاً، إلى كهرباء.

إن لتفوق النفط في المراتب الثلاث الوزنية، والحجمية، والحقلية انعكاساً مهماً على نحو خاص. فمع تقدم البشر من المراحل البدائية إلى مراحل متقدمة من التطور التكنولوجي، كان أحد أهم المؤشرات على التقدم التقني هو اختراع ومواصلة تحسين الآلات المتحركة المستقلة الكبيرة [ Large Independent Mobile Machines (LIMMs)][6]. فمن السفن الثلاثية المجاذيف، والمركبة الرباعية الخفيفة التي تجرها الخيول، إلى السفن البخارية، والسيارات البدائية، والطائرات ذات الجناح المزدوج، إلى الطائرات النفاثة الأسرع من الصوت، إلى الشاحنات التي تسير على الطرقات الوعرة، إلى المركبات الرياضية، والسيارات ذات الأداء العالي في هذه الأيام، شكلت الآلات المتحركة المستقلة الكبيرة حياتنا وقولبت مجتمعنا وثقافتنا. بالفعل، يقول اقتصادي الطاقة، دوغلاس رينولدز، "لقد كان امتلاك أضخم وأحدث الآلات المتحركة المستقلة الكبيرة [LIMM] غالباً السمة المميزة لأي مجتمع متقدم"[7].

هذا ما جعل النفط مصدرَ طاقة مفيداً إلى هذا الحدّ. فالآلة السيارة المستقلة الكبيرة [LIMM] يجب أن تحمل وقودَها بنفسها؛ إذن، فكلما ارتفعت المرتبة الوزنية للوقود كان ذلك أفضلَ لأداء أي آلة LIMM. وتلك نقطة لصالح النفط. لكن المرتبة الحجمية للنفط هي أيضاً مهمة لأنها كلما ارتفعت، تقلص حجم خزان الوقود في آلة LIMM وكلما نقص حجم خزان الوقود، توفر حيزٌ أكبر في الآلة للوظائف الأخرى، كحيز جلوس الركاب ووضع الأمتعة، أو في حالة آلات LIMM العسكرية، لوضع الأسلحة والذخائر. وعليه، في مجتمع تلعب فيه آلات LIMM دوراً مركزياً، لا يفوق النفطَ كفاءةً مصدرٌ من مصادر الطاقة. فهو ملتزٌ،

ومكتنز، وسهل الاستعمال، ويوجد في حالته الطبيعية في مستوعبات مركزة جداً، ويمكن تحويله إلى ناتجٍ طاقويٍ مفيد بسرعة، وكلفة منخفضة، وأمان.

يودّ كثيرٌ من الناس صدقاً لو كنا أقل اعتماداً على النفط. ويشيرون ليس إلى الرابط بين انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، والاحترار العالمي المتصلة بالنفط فقط، بل كذلك إلى الكثير من مظاهر الجنون في المجتمع البترولي، وما أكثرها: كازدحام الطرقات بالسير، وعشرات آلاف ضحايا حوادث السيارات، والزبالة البلاستيكية غير القابلة للتحلل البيولوجي. وبالرغم من كل ذلك، ثمة قليل من المؤشرات، حتى الآن، على أن مواطني المجتمع الرأسمالي المعاصر - الذي تمثل له أميركا النموذج الأصلي - يودون أو يقدرون على التخلص من إدمانهم على "وسائل الراحة" التي تجعل النفط تلك السلعة الحيوية الاستراتيجية.

## الرأسمالية النفطية: الصراع التنافسي على الاحتياطيات

بما أن النفط مادة مفيدة إلى هذا الحدّ، فإنّ أولئك الذين يتوصلون إلى السيطرة عليه سيكونون أغنياءَ جداً. لقد تعلمنا هذا الدرس أولاً من **روكفلر** في سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم من **الأخوات السبعة** (كبرى شركات النفط المتعددة الجنسيات) التي تقاسمت سوقَ النفط العالمي فيما بينها، وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى ستينيات القرن العشرين[8]. وعلى الرغم من أن التطورَ التاريخي للرأسمالية كان قائماً في المقام الأول على نمو التصنيع، فإننا غالباً ما ننظر إلى صناعة النفط، وبخاصة أكابر النفط [Big Oil] (كبرى شركات النفط المتعددة الجنسيات) على أنها الشكل النموذجي الأصلي للشركة الرأسمالية. ولكن، ثمة سمتان خاصتان اثنتان تميزان *الرأسمالية النفطية* (وإلى حدٍّ أقل، رأسمالية التعدين) عن رأسمالية التصنيع.

تتمثل أولى هاتين السمتين بأن على شركة النفط الرأسمالية الوصول إلى أراضي الغير لحفر آبار النفط. وهذا بدوره يعني أنّ على شركات النفط أن تتكيفَ مع مجموعةٍ من الأصول، والترتيبات العُرفية التي تحكم الوصول إلى تلك الممتلكات

والموارد النفطية الدفينة فيها. ولقد ظلت الأرض وما في باطنها من ثروات، على مدى العصور، تخضع في جميع الدول ذات السيادة تقريباً، "لحقوق الدولة في مصادرة الملكية الشخصية [eminent domain]"، وهي حقوقٌ ثلاثة: أولها حق الضريبة (أو المطالبة بدفع ضريبة عينية أخرى من نوعٍ ما)، والثاني حقُ سحب ما مُنِح أو أوكِل سابقاً من حق في الأملاك الأرضية، والثالث هو حق *ضبط الأمن*، أي، السيطرة أو التحكم[9]. بالطبع عندما يكون البلد الغني بالنفط واقعاً تحت الهيمنة الاستعمارية، أو شبه الاستعمارية لدولةٍ أو مجموعة دولٍ أخرى فإنه يمكن الدوْس على هذه الحقوق وتجاوزُها، ولكن حتى في هذه الحال، يتعين على شركة نفط القوة المستعمِرة عادةً أن تظل تخصص جانباً من جملة أرباحها لدفع ضريبةٍ أو جُعالة للسلطة الاستعمارية أو الحكام المحليين المتواطئين. وبالتالي، فإن الرأسمالية النفطية، من هذه الناحية، أكثر شبهاً بالرأسمالية الأرضية مما هي بالرأسمالية التصنيعية.

أما السمة الثانية فهي – من ناحية – أن شركات النفط تختلف عن الشركات الرأسمالية الأرضية والرأسمالية التصنيعية معاً. ذلك لأنّ النضوبَ المتواصلَ لموردها الطبيعي، مع استخراجها النفط منه وبيعه، يعني أنها مدفوعة دفعاً لا يرحم بما يمكن تسميته *الضرورة الإقليمية* [territorial imperative]. إذ يتعين على شركة النفط التحرك باستمرار، ناقلة عملياتها من منطقةٍ إلى أخرى، ومن بلدٍ إلى آخر، باحثة أبداً عن احتياطيات نفطية جديدة لتحل محل تلك الجاري استنزافها. فإن فشلت في تعويض الاحتياطيات المستنزفة، لن يطولَ بها الأمر قبل أن يهبط سعر أسهمها وتبدأ معاناة مجلس إدارتها ومدرائها إثر ذلك. ذلك لأن الاحتياطيات النفطية المؤكَدة للشركة هي ما يوفر أساسَ التدفق النقدي لديها والأرباح في المقام الأول. ويقدّر المساهمون برأس مال الشركة القيمة السوقية لأسهمها استناداً إلى حجم ما تبقى من احتياطياتها النفطية، وإلى افتراضات على هذا القدر أو ذاك من الجدارة حول مستقبل الأسعار والتكاليف وخطط الإنتاج، و"معدل خصم" يُستعمل لوضع "القيمة الراهنة" على خط التدفق النقدي مستقبلاً"[10].

قبل السبعينيات، عندما كانت شركات النفط الكبرى ما تزال تنعم بمنفذ إلى الاحتياطيات اللامحدودة تقريباً للشرق الأوسط، لم تكن مسألة إضافة احتياطيات أكثرَ من حفر مساحة إضافية. أما بعد السبعينيات، عندما سحبت *ثورة أوبك* السيطرة عن تلك الاحتياطيات النفطية الضخمة من يد الشركات وأممتها، ركّزت شركات النفط الكبرى بحثها عن حقول نفطية جديدة لتحل محل تلك التي فقدتها، في ما كان يعتبر مناطقَ *آمنة* سياسياً، لا تقع تحت تهديد مصادرة الملكية أو التأميم. لاقت الشركات في البداية بعض النجاح: في آلاسكا، وبحر الشمال، وغرب كندا، وإندونيسيا (تحت حكم الديكتاتور الموالي لأميركا) وشواطئ الولايات المتحدة. ولكن، في أوائل التسعينيات، لم تقدم تلك الأقاليم البترولية *الآمنة* كبيرَ أمل بالعثور على حقول النفط العملاقة التي كانت الشركات تبحث عنها، أي الحقول التي تزيد احتياطياتها عن 500 مليون برميل، والتي تقدم اقتصاداتها ذات الإنتاج الضخم والكلفة المنخفضة ربحية استثنائية.

فراحت شركات النفط الكبرى، مدفوعة بيأسها من إيجاد حقول *عملاقة* جديدة في شمال أميركا، تنقل عمليات التنقيب، والتطوير، والإنتاج لديها إلى الخارج. وقد أشارت دراسة أجرتها وكالة معلومات الطاقة (EIA) التابعة لوزارة الطاقة الأميركية سنة 1995، إلى أنّ "صناعة النفط والغاز الأميركية شهدت تغيراً كبيراً بعد انهيار أسعار النفط بين أواخر 1985 وأوائل 1986. فقد نقلت شركات النفط الكبرى كثيراً من أعمال التنقيب والتطوير إلى أماكنَ تقع خارج الولايات المتحدة"[11]، واستمرت هذه العلمية طوالَ التسعينيات. ففي العام 1991، كانت أكبر 20 شركة أميركية منتجة للنفط، ممن تصفها وزارة الطاقة الأميركية بمجموعة *كبار* المنتجين، تنتج 55.7 في المائة من النفط المنتج محلياً بالولايات المتحدة. لكن، بحلول العام 2000، انخفض هذا الرقم إلى 45.2 في المائة[12]. وقد انعكس هذا الابتعاد عن الولايات المتحدة على التوزع الجغرافي للاحتياطيات النفطية لشركات النفط الأميركية الكبرى. ففي العام 1985 مثلاً، كان 55 في المائة من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكَدّة لشركة شيفرون يقع في الولايات المتحدة. أما في العام

1999، فقد انخفض هذا الرقم إلى 22 في المائة فقط.

لكن مع انتقال شركات النفط الأميركية الكبرى (ومعها نظيراتها الأوروبيـــة) إلى الخارج بحثاً عن حقول نفطية عملاقة جديدة، سرعان ما انضمت إليها مجموعة جديدة متعطشة إلى الاحتياطيات النفطية من شركات النفط الحكوميـــة الســـابقة المخصخصة أو شبه المخصصة، التي كانت تنتشر وتتكاثر في التسعينيات. وحسب المدير التنفيذي لإحدى هذه الشركات التي كانت مملوكة للحكومة، وهي الإيطالية ENI، شهدت السنوات الأولى لعقد التسعينيات "انفجاراً في عدد المنافسين" الذين كانوا يكافحون لوضع يدهم على الاحتياط غير التابع لبلدان أوبـــك. وفي رأيـــه، "كان كل واحد من هؤلاء المنافسين يودّ أن يصبح شركة نفط دولية كبرى"[13].

لقد استولى هذا الطموح حتى على بعض شركات النفط الأميركية الصغرى، تلك المسماة *المستقلة*[14]. وكما سنلاحظ في الفصول التاليـــة، لم تكـــن مصـــالح الرأسمالية النفطية الأميركية متجانسةً على مرّ الأيام. بالفعل، فقد كانت أهـــداف شركات النفط الكبرى المتكاملة المتعددة الجنسيات، التي تمتلك المصافي في الولايات المتحدة، تكمن ولسنوات عديدة في استغلال احتياطيات النفط القليلة الكلفـــة في الخارج، وجلبها إلى الولايات المتحدة بكلفة تناسبية قليلة. وقد اصطدم هذا الهدف مع مصالح الشركات الأميركية المستقلة التي لم تكن نظراً لارتفاع كلفة عمليـــات التنقيب والتطوير والإنتاج المحلية قادرة – في أغلب الأحيان – على منافسة تـــدفق النفط الأجنبي الرخيص إلى البلاد. ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرين، بـــدأ هذا النـــزاع بين شركات النفط الأميركية الكبرى، والشركات المستقلة يـــزول. فبعض كبار الشركات المستقلة – من أمثال آباتشي كوربوريشـــن، وبورلينغتـــون ريسورسس، وبايونير ناتشورال ريسورسس، وأوشن إينيرجي، وفينتيج بتروليوم – صارت الآن شركات متعددة الجنسيات، وانضمت إلى حلبة الصـــراع التنافســـي العالمي للسيطرة على ما تبقى من الاحتياطيات النفطية الواعدة حقاً خارج الشـــرق الأوسط. بالفعل، فمن بين الـــ 187 شركة نفط أميركية صغيرة ومتوسطة مسجلة في سوق الأسهم التي قامت مجلة النفط والغاز بمسحها ســـنة 2001، كانـــت 31

شركة تمتلك بالفعل احتياطيات نفطية مؤكدة خارج الولايات المتحدة[15].

ومع احتدام الصراع التنافسي للاستحواذ على احتياطيات نفطية جديدة، وبقاء فرص الربح الاستثنائية في الخليج العربي خارج ساحة التنافس المسموح، أجبر جمهورُ الشركات المتعددة الجنسيات المتنافسة على البحث عن فرص فيما يعرف *بالتخوم الجديدة* للتنقيب عن النفط: وهي المياه العميقة على الساحل الأطلسي لأفريقيا الغربية، وغرب شيتلاند الأطلسي، وفييتنام، ومصر، وماليزيا، ومنطقة بحر قزوين، ودول آسيا الوسطى من الاتحاد السوفياتي السابق. لكن، بالرغم من اكتشاف حقل نفط كبير جداً أو حقلين، كانت تلك عمليات مرتفعة التكاليف وبعيدة في بعض الأحيان عن الدول المستهلكة للنفط، مع وجود حاجة إلى إقامة بنية تحتية مكلفة جداً لجلب النفط إلى السوق. في الوقت نفسه لم تكن لدى بعض حكّام هذه الدول أي نية على الإطلاق في السماح لشركات النفط الكبرى بالخروج بأرباح ضخمة على حسابهم. فبدلاً من ذلك استأجر هؤلاء الحكام مستشارين وضعوا لهم أنظمة مالية بترولية صارمة لضمان أن تعود إليهم حصة الأسد من أي ثروة نفطية تكتشف. فمثلاً، في أواسط التسعينيات، وفي حقل نفطي يمكن أن يدرّ عادةً على شركة النفط نسبة ربح قبل الضريبة تعادل 43 في المائة لن تنال شركة النفط منه بعد الضريبة أكثر من 9.4 في المائة في خليج السويس بمصر، و10.8 في المائة بماليزيا، و12.8 في المائة بكازاخستان[16].

على وجه العموم، كانت ربحية فرص الاستثمار أمام شركات النفط الكبرى في التسعينيات أقلَّ من أن تعود على حَمَلة أسهم هذه الشركات بأرباح كافية. وبالحساب الدقيق، كانت نسبة العائد على رأس المال ضئيلة[17]. وكان الرد الاستراتيجي لشركات النفط على ذلك إطلاق موجة من إجراءات خفض التكاليف، وشراء/استرداد الأسهم، والاندماجات الضخمة: فاندمجت إكسون مع موبيل، وبريتش بتروليوم مع آموكو، وشيفرون مع تكساكو، وكونوكو مع فيليبس بتروليوم. وبالرغم من ذلك، حسب تقرير نشره سنة 2003 مكتب استشارات النفط البريطانية وود ماكنزي، فإنّ أكبر 25 شركة نفط متعددة

الجنسيات "أسقطت من حسابها 50 من أصل 80 بلداً استثمرت به في السنوات الست السابقة"[18]. وكانت شركتا النفط الأميركيتان شيفرون تكساكو، وكونوكو هما الأسوأ أداءً بين هذه الشركات.

إنّ ما كانت تحتاج إليه شركات النفط فعلاً هو العودة إلى مصدر تلك الثروات السابقة التي تمتعت بها في الماضي قبل ثورة أوبك؛ أي بلاد الشرق الأوسط ذات الثراء النفطي الفاحش. في البلدان المطلة على الخليج، حيث لا تمثل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية معاً أكثر من نسبة ضئيلة مما هي في مناطق *التخوم النفطية الجديدة والآمنة* التي لم يكن لدى شركات النفط آنذاك سواها[19]. زد على ذلك أن الشركات، في دول النفط التي تتمتع بذلك الثراء النفطي، حتى بعد أن تسلم 90 في المائة من صافي الربح تظل تتمتع بعائد على رأس المال يزيد عن 40 في المائة. ولسوء الحظ، على الرغم من ممارسة شركات النفط الأميركية الكبرى حتى الآن جميعَ ما في يدها من نفوذٍ سياسيٍّ ودبلوماسي لاختراق سوق التنقيب، والتطوير، والإنتاج بالمملكة العربية السعودية والكويت لم تُجْدِ هذه المساعي كلُها نفعاً، كما لم تُجْدِ في إيران والعراق، فالتشريعات والأوضاع السياسية السائدة في تلك البلدان عَنَت أنّ هذه البلدان بعيدة في الوقت الحاضر عن متناول الشركات الأميركية.

تاريخياً، نادراً ما ترددت شركات النفط في استخدام السلطة السياسية لتحقيق مآربها الاقتصادية، وكان ذلك صحيحاً بشكلٍ خاص في الشرق الأوسط[20]. لكنّ الظروفَ لا تواتي دوماً مثل هذه المناورات، كما أن الوضعَ السياسي لا يكون دوماً مريحاً. فمثلاً، أثناء *أزمة النفط* في السبعينيات، شكك الجمهورُ الأميركي جداً في سلوك شركات النفط الكبرى، ومنذ ذلك الحين أصبحت الإدارات الأميركية عموماً أقلّ استعداداً للدفاع عن مصالح "أكابر النفط" (شركات النفط الكبرى).

ومع ذلك، في مستهل القرن الواحد والعشرين، انتخبت إدارةٌ أميركية لعلها أكثر الإدارات الأميركية خضوعاً لسيطرة شركات النفط في تاريخ الولايات المتحدة، على الرغم من الوعي العالي لدى الجمهور بمدى ما تدين به لمصالح

الشركات عموماً، ومصالح شركات النفط والطاقة على وجه الخصوص. ومع انتخاب الرئيس **جورج دبليو. بوش**، أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأميركية، وسرعان ما ارتفعت متطلباتها إلى قمة أجندة النظام الجديد[21]. أضف إلى ذلك، أنه في ظل الوضع السياسي الحالي، كان سوق النفط العالمي يشهد تغيراً كبيراً. فبعد سنوات عدة من انخفاض أسعار النفط، بدأ الطلب العالمي على النفط يتسارع (لأسباب سنشرحها في الفصلين التاسع والعاشر). في هذه الظروف، بدأ الفاصل بين مصالح شركات النفط الكبرى، والشركات المستقلة يتلاشى أكثرَ فأكثر، ذلك لأن الأمل بتحقيق أسعارٍ مرتفعة للنفط جعل هذه الأخيرة أقلَّ خشية من صادرات النفط الأجنبية *الرخيصة*. وبدلاً من ذلك انتقل الخوف إلى المستهلك الأميركي للنفط؛ الخوف من أن يعتمد البلدُ بسرعة على النفط الأجنبي، وبشكل خاص على مصادر النفط الكبرى التي بقيت خارج سيطرة شركات النفط الأميركية، الكبيرة والصغيرة.

فالاعتمادُ المتزايد على الواردات النفطية من الخليج العربي، حيث حافظت أميركا على سياسة خارجية متينة في موالاتها لإسرائيل، حمل معه خطرَ تعرّضِ إمدادات النفط الكُبرى من تلك المنطقة إلى الانقطاع كما حدث نتيجة الحظر العربي للنفط سنة 1973. كذلك، كان القلق قد بدأ بالفعل يتصاعد حول الاستقرار السياسي لَمصدر الواردات النفطية الأميركية الرئيس في الخليج.

وهكذا، وصل بوش إلى السلطة في وقتٍ كانت فيه مصالح شركاتِ النفط الأميركية ومستهلكي النفط الأميركيين تتلاقى بسرعة. في هذه الظروف، أملى الكفاحُ المرير لضمان *أمن الطاقة* تركيزاً استراتيجياً جديداً على الشرق الأوسط، تركيزاً يمكن أن يشملَ مصلحتيْ الفريقيْن معاً: الشركات لضمان سبيلٍ سالكٍ لها إلى احتياطياتٍ نفطية جديدة عاليةِ الربحية، والمستهلكون لضمان إمدادات نفطية بأسعارٍ معتدلة لهم. وهذان هما هدفا الرأسمالية النفطية اللذان شرحناهما آنفاً. نتحول الآن إلى العوامل المؤثرة على طلب المستهلكين الأميركيين النهم للنفط.

## الحياة، والحرية، والسعي للنفط

عبّر المراقبون الخارجيون لسنوات عن دهشتهم من تبذير الأميركيين للطاقة، والمخاطر الجيوسياسية التي يجر إليها هذا التبذير. فمثلاً، بعد أيام قليلة من غزو العراق للكويت سنة 1990، كتب أنتوني هاريس، مراسل *الفاينتشل تايمز* بواشنطن، مقالاً غاضباً إلى حدٍّ غير اعتيادي شدّ فيه اهتمامَ القراء ليس فقط إلى المدى البعيد الذي وصل إليه اعتمادُ أميركا على النفط، بل على تلكؤ الأميركيين أيضاً عن فعل أي شيء حيال ذلك. وأشار بصفة خاصة إلى الرفض الكامل تقريباً من جانب الكونغرس لمشروع قرارٍ حديث تقدّمتْ به الإدارةُ آنذاك لفرض ضريبة صغيرة على استهلاك الطاقة. وحسب هاريس، "أظهرت ردةُ الفعل المحلية للأميركيّين على أزمة الخليج حتى الآن مزيجاً من الطفولية، والتهرب من مواجهة الحقيقة التي كانت كاملة إلى حدّ لم تعدْ تبدو عنده القيادة السياسية الجدية ممكنة في هذه الديموقراطية التي تهيمن عليها استطلاعات الرأي..." وأشار إلى أنّ أصحابَ السيارات الأميركيين كانوا يتمتعون إلى الآن بوقود لا مثيل لرخصه في العالم المتقدم كله "بل، بالاستماع إلى تلك الاتصالات الهاتفية الواردة من الناس، فإن ارتفاعاً بنسبة 10 في المائة تقريباً فوق هذا السعر الرخيص يمثل تهديداً لا يمكن التساهلُ معه للحياة، والحرية، وطلبِ السعادة". ونتيجة لتبذيرها البترولي، أصبحت الولايات المتحدة "عرضة للتهديد إلى حدٍّ بعيد، ورهينة دائمة للأحداث في الخليج"، ليس هذا فحسب، بل ولدهشة مراسل *الفاينتشل تايمز* البارز هذا، كان الجمهور الأميركي يبدو سعيداً جداً أن يعرّضَ الآلافَ من جنوده الشبان لحرب في الصحراء، بكلفة هائلة على البلاد، "على أن يدفع فاتورة الاعتماد على النفس"[22].

يفترض أنْ تكونَ الولايات المتحدة قد تعلمت درس حرب الخليج سنة 1991 واتخذتْ خطواتٍ لخفض درجة اعتمادها على النفط في العقد الذي تلى الحرب. لكنها بدل أن تقلّصَ نهمَها الهائلَ إلى نفط العالم في عقد ما بعد الحرب، ازداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 18 في المائة، وبلغ سنة 2000 مستوىً قياسياً في الارتفاع لم يسبق له مثيل في التاريخ وهو 897.6 مليون طن في السنة

(19.7 مليون برميل في اليوم)[23]. ومع ازدياد استهلاك منطقة آسيا المطلّة على المحيط الهادئ من النفط بنسبة 45 في المائة بين عامي 1991 و2000، وتضاعف استهلاك الصين، على الأخص، من النفط أكثر من ضعفين من 2.4 إلى 5 ملايين برميل في اليوم، كان يمكن للمرء الافتراضُ دون أن يجاوزَ حدودَ المعقول أنه فيما كان النمو الاقتصادي الآسيوي يتطلب نوعاً من استهلاك *اللحاق بالركب* ربما كان اقتصادٌ رأسماليٌ ناضج كاقتصاد الولايات المتحدة سيتخلى له عن جزءٍ من حصته: بيد أنّ الحقيقة هي أنّ حصة الولايات المتحدة من الاستهلاك المتزايد لنفط العالم، البالغة 25 في المائة، بقيت تقريباً على ما هي عليه منذ العام 1991.

كانت المشكلة هي أنه، بالرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة كانت طوال التسعينيات ما تزال ثانيَ أضخم منتجٍ للنفط في العالم – وهي حقيقة نميل غالباً إلى نسيانها – فقد فقدتْ منذ أوائل السبعينيات قدرتها على سدّ احتياجاتها النفطية من المصادر المحلية. ففي العام 1950، كانت الولايات المتحدة قد بدأت تستهلك من النفط أكثرَ مما تنتج واتسعت هذه الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج في العقدين التاليين. لكن هذه الصورة مضللة إلى حدٍّ ما، لأن أميركا كانت لعقود تنتج نفطها المحلي دون سعة الإنتاج القصوى، كما سيُشرح ذلك في الفصل الرابع، وذلك للمحافظة من جهة على الأسعار المحلية للنفط ومن جهة أخرى لاعتقادها بأن على أميركا الاحتفاظ باحتياطياتها النفطية.

لكن، وبشكل تدريجي، انتقلت الولايات المتحدة إلى إنتاج النفط بكامل طاقتها. ففي العام 1970 بلغ الإنتاج المحلي للنفط قمة 11.3 مليون برميل في اليوم، وفي العام 1972 كانت كلُ بئر نفط في الولايات المتحدة تنتج النفط بكامل طاقتها. ثم واجه العالم بين عامي 1973 و1974 *أزمة الطاقة* الكبرى التي أدت إليها إجراءاتُ دول أوبك العربية، تبعها الاضطراب الذي أحدثته صدمة أسعار النفط الثانية بعد الثورة الإيرانية سنة 1979[24].

في البداية، تضررت اقتصاداتُ جميع الدول الصناعية المستهلكة للنفط بصدمتيْ الأسعار هاتين ثم اعتدلت موازينها النفطية بعد فترة. فقد ثبطت أسعار النفط

المرتفعة الاستهلاكَ وشجعت الإنتاجَ لدى الدول التي كان لديها نفط تنتجه. وفي أميركا أوائلَ الثمانينيات، انخفض استهلاك البترول في الواقعَ نتيجة الاستعاضة عن النفط المستخدَم في توليد الكهرباء وفي التدفئة بأنواعٍ بديلة من الوقود، وبسبب تباطؤ النمو الاقتصادي للبلاد كذلك، فانخفض فيها الاستهلاك الإجمالي للطاقة. يضاف إلى ذلك توقفُ الإنتاج المحلي للنفط عن الهبوط ووصوله إلى ما يبدو أنه حالة استقرار.

ولكن، في النصف الثاني من الثمانينيات، بدأ *ميزان النفط* الأميركي يميل من جديد. هذه المرة، لم ينمُ الاستهلاكُ بقوةٍ وحسب، بل بدأ إنتاجُ النفط يسير إلى الانحدار بشكلٍ مضطرد. لقد حدث خطأٌ خطيرٌ ما في سياسة أميركا الطاقوية إلى درجةٍ لم يكن يتوقعها أحدٌ بالتأكيد. فمثلاً، كتب **ميلفين كونانت**، أحد أهم الخبراء في مسائل أمن الطاقة بالولايات المتحدة، سنة 1981 حيث نادى بوجوب خفض واردات النفط الأميركية خفضاً كبيراً في الثمانينيات، وذلك من خلال زيادة تطوير موارد الطاقة المحلية وتحسين تكنولوجيات الطاقة، وحفظ الطاقة. واعتقد كونانت أن هدفَ خفض واردات الطاقة عموماً بنسبة 50 في المائة مع نهاية ذلك العقد كان ممكناً تماماً للولايات المتحدة، "وكان بإمكان ذلك أن يخلّصَ الولايات المتحدة من اعتمادها على الخليج قبل ذلك التاريخ بزمن طويل"[25].

لكن وارداتِ البترول، بعد أن انخفضت في أوائل الثمانينيات، عادت إلى الارتفاع مرة أخرى. وفي العام 1989، ولأول مرة في تاريخها، كان أكثر من 50 في المائة من احتياجات الولايات المتحدة النفطية يؤمن من بلدان أخرى منتجة للنفط، ومع حلول العام 2001 كان هذا الرقم قد ارتفع بالفعل إلى 54.3 في المائة – ثاني رقم قياسي في تاريخ الولايات المتحدة، ويعادل 10.6 مليون برميل في اليوم[26]. والأكثر مدعاة للخوف أن نسبةً من إجمالي إمدادات النفط الأميركية (المحلية والأجنبية معاً) التي كانت ترد إليها من الخليج العربي – وهي 14.1 في المائة – أصبحت الأعلى في تاريخ البلاد[27].

هذه الزيادة الكبيرة في واردات البترول كانت أكثر مدعاة للفزع لأن الولايات المتحدة، كما ذكرنا آنفاً، كانت ناجحة جداً في إحلال الفحم، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية محل زيت الوقود الثقيل في توليد الكهرباء. إضافة إلى ذلك، بوشر ببرنامج كبير للاستثمار في الطاقة النووية، وعلى الرغم من التراجع الذي أصاب البرنامج في الحادثة التي أوشكت أن تتحولّ إلى كارثة في جزيرة ثري مايل آيلاند[1] سنة 1979، نما توليد الكهرباء من الطاقة النووية بسرعة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وفي الاتجاه نفسه، وصلت قدرة توليد الطاقة الكهربائية من الغاز فيما بعد إلى رقم كبير نتيجة الفتح التقني المتمثّل بالعنفات ذات دورة التوليد المشتركة [combined-cycle turbies]. وعليه، فقد انخفض استهلاك البترول بين عامي 1977 و2000 في قطاع توليد الكهرباء الأميركي بنسبة 69 في المائة، بينما ازداد حرق الفحم بنسبة 99.8 في المائة، وحرق الغاز الطبيعي بنسبة 97.2 في المائة، والطاقة النووية بنسبة 196 في المائة (وإنْ من مستوى أخفض بكثير من مستوى الفحم).

## النفط والمَوْطرة

لو كان توليدُ الكهرباء هو السوق الوحيدة للنفط، لربما كان توقع ميلفين كونانت سنة 1981 بخصوص واردات النفط قد تحقق بسهولة. في الواقع، وبطبيعة الحال، يُستهلك النفط بطرق أخرى كثيرة: في المنازل والشركات التجارية (للتدفئة المركزية) وفي الصناعة (في المراجل البخارية، والأفران، ومختلف الاستعمالات غير الطاقوية كصناعة البلاستيك) وفي النقل. ومع أن الطلبَ على النفط من القطاعات المنزلية والتجارية والصناعية (بما في ذلك قطاع الكهرباء) لم يتغير تقريباً منذ الثمانينيات، كان الطلب على النفط من قطاع النقل في تزايد.

(1) جزيرة في نهر Susquehanna بالقرب من هاريسبرغ، جنوب شرقي بنسلفانيا، حدث فيها تسرب إشعاعي من منشأة الطاقة النووية سنة 1979 أدى إلى وضع ضوابط أكثرَ صرامة على الصناعة النووية الأميركية - المترجم.

في العام 1950 كان استهلاكُ الولايات المتحدة من النفط في قطاع النقل يعادل 54 في المائة من إجمالي استهلاكها النفطي. وفي العام 1970 قفزت النسبة إلى 60 في المائة، وفي العام 1990 بلغت 67 في المائة. لكنها لم تتوقف عند هذا الحدّ. ففي العام 2001، كان 69 في المائة من إجمالي استهلاك النفط بالولايات المتحدة يَرجع إلى قطاع النقل ككل (من سيارات، وطائرات، وسفن، وقطارات) و53 في المائة من هذا الاستهلاك الإجمالي يرجع إلى السيارات وحسب. بالفعل، فمعدلُ استهلاك أميركا من وقود السيارات (البنزين والديزل معاً) كان مذهلاً: فقد كان يعادل 3.76 مليون برميل في اليوم سنة 1960، و7.1 مليون برميل في اليوم سنة 1980، و10.1 مليون برميل في اليوم سنة 2001.

أسبابُ ذلك واضحة. فالنفط، كما رأينا آنفاً، أنسبُ مصدرِ طاقة للآلات المتحركة المستقلة الكبيرة [LIMMs] بلا منازع. وفي القرن العشرين، ظهرت الرأسمالية الأميركية، وحققت ازدهاراً استثنائياً من خلال تصنيع وبيع السيارات في المقام الأول، النموذج الأصلي للآلات المتحركة المستقلة الكبيرة. ولعبت صناعاتٌ أخرى دورَها - كصناعة الفولاذ والبلاستيك - وبالطبع صناعة البترول نفسُها؛ ولكن، في معظم الحالات، كانت هذه صناعات مساعدة لصناعة السيارات. فقد كانت منتجاتها تُطلب من مصانع السيارات والشاحنات الكبرى. وقد عبّرتْ علامتا فورد، وجنرال موتورز بشكلٍ مكثف عن إنجازات التصنيع الأميركي في القرن العشرين، أكثر من أي علامات تجارية أخرى.

بالطبع، معظمُ البلدان المصنعة الأخرى مُمَوْطرة، إلى هذه الدرجة أو تلك، لكن ليس إلى الدرجة التي اتسم بها المجتمعُ الأميركي، وهذا موضوع سنتطرق إليه بمزيدٍ من التفصيل في الفصليْن الثاني والتاسع، لكن يكفينا في الوقت الحاضر أن نشيرَ إلى إحصاءٍ بسيط يدل على الفجوة الهائلة بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول المصنعة. يبلغ استهلاك الفرد الأميركي الواحد من بنزين وديزل السيارات 2,043 ليتراً في السنة. وهذا يشكل ثلاثة أضعاف استهلاك الفرد في اليابان،

وضعفي ونصف استهلاك الفرد في ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا[28]. وفوق ذلك، لا يعود هذا الأمرُ إلى الجغرافيا – أي المسافات المقطوعة – إلا جزئياً فقط لأن استهلاك الطاقة مقدراً في 1000 مركبة/كيلومتر، أي بما يكافئ 183 كلغ من النفط، هو بالولايات المتحدة أكبرُ مرتين مما هو بفرنسا وبريطانيا، و1.8 مرة أكبرُ مما هو بألمانيا واليابان[29].

خلال السنوات الأربعين الماضية، وَضعت السيارة وصْمتها على سيكولوجية وشخصية المواطن الأميركي كما لم يحصل في أي مجتمع آخر. ومع بداية القرن الواحد والعشرين، أصبحت أميركا مجتمعاً مُمَوْطراً بامتياز، وانعكست درجة الحركية الشخصية التي يتمتع بها المجتمع الأميركي على حياة العمل، والتسوق، والاستجمام، والحياة العائلية للأُميركيين. فلم يعد الأميركيون ينتقلون بالسيارة بين البيت، والمدرسة، والعمل، ودور العبادة، ومراكز التسوق، وبيوت الأصدقاء والأقارب فحسب بل راحوا ينزلون في الموتيلات، ولا يكتفون بملء خزانات وقود سياراتهم في محطات الخدمة وهم على متنها [drive-in service stations] بل يشحنون أجسادهم كذلك في مطاعم خدمة راكبي السيارات [drive-through restaurants]. حتى أنهم باتوا يصلون بسياراتهم إلى مصابغ التنظيف على الناشف، والصيدليات، وزيارات العزاء. وعلى المستوى الأيديولوجي، جسّدت الكلمات التي تصف علاقة أميركا بالسيارات الروحَ الأميركية في أعين كثيرين: "الحرية، والقوة، والاستقلالية، والحركية، والأهمية، والانعتاق، والمغامرة"[30].

في العام 1992، صرّح الرئيس جورج بوش الأب، المشاركُ المعارض *لقمة الأرض* بريو، "أن الطريقة الأميركية في الحياة غيرُ خاضعة للنقاش"[31]. وبعد عشرة أعوام من ملاحظات بوش الأب، يتبنى الأميركيونُ المحافظون رأيه هذا بقوة أكبر. فمثلاً، ندد *الخزان الفكري* اليميني The Competitive Enterprise Institute سنة 2001 "بالمتعصبين ضد الطاقة واشتكى من أنّ ثمة قوى جبارة سعت جاهدةً لإشعار الناس بأن استهلاك الطاقة أمرٌ سيئ، وأنّ على الأميركيين

بالتالي أن يشعروا بالذنب لاستهلاكهم الطاقة إلى هذا الحدّ"[32].

ولسوء الحظ، فإن هذه "الطريقة الأميركية" المُمَوْطَرَة بالكامل جعلت الولايات المتحدة خاضعة على نحو فريد لهيمنة قوى الإسلاموية الراديكالية، التي غذّها النظمُ الحاكمة هي نفسُها التي باتت الولايات المتحدة تعتمد عليها في أمنها الطاقوي، والتي تهدد شريان حياة الرأسمالية الأميركية المعاصرة[33]. لقد احتاج المستهلكون الأميركيون إلى نفط الخليج، ورغبت فيه شركات النفط الأميركية أيما رغبة، لكن الظروف السياسية في المنطقة هددت مصالح الفريق الأول، ووقفت في طريق أهداف الفريق الثاني.

لكن بالنسبة إلى قادة القوة العظمى الوحيدة في القرن الواحد والعشرين، الذين يتعاظم إدراكهم للقوة العسكرية الساحقة لبلدهم، بدا أن الحلَ موجود. كان المطلوب إقامة إمبراطورية أميركية جديدة في الشرق الأوسط: إمبراطورية يدعو فيها الحكام المحليون – الذين تختارهم الولايات المتحدة – شركاتِ النفط الأميركية إلى تحقيق أرباحٍ خيالية لحملة أسهمها من الأميركيين تحت أسنة حراب الجيش الأميركي، فيما تلبي طلبَ المستهلك الأميركي المُمَوْطر النهم للنفط. والآن، ثمة أصواتٌ في أوساط الجماعة المؤيدة أيديولوجياً للإدارة الحالية، همس منذ مدة في أذن هذه الإدارة، مذكرةً إياها بأن الأميركيين كانوا قبل خمسين سنة فقط همُ المسيطرين على النفط المتدفق من الشرق الأوسط.

لقد تحولت السيارة، ذلك الرمزُ الجميلُ المفترض للرفاهية الأميركية، مانحُ الحرية والاستقلالية، إلى قوةٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ ساحقة يضطر أصحابها بصورةٍ متزايدة إلى إخضاع بقية العالم المنتج للنفط، والسيطرة عليه لضمان استمرار تمتعهم بطريقتهم في الحياة "غير الخاضعة للنقاش". هذه *القوة الساحقة* للمَوْطرة الأميركية كانت تتدحرج للأمام منذ عقود لكنها كانت بحلول سنة 2001 تتسارع، ممتصةً في تقدمها كمياتٍ ضخمة من النفط المستورد. ولقد شكلت انعكاسات هذا الأمر على الشرق الأوسط الموضوعَ المركزي لكتابنا[34]. لكننا، سنسبر في الفصل التالي بدقة كيفية نشوء هذه *القوة الساحقة* أصلاً، وكيف

أصبحت ما بين عامي 1910-1960 تهيمن بشكلٍ كامل على حياة الكثرة الكاثرة من الأميركيين، وإلى أي مدى شكلت شركات صناعة السيارات وشركات النفط الكبرى، التي عملت أحياناً بشكلٍ منسق، المحركاتِ الدافعة الحقيقية لهذه القوة الساحقة الماحقة.

# 2 سبَق السيفُ العَذَل

يجب أن يُعادَ تنظيم المدن. فأكبرُ سوق للسيارات اليوم، وأضخمُ خزانٍ للزبائن المحتملين، هو ذلك العددُ الضخم من سكان المدن الذين يرفضون اقتناءَ سياراتٍ خاصة.

بول هوفمان، رئيس Studebaker Corporation، 1939

أميركا هي الدولة الأكثرُ مَوْطرةً في العالم. ففيها 834 مركبة مسجلة لكل 1,000 شخص، أي أكثر بخمسين في المائة مما في أوروبا الغربية[1]. في السنوات الأولى للقرن العشرين، كانت الولايات المتحدة قد أصبحت بالفعل رائدة العالم في امتلاك وإنتاج السيارات التي تسير بالبنزين. ففي العام 1907، كان عدد السيارات المسجلة بالولايات المتحدة 143,200، ونسبة المَوْطرة 1.65 لكل 1,000 شخص، وهذا أكثر مما كان آنذاك في المملكة المتحدة (1.56) وفرنسا (1.02) وألمانيا (0.26). وفي العام 1913، بلغ عدد السيارات المسجلة في الولايات المتحدة 1,258,060 ونسبة المَوْطرة 12.9 لكل 1,000 شخص، وهذا أكثرُ من ضعفيْ ما كان آنذاك في كندا، المنافس الأقرب للولايات المتحدة. وفي العام نفسه، أنتجت 15 شركة لصناعة السيارات بأميركا وحدها ما مجموعه 388,096 سيارة، أي أكثر بثلاث عشرة مرة تقريباً من رقم إنتاج شركات صناعة السيارات الأوروبية[2]. وفي العام 1929، كانت نسبة المَوْطرة في الولايات المتحدة قد بلغت 219 لكل 1,000 شخص، حيث امتلكت 55 في المائة من الأسر الأميركية سيارة، و10 في المائة منها سيارتين أو أكثر[3]. فبعد 25 سنة وحسب من بدء الإنتاج التجاري للسيارات التي

تسير بالبنـــزين (سيارة Oldsmobile سنة1901)، صـــارت صـــناعة الســـيارات أضخم صناعة في الولايات المتحدة تستهلك 80 في المائة من إنتـــاج الـــبلاد مـــن المطاط، و75 في المائة من إنتاج الزجاج، و20 في المائة من إنتاج الفولاذ. وكان 20 في المائة تماماً من الآلات المكنية في البلاد يُستخدم في صناعة السيارات[4]. وفي العام 1929، أنتجت المعامل الأميركية 85 في المائة من إجمالي سيارات العالم[5].

في الركود الاقتصادي الذي ضرب البلاد أوائلَ الثلاثينيات، هـــبط معـــدل المَوْطرة، ولكنه عاد مرة أخرى إلى الصعود بعد العام 1936. إذ لقد سرّعت الأزمة الاقتصادية اندماجَ الصناعة، وسيطرت ثلاثُ شركاتٍ كبرى، هي فورد، وجنرال موتورز، وكرايزلر على 90 في المائة من إنتاج السيارات في الولايـــات المتحـــدة. وكانت هذه الشركات الثلاث قد دمغتِ الاقتصادَ والمجتمعَ الأميركيين بعلامتـــها التجارية دون رحمة. لقد كانت مبتكراتها في مجاليْ الإنتاج والتسويق ثورية بحـــق؛ كخط الإنتاج المتسلسل، وتقييس القطع، وإحكام السيطرة على عملية العمالـــة، والإعلان (حيث كانت صناعة السيارات قد أصبحت في العام 1923 أضخمَ معلنٍ في الولايات المتحدة)، والبيع بالتقسيط، وضبط منافذ البيع؛ كل هذه التطـــورات الجديدة عكست ديناميكية هذا النمط الجديد من الإنتاج.

خلال الحرب العالمية الثانية، هبط معدل اقتناء السيارات مرة أخرى بعـــد تراجع الإنفاق الشخصي إلى المرتبة الثانية بعد متطلبات الإنتاج الحربي، وعندما عادت الصناعة إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، بين عامي 1945 و1955، عـــاد معدلُ اقتناء السيارات إلى الارتفاع مرة أخرى إلى 377 ســـيارة لكـــل 1,000 شخص. ولكن، كان ثمة عاملٌ آخرُ وراء هذه الزيادة السريعة في المَـــوْطرة في فترة ما بعد الحرب، ألا وهو المَوْطرة شبه الكاملة للمدن الأميركية، وإتـــلافُ القسم الأعظم من نظم النقل العام [public transit (transport) systems][6] التي كانت مزدهرة في يومٍ من الأيام هناك؛ وهي ظاهرة لم تحدث، على العموم، بأوروبا، وإن حدثت فليس بالتأكيد على تلك الدرجة الـــتي كانـــت عليهـــا بالولايات المتحدة[7].

## مَوْطرة أميركا

دأب الاقتصاديون والمؤرخون الأميركيون تقليدياً على تفسير مَوْطرة المدن الأميركية، التي جرت على مراحلَ متقطعة بين عامي 1925 و1960، بأنها نتيجة ممارسة المستهلكين الأحرار حريتهم في الاختيار. وكما قال مستشار علمي سابق للرئاسة الأميركية فإنّ "المجتمع قرر أنه يريد السيارة، فاشتراها"[8]. ومع زيادة بحبوحة الأميركيين، قَويت هذه الحجة، إذ عبّر تفضيلهم الشخصي للسيارات الخاصة على وسائل النقل العامة – الترامواي، والقطارات الخفيفة، والحافلات – عن نفسه بارتفاع الطلب على الأولى وانخفاض الطلب على الأخيرة. ببساطة، لقد فضّل الأميركيون الانتقال بالسيارة الخاصة على النقل العام.

سيكون من الحماقة إنكارُ فائدة السيارات الخاصة وما توفره من راحة شخصية وحرية حركة. لكن ليس هذا بيت القصيد، كما يقول المؤرخ الأميركي **ديفيد سانت كلير**، فالقضية ليست "هل يفضلون السيارة الخاصة أم لا، بل إلى أي حدٍّ يفضلونها، ولأي غرض وما هو الثمن"[9]. فمجرد أن أحب الأميركيون السيارة لا يعني، من البداية، أنهم أرادوا استعمالها دون سائر وسائل النقل الأخرى أو لجميع أغراض النقل. إن المَوْطرة الكاملة للمدن الأميركية لم تكن حتمية. المشكلة في حجة *سيادة المستهلك* أنها تغفِل أيَ ذكرٍ للاعبين المهمين الآخرين. فبقدر ما يحب الاقتصاديون التقليديون الاعتقادَ بأن المستهلك مِلك، يُظهر تاريخ السيارة في الولايات المتحدة أن الشركات الرأسمالية العملاقة – شركات صناعة السيارات، وإلى حدٍّ ما شركات النفط الكبرى – كانت في حقيقة الأمر هي التي تجلس في مقعد السائق، أو إن شئت كانت هي الملكة.

بالطبع، لقد ارتبطت مصالح صناعة النفط بشكلٍ وثيق بتوسع صناعة السيارات. ففي بداية القرن العشرين، كان الكيروسين المستخدم لإنارة مصابيح الزيت يشكل 57 في المائة من إجمالي البترول الأميركي المكرر، بينما لم يشكل البنزين أكثر من 12 في المائة فقط. لكن بحلول سنة 1930، كانت نسبة بنزين

السيارات 44.8 في المائة مقابل 5 في المائة فقط للكيروسين[10]. وفي العـــام 1907، افتتحَت أولُ محطة لبنـــزين السيارات، ولكن بقي معظم البنـــزين يبـــاع لـــدى البقالين وباعة التجزئة لبعض الوقت. لكن، في الفترة الممتدة بـــين عـــامي 1919 و1929، ازداد عددُ محطات بنـــزين السيارات مـــن نحـــو 12,000 إلى 143,000 محطة. وارتفع استهلاكُ البنـــزين من 101 مليون برميـــل ســـنة 1920 إلى 394.8 مليون برميل سنة 1930. وبدوره، أدى هذا الارتفاع في استهلاك البنـــــزين إلى مضاعفة الإنتاج المحلي للنفط الخام في الفترة نفسها[11].

لقد كان إدراكُ المصلحة المشتركة لصناعتيْ السيارات والنفط هو الـــذي أدى إلى قيام جنرال موتورز كوربوريشن، وستاندار أويل كامباني أوف كاليفورنيا (التي ستصبح فيما بعد شيفرون) بتطوير استراتيجيةٍ للاســـتحواذ أولاً علـــى، ومـــن ثم تفكيك جانبٍ كبير من نظم النقل العامة القائمة في المدن الأميركية، وخصوصاً في الساحل الغربيِّ للولايات المتحدة الأميركية. وكما سنرى، لم يندثر النقـــلُ العـــام بأميركا بسبب منافسة السيارة له، بل قضِيَ عليه لإفساح الطريق أمامها.

لقد كانت المشكلة التي تواجه شركاتِ السيارات وشركات النفط، مع بـــدء تعافي الاقتصاد الأميركي من آثار الركود الاقتصادي في الثلاثينيات، وما تـــزال إلى اليوم، هي أن المَصدرَ الأكبرَ للطلب على السيارات كان ساكني الأريـــاف. فقـــد كان المزارعون، والأطباء الريفيون، والمحامون أشدّ من انجذب في البداية إلى السيارة والشاحنة الصغيرة. ففي المناطق الأميركية النائية ذات الكثافة السكانية المنخفضـــة، كان وصولُ السيارة عاملاً محرِراً حقاً لآلاف الأميركيين الريفيين في أوائل القـــرن العشرين.

لكنّ أميركا كانت تتمدن بسرعة. ففي العام 1910، عاش 45.7 في المائة من سكان أميركا في مناطق المدن، وارتفعت هذه النسبة بحلول العـــام 1930 إلى 56.2 في المائة. وبدأت صناعة السيارات ترى ذلك عقبة أمام مواصلة تغلغلها في السوق ما لم تتمكن من فعل شيءٍ ما لرفع معدلات اقتناء السيارات في المدن إلى مســـتوى نظيراتها في المناطق الريفية والبلـــدات الصـــغيرة. وكمـــا أقـــر رئـــيس شـــركة

Studebaker Corporation[12] سنة 1934 كاشفاً "أن الذي يعيق المبيعات كان عدمَ القدرة على استعمال السيارات بفعالية وليس عدمَ القدرة على اقتنائها". واعترف بأن كثيراً من الميسورين لم يقتنوا سيارات، لا لأنهم لا يستطيعون تدبيرَ أثمانها، بل لأن "اقتناء السيارة، كما كانوا يقولون، ليس ميزة. فهم يستطيعون استعمال وسائل النقل العامة بصورةٍ أكثر إراحة لهم في كثيرٍ من تنقلاتهم"[13].

## التخلص من الترامِوايات وإعادة تخطيط المدن

أول مرحلة في التعامل مع *مشكلة* النقل العام هذه كانت إزالة نظم الترامِوايات الكهربائية (أو القطارات الخفيفة) التي كانت، في أوائل العشرينيات، شائعة في معظم المدن الأميركية، ثم الاستعاضة عنها بحافلات تسير بالبنزين ثم بالديزل. في العام 1922، لم يكن في الخدمة سوى 1,370 ميلاً من طرق السيارات في المدن مقارنة مع 28,906 ميلاً من سكك الترامواي، ولكن بحلول العام 1940، دخل في الخدمة 78,900 ميلٍ من طرق الحافلات، فيما انخفض طولُ سكك الترامواي العاملة إلى 15,163 ميلاً. كما انخفض عددُ ركاب الترامواي من 13,569,000 راكب سنة 1923 إلى 7,290,000 راكب سنة 1942، بينما ارتفع عددُ ركاب الحافلات من 661,000 إلى 7,245,000 في الفترة نفسِها. وبحلول العام 1955، لم يكن هنالك سوى 5,478 ميلاً من سكك الترامواي العاملة في الولايات المتحدة.

ولكن، كل ذلك لم يكن له علاقة كبيرة بأفضليات المستهلك. لقد كان القطاع الخاص يهيمن على نظم الترامواي القائمة، لكنها كانت احتكاراتٍ خاضعة للضبط الحكومي. وكغيرها من المرافق الأميركية العامة، كانت تخضع لسيطرة العائد على رأس المال، وكانت بالتالي استثمارات آمنة وإن لم تكن مربحة جداً. وقد جعلها ذلك عرضة للاستحواذ من المنافسين. فقد طورت جنرال موتورز في العشرينيات حافلاتٍ تسير بالبنزين وبدأت في أوائل الثلاثينيات تشتري شركات الترامواي الكهربائي من خلال عدد من الشركات الصغيرة التابعة لها التي عملت *كواجهة*. وسرعان ما تلا ذلك تحوّلٌ من الترامواي إلى الحافلة، مع قيام جنرال

موتورز بإلغاء طلبات تصنيع ترامويات جديدة، وتفكيك الترامويات القائمة، واستبدالها بحافلاتها التي تسير بالبنزين، ثم بتلك التي تسير بالديزل[14].

في البداية، استهدفت هذه الاستراتيجية البلدات الصغيرة فقط، ولكن ما إن اتخذ القرار باستهداف المدن الكبرى، حتى توجّب إيجادُ شركة ذات رأسمالٍ ضخم لهذا الغرض. وهكذا، تأسست في العام 1936 شركة National City Lines من خلال ضم عددٍ من شركات الحافلات الأصغر، كانت جنرال موتورز تملك فيها حصصاً، أو تسيطر على إدارتها من خلال تشابك الإدارات. ثم بيعت أسهمُ ناشيونال سيتي لاينز لجنرال موتورز نفسها، ولشيفرون، وفيليبس بتروليوم[15]. وبعد سنتين من ذلك، قامت جنرال موتورز وشيفرون بتأسيس شركة استحواذ مرحلية أخرى على شاكلة شركة National City Lines هي شركة Pacific City Lines.

وعلى الرغم من أن الهدف الظاهري لإنشاء شركتيْ ناشيونال سيتي لاينز، وباسيفيك سيتي لاينز كان إحلالَ الحافلات محل الترامويات، ثمة رأيٌ مقنع لعدد من مؤرخي النقل في الولايات المتحدة يقول إن النية الحقيقية كانت تمهيدَ السبيل أمام إدخال السيارة على نطاقٍ واسع إلى مناطق المدن[16]. فقد تبين مثلاً، أن تشغيلَ الحافلات أقلُ ربحية بكثيرٍ في الواقع من البديل الكهربائي لنظم النقل العام الذي أصبح متاحاً في الثلاثينيات – الحافلة الكهربائية [trolley bus] – وأقلُ ربحية حتى من الترامواي[17]. وقد عاد ذلك إلى أن الحافلات المُمَوْطرة تتطلب من الإصلاحات أكثرَ بكثير مما تتطلبه الحافلات الكهربائية أو الترامويات، وكانت فترة خدمتها أقصرَ بكثير من فترة خدمة تلك. إذن، كان لا بد من أن يكون لاستراتيجية جنرال موتورز في المضي قدماً للاندماج في عمليات الحافلات المُمَوْطرة دافعٌ آخرُ غيرُ الرغبة في أن تصبح مشغلةَ نقلٍ عام. بالتأكيد، فالشركات الواجهة التي أنشئت لإدارة نظم الحافلات المُمَوْطرة الجديدة كان من شأنها توفيرُ سوقٍ لإنتاج قسم الحافلات في جنرال موتورز وإلى حدٍّ أقل توفيرُ سوقٍ للبنزين والديزلِ اللذين تقوم شيفرون ببيعهما، ولكن هذين السوقيْن كانا تافهيْن اقتصادياً بالمقارنة مع الأحجام الأضخم بكثير من السيارات والبنزين التي كانت ستباع عندما ستقتلعُ السككُ الفولاذية من الشوارع، وتزال

الكبلاتُ الكهربائية وأدواتُ التقاط التيار الكهربائي من تلك الكبلات، وتفتح شوارع المدن الأميركية تماماً أمامَ السيارة.

لقد جرى أوسعَ وأعنفَ تدميرٍ قامت به جنرال موتورز/شيفرون لنظم النقل العام الكفؤة والمربحة القائمة على التراموايات والحافلات الكهربائية في كاليفورنيا ما بين عامي 1946 و1958. فقد قامت شركتا باسيفيك سيتي لاينز، وناشيونال سيتي لاينز بشراء نظم الترامواي الكهربائي والقطارات الخفيفة في إيست باي، وسان خوسيه، وفريزنو، وساكرامنتو، وسان دييغو، ولوس أنجلوس ثم أوقفتها جميعاً. وكانت هذه السياسة أبعدَ ما تكون عن الشعبية بل ثمة دليل على وجود معارضة شعبية واسعة لتدمير نظم الترامواي. حاولتْ مجالسُ المدن الوقوفَ في وجه خطط المَوْطرة لشركة باسيفيك سيتي لاينز، ووَصفت الصحفُ المحلية الحافلات المُمَوْطَرة الجديدة بأنها "عرباتٌ نتنة"، وحسب صحيفة سانت كلير، لوس أنجلوس "تذمر الناس وطالبوا بإعادة الترامواي القديمة"[18].

بالطبع، لا بد أن جنرال موتورز، وشيفرون كانتا على علمٍ تام بالطبيعة القاصرة لنظم النقل العام القائمة على الحافلات المُمَوْطرة، لكن هذا لم يكُن همّها الأكبر. ففي كثيرٍ من الحالات، أدى التحولُ من نظم الترامواي إلى نظم الحافلات المُمَوْطرة إلى حدوث انقطاعاتٍ في خدمة الحافلات الجديدة أو ارتفاعاتٍ في تعرفة الركوب كانت شديدة إلى حدّ أنّ عدد الركاب قد بدأ بالتناقص. ثم تبع ذلك بسرعة انحدارٌ لولبي خبيث، أدى إلى تقليص الخدمات، وبالتالي إلى ارتفاع تعرفات الركوب الذي أدى بدوره إلى المزيد من تقليص الخدمات. وضغط هذا بدوره، على الناس لشراء السيارات. فمثلاً، كان قطعُ الخدمة عن حيٍ ما مساءً يعني أن سكان هذا الحي لن يستطيعوا الخروج من بيوتهم ليلاً، ما لم يشتروا سيارة. "وما إن تصبح لديهم سيارة حتى لا يعود لديهم دافع يُذكر لركوب الحافلة حتى لو كانت موجودة"[19].

وفيما كانت الأجزاء القديمة من المدن تفقد نظمَ النقل العام التي فيها، كانت الضواحي الجديدة الجاري بناؤها لاستيعاب العدد المتنامي لسكان المدن نادراً ما تقام فيها نظمُ نقلٍ عام جديدة. ومع حلول العام 1940، كان قد بلغ عددُ سكان

الضواحي 13 مليوناً، أي عُشرَ عدد سكان الولايات المتحدة آنذاك، دون أن يصلَ إليهم أيُ نظامِ نقلٍ عام[20].

ومع تقدم حملة المَوْطرة، بات واضحاً أن الازديادَ الكبير في استعمال السيارة في المدن، ذاك الذي كان يسعى له صانعو السيارات، ما تزال دونه عقبات لا تزول إلا بإنشاء طرق واسعة جديدة تربط مراكز المدن السريعة النمو بعضها البعض، وتخترق الامتدادات المدينية بطرقٍ مجانية قطرية سريعة. ولتحقيق هذا الهدف، قامت شركات صناعة السيارات في الواقع بربطِ مصالحها بمصالح الجيش الذي كان يسعى لإقامة منظومةٍ فدرالية من الطرق العامة تصل الولايات بعضها البعض لأغراض الدفاع الوطني. لكنّ مصالحَ الطرفين لم تتطابق تماماً. ففيما يتعلق بتلك المقاطع من المنظومة المتصور أنْ تدخلَ المناطقَ المدينية، أراد الجيش إنشاءَ طرقٍ عامةٍ محيطية تتجاوز مراكز المدن، بينما أراد صانعو السيارات إنشاءَ طرقٍ عامة دائرية تخترق تلك المناطق المركزية. هذه الطرق الجديدة كان يجب أن "تقطعَ عميقاً... وبلا رحمة الأقسامَ المبنية من المدن المكتظة"، على حدّ تعبير رئيس Studebaker **بول هوفمان** الذي حاجج بأنه "يجب أن يُعادَ تنظيم المدن. فأكبرُ سوقٍ للسيارات اليوم، وأضخمُ خزانٍ للزبائن المحتملين، هو ذلك العددُ الضخم من سكانِ المدن الذين يرفضون اقتناءَ سياراتٍ خاصة، أو الذين قليلاً ما يستعملون ما لديهم من سيارات، لأن إخراجَها يزعجهم"[21].

في العام 1951، بعد أن أصبحت صناعة السيارات الأميركية تنتج ما يزيد عن ثلثيْ سيارات العالم، أُطلِقت حملة إعلانية واسعة لتأييد النسخة التي تصورتها هذه الصناعة لنظام الطرق العامة فيما بين الولايات، وقد أطلقها الاتحاد القومي لمستخدمي الطرق العامة [National Highway Users Conference] (وهو اسمٌ بريء لمجموعة ضغط تقف وراءها شركات صناعة السيارات). لقد استخدم هذا الاتحادُ الحجة المريبة القائلة بأنه، في حال تعرُّض البلاد لهجومٍ بالقنابل النووية، فإنّ الطرقَ المجانية الدائرية المتصلة بشبكة طرق ما بين الولايات ستمكّن الناسَ من إخلاء المدن بسرعة. وعندما بدأ الاستماع في الكونغرس سنة 1955 إلى مشروع قانون إنشاء منظومة الطريق العام الفدرالي فيما بين الولايات، قدّمت صناعة

السيارات، ممثلةً **بجيمس نانسي**، رئيس Studebaker، **ووليام هافستادر**، نائب رئيس جنرال موتورز، عروضاً مرعبة، على أساس الحاجة إلى إقامة منظومة طرق عامة مدينية التوجه فيما بين الولايات لتلبية التدفقات المتعاظمة للحركة من وإلى المدن. ولكن، فيما كانت صناعة السيارات تقول بالحاجة إلى منظومة طرق عامة مدينية التوجه فيما بين الولايات لتلبية التدفقات المتعاظمة للحركة، كان واضحاً من تعليقات صانعي السيارات أنْ لا سبيلَ لهم إلى إنتاج العدد الضخم من السيارات الذي يحتاج حاجة ملحة إلى شبكة الطرق الجديدة تلك إلا بعد بناء هذه الشبكة؛ وهي حجة غير منطقية تنتهي حيث تبدأ وما يزال مؤيدو المَوْطرة يستعملونها إلى اليوم. لكن كانت لدى جيمس نانسي حجة أخرى، عبّر عنها بطريقة مباشرة، وربما كان لها وزنٌ أكبرُ من تلك الحجة القائمة على *توقعات* تدفق الحركة. فقد جادل قائلاً، وهو يشير إلى أن عافية الاقتصاد الأميركي كانت مرتبطة بتوسع صناعة السيارات، "يجب أن تكونَ لدينا طرق إذا كان لنا أن نجد لهؤلاء الناس أعمالاً تملأ جيوبهم بالنقود وتتيح لهم شراء سيارات"[22].

كانت إضافة حجج الاقتصاد الشامل إلى اعتبارات الدفاع المدني كفيلةً باستمالة المشرعين. وصدر قانون الطريق العام الفدرالي [Federal Highway Act] سنة 1956 ناصاً على بناء ما كان يُعتبر آنذاك أكبرَ مشروعات الهندسة المدنية كلفة في العالم، ويتضمن بناء 42,500 ميلاً من الطرق العامة بكلفة إجمالية بلغت 41 مليار دولار، 90 في المائة منها مستمدة من الحكومة الفدرالية.

## الخيرُ ما تختاره جنرال موتورز

بحلول العام 1960، لم يعد ممكناً إنكارُ الأهمية الحيوية لصناعة السيارات. فقد أصبحت "عمادَ الاقتصاد الأميركي"[23]. ولهذا السبب كانت حجة جيمس نانسي حول هذه النقطة مقنعة جداً؛ ولهذا السبب أيضاً حمل التأكيدُ الشهير لرئيس جنرال موتورز، **تشارلز إي ويلسون** – أنّ ما هو خير لجنرال موتورز هو خيرٌ وبركة للبلاد أيضاً – قدراً كبيراً من الحقيقة الاقتصادية. فقد باتت ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي

الأميركي تعتمد الآن إلى حدٍّ بعيد على نجاح قطاع التصنيع الرئيس فيه، الذي تقع صناعة السيارات آنذاك في القلب منه، بعد أن باتت تنتج 6.7 مليون سيارة سنوياً، مع 1.2 مليون شاحنة خفيفة وثقيلة. وفي تصنيف مجلة فورتشن سنة 1960، كانت جنرال موتورز أضخمَ شركةٍ لصناعة السيارات بالولايات المتحدة وكذلك أضخمَ شركةٍ أميركية برقم مبيعاتٍ سنوي قدره 12.7 مليار دولار وصافي أرباح قدره 959 مليون دولار[24]. وكانت ثاني أكبر الشركات هي ستاندارد أويل أوف نيوجرزي (التي ستصبح فيما بعد إكسون)، أضخم شركة لتكرير النفط في الولايات المتحدة. أما ثالث أكبر شركة فكانت فورد موتور كوربوريشن، وأتت في الترتيب السادس موبيل، وفي الترتيب السابع كرايزلر كوربوريشن، وفي الترتيب الثامن تكساكو، وفي الترتيب التاسع غلف أويل. لقد كان ذلك بالفعل اقتصاداً قائماً على السيارات والنفط.

حول صانعي السيارات الثلاثة الكبار - جنرال موتورز، وفورد، وكرايزلر - وبقية صانعي السيارات القلة الصغار، من أمثال أميركان موتورز كوربوريشن وستادبيكر - باكارد، كانت هناك حوالى 3,000 شركة تزودها بقطع السيارات. كما كانت صناعة السيارات أيضاً هي السوقَ الرئيس لمنتجي الفولاذ الأميركيين. وعلى الجانب الآخر من الطيف التجاري، كانت هناك آلاف الأعمال الصغيرة المشاركة في بيع السيارات بالتجزئة، ومحطات البنزين، وورَش الإصلاح والتعمير. ويجب ألا نغفلَ كذلك قطاع الخدمة الكبير الذي نشأ عن ازدهار المَوْطرة؛ كمراكز التسوق خارج المدن، ودور السينما، والموتيلات، وأماكن الجذب السياحي التي يصل إليها الرواد بالسيارات. إن الصناعة الأخيرة هذه كانت بالفعل آنذاك واحدةً من الصناعات التي سيكون لها أثرٌ ثقافيٌّ هائل على الأميركيين. إذ كان يمكنهم *رؤية أميركا* بالسيارة.

بين عامي 1950 و1960، ارتفع العدد الإجمالي للسيارات المسجلة من 49.1 مليون إلى 73.9 مليون، وهو ارتفاعٌ مذهل بنسبة 50 في المائة خلال 10 سنوات فقط. وفي العام 1960، كانت نسبة 78 في المائة من الأسر الأميركية تمتلك سيارة واحدة على الأقل، و21.5 في المائة منها تمتلك سيارتين أو أكثر[25]. وكانت توجد

آنذاك أكثرُ من 401 سيارة لُكل 1,000 مواطن أميركي. لقــد تقولــب المجتمــع الأميركي بقوة في القالب الذي صنعته له صناعة السيارات. لقد أشار **جون راي**، فيما كتب عن الأميركي العادي الذي يعيش في الولايات المتحدة أوائل الستينيات، إلى أنه أولاً شخص يعيش في حاضرة، على الأغلب في ضاحية من ضواحي المدن، ثم إنه يمتلك سيارة، وأنه وعائلته يعتمدون بشكلٍ كامل تقريباً علــى ســيارتهم في الانتقال إلى الأماكن الأبعد من مسافة السير على الأقدام، وغالباً في الانتقال حــتى ضمن هذه المسافة"[26].

كذلك فقد ارتفع معدلُ اقتناء الشاحنات الثقيلة لــدى أصــحاب المصــالح التجارية. ففي الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1960، ارتفع حجم شحن البضائع فيما بين المدن بالشاحنات من 173 مليار إلى نحو 300 مليار طن – ميل – أي مــا يعادل 16 إلى 22.5 في المائة من الرقم الإجمالي على مستوى البلاد. بينما انخفضت أحجام الشحن بالسكك الحديدية من 56 إلى 43.5 في المائة خلال نفس الفتــرة. وراحت تظهر آنذاك الشاحناتُ الضخمة الجديدة التي تسير على الديزل، وتنقــل حمولاتٍ تصل إلى عشرين طناً أو أكثر، ومنها مركباتٌ قاطرة؛ أي مقطورة تجــر مقطوراتٍ ضخمة. وبحلول العام 1960، كان ثمة ما يزيد عن مليون مــن هــذه المركبات "القاطرة – المقطورة" في الخدمة.

ولتوفير الكميات الهائلة من البنــزين التي باتت تحتاجها السيارات الأميركية، توجّب على المصافي الأميركية أن تزيدَ إنتاجها من 6.7 مليون برميل في اليوم ســنة 1950، إلى 9.8 مليون برميل في اليوم سنة 1960[27]. وفي هذه السنوات نفســها، ارتفع إجمالي إمدادات البترول للصناعات الأميركية، والمستهلكين الأميركيين بنسبة 51 في المائة، وارتفع ناتجُ النفط المحلي من 5.9 مليون برميل في اليوم، إلى 8 مليون برميل في اليوم، بينما ارتفع صافي الواردات النفطية من الخارج مــن 0.5 مليــون برميل في اليوم، إلى 1.6 مليون برميل في اليوم، وهو رقمٌ قياسي لم يسبق له مثيــل حتى تاريخه. وعلى الرغم من أن فنــزويلا كانت حتى ذلك الوقت أكــبرَ مــزودٍ أجنبي للولايات المتحدة بالنفط، حيث بلغ حجمُ صادراتها النفطيــة إلى الولايــات

المتحدة 474,000 برميل في اليوم سنة 1960، كان الشرق الأوسط قد بدأ يصبح مصدّراً رئيساً للنفط إلى الولايات المتحدة. فبين عامي 1950 و1960، ارتفعت إمدادات النفط المستورد من شركات النفط الأميركية والبريطانية من الكويت، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وإيران من 114,000 برميل في اليوم إلى 310,000 برميل في اليوم.

وهكذا، ومع مطلع الستينيات، كان السيفُ قد سبق العَذَل. فقد أصبحت البنية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الأميركي ككل – والعواقب الجيواستراتيجية لتلك البنية، مبنية على نحو أصبح من المستحيل عملياً تغييره في السنوات القادمة دون إرادة سياسية جبارة. ولكن – حتى الآن – لا يبدو أن ثمة ميلاً إلى الابتعاد عما بدا أنه استعراضٌ مجيد للبراعة الأميركية الصناعية الفائقة، والحلم الأميركي بالحرية الفردية المتفلتة من كل قيد. لكنّ ثمنَ هذه الحرية، في الانتقال بالسيارة إلى أي مكان، وإلى أي مدى، سيكون في النهاية باهظاً، ثمناً سيترك أميركا تعتمد بشكلٍ متزايد على منطقة بعيدة لا يعلم المواطنون الأميركيون العاديون عنها إلا القليل، ولا يزيد اهتمامهم لما يحصل فيها عن معرفتهم بها، بل يقل عن ذلك ويَقصُر، ما داموا يستطيعون ملء خزانات وقود سياراتهم ببضع سنتات. بالفعل، فحسب **دانييل يرغين**، "قبل وقت قصير من نشوب أزمة أسعار النفط سنة 1973، لم يكن إلا القليل من الأميركيين يعلمون أن بلدهم يستورد أي نفط على الإطلاق!".

لكن كان هناك أميركيون آخرون، هم أعضاء مجلس إدارة، ومديرو كبرى شركات النفط المتعدّدة الجنسيات في البلاد، والنخبة السياسية الحاكمة التي كانت وتلك الشركات خصلتيْن في جدبلة واحدة، كانوا يعلمون الكثير عن تلك البلاد البعيدة، وقد أمضوْا الثلاثين سنة الماضية وهم يحرصون على أن يصلَ إلى أيدي الأميركيين أقصى ما يمكن أن يصلَ إلى أيديهم من ثروة النفط الهائلة المدفونة تحت رمال صحاري الخليج العربي ومياهه الضحلة. كيف حدث هذا، هذا ما سنعرفه في الفصل التالي.

Hamad Khalifa

# 3 كيف سيطرت أميركا على الخليج

يجب أن تهدفَ السياسة القومية للولايات المتحدة إلى ضمان سبيلٍ للمواطنين الأميركيين إلى موارد نفط العالم.

مجلس حرب صناعة البترول، 1943

منذ مئات ملايين السنين، سحقت البحارُ الهائلة مساحاتٍ جبلية شاسعة مما يشكل اليوم الجزءَ الغربيَ من المملكة العربية السعودية الذي يسمّيه الجيولوجيون الترس العربي. وقد غمرت هذه المياه الأولى المناطقَ الشمالية الممتدة إلى ما بعد الخليج الراهن بكثير، مغطية بشكلٍ متقطع ما يعرف اليوم بالعراق، والأردن، ولبنان، وسوريا. وعصراً بعد عصر، كانت هذه المياه تفيض على هذه المنطقة الشاسعة وتنحسر عنها بشكلٍ متكرر، معرِّضةً الرسوبياتِ الجرداءَ لحت الرياح، والمطر، والشمس ثم تعود لتغمرها مرةً أخرى. شكلت هذه الرسوبيات التي تركتها البحار القديمة بعد انحسارها الإقليمَ الجيولوجيَ الأصغرَ الثاني في الخليج، ألا وهو النتوء الصخري المسطح (الرصيف القاري) العربي[1]:

تبرز رسوبياتُ الرصيف القاري العربي (Arabian Shelf) على الجانب الشرقي للجبال العربية، ثم تغور شيئاً فشيئاً مع الطبقات الأحدث التي فوقها، وتزداد سماكة وهي تتجه صوبَ صحراء الربع الخالي الكبرى. ومع انحدارها تحت خط شاطئ الخليج الحالي، تزداد سماكتها حتى تصلَ إلى نحو 6,500 متر. تراكمت

ضمن هذه الصفاحة الهائلة من الصخور الرسوبية بضعُ شرائحَ رقيقة - تقل سماكة كل منها عن 30 متراً - وهي *الصخور الأم* [source rocks]، أصلُ جميع المــوارد البترولية الهائلة في الخليج. وقد تشكلت في العصر الجوراسي، منذ نحو 150 مليون سنة، كتغيّرٍ تدريجي حدث في البيئة الرسوبية. في البدء بدأت البحار بالانحسار أولاً عن المنطقة التي تعرف الآن بوسط العراق، ثم عن باقي المنطقــة. ومــع خــوض الديناصورات في المياه الساحلية الضحلة في العصر الجوراسي المتأخر، تراكمت قبالة الشاطئ في المياه الفقيرة بالأوكسجين أوحالٌ ناعمــة غنيــة بفتــات الحيوانــات والنباتات البحرية الصغيرة. تحللت هذه الأوحال حتى أصبحت جزءاً مــنْ قــاع البحر، مبتدئة بذلك دورةً رسوبية كانت تتمدد خلالها صخورٌ كلسية غنية بالمواد العضوية في أدوار الغمر، والتجفاف المتعاقبة للبحر المنحسر. وأخــيراً، تبخــرت البحارُ المالحة الضحلة لتشكلَ صخر الأنهايدرايت الكتيم، الــذي شــكل غطــاءً للصخور الكلسية الغنية بالمواد العضوية.

وبانطمار الصخور المحتوية على المادة العضوية تحت طبقات إضافية متتالية من الرسوبيات المتراكمة حديثاً، ارتفعت درجة حرارتها. وأثناء وجود هذه الصــخور الأم على عمق يزيد عن 2,000 متر تحت السطح، بدرجات حرارة تزيد عــن 50 درجة مئوية، بدأت عملية طبخ الكائنات المجهرية لتشكيل ما ندعوه اليوم بالنفط. وبعد ملايين السنين، في العصر الكريتاسي والعصر الحديث السابق، لوت القــوى التكتونية الهائلة طبقاتِ الجرف العربي عند اصطدامه بالصفيحة الآسيوية وانــزلق جزئياً تحت حافته الغربية. ثم انتقل النفط إلى *مصائد*، حين وقفت طياتُ الصــخر الكتيم المحدبة قليلة التحدب في وجه الحركة الطبيعية الصاعدة للنفط. ههنا، في هذه *المصائد*، سيلبث النفط الأربعين مليون سنة القادمة.

## حقول نفط الخليج: العملاقة، والجِد عملاقة، والعملاقة للغاية

في ومضةٍ من الزمن، صعدت حضاراتٌ عظيمة في الأراضي المتاخمة للخليج، وتسرّب بعضُ النفط إلى السطح حيث تحوّل إلى بتيومِن. ومن حينٍ لآخر، كــان

ذلك المائع الأسودُ المتسرب مِن جوف الأرض في بلاد ما بين النهرين يشتعل، ما ألهم الزراداشتيين عبادة النار، ووضع سومريو أور مربعات حَجرية تزيينية فيه، واستخدمه البابليون لتقوية جدرانهم، وأحرق به الإسكندرُ الكبير، بدافع البحث، عبداً له لاستكشاف استعمالاته المتعددة. ومع ذلك لم يكن في استطاعة أيٍّ كان تكوين أي فكرة عن ذلك الكنز السائل القابعِ في خزاناتٍ تحت الأرض والذي ينزّ منه البتيومِن.

ويا لضَخامة هذا الكنز. فحقلُ غوار شرقي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، هو أضخمُ حقلٍ للنفط في العالم أحد حقلين يصنفان بالعملاقين للغاية [mega-giants] في العالم. يبلغ طولُ هذا الحقل 280 كم وأقصى عرضه 16 كم. ويبلغ عمق بئر النفط في أماكنَ من هذا الحقل أكثر من 300 متر. اكتشف هذا الحقلُ سنة 1948، وبدأ الإنتاجُ فيه سنة 1951، وبحلول 1990 كان عددُ الآبار الجارية فيه 219 بئراً. وعلى الرغم من الاستخراج المتواصل للنفط منه منذ ذلك الوقت، ما يزال هذا الحقل يحتوي على حوالى 70 مليار برميل من النفط، أي أكثر بمرتين من إجمالي احتياطيات النفط بالولايات المتحدة. أما الحقل الآخر العملاقُ للغاية، وهو حقل البرغان الكبير بالكويت، فقد بدأ الإنتاجُ فيه سنة 1938 لكنه ما يزال يحتوي من احتياطيات النفط على أقلّ بقليل من 70 مليار برميل. ومن بين حقول النفط الأربعين الجد عملاقة [super-giant] (من 5 إلى 50 مليار برميل)، ما يزال حقل كركوك، شمالي العراق، يحتوي على 10 مليارات برميل على الرغم من تواصل استخراج النفط منه منذ 1927. أما حقول النفط العملاقة [giants] (من 500 مليون برميل إلى 5 مليارات برميل) ويبلغ عددُها 328، فقد وُجِد منها أزيدُ من مائة حقل في الشرق الأوسط.

يوجد في العالم فقط 417 حقلاً نفطياً عملاقاً، وجدَّ عملاق، وعملاقاً للغاية من بين 42,000 حقلٍ مكتشف. لكنّ هذه الحقول الأربعمئة وسبعة عشر تعادل مجتمعة ثلاثة أرباع نفط العالم أجمع القابلِ للاستخراج. يوجد الحقلان العملاقان للغاية، وثلثا الحقول الجد عملاقة، وثلث الحقول العملاقة في البلدان المتاخمة

للخليج[2]. وتحتوي هذه مجتمعةً على 65 في المائة من إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم البالغة 1,050 مليار برميل. وعندما تتخطى جميعُ حقول نفط العالم أوجَها الجيولوجي، ويبدأ انحدارُها البطيء الطويل، سيكون أصحاب حقول نفط الخليج جاهزين لجني كامل الفائدة من احتياطياتهم النفطية التي ستكون ما تزال ضخمة.

ومع ذلك لم يكن أحدٌ يستطيع أن يتصورَ شيئاً عن هذه الثروة التحت أرضية عندما اشتغل حقلُ مسجد سليمان لأول مرة في الساعات الأولى من يوم 26 مايو 1908، على هضبةٍ نائية من التلال الواقعة على سفوح جبال زاغروس بإيران. وبعد سنة من ذلك، طرح المستثمرون البريطانيون الذين كانوا يمولون تلك المغامرة التجارية أسهمَهم للاكتتاب العام، وهكذا وُلدت شركة النفط الأنجلو – فارسية (التي ستصبح فيما بعد بريتش بتروليوم). لم ينتج حقلُ مسجد سليمان في أول سنة عملٍ له سوى 5,000 برميل في اليوم، وهو رقمٌ متواضع تزايد ببطء حتى بلغ 108,734 برميلاً في اليوم سنة 1927 مع حفر آبارٍ جديدةٍ في الحقل. في ذلك الوقت، كانت إيران ما تزال مصدرَ النفط الأوحد في الشرق الأوسط. ولكن، قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى أبلغ المهندسون الألمان، الذين كانوا يعملون على نظام السكك الحديدية العثماني، دوتشيه بنك أنّ شكلَ تضاريس المنطقة حول الموصل، شمال – شرقي العراق اليوم، تبدو مُبشرة جداً بنجاح استكشاف النفط فيها. ولتعزيز هذا الهدف، أسِسَت شركة البترول التركية برأسمالٍ ألماني وبريطاني. لكنّ دخولَ تركيا الحربَ العالمية الأولى كحليفٍ لألمانيا والنمسا أوقع الشركة في الفوضى.

في سنة 1916، حسب اتفاقية سايكس بيكو، التي توزّع بموجبها البريطانيون والفرنسيون الشرقَ الأوسط بعد الحرب، أعطيت حقولُ الموصل لفرنسا. ولكن، في 15 نوفمبر 1918، بعد أسبوعين من توقف الأعمال العدائية، تقدمت قوة بريطانية بقيادة الجنرال مارشال واحتلتِ الموصل. قَبِلَ الفرنسيون على مضض هذه المباغتة، ولكن في سنة 1920، عندما اجتمع المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو

لحل خلافاتهم الكثيرة العالقة، أعطيَ الفرنسيون 25 في المائة في شـركة البترول التركية بعد إعادة تأسيسها، وبعد أن انتزِعَت من يد أصحابها الألمان، وأصبحت من الآن فصاعداً تعرف باسم شركة نفط العراق (IPC).

## النفط وأميركا: بداية الكفاح لضمان أمن الطاقة

لم يحضرِ الأميركيون مؤتمرَ سان ريمو. إذ كانوا قد أصيبوا بخيبة أمـل نتيجة السلوك الأناني للقوى المنتصرة الأخرى، وصاروا أكثرَ فأكثر تشككاً في نية البريطانيين والفرنسيين في الهيمنة على حقول النفط الجديدة في الشرق الأوسط. فقد أثبتت الحربُ، دون أدنى شك، كم كانت حاسمةً أهمية البترول للجيوش الحديثة، وكانت المصافي الأميركية قد زودت الحلفاء أثناء الحرب بحوالى 80 في المائة من احتياجاتهم من المنتجات البترولية. وصارتِ الروابط بين النفط، والسياسة الخارجية، والأمن القومي تناقَش في الدوائر الحكومية، ومقرات القيادة العسكرية، والمجالس المنتخبة في جميع أرجاء العالم، وبدأ الأميركيون لأول مرة يقلقون حول قدرة احتياطياتهم النفطية الخاصة على التكيّف مع الزيادة السريعة في الاستهلاك[3]. وكانت متطلباتُ العدد الضخم من السفن الكبرى التي تسير بالنفط، التي كانت البحرية الأميركية تخطط لبنائها موضعَ قلقٍ خاص من حيث قدرة الاحتياطيات النفطية الأميركية على تلبيتها.

لكن المسألة كانت أكثرَ من مجرد احتياجات عسكرية. فقد كانت بداية عصر جديد تماماً، وصفه دانييل يرغين وصفاً بارعاً بأنه "عصر إنسان الهايدروكربون" [Age of Hydrocarbon Man][4]. وكما رأينا، كانت صناعة السيارات قد أصبحت بالفعل قوة كبرى تصوغ قدرَ المجتمع الأميركي. فبين عامي 1910 و1920، ارتفعت المبيعات السنوية لمصانع السيارات من 181,000 إلى 1,905,000 سيارة وازداد معدل اقتناء السيارات بالولايات المتحدة في الفترة نفسها من 458,300 سيارة مسجلة إلى 8,131,500. وبين عامي 1918 و1925، ازداد الاستهلاك السنوي من البنزين من 74.5 مليون برميل إلى 223.9 مليون برميل، 90 في المائة منه كان يُستخدم وقوداً

للسيارات[5]. وكان يُتوقع أن يتخطى الطلبُ العرضَ سريعاً.

وقد زاد من حدة التهديد الذي بدا أن ذلك يمثله لاحتياطيات البلد النفطية ضحالةُ المعرفةِ الجيولوجية في ذلك الوقت. اليوم يُتوقع أن تكونَ الاحتياطياتُ النفطية المؤكدة المتبقية في الولايات المتحدة في حدود 30 مليار برميل. لكن في سنة 1919، اعتقد الجيولوجي الأول في The United States Geological Survey أن إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة في البلاد لا تزيد عن 6.7 مليار برميل. وقُدر آنذاك أن إمدادَ النفط في الولايات المتحدة، بمعدل الاستهلاك الراهن آنذاك، سينفذ في غضون 23 سنة[6].

لقد أصدر وزير الخارجية الأميركية آنذاك **آلفي آدي** كتدبير احترازي لما بدا وضعاً حرجاً، تعليماتٍ قنصلية جديدة في أغسطس 1919 تتصل تحديداً بإمدادات النفط. وقد أكد في بيانه على "الأهمية الحيوية لضمان إمدادات كافية من النفط لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة". مشيراً إلى أن أعمالَ تطوير الحقول المؤكَدَة، واستكشافَ مناطق جديدة كان يجري بقوة في أنحاءَ كثيرةٍ من العالم على يد أناسٍ من بلدانٍ أخرى، وأنّ السعيَ للحصول على حقوق امتيازات النفط قائمٌ على قدمٍ وساق. وأمر آلفي آدي موظفيه بتزويد وزارته "بأتم المعلومات عن تلك النشاطات سواءٌ التي يقوم بها مواطنون أميركيون أم غيرُ أميركيين"[7].

واستجابة لأزمة الطاقة المتوقعة، خلص رجالٌ من مثل **في. إتش. مانينغ**، مدير المكتب الأميركي للمناجم، إلى أن على الحكومة أن تؤسسَ شركتها النفطية الدولية الخاصة، فتحذو بذلك حذو الحكومة البريطانية التي بادرت إلى امتلاك زمام التحكم في شركة النفط الأنجلو - فارسية سنة 1914. لكنّ آخرينَ خافوا، من أن تشكلَ هذه سابقة، في وقتٍ كانت فيه الأفكارُ الاشتراكية تؤجج المعارضة للرأسمالية التجارية في العالم، في أميركا نفسها على أقل تقدير. فبدلاً من ذلك، أيّد **فرانكلين كيه. لين**، وزيرُ الداخلية بين عامي 1913 إلى 1920، نهجاً أكثرَ تحرراً من الناحية التجارية. فقد اعترف في تقريره السنوي سنة 1919 بالتوسع السريع في الطلب على النفط بالولايات المتحدة الذي ستتطلب تلبيته الوصولَ إلى حقول

النفط الأجنبية. لكنه حاجج بأن على الحكومة أن تمتنعَ عن أي تدخلٍ مباشر في الأعمال التجارية النفطية سواءٌ في الوطن أم في الخارج، وأن تدعَ شركاتِ النفط تقوم بتحديد مكان احتياطيات النفط الأجنبية واستغلالها بنفسها. ولكن للحكومة، مع ذلك، دورٌ مهم تلعبه، كحامية لشركات النفط، ولإرغام الحكومات الأجنبية عند الضرورة على منح شركات النفط الأميركية فرصة متساوية مع فرص الآخرين في الوصول إلى احتياطياتها النفطية. وقد جعل موقفُ لين المحابي بقوة لشركات النفط منه الرجلَ المفضلَ لصناعة النفط في الحكومة الأميركية، وسرعان ما تبدّى دفءُ العلاقة بين صناعة النفط والحكومة عندما ترك لين منصبَه ليصبحَ نائبَ رئيس شركة مكسيكان بتروليوم وبان أميركان ترانسبورت كومباني، إحدى شركات استكشاف النفط الرئيسة في ذلك الوقت.

## معلومة تفتح الباب إلى الخليج

لقد كان واضحاً إلى حدٍّ ما، ما كان يجول في خاطر لين عندما نادى بالمساواة مع الآخرين في حق الوصول إلى النفط الأجنبي. إذ كان السياسيون وموظفو الحكومة البريطانيون قد بدأوا يتفاخرون بتنامي سيطرتهم على حقول النفط الجديدة في الشرق الأوسط، وهي سيطرة تأمنت من خلال امتلاك أغلبية أسهم شركة النفط الأنجلو - فارسية، وشركة نفط العراق. بالفعل، فقد قال قائد البحرية البريطانية الأول، وولتر هيوم، بشيءٍ من قلة الحكمة، في اجتماع لمجمَع تقانيي البترول [Institute of Petroleum Technologists] في أكتوبر 1921 إنه "إذا ضَمِنا إمداداتِ النفط المتاحة في العالم اليوم، صار في استطاعتنا أن نفعلَ ما نريد"، فنقلتْ هذه الملاحظة إلى وزير الخارجية الأميركي عبر قنصله العام بلندن[8]. كذلك، فقد شعر مدراءُ شركات النفط الأميركية بالإحراج الشديد لما بدا أن رجالَ الأعمال البريطانيين وضعوا أيديَهم على إقليم نفطٍ من الطراز الأول، بينما كانت مصالح شركات النفط الأميركية في الخارج في ذلك الوقت تقتصر على ممتلكاتٍ نفطية أقلَ جاذبية في المكسيك ورومانيا.

كانت ردة الفعل الأولى للشركات الأميركية هي تنظيم نفسها في مَجمع البترول الأميركي [Americal Petroleum Insitute (API)] في مارس سنة 1919، وتشكيل *لجنة علاقات خارجية* في يوليو التالي. كان أولَ رئيس لهذه اللجنة الرجلُ النشيط وولتر سي. تيغل، رئيسُ شركة ستاندرد أويل كومباني أوف نيوجرسي (التي ستصبح فيما بعد إكسون). في ذلك الوقت بالذات، كانت شركة تيغل شركة تكرير في المقام الأول لا تملك سوى 16 في المائة من الخام الذي كانت تعالجه (تكرره) وكانت هذه النسبة تأتي من آبار النفط التي بحوزتها. وعليه فقد كانت شركة ستاندرد أويل تواقة إلى الاستحواذ على أصول استكشاف واستخراج منتجة للنفط الخام، وكان الشرق الأوسط آنذاك يبدو المكانَ الأكثر وعداً بالنجاح.

لم يكن مَجمَع البترول الأميركي (API) الهيئة الوحيدة التي تحث الحكومة على العمل لدعم دخول الولايات المتحدة إلى حقول نفط الشرق الأوسط. فثمة منظمة أقدم حثت الحكومة على التصرف في هذا المجال أيضاً، ألا وهي *مَجمَع مهندسي التعدين، ومهندسي المعادن الأميركان* [Americal Institute of Mining and Metallurgical Engineers] الذي كان لديه قسمٌ خاص بالبترول. ففي مارس 1920، قدّم هذا المَجمَع إلى الرئيس، والكونغرس عريضةً بعنوان "الحاجة المُلحّة إلى سياسةٍ خارجية حازمة فيما يتعلق بصناعة النفط"، دافع فيه عن وجهة النظر القائلة بوجوب أن تحتجَ الحكومة لدى الحكومات الأجنبية طلباً للمساواة في الوصول إلى حقول النفط الجديدة التي لديها، فإن رفضت "مُنِع منحها الدخولُ برأسمالها الأجنبي إلى سوق تطوير الموارد الطبيعية الأميركي، على أساس المعاملة بالمثل"[9]. بالفعل، فقد حُمِل "مبدأ المعاملة بالمثل"على محمل الجد، جزئياً على الأقل. فبعد الضغط المكثف الذي مارسه تيغل وآخرون، أجاز الكونغرس *قانون استئجار الأراضي الغنية بالمعادن* [Mineral Leasing Law] سنة 1920 الذي حرم مواطني أي بلد استبعَدَت حكومته شركاتِ النفط الأميركية من الوصول إلى الأراضي النفطية التي تقع تحت سيطرتها من الوصول إلى أراضي النفط الفدرالية

بالولايات المتحدة. لكن هذا القانون لا يسري، مع ذلك، على الأراضي الغنية بالمعادن المملوكة ملكية خاصة.

في العام 1921، أتت إدارة ديموقراطية جديدة إلى السلطة وأظهرت اهتماماً مساوياً لسابقتها باحتياجات الأمة إلى النفط. فدعا وزير التجارة، **هربرت هوفر**، ممثلي شركات النفط الأميركية إلى واشنطن، وأخبرهم بصريح العبارة، كي لا يدعَ لدى أي منهم شكاً في مدى اهتمام الإدارة الأميركية بالحاجة الاستراتيجية إلى النفط، "أن ينطلقوا للحصول عليه"[10]. لكن، لم يكن في مقدور الحكومة الأميركية آنذاك أن تفعلَ حيال نفط الشرق الأوسط أكثرَ بكثير من إسداء النصح إلى شركات النفط الأميركية، وحضّها على الانطلاق للحصول عليه، ومع انصرام عشرينيات القرن العشرين، بدأت الضجة المثارة حول سياسة خارجية أكثرَ نشاطاً تخبو، ويعود ذلك في جانب كبيرٍ منه إلى ما بات يتضح بجلاءٍ في تلك الأيام من أن الولايات المتحدة ما تزال، بالرغم من كل شيء، تمتلك هي نفسُها حقولَ نفط ضخمةً جداً، جديدةً وعديدة، تنتظر الاكتشاف.

في النهاية، يبدو أن المبادرة إلى توسيع الملكية الوطنية لحقول النفط العراقية قد أتت من البريطانيين أنفسهم، إيماناً منهم بأن احتمالَ تحدي حقوقهم القانونية المتقلقلة في نفط العراق سيتقلص إذا اشتركت الولايات المتحدة في ملكية الامتياز[11]. وفي العام 1922، قُبِلَ مبدأ إدخال الولايات المتحدة إلى شركة نفط العراق، وإن استمرت المذكرات الدبلوماسية بشأن تفصيلات المشاركة الأميركية تتردد بين ضفتي الأطلسي لسنوات قليلة بعد ذلك. ولكن، في العام 1927، وصلت شركة نفط العراق إلى باكورة نفطها، على بعد ستة أميال إلى الشمال الغربي من كركوك، وبدا للجميع كم هي الحاجة ماسّة إلى إيجاد تسوية. بعد ذلك، في العام 1928، سُمِح لخمس شركات نفط أميركية هي إكسون، وسوكوني أويل كومباني (ستصبح فيما بعدُ موبيل)، وغلف بتروليوم كورب، وأتلانتيك ريفاينينغ، ومكسيكان بتروليوم بامتلاك 23.75 في المائة من شركة نفط العراق. كذلك، أصبح الجيولوجيون الأميركيون منذ ذلك الوقت هم الذين يتولوْن أعمال التنقيب

عن النفط في الشركة، وكان يعود إليهم الفضل في اكتشاف عدة حقول جديدة في العراق رفعت معدلَ إنتاج الشركة من 926 برميل في اليوم سنة 1927، إلى 48,359 مليون برميل في اليوم سنة 1939.

وهكذا في أواخر العشرينيات، أقامت الشركات الأميركية لنفسها أولَ موطئ قدمٍ في الشرق الأوسط. ثم أضافت إلى مصالحها النفطية بالعراق البحرين، سنة 1930، حيث حصلت شيفرون على حقوقٍ حصرية في امتيازٍ نفطي على مساحة 100,000 إكر، ووصلت إلى النفط هناك بعد سنتين في حقل أوالي. وفي العام 1934، حصلت شركة غلف أويل كومباني على 50 في المائة من أول امتيازٍ نفطي كويتي، بالاشتراك مع بريتش بتروليوم. في كلتا هاتين الحيازتين، عملت الشركات الأميركية يداً بيد مع وزارة الخارجية لكسر السيطرة الاستعمارية البريطانية على مشيخات الخليج[12]. وبقيامها بذلك، ربطت شركات النفط مصالحها التجارية الخاصة بمصالح الأمة ككل، مغطية دوافعَها الرأسمالية الضارية برداءٍ من الوطنية.

وبشكل مشابه للمحافظين الجدد في القرن الواحد والعشرين، نظر رجال النفط في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين إلى وجودهم في الشرق الأوسط من منظورٍ أيديولوجي، كجزءٍ من رسالة إنسانية تهدف إلى تحضير شعوب تلك المنطقة. وقد رأى رجالٌ أمثال **تشارلز دبليو. هاملتون** من شركة غلف أويل كومباني، الذي شارك في المفاوضات التي أفضت إلى حيازة الولايات المتحدة منفذاً إلى نفط المنطقة، أنفسَهم يكملون عملَ سلسلةٍ طويلة من المبشرين، والأطباء، والتربويين الأميركيين الذين كرسوا أنفسهم للشرق الأوسط منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ كالإكليركي **دانييل بليس**، أول رئيس للكلية البروتستانتية السورية، التي افتتحت في بيروت سنة 1866، و**صمويل زويمر** من الإرسالية التبشيرية العربية، الذي ذرع الخليج جيئة وذهاباً مستكشفاً، وممهداً الأرضية لإقامة مستشفيات الإرسالية التبشيرية الأميركية، والإكليركي **جون فان إس**، رئيس الإرسالية التبشيرية الأميركية بالبصرة الذي نشر قواعدَ ومعجمَ اللهجة العربية العراقية سنة 1926.

يرى هاملتون، منكراً بصورة غير مقنعة إلى حدٍّ ما أنه يعتبر مواطنيه أكثرَ جدارةً وإخلاصاً من نظرائهم الأوروبيين، "إن الأميركيين يسعون للمساعدة لا للهيمنة – للريادة لا للسَوْق". فقد ألهموا الشعوب العربية الفطرية الإيمان بكرامة الإنسان[1] و"برهنوا أن النية الطيبة تجاه الناس جميعاً أقوى من الصراع المسلح"[13]. وعلى الرغم من سذاجة ونفاق هذه الآراء، كانت تقبَل بصدق، على الرغم من أنْ لا شيءَ كثيراً ظهر من *كرامة إنسان* هاملتون عندما كانت شركات النفط الأوروبية والأميركية تحشر العاملين المحليين لديها حشراً في *أحياء محلية* موحشة وتخضعهم لما كان يُعَد نظامَ حكمٍ بوليسياً حقيقياً. بالفعل، حتى أولئك المحظوظين من أبناء البلاد المحلية الذين كانوا يحصلون على المنح الدراسية في الخارج ليصبحوا مهندسي بترول، وجيولوجيين، ... الخ، كان يُعادُ إدخالهم بسرعة إلى نظام يشبه نظام الفصل العنصري عندما يعودون للعمل في تلك الشركات.

تلك كانت على سبيل المثال تجربة عبد الله التريكي، الذي سيصبح مستقبلاً وزيرَ النفط السعودي. فلدى عودته من الدراسة في جامعة تكساس ليستلمَ وظيفة في شركة النفط الأميركية العربية (أرامكو)، وعلى الرغم من أنه تزوج فتاة أميركية، فقد مُنِع من الإقامة في مجمّع سكن المدراء الأميركان، وأنـزل بدمٍ بارد إلى *الحي المحلي* الأدنى منـزلة في مهجعٍ قليل الأثاث لا ثلاجة فيه[14]. وبحرمان زوجته الأميركية من رفقة نظيراتها الأميركيات، فهجرته في النهاية وأخذت معها ابنهما الصغير، وكانت تلك تجربة تركت لدى التريكي مرارة وجرحاً عاطفياً.

أشرنا في الفصل الأول باختصار إلى الحق العُرفي للدول في ممارسة "حق الحكومة في مصادرة الملكية الشخصية" على الأرض، وما في باطنها من ثروات. لكن هذا لم يطبَق على دول الخليج، التي كانت شركات النفط الأجنبية تستخرج آنذاك ثروتها النفطية. يعود ذلك إما إلى أن هذه الدول كانت تحت الحكم

---

(1) ما أشبه اليومَ بالبارحة؟ – المترجم.

الاستعماري المباشر أو السيطرة شبه الاستعمارية؛ حيث كان العراق تحت الانتداب البريطاني، أما البحرين والكويت فكانا تحت الحكم البريطاني الفعلي، أما إيران فكانت مقسمة إلى مناطق نفوذ بريطانية وروسية. وإنْ أغمض حكامُها عن ذلك عينا. ولذلك، لم يكن مفاجئاً أن فاز المستثمرون البريطانيون، والفرنسيون، والأميركيون بعقود الامتيازات النفطية في هذه البلدان متجاهلين بشكلٍ فاضح الأسسَ البديهية "لحق الحكومة في مصادرة الملكية الشخصية".

وقد غطى كلُ امتيازٍ نفطي مناطقَ شاسعة من هذه البلدان، وفي بعضها البلدَ كلَه. وكانت تمنح الامتيازات لفتراتٍ طويلةٍ جداً؛ 75 سنة في حالة العراق والكويت. أما شروط التخلي عن هذه الامتيازات فتكاد تكون معدومة عملياً. وعلاوة على ذلك، كانت الجُعالة التي تدفع للحكومات المضيفة (أربع شلنات ذهبية في الطن؛ وكان هذا ثمنَ سعر البرميل) ثابتة بحكم العقد طيلة مدة الامتياز. وهكذا، فإنَ أيَ مطالبة برفع الجُعالات، أو مطالبة بضريبة كانت تحال إلى التحكيم الدولي. وكان العقدُ قائماً على "القانون الدولي للبلدان المتمدنة"، ولم يكن يُعترَف بأي قانونٍ محلي ذي صلة[15].

لا غرابة إذن، أن أصبحت هذه *الحقوق* موضعَ خلافٍ حاد بعد استقلال تلك الدول المستعمَرَة، أو شبه المستعمَرَة المنتجة للنفط. وكما سنبين في الفصل التالي، خلال خمسٍ وعشرين سنة أصبح الهدفَ الرئيس للبلدان المنتجة للنفط الحديثة الاستقلال - في الخليج كما في غيره - عكسُ هذا الوضع وتأسيسُ "سيادةٍ دائمة على الثروات الطبيعية".

لقد كان غزوُ الرأسمال النفطي الأميركي العراقَ، والبحرين، والكويت إنجازاً كبيراً. لكنه بات باهتاً بالمقارنة مع العلاقة الاستراتيجية التي ستؤسَس بين كبريات شركات النفط الأميركية والحكومة الأميركية والمملكة العربية السعودية. وبما أن التاريخَ المضطرب لهذه العلاقة موضوعٌ كبير في كتابنا، سيكون من الضروري في هذه المرحلة الابتعادُ عنه بعضَ الشيء للتحدث قليلاً عن أصل تلك العلاقة.

## أميركا وآل سعود

في أوائل عشرينيات القرن العشرين، بدأ زعيمٌ قبلي، اسمه عبد العزيز بن سعود، من إقليم نجد شمال شرقي شبه الجزيرة العربية، سلسلة من الحروب المحلية الصغيرة تهدف لتوحيد شبه الجزيرة العربية، وبخاصة الحرمين الشريفين بمكة والمدينة. وكان عازماً كذلك على إحياء المذهب الوهابي، المذهبِ الإسلامي الذي حارب ومات في سبيله أجداده[16]. وبحلول العام 1930، كان قد هزم حلفاءَ بريطانيا السابقين هاشميي الحجاز، وجعل من نفسه حامي حمى الحرمين الشريفين وسحق تمرداً كبيراً *للإخوان*، من أتباعه السابقين المتعصبين. وتتويجاً لحكمه الموحِد لجميع شبه الجزيرة العربية، أعلن هذا الزعيم سنة 1932، تأسيسَ *المملكة العربية السعودية*.

وللمحافظة على ولاء أتباعه ورفاهة أسرته الكثيرة العدد، طلب ابن سعود الدفعَ نقداً، مفضلاً الذهب. وهكذا، في العام 1933، وقّع مع شيفرون عقدَ امتياز حصل بموجبه من شيفرون، لقاء حقوق التنقيب عن النفط في 360,000 ميلاً مربعاً من الأرض لمدة ستين سنة، على قرضٍ بقيمة 155,000 جنيه إسترليني ذهباً يُدفع إليه بالتقسيط، ويسدَد من الجُعالات التي سيتلقاها الملك بعد أن يبدأ إنتاج النفط.

وعلى الرغم من اكتشاف النفط في حقل الدمام سنة 1938، فقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى توقف جزئي للمنشآت، وتوقف كلّ الحفريات الاستكشافية الجارية آنذاك. لكن، خلال الحرب، أرسلت حكومة الولايات المتحدة الجيولوجيَ البتروليَ البارز إي. آي. **غوليبه** لتقييم الكمون النفطي السعودي بدقة أكبر. وقد خلص غوليبه، من معرفته الخبيرة في المنشآت السطحية وتقنيات الرسم الزلزلي [seismography] الحديثة، إلى تقدير الاحتياطيات السعودية بخمسة مليارات برميل. لكن هذا كان رقماً متحفظاً جداً، وقد أدرك غوليبه أن هذا البلد ربما كان أغنى من ذلك بكثير بالموارد البترولية، وكان تقييمُه الإجمالي أنّ "مركز الثقل النفطي للعالم ينزاح... إلى الشرق الأوسط – إلى منطقة الخليج العربي – والأرجح أن ينزاحَ إلى أن يستقرّ بثبات في تلك المنطقة"[17].

وقد تزامن تقديرُ الكمون البترولي للمملكة العربية السعودية، بل لجميع الأراضي المتاخمة للخليج، مع عودة الخوف إلى الولايات المتحدة من عدم كفاية احتياطياتها النفطية، ذلك الخوف الذي تَملكَها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ومع ارتفاع الطلب على إنتاج النفط المحلي الأميركي إلى مستوياتٍ غير اعتيادية في منتصف الحرب العالمية الثانية، عاد الاعتقاد باحتمال *نفاد النفط* من الولايات المتحدة ليهيمنَ على التفكير الرسمي. ونتيجة شيوع ما يسمى *نظرية الحفظ* [conservation theory] التي تقول بأنّ على الولايات المتحدة حيازة، وتطوير منابعَ نفطية خارج أراضيها *لحفظ* احتياطيها النفطي المحلي للمستقبل، ربما لحرب قادمة، بات من الواضح الآن تماماً أين كانت تلك الاحتياطيات النفطية الخارجية؛ في الشرق الأوسط.

في ديسمبر 1934، أوصى مجلسُ حرب صناعة البترول [Petroleum Industry War Council]، وهو مجموعة استشارية عريضة القاعدة تربط إدارة البترول في الحكومة الأميركية في زمن الحرب بصناعة النفط، "بوجوب سعي السياسة القومية للولايات المتحدة لضمان سبيلٍ للمواطنين الأميركيين إلى الموارد النفطية للعالم". ولكنْ، في تكرارٍ شبه تام لإعلان وزير الداخلية **فرانكلين لين** سنة 1919، أضاف المجلس قائلاً "إن أي مشاركة مباشرة للحكومة ستثبط العملَ التجاريَ الخاص وتؤخر التطويرَ المنظم للموارد النفطية العالمية[18]". ولكن، في صدًى آخرَ لموقف لين السابق، أقر المجلس بأن للحكومة دوراً مهماً ما يزال يتعين عليها أن تلعبَه لدعم جهود شركات النفط الأميركية العاملة في الخارج. وفي السياق نفسِه، أعلن وزيرُ البحرية **جيمس فوريستال** في ديسمبر 1944 أنّ وضعَ برنامجٍ لإحلال نفط الشرق الأوسط محلَ النفط الأميركي، وتوسيع ممتلكات شركات النفط الأميركية في الخليج هو من صميم عمل وزارة الخارجية الأميركية.

ومع ذلك بقيت شركتا شيفرون، وتكساكو قلقتيْن بشأن استمرارية أصولهما النفطية في الخليج والمملكة العربية السعودية بوجه خاص. فقد كان ثمة حاجة إلى ما هو أكثر من تأكيدات وزارة الخارجية لتعزيز ثقتهما فيما كان ما يزال يبدو

لكثيرين دولة إقطاعية ضعيفة يمكن بسهولة الإطاحة بها على يد أمير حرب بدوي ما منافس، أو وهو الأسوأ، على يد حركة قومية أو شيوعية من النوع الذي بدأ يظهر في أنحاء مختلفة من العالم الاستعماري القديم. وهكذا، فيما وصفه أحدُ المؤرخين الأميركيين المعاصرين بأنه "أحدُ أهم الأحداث التاريخية إثارة في تاريخ أميركا المعاصر"[19]، قابل الرئيس **روزفلت** في فبراير 1945، بُعيْد مؤتمر يالطا، **الملكَ عبدَ العزيز بن سعود** على ظهر سفينةٍ حربيةٍ أميركية في قناة السويس. وعلى الرغم من أن التفاصيل الكاملة لما دار بين الرجلين من نقاش لم تكشَف قط، يُعتقد عموماً بأن **روزفلت** عرض على ابن سعود دعماً عسكرياً لإخماد أي تهديدٍ خارجي، أو داخلي لحكمه مقابل الحصول على حقوقٍ امتيازية في الوصول إلى الموارد النفطية الضخمة للمملكة؛ أي بعبارةٍ أخرى، أن تحصلَ الشركات الأميركية، لا البريطانية ولا الفرنسية، على النفط. ولتوطيد التحالف بين الولايات المتحدة الأميركية وآل سعود، رُتب سنة 1945 لمنح المملكة قرضاً بقيمة 10 ملايين دولار.

في هذه الأثناء، كانت استجابة وزارة الخارجية هي التشجيعَ والإشرافَ بهدوء على توسيع ملكية الولايات المتحدة لحقول النفط السعودية. واحتاج المالكان الحاليان آنذاك – وهما شيفرون وتكساكو – إلى ما يكفي من قدرات المصافي بالولايات المتحدة لمعالجة الإنتاج النفطي المستقبلي من حقول المملكة العربية السعودية. ومن ناحية أخرى، كانت شركتا إكسون وموبيل تمتلكان هذه القدرات لكنهما تفتقران إلى احتياطيات النفط الخام. فكان الحل البديهي دمجَ الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات الأربع هذه في شركةٍ واحدة، تقوم على نفط المملكة العربية السعودية، ولكنها مملوكة للأميركيين. وهكذا، تأسست سنة 1947 شركة النفط الأميركية العربية (أرامكو) [ Arabian American Oil Company (ARAMCO)] بعد تقليص الحصة المشتركة للشركتين صاحبتيْ الامتياز الأصلي إلى 60 في المائة، فيما حصلت إكسون على 30 في المائة، وحصلت موبيل على 10 في المائة. من ناحيتها، رأت وزارة الخارجية في هذا الاندماج وسيلة خاصة لتأمين

السيطرة الأميركية على الامتياز العربي السعودي[20]. بالفعل، فقد بات يوجد الآن "إدراكٌ متنامٍ بأن أهداف الولايات المتحدة في الأمن والوصول إلى النفط يمكن تحقيقها من خلال العمليات الخاصة لشركات النفط الكبرى"، وأن على الولايات المتحدة، بدلاً من التدخل المباشر في مسائل النفط، أن تركزَ على المحافظة على بيئة دولية تستطيع شركات النفط الأميركية فيها العمل بأمانٍ وربحية"[21].

في هذه الأثناء، كان حقلا نفط ضخمان آخران، هما أبقيق وقطيف، قد دخلا مرحلة الإنتاج، وبدأت الشركة بناءَ خط الأنابيب العابر لشبه الجزير العربية [Trans-Arabian Pipeline]، عبر المملكة العربية السعودية، مروراً بالأردن وسوريا وصولاً إلى الساحل اللبناني. وقد اكتمل بناءُ الخط سنة 1950، وبعد أشهرٍ من ذلك، حُمِّلتْ أولُ ناقلةٍ بالنفط السعودي في الميناء الجديد على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب من المدينة القديمة صيدا.

وبعد سنواتٍ من ذلك، أقر المدير التنفيذي لإحدى الشركات المالكة لامتياز أرامكو بالقيمة الهائلة لهذا الامتياز. فقد صرّح أوتو ميللر مدير شيفرون، مدلياً بإفادته للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس حول الشركات المتعددة الجنسيات، بأن أرامكو كانت، وإلى حدٍّ بعيد، أهمَ وأغلى ما استطاع مواطنون أميركيون تطويرَه على الإطلاق من المصالح الاقتصادية الأميركية في الخارج. وعندما أقر مسؤولو الشركة لأول مرة بأهمية ما وصلت إليه أرامكو من مكتشفات، "قدِّر على الفور أن أهميتها تتخطى مضامينَها التجارية. وأنّ المكتشفاتِ ذاتُ أهميةٍ عظيمة لبلدنا"[22].

## الفلسطينيون كعامل تعقيد

بقي مصدرٌ واحدٌ فقط للاحتكاك بين ابن سعود والأميركان. ففي 2 أكتوبر 1917، أعلن وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور أن "حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطنٍ قومي للشعب اليهودي بفلسطين". وتضمّنَ الإعلانُ كذلك فقرةً تقول إنه "على أن يكون مفهوماً بشكل واضح أنه لن يؤتى بعملٍ من

شأنه أن ينقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن بفلسطين". يبدو كما لو أن بلفور لم يكن يعلم كم كانت تلك الجماعات "غيرُ اليهودية" كبيرةً وعريقة.

مجرد 59,000 يهودي يقيمون بفلسطين تحت الانتداب البريطاني في بداية الحرب العالمية الأولى بالمقارنة مع 657,000 عربي مسلم و81,000 عربي مسيحي[23]. ولكن، في نهاية الثلاثينيات، ازداد عددُ السكان اليهود بفلسطين عشر أضعاف بفضل الإرادة الفولاذية لدهاقنة الصهيونية السياسية، والتحريض على اللاسامية البغيضة في وسط وشرق أوروبا، والتسهيلات العظيمة التي منحهم إياها الانتدابُ البريطانيُ نفسُه. ففي فبراير 1947، بعد فشل مختلف خطط التقسيم المقترحة أمام الإصرار العربي على الدولة الواحدة، أحالت بريطانيا القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت (كما فعل الاتحاد السوفياتي) بأغلبية 33 إلى 13 صوتاً لصالح خطة التقسيم الجديدة.

رفض الملك **ابنُ سعود**، ككل العرب - مسلمينَ ومسيحيين - رفضاً قاطعاً إقامة دولةٍ يهودية بفلسطين. وكما قال **لروزفلت**، عندما تقابلا سنة 1945، فإن الوطنَ المستقبلي المناسبَ لليهود، بعد اضطهادهم على يد النازيين، سيكون بالتأكيد ألمانيا لا فلسطين[24]. وهكذا، ففي سنة 1948، وفيما كان جنودُ المجلس القومي اليهودي يقاتلون جنودَ الجامعة العربية في شوارع فلسطين، أوضح ابنُ سعود لوزارة الخارجية، عبر إدارة أرامكو، أن الرأي العام ببلده ربما يجبره قريباً على فرض عقوباتٍ على الامتيازات النفطية الأميركية كردٍّ على الاعتراف الأميركي بدولة إسرائيل.

وفي سبتمبر 1950، لتبديد مخاوف الملك، كتب الرئيس الأميركي **هاري ترومان** ضمانة بأمن واستقلال المملكة. وبذا، أسبغ الصفة الرسمية على التفاهم السري الذي توصّل إليه سلفه مع ابن سعود قبل خمس سنوات. في المقابل، سيضمن تجمعُ الشركات الأربع المكوِّنة لأرامكو أن تكونَ احتياطيات النفط السعودية الضخمة له وحده أبدَ الدهر، أو هكذا اعتقد آنذاك.

ولوهلة، بدا أنّ *عاملَ التعقيد*، المتمثلَ في المصير المأساوي لـ 750,000 لاجئ فلسطيني من حرب 1948-1949 يتراجع، بعد أن استقر هؤلاء، وهم على ما هم عليه من كآبة وتدهورِ معنويات، في مخيماتهم وراحوا يفكرون فيما حل بهم من نكبة. لكنهم ظلوا مع ذلك في البال. أما ما تبقى من العالم العربي المهان حتى العظم فقد شعر بغضبٍ متصاعد – تجاه الدولة اليهودية نفسِها، وتجاه قادتهم هم لتدني أداء هؤلاء القادة، الذين استسلموا لهذا المشروع الصهيوني الوقح، وكذلك تجاه القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة التي أنشأت عن سابق إصرارٍ وتصميم، أو هكذا كان الاعتقاد، دولة إسرائيل "كحارس للمصالح الغربية في الشرق الأوسط"[25]، التي كان على رأسها النفط. بالفعل، وبالرغم من أن بعضَ الساسة ورجال النفط الأميركيين في الخمسينيات كانوا قلقين جدياً من التزام الولايات المتحدة الأميركية المفتوح بالدفاع عن دولة إسرائيل، خاصة عندما استولت بشكلٍ انتهازي على منطقة سيناء المصرية أثناء العدوان البريطاني – الفرنسي القصير على مصر سنة 1956، سرعان ما سيصبح "دعمُ إسرائيل كما لو أنها بروسيا الشرق العربي" عنصراً حاسماً في الخطط الأميركية لإقامة إمبراطوريةٍ نفطيةٍ في المنطقة[26].

## أميركا تسيطر على الخليج

في 4 يوليو 1954، أقامت السفارة الأميركية بطهران احتفالاً تقليدياً بعيدِ الاستقلال. يستذكر **تشارلز هاملتون**، أحدُ كبار المدراء التنفيذيين لشركة غلف أويل، ذلك المشهدَ الذي كان فيه السفير الأميركي وزوجته الفاتنة اللبقة مضيفيْن رائعيْن لتجمعٍ من 2,000 شخص من جميع الجنسيات والاتجاهات؛ رجال دولة، ودبلوماسيون، وأمراء، وموظفو حكومة، وضباط جيش من مختلف فروع القوات... ومجموعة الكونسورتيوم النفطي إياه". وحسب هاملتون، كانت تلك مناسبة احتفالية تجري في جوٍّ ودي جداً. وفيما كانت تجري تلك "الحفلة الرقيقة الساحرة" إحياءً لذكرى إعلان الاستقلال الأميركي سنة 1776، كما أثبتت الأحداث اللاحقة، "شهد يوم 4 يوليو 1954 بداية عهدٍ جديد بإيران؛ عندما مُنح

الأميركيون، لأول مرة، موطئ قدمٍ مساوياً للبريطانيين هناك"[27].

فقبل سنة من تلك الحفلة الرقيقة الساحرة، سُحقت محاولة إيران للسيطرة على ثرواتها النفطية بانقلاب أعدّتْ له وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية [CIA]، ظاهرياً لوقف *المد الشيوعي* بإيران. فقد أطيح **بمحمد مصدق**، رئيس وزراء البلاد آنذاك، الذي كان قد أمم المصالحَ التجارية النفطية لشركة بريتش بتروليوم بإيران سنة 1951، وذلك على يد جماعةٍ من قطاع الطرق المأجورين يقودهم ضباطٌ من الحرس الملكي، وأودِع إحدى زنازين الشاه[28].

كانَ الرجلُ الذي يرجع إليه الفضل إلى حدٍّ كبير في نجاح الانقلاب، وإعادة الشاه إلى الحكم، واستعادة البريطانيين النفط هو **كيرميت روزفلت**، عميل السي آي إيه الأول بإيران، وحفيد الرئيس **ثيودور روزفلت**. لكن جهودَ شركات النفط الأميركية الكبرى كانت أيضاً حاسمة في تصعيد مقاطعةٍ ناجحة لصناعة النفط الإيرانية المؤممة، التي سببت لإيران صعوباتٍ اقتصادية جمّة، وهددتْ بتقويض الدعم الشعبي **لمصدق**. لقد كانت تلك الحفلة الساحرة في حديقة السفارة الأميركية بطهران، جزئياً على الأقل، احتفاءً بالثمن الذي سيدفعه البريطانيون لمنافسيهم السابقين. فمقابل مساعدة شركات النفط الأميركية والسي آي إيه لها، تعيّن على بريتش بتروليوم أن تتنازلَ عن 60 في المائة من مصالحها التجارية النفطية الفارسية السابقة، سُلِم 40 في المائة منها لشركات النفط الأميركية الكبرى؛ غلف، وإكسون، وموبيل، وتكساكو، وشيفرون. وبعد الانقلاب بفترةٍ وجيزة، التحق كيرميت روزفلت بشركة غلف أويل كمدير *للعلاقات الحكومية* وسمته غلف أويل سنة 1960 نائباً للرئيس[29].

بالطبع، كانت شركات النفط، كأي رأسمالي، مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن الربح، الذي كان سهلاً خاصة أنه يستمدُّ من آبار النفط الشرق أوسطية الغزيرة الإنتاج. لكن كانَ ثمة ميلٌ إلى الارتباط المتبادل في مسائل التجارة النفطية بين الربح الخاص وشؤون الدولة، وهو عاملٌ أصبح أكثرَ وضوحاً بكثير في الخمسينيات، مع اشتداد الحرب الباردة. بالفعل، فقد استعملت إدارتا **ترومان وإيزنهاور** عن عمد

شركات النفط المتعددة الجنسيات، التي يسيطر عليها الأميركيون، كأدوات في السياسة الخارجية الأميركية. لقد كان لهذه الشركات المهامُ الرئيسة التالية. أولاً، كانت ستشكل مصدراً يعتمد عليه للنفط بأسعارٍ معقولة للولايات المتحدة وحلفائها. ثانياً، كانت ستشكل قناةً لتوفير الدعم المالي لأنظمة الحكم المحظية في الشرق الأوسط. ثالثاً، كانت ستحسّن عموماً الوضعَ الاقتصادي والسياسي للوجود الأميركي في المنطقة وتمنع انتشارَ النفوذ السوفياتي جنوباً. مقابل قيامها بهذه المهام، لم تكن شركات النفط الأميركية الكبرى وحسب هي الشركاتِ المسموحَ لها بتحقيق أرباح احتكارية طائلة، بل كانت هذه الأرباحُ محمية بقوة من إجراءات الحماية من الاحتكار الضخم للرساميل داخل الولايات المتحدة[30].

منذ دخول الولايات المتحدة ميدانَ الأعمال التجارية النفطية بالعراق سنة 1928، تحوّل وضعُها تحولاً جذرياً. فبحلول سنة 1960، كانت خمسٌ من بين سبع شركاتِ النفط العملاقةِ المتعددةِ الجنسيات المهيمنةِ على الخليج أميركيةً؛ وهي إكسون، وشيفرون، وموبيل، وغلف، وتكساكو. وقد سيطرت هذه الشركاتُ الخمس فيما بينها على 60 في المائة من احتياطيات نفط الشرق الأوسط المؤكّدَة والتي تتراوح بين 23.75 بالعراق وقطر، وبين 100 في المائة بالمملكة العربية السعودية[31]. وقد بات الآن واضحاً للجميع كم كانت أهمية احتياطيات نفط الخليج، بالمقارنة مع احتياطيات أميركا المحلية. وفي سنة 1944، أفاد رأيٌ جيولوجيٌ خبير بأن احتياطيات الشرق الأوسط النفطية المؤكدة كانت تعادل تقريباً ثلاثة أرباع تلك التي بالولايات المتحدة. لكن، بحلول سنة 1950، قدرِّت احتياطياتُ نفط الشرق الأوسط بأنها تفوق مثيلتها بالولايات المتحدة بنسبة 30 في المائة وقدرَتْ سنة 1960 بأنها أكبرُ من احتياطيات الولايات المتحدة بأكثرَ من أربع مرات[32].

## الكروم، والزعنفة الذيلية، والمحرك ذي الأسطوانات الثمانية

لقد كان هذا جيداً تماماً، لأن مَوْطرة المجتمع الأميركي في الخمسينيات والستينيات، وما تلاها من ضغط على إمدادات النفط، كانت تشهد نمواً لا

بحارَى، كما رأينا في الفصل السابق. كان ذاك عصرَ محـــرك ســـيارات الثمـــان أسطوانات V-8 الذي يندر أن تقلَّ سعته عن 3 ليترات، وتصل في بعض الأحيـــان إلى 8.5 ليتراً، كان عصراً السيارة المثالية فيه هي السيارةَ الضـــخمة ذات الزعنفـــة الذيلية والمغطاة بالكروم، عصراً وقع الأميركيون فيه بغـــرام الســـيارات الكـــبيرة المبهرجة كسيارة دودج لانسر 1959 التي جُعِل تصميمُها الواسع يحاكي عن قصد تصميم طائرةٍ نفاثة.

كذلكْ فقد كان ثمة سوقٌ جديدة ناشئة لصناعة السيارات الأميركية، روجتْ لها واحتفتْ بها الدراما التلفزيونية كمسلسل الطريق 66، الذي عُـــرض أول مـــا عُرض في أكتوبر 1960 ويروي قصة شابين أميركيين يســـعيان للـــهو والمغـــامرة، ويقودان سيارة شيفروليه كورفيت يجوبان بها أرجاءَ الولايات المتحدة. في ذلـــك الوقت، كان جيلُ ذروة الإنجاب في السنوات الخمسَ عشرة التي تلـــت الحـــرب العالمية الثانية [Baby-Boom Generation] يبلغ سنَّ الرشد وكان فتيانٌ وفتيـــاتٌ أميركا البيضاء (أي ذوي البشرة البيضاء) ينعمون بثروةٍ وحريةٍ شخصية لا ســـابقَ لها. وفي بحثها عن طريقة تكسب بها قلوبَ هذا السوقِ الجديدِ الشـــاب، أنزلـــت فورد السيارة الشهيرة المكشوفة فورد موستانغ سنة 1966. وفي ظرف 18 شـــهراً، باعت الشركة من هذه السيارة مليوناً، وكان ذاك أسرعَ رواجٍ لسيارةٍ جديـــدة في التاريخ. وبزيادة استطاعة هذه السيارة (وبالتالي استهلاكِها للوقـــود) في أواخـــر الستينيات، أصبحت تجسيداً للسيارة التي سُميت – وكانتِ اسماً على مُســـمَى – "السيارة الرياضية" [muscle car].

ومع تسارع خطى المَوْطرة ازداد استهلاكُ وقود المحرك: فـــبين عـــامي 1960 و1970، ارتفع استهلاك بنـــزين وديزل السيارات من 3.76 إلى 5.76 مليون برميل في اليوم، بينما ارتفع معدلُ استهلاك الفرد من البنـــزين مـــن 1,082.5 إلى 1,432 ليتراً في السنة.[٨]

لقد سبق سيفُ المَوْطرةِ العـــذلَ في الثلاثينيـــات والأربعينيـــات، لكـــنْ في الخمسينيات والستينيات كان يُسجَل خروجُ ليس ملايين السيارات وحسب، بـــل

ملايين محبي السيارات المفتونين بها وكثيرٌ منهم يودون بالفعل "التزولَ بها إلى الطريق 66 من شيكاغو إلى لوس أنجلوس كبطليْ ذاك المسلسل". هذه الثورة الثقافية الهائلة التي ستكون لها فيما بعد مضامينها السياسية الهامة مع بلوغ جيل ذروة الإنجاب الخمسينَ من العمر بعد أن تحولوا إلى "مدمني سيارات" تأتي السيارة بالنسبة إليهم في أعلى هرم الاحتياجات الأميركية المعاصرة "بعد المأكل، والملبس، والمسكن لكنْ ليس بعد ذلك بكثير"[33].

لكن، في هذه الأثناء، كان قادة السياسة والأعمال التجارية بأميركا في أوائل الستينيات واثقين كلَّ الثقة من أن السيطرة على نفط الشرق الأوسط ستكون الأساسَ لتلبية الاحتياجات البترولية المستقبلية لطريقة الحياة الأقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الجديدة المفعمة بالحيوية. وستضمن للبلاد أمنَ الطاقة، وكذلك هذا الأسلوبَ الغنيَ في الحياة للمستهلكين الأميركيين الذي يمكن التعبيرُ عنه بتلك السيارات الفولاذية المغطاة بالكروم والعطشة للبترين. لكن لم يتخيل أولئك القادة أنّ حلَّ أمن الطاقة هذا سيزول خلال عشر سنوات أو أكثر قليلاً في أزمة نفط عالمية كبرى، وأنه خلال ثلاثين سنة سوف يتعين على الولايات المتحدة خوضُ حربٍ كبرى في الخليج لحماية *أمنها الطاقوي*، وأنه خلال خمسين سنة، ستتعرض نيويورك وواشنطن للهجوم من مجموعةٍ من الشبان المسلمين المتعصبين.

Hamad Khalifa

Hamad Khalifa

# 4 أمن الطاقة والخليج: تحوُّلُ الحَل إلى مُشكِل

الشيء الأهم... هو تقليص الاعتماد على الخليج

ملفين كونانت، مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، 1982

في السنوات التي تلت الحربَ العالمية الأولى، خشي الأميركيون أن ينفد منهم النفط، ولكن في نهاية العشرينيات وجدوا فجأة أنهم أمام عكس هذه المشكلة؛ أي أزمة فيض إنتاج جلبت معها تدنياً كارثياً في الأسعار، واضطراباً اجتماعياً في الولايات المنتجة للنفط. بين عامي 1926 و1929، أدت سلسلة اكتشافات نفطية جديدة في أوكلاهوما وكاليفورنيا إلى طرح كميات جديدة غير متوقعة من النفط في السوق، وبدأ سعرُ النفط عند رأس البئر يتدهور، فهوى من 1.88 دولار سنة 1926، إلى 1.17 دولار للبرميل سنة 1928. لكن كان منتجو النفط الصغار هم أشد من عانى من هذا الانخفاض، فهم كانوا يمتلكون أعداداً أكبر نسبياً من الآبار الصغيرة الشحيحة، وعندما بدأت شركات النفط الكبرى، المنتظِمة في مَجمَع البترول الأميركي (API)، تتحدث عن تخفيضات منسقة للإنتاج لدعم السعر، أصيبتْ شركاتُ النفط الصغرى بالذعر. وقد خشي صغار المنتجين من أنْ يأتيَ الدواءُ أسوأ من الداء، لذلك شقوا الصفوف، وأنشأوا منظمتهم الخاصة المنافسة، الاتحاد البترولي الأميركي المستقل [Independent Petroleum Association of Americal (IPAA)]، وبذلك رسموا مشهدَ الصراع لعقود بين شركات النفط

الكبرى [Big Oil] وشركات النفط المستقلة [Independents]. وبدلاً من تخفيض الإنتاج، طلب اتحاد IPAA فرضَ تعرفةٍ على النفط المستورد، وكان معظمه يأتي آنذاك من فنزويلا والمكسيك. لكن جهودَهم الأولى هذه باءت بالفشل. لكنْ مع تفاقم الأزمة أصبحت الضغوط الداعية إلى فرض تعرفةٍ على النفط المستورد لا تحتمَل.

في 3 أكتوبر 1930، تمخض بئرٌ حُفر جزافاً فيما أصبح يُعرف بحقل تكساس الشرقي عن خزانٍ نفطيٍ ضخم، أضخمِ حقلٍ يُكتشف في الولايات المتحدة باستثناء ألاسكا. وفي أبريل 1931، كان هذا الحقلُ ينتج ما معدله 340,000 برميل في اليوم. وقد أدت هذه الزيادة الحادة والمفاجئة في إمدادات النفط التي تزامنت مع الركود الحاصل في الاقتصاد ككل إلى تدهورٍ شديد في أسعار النفط. فقد انهار متوسط سعر برميل النفط عند رأس البئر من 1.19 دولار سنة 1930، إلى 65 سنتاً سنة 1931. وعلى الرغم من أنّ أزمة هبوط الأسعار هذه كانت حادة في كل ولاية من الولايات المنتجة للنفط، إلا أن حدتها كانت شديدة على نحو خاص في تكساس بسبب وجود الآلاف من شركات تشغيل آبار النفط الصغيرة ذات الرأسمال الضعيف، ولم يكن لها من خيار تقريباً سوى أن تستمرّ في إنتاج النفط، أياً كان السعر. وفي مايو 1931، كان قد وصل سعرُ برميل النفط عند رأس البئر في تكساس إلى 15 سنتاً، في وقتٍ كان حقلُ تكساس الشرقي ينتج ما يزيد عن مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل نصفَ إجمالي الطلب الأميركي على النفط آنذاك. أما حصيلة هذا الوضع الكارثي بحق - الذي أدى إلى إعلان الأحكام العرفية في حقل شرق تكساس، واحتلال الحرس الوطني للحقل - فكانت تأسيس نظامٍ شامل لضبط إنتاج النفط، عُرف بالاسم الشائع نظام *حصص الإنتاج* [pro-rationing]، واستمر حتى العام 1972.

كانت الخطوة الأولى أن تقومَ تكساس، وأوكلاهوما بإدراج قواعد *حصص الإنتاج* الخاصة بها، التي تفرض تخفيضات إنتاج على منتجي النفط في كل ولاية *تتناسب* مع قدراتها الإنتاجية الحالية. وقد سُمح لكل بئر نفط بعددٍ محدد من أيام

الضخ في الشهر، على أن تتوقفَ عن الضخ بقية أيام الشهر. ولكن، ضُمِن تسويقُ إنتاج الآبار الصغيرة الشحيحة التي كانت قد فقدت قدرة الضغط الطبيعي فيها وباتت تعتمد على المضخات لاستخراج النفط. تلك كانت أولَ فائدة. أما الفائدة الثانية التي أتى بها نظام حصص الإنتاج، من وجهة نظر شركات إنتاج النفط الصغيرة المستقلة، فكانت منعَ شركات النفط المتحدة الكبرى التي كانت مصافيها تغطي طلب السوق من النفط، من أخذ النفط فقط من منتجي التنقيب والتطوير والإنتاج التابعين لها. وبدلاً من ذلك، عَنى نظامُ حصص الإنتاج المساواة إلى حدٍّ ما بين كبار وصغار منتجي النفط في تشاطر عبء تخفيض الإنتاج. ثم أصبحت ضغوط شركات النفط الصغيرة في شتى أرجاء البلاد لاستبعاد النفط المستورد لا تطاق. وتم في العام 1932 فرضُ تعرفةٍ مقدارها 21 سنتاً على كل برميل نفط مستورد[1].

في يوليو 1933، وبناء على مبادرات ضبط الإنتاج الأولى التي فرضتها الولايات المنتجة للنفط هي نفسُها، استخدمت إدارة **روزفلت** سلطاتها الدستورية لتنظيم التجارة فيما بين الولايات لإرساء أسس نظامٍ راديكالي لسيطرة الحكومة على صناعة النفط المحلية. وباتت الحكومة نفسُها الآن تفرض حصصَ الإنتاج على كل الولايات، ومن ثم تقوم الولاياتُ بفرض حصص الإنتاج على منتجي النفط فيها. وفي العام 1935، خطى الكونغرس خطوة أخرى وأجاز ما سمي بقانون *كونلي للنفط الساخن* [Connally Hot Oil Act] الذي وضع حداً للمبيعات المحظورة من "النفط الساخن" (الإنتاج الفائض عن حصص الإنتاج المقررة) فيما بين الولايات. وأتبع ذلك بإقرار تشكيل اللجنة الموحدة لضبط النفط فيما بين الولايات[2] [Interstate Compact Oil Commission (IOCC)] بما يلزم من أعضاء وصلاحيات لتنسيق تخصيص الإنتاج القومي للنفط والعمل، في الواقع، كمجلسٍ قومي لضبط صناعة النفط المحلية. ومنذ ذلك الوقت وحتى أوائل السبعينيات، كانت صناعة النفط الأميركية تعمل بهامشٍ كبير من الطاقة الاحتياطية، وصل في بعض السنوات إلى 4 ملايين برميل في اليوم. وتُرِكتْ للأمين

العام القادم لمنظمة أوبك، **علي رودريغز**، الإشارة إلى أن اللجنة الموحدة لضبط النفط (IOCC) كانت هي في الحقيقة السابقة المنطقية المباشرة لأوبك، لأن هدفها الواضحَ كان رفعَ سعر النفط فوق المستوى الذي تمليه قوى السوق المحضة، من خلال فرض قيود على الإنتاج[3].

## النسخ المتنافسة من "أمن النفط":

## شركات النفط الكبرى مقابل شركات النفط الصغرى

في أواخر الأربعينيات، كانت حقولُ نفط الشرق الأوسط التي استحوذتْ عليها الولاياتُ المتحدة قبل عقدين من ذلك الوقت قد بدأت تصدّر أخيراً كميات ضخمة من النفط، بدأ قسمٌ مهمٌ منها يصل إلى السوق الأميركية. ومع أنّ فنزويلا ظلت المَصْدرَ الأكبر للواردات النفطية الأميركية، التي بلغت 265,975 برميلاً في اليوم سنة 1949، أصبحت الكويت الثانية في الترتيب بواقع 52,269 برميلاً في اليوم، وأصبحت حقول الشرق الأوسط ككل تزود أميركا بـ 99,642 برميلاً في اليوم. ومع بدء وصول إمدادات نفط الشرق الأوسط إلى المصافي الأميركية بكميات متزايدة – ولكن بنصف سعر النفط المحلي – واجه المسؤولون الحكوميون، وقادةُ صناعة النفط، والعسكريون الذين كانوا يحاولون صياغة سياسة أمنية قومية للطاقة في أيام تصاعد المواجهة في الحرب الباردة معضلة محيرة.

وبما أن النفط الأجنبي أرخصُ بكثير من النفط المحلي، مما لا شك فيه أن المستهلكَ الأميركي سيفضل شراءَ الأول. لكن، وبما أن النفط الأجنبي سيحل عندئذ حتماً محل النفط المحلي، ستكون النتيجة النهائية الاعتمادَ على الطاقة الأجنبية. إنّ حقيقة أنّ الاحتياطياتِ النفطية الأميركية ما تزال هناك تحت الأرض، تعني، بالطبع، أنّ أمنَ الطاقة مضمون *على المدى البعيد* لأن هذه الاحتياطيات ستكون متاحة للاستخدام مستقبلاً، كان هذا هو جوهرَ ما سمي *نظرية الحفظ* [Conservation Theory]. لكنْ على المدى القصير، يمكن أن تصبحَ البلادُ معرضة بشدة لأزمةٍ جيوسياسية، أو عسكرية مفاجئة إذا قطِعت عنها إمداداتُ

النفط الأجنبي دون أن تكونَ لديها قدرة الإنتاج المحلية الكافية للتعويض الفوري عن النقص. بالنسبة إلى بعض المراقبين في صناعة البترول، الذين لديهم ذكريات عن تعرض الناقلات لخطر الغواصات في الحرب العالمية الثانية، عَنى ذلك أنّ الأمنَ الحقيقيَ لإمدادات الطاقة لا يمكن الحصولُ عليه إلا من الصناعة المحلية التي يحفزها السعرُ المرتفع، والمَحمية من المنافسة الأجنبية[4].

لكن معضلة *الرخص* إزاء *أمن* الإمدادات كانت تزيد في شدتها حقيقةُ أنّ شركاتِ النفطْ الأميركية المتعددةَ الجنسيات، التي كانت قد حصلت على امتيازات في الشرق الأوسط، أصبحت حينئذ واقعة تحت ضغط شديد من البلدان المضيفة لها لزيادة إنتاج النفط لتزداد معه الجُعالات والضرائب التي يعتمد عليها حكام تلك البلدان. لكن لم يكن يوجد في الواقع آنذاك سوى سوق واحدة ضخمة وديناميكية بما فيه الكفاية لامتصاص كل هذا النفط الإضافي؛ ألا وهي الولايات المتحدة.

في مواجهة هذه الأوضاع المتضاربة، حاولت الحكومة الأميركية إيجادَ تسوية بين موقف شركات النفط المستقلة الصغيرة شديدِ المعارضة لاستيراد النفط، ورغبة شركات النفط المتحدة الكبيرة في استعمال أكبر كمية ممكنة من النفط الأجنبي الرخيص في المصافي التابعة لها بالولايات المتحدة. أتت المحاولة الأولى للتوفيق بين طرفيْ ما ثبتت في النهاية استحالة التوفيق بين طرفيه من مجلس حرب الصناعة البترولية. إذ قام هذا المجلسُ في العام 1954، متوقعاً ظهورَ مشكلةٍ متعاظمة في صادرات النفط، بنشر تقرير *سياسة بترولية للولايات المتحدة* [Petroleum Policy for the United States]، الذي حاول فيه إرضاءَ جميع أطراف الصناعة وأعلن أنه "ينبغي أن تكونَ سياسة هذه البلاد هي الحدّ من كميات النفط المستورد بالقدر الذي لا يُضعف الجانب الإنتاجي لصناعة النفط المحلية". بعبارةٍ أخرى، لن توقَفَ وارداتُ النفطَ ولكنها ستقلّص "بالقدر اللازم وحسب لزيادة إنتاجنا المحلي في شروطٍ تنسجم مع أفضل ممارسات حفظ الطاقة"[5].

وبعد أربع سنوات، طلع المجلس القومي للبترول [National Petroleum Council]، وهو خلَفُ مجلس حرب صناعة البترول في زمن السلم، بتصريح عن

الدور الصحيح للواردات النفطية لا يقل غموضاً عن تصريح سلفه. فمصطلحُ "الرفاه والأمن الاقتصادي للأمة"، الذي أطلق، "يتطلب سياسةً حيال الواردات النفطية تشجع مساعيَ التنقيب والتطوير المحلية". وكان يتعين تعريفُ "الحدّ الذي تكون عنده الواردات مرغوبة"، على الأقل تعريفاً جزئياً، "بدرجة توافر البترول من الحقول المحلية، المنتَج ضمن الضوابط والأسس القويمة للحفظ والصوْن"[6].

ولكن، أياً كانت النتائجُ المرجوة من وراء هذه البيانات السياسية الغامضة، فإنّ واقعَ الأمر أظهر سنة 1949 ازدياد واردات النفط الخام والمنتجات البترولية لأول مرة من 514,000 إلى 831,572 برميلاً في اليوم وقُدِّرَ أن 781,424 برميلاً في اليوم كانت من شركات النفط الأميركية الكبرى. فتكساكو، على سبيل المثال، زادت وارداتها من 16,977 إلى 66,000 برميل في اليوم، أي بما يعادل 289 في المائة. ونظراً لثبات الطلب الإجمالي على النفط، حسب مكتب المناجم التابع للحكومة الأميركية، فإنّ الذي فعلته تخفيضاتُ الإنتاج التعويضية التي فرضها نظامُ حصص الإنتاج على مستوى الصناعة، لم يكن سوى الإمعان في قطع أرزاق منتجي النفط المحليين.

في مواجهة هذا التحدي، كشف الاتحادُ البترولي الأميركي المستقل عن تفسيره الخاص لمصطلح *أمن الطاقة*، مجادلاً بأنّ "نفط الشرق الأوسط لا يمكن الدفاعُ عنه زمنَ الحرب، وأنّ هذه الحقول لم تكن أبعدَ من ست ساعات طيران عن قواعد القاذفات الروسية"[7]. فردّت شركاتُ النفط الكبرى على ذلك بتفسيرها الخاص هي الأخرى لمصطلح *أمن الطاقة*، مستخدمةً الحجة الشائعة هذه الأيام لدى *أنصار الحفظ والصون*، تلك التي تقول إن استهلاك احتياطيات النفط المحلية كان قد بات من الحدة بحيث أضحى استنفادها وشيكاً، إذا أخذنا المعدلَ الراهنَ للنضوب في الحسبان، وفي هذه الحال، كما يجادل مدير تكساكو، "فإن أمننا الوطني سيتهدد بالتأكيد. لهذا السبب كان من المهم جداً للولايات المتحدة الوصولُ إلى المنابع الأجنبية للنفط التي لا يكون تشغيلها اقتصادياً لو كانت تفتح وتغلق كالحنفية"[8].

بالرغم من أن بداية الحرب الكورية سنة 1950 نشّطتِ الطلبَ المحلي والعسكري على أنواع الوقود البترولي وخففتْ، لبعض الوقت، من ضغط واردات النفط على المنتجين المحليين، إلا أن المشكلة عادت للظهور من جديد وبعنف بدءاً من العام 1952. ففي سنة 1954، كانت قد بلغت وارداتُ النفطِ الخام والمنتجات المكررة 1,050 ألف برميل في اليوم (أي 13.6 في المائة من إجمالي الإمداد). وبلغ هذا الرقم سنة 1955 حدّ 1,250 ألف برميل يومياً (أي 14.8 في المائة من إجمالي الإمداد) وبلغ في السنة التي تليها 1,430 برميلاً في اليوم (أي 16.3 في المائة). وتحت وطأة الضغط الشديد للممثلين السياسيين للولايات المنتجة للنفط، أضاف الكونغرس *تعديل الأمن القومي* إلى قانون التجارة للعام 1955 الذي منح الرئيسَ سلطة التحكم بمستوى الواردات النفطية عندما يقدِّر أن هذه تشكل خطراً على الأمن القومي، أو سلامة الوضع الاقتصادي للبلاد. وبعد ذلك، في إبريل 1957، قام مديرُ التعبئة الدفاعية بمراجعة الكميات التي خططت الشركاتُ المستوردة لاستيرادها فيما تبقى من ذلك العام، وأبلغ الرئيس بأن الكمياتِ المحسوبة تشكل بالفعل تهديداً للأمن القومي. فعين الرئيس **إيزنهاور** بعد ذلك ستة من أعضاء حكومته في لجنة خاصة لتقصي واردات النفط. وأتت توصية اللجنة بوجوب تحديد واردات النفط الخام بنسبة 12.2 في المائة من الإنتاج المحلي للنفط، ولكن على ألا يتم هذا الحدّ بوسائل قسرية.

ولكن، بحلول العام 1958، بات واضحاً أن الفرصة كانت ضئيلة في تحقيق أي ضبطٍ طوعي للواردات النفطية. بالفعل، فقد استمرت الواردات النفطية بالازدياد، ومما زاد الطين بلة إصابة الاقتصاد الأميركي بالركود، وانخفض الطلب على الخام المحلي بما يقارب مليونَ برميل في اليوم عما كان في السنة الماضية. وفي تكساس، انخفض الإنتاج المسموح إلى ثمانية أيام في الشهر وحسب. في النهاية، كان لا بد من تقديم شيء. ففي فبراير 1959، أشار مديرُ التعبئة الدفاعية على الرئيس مرة أخرى بأن النفط الخام والمنتجات البترولية كانت تستورَد بكميات تكفي *للمساس بالأمن القومي*. وبعد عشرة أيام من ذلك، فرض **إيزنهاور** نظامَ

حصص استيراد إجبارياً للنفط، سيستمر لأربع عشرة سنة قادمة. لقد ربحت شركاتُ النفط المستقلة المعركة.

لكن، بسبب الارتفاع المضطرد لإجمالي الطلب الأميركي على النفط، لم يَبدُ أنّ نظامَ الحصص المفروضَ على المستوردين كان شاقاً. فبين عامي 1960 و1965، ارتفع الطلبُ الإجمالي على البترول بالولايات المتحدة من 9.8 إلى 11.5 مليون برميل في اليوم. وارتفع الإنتاجُ المحلي للنفط من 7.96 إلى 9.01 مليون برميل في اليوم، لكنّ وارداتِ النفط ازدادت هي أيضاً من 1.81 إلى 2.47 مليون برميل في اليوم. وفي الفترة نفسها، ازدادت وارداتُ الولايات المتحدة من نفط المملكة العربية السعودية بنسبة 88%، من 84,000 إلى 158,000 مليون برميل في اليوم.

## بالرغم من ذلك لا يعتبر نفط الشرق الأوسط ذلك النفط الآمن

على الرغم من أنّ الأميركيين عامة شعروا بالأمن في سيطرتهم على نفط الشرق الأوسط في الخمسينيات والستينيات، شكك قلة من خبراء الدفاع الأميركيين في الاستقرار السياسي للمنطقة. ففي العام 1963، نشرت **راند كوربوريشن** أولَ دراسة تفصيلية لأمن إمدادات نفط الشرق الأوسط، كجزء من برنامج أبحاث يجري لصالح القوات الجوية الأميركية[9]. وقد أشارت الدراسة إلى أنّ "العقدَ الماضي شهد مرتين اضطراباً كبيراً لتدفق نفط الشرق الأوسط إلى العالم غير السوفياتي، وأنه بالنظر إلى الحدة المتنامية للشعور الوطني في الشرق الأوسط، يجب أن يتوقعَ المرء حدوث اضطرابات أخرى"[10]. وكانت المرتان المذكورتان اللتان حصل فيهما الاضطراب هما تأميم حكومة مصدق صناعة النفط الإيرانية سنة 1951، التي انخفض بعدها تدفق النفط بنحو 700,000 برميل في اليوم لمدة 44 شهراً، وأزمة قناة السويس سنة 1956، عندما انخفض تدفق النفط بنحو مليوني برميل في اليوم لمدة 4 أشهر[11].

لقد كان النفَسُ العام لدراسة **راند كوربوريشن** عدائياً على نحوٍ ظاهر تجاه

شعوب المنطقة العربية والإيرانية "التي وصفها بالشعوب سريعة الاهتياج، والمصابة برُهاب الأجانب، والميالة إلى اللاعقلانية الاقتصادية... الخ" وأظهر تحيزاً لدولة إسرائيل التي كانت ستصبح بعد فترةٍ وجيزة حجرَ الزاوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة[12]. وإضافة إلى التوترات الناشئة عن إحداث دولة إسرائيل، تشدّ الدراسة الاهتمام إلى منطقتيْن مضطربتيْن قد تصبحان بؤرةَ مواجهاتٍ مستقبلية بين الغرب من جهة، وتطلعات الشعوب العربية والإيرانية من جهةٍ أخرى: الصراع حول توزيع عائدات النفط بين شركات النفط الأميركية والبريطانية، وبين بلدان الشرق الأوسط المضيفة لها. ودعم الغرب للحكام الأوتوقراطيين.

لقد كانت الظروف السائدة إبانَ صدور تقرير راند مختلفة اختلافاً ملحوظاً عما هي عليه الآن. فالتهديدُ الحقيقي الوحيد للمصالح الأميركية الذي كان متصوراً آنذاك كان هو التأميمَ المحتمل لأرامكو إذا حدث صعودٌ مفاجئ للقومية العربية في الخليج، لأنّ اعتمادَ أميركا على نفط الشرق الأوسط كان ما يزال قليلاً جداً آنذاك، بالمقارنة مع اعتماد أوروبا عليه. إنّ تأميمَ أرامكو من شأنه لو حدث أن يشكلَ صفعة خطيرة للمصالح التجارية الأميركية، لكن ما دامت إمداداتُ النفط مستمرة، فإنّ الأزمات الشرق – أوسطية من النوع الذي توجّستْ منه الدراسة خيفةً لن يكون له – بزعم الدراسة – أثر يُذكر على الولايات المتحدة. بل نظِر إليه على أنه مشكلة لحلفاء أميركا الأوروبيين في المقام الأول، لأن صناعة النفط الأميركية المحلية ستقي الولايات المتحدة من آثار اضطراب إمدادات نفط الشرق الأوسط. وبإفادة الأميركيين من ذلك الهامش الضخم لقدرات إنتاج النفط الحبيس لدى صناعة النفط الأميركية المحلية، كانوا مقتنعين أن في استطاعتهم تجاوز اضطراب صادرات النفط في الشرق الأوسط، أو في أي مكان آخر، في ذلك الوقت بالذات.

مع ذلك، أوشك ذلك الوضع على الانتهاء. فقد قدِّرَت قدراتُ إنتاج النفط الحبيس لدى صناعة النفط الأميركية المحلية في الفترة ما بين عامي 1957 و1963،

بأربعة ملايين طن في اليوم، لكنها هبطت في العام 1971 إلى مليون طن في اليـــوم، وتلاشت عملياً في العام 1971. وفي أوائل 1972، شعرت هيئة السكك الحديديـــة بتكساس، التي أدارت نظامَ الحصص، مكرهةً أن عليها اتخاذ قرارٍ مصيري، علـــى الرغم من أن أحداً لم يلحظ ذلك في حينه. فنتيجة ارتفاع الطلب الأميركي علـــى النفط إلى حدٍّ هدد بحدوث انفجارِ أسعار، سمحتِ الهيئة بإنتاج النفط بأقصى طاقة. وقد أتى هذا التعديل، التقنيُ في الظاهر، كما اعترف هنري كيسنجر بعد ســـنوات عدة، "ليعلنَ نهاية القدرة الأميركية على تحديد السعر العالمي للنفط"[13].

## السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية

في هذه الأثناء، وكما أشار تقرير راند، ارتفعت بسرعة درجة امتعاض بلدان الشرق الأوسط من قلة حصتها من عائدات النفط الآخذة بالارتفاع. نذكر، على سبيل المثال، حالة العراق: فبين عامي 1925 و1950 كانت الجُعالة الاعتيادية البالغة أربعة شلنات ذهبية للطن الواحد من النفط لا تزوِّد البلادَ بأكثرَ من 35 في المائة من صافي أرباح النفط[14]. ولإرضاء حكام الخليج دون المساس بأرباح شركات النفط الأميركية الكبرى، وافقت الحكومة الأميركية على ترتيب ذكي تدفع الشـــركات بموجبه 50 في المائة من أرباحها ضريبة للبلدان المضيفة، على أن تعتبَرَ هذه رصـــيداً دائناً في حساب الأعباء الضريبية لهذه الشركات بالولايات المتحدة. وبهذه الطريقة، حصل حكام الخليج على الخمسين في المائة حصتهم، لكن هذا في واقع الأمـــر لم يكن مالاً دفعته شركات الـــنفط الأميركيـــة، بـــل عمـــوم دافعـــي الضـــرائب الأميركيين[15].

ولكن، في ظروف الإنتاجية الاستثنائية كالتي في الخليج، تظل حصة متساوية من صافي الأرباح تمنح *معدلَ* ربح هائل للشركة (سنعود إلى هذه النقطة في فصلنا الأخير) وكان قد بدأ يتضح في أواخر الستينيات أنّ نسبَ أرباح الشركات (نسبة العائد إلى رأس المال) بعد اقتطاع الضريبة والجُعالات، كانت تتراوح بين 60 و100 في المائة[16]. أضف إلى ذلك أن شركاتِ النفط في الخليج، وشمال أفريقيا كانـــت

حتى العام 1968 تكسب حوالى 1.3 مليار دولار في السنة، لا يُعاد توظيف سوى 263 مليون دولار منها فقط، بينما يوزع الباقي على حملة الأسهم بالولايات المتحدة[17]. لكنّ الأصولَ المربحة للشركات في الشرق الأوسط كانت على وشك أن تتعرضَ للتهديد من الأحداث الدرامية التي تقع في بلدان العالم الثالث النامية، وبالأخص البلدان العربية المنتجة للنفط.

لقد كان العالم يتغير. فعلى امتداد القارة الأفريقية وجنوب شرقي آسيا، كانت حركاتُ التحرر الوطني تحقق مكاسب، وكانت تظهر دول حديثة الاستقلال متحررةً من الحكم الاستعماري والإمبريالي. وكانت أول ضربةٍ توجه في الشرق الأوسط ضد قوى الاستعمار الجديد المنتصرة بعد الحرب قد وُجهت بالفعل سنة 1951، عندما أممت الحكومة الإيرانية شركة النفط الأنجلو - إيرانية. وكما رأينا في الفصل السابق، فشلت أولى محاولات تأميم النفط هذه، لكنها أطلقت حملة عالمية لإعادة التأكيد على السيطرة الوطنية على الثروات المعدنية المحلية والبنية التحتية المرتبطة بها. فمثلاً، في العام 1952، أممت الثورة البوليفية صناعة تعدين القصدير في البلاد، وأمم النظامُ الناصري بمصر قناة السويس. وبعد سنتين من ذلك، اندلعت ثورة دموية في العراق أطاحت بالملكية الهاشمية المؤيدة للغرب، ونصّبت لفترةٍ وجيزة العميد عبد الكريم قاسم، وهو ضابط يتمتع بميولٍ يسارية، بدعمٍ من الحزب الشيوعي العراقي. وفي العام 1961، أصدرت حكومته القانون العام رقم 80 الذي يطلب من شركة بترول العراق التخليَ عن 99.5 في المائة من منطقة الامتياز الأصلي الممنوح لها، ما زاد حصة العراق في الأرباح وأشركه في امتلاك إنتاج النفط[18].

وخشية الانتشار السريع للقومية العربية الراديكالية إلى أنظمة الحكم المؤيدة للغرب في الأردن ولبنان، أُنزل في 15 يوليو 1958 جنود أميركيون من الأسطول السادس في بيروت، ووصل فوجٌ من المظليين البريطانيين بعد يومين إلى عمّان. وعلى الرغم من انسحابهم فيما بعد، قررت إدارة الرئيس كندي آنذاك البدءَ بهدوء بتشجيع ضباطٍ متمردين يدعمهم حزب البعث على الانقلاب على عبد الكريم

قاسم. وفي 8 فبراير 1963، قبل بضعة أيام فقط من وَضع القانون العام رقم 80 موضعَ التنفيذ، أطيح بعبد الكريم قاسم وأردي قتيلاً، وبدأ حزب البعث، بمساعدة السي آي إيه، مذبحة منظمة رهيبة لجميع الشيوعيين واليساريين العراقيين[19].

لكنّ هذه الهزائم المبكرة لتلك النزعة القومية لتأميم الثروات الطبيعية لم تكن لتستمر. ففي العام 1962، وقع حدثٌ مهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد أجازت الجمعية القرار 1803، الذي يكرس لأول مرة حقَ الدول المستقلة في "السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية". وكان مبدأ شرعنة تحكيم القانون *الوطني* في مسائلَ حساسة كالضريبة على الامتيازات النفطية، والمشاركة في ملكيتها، والسيطرة الوطنية على وسائلها، لا القانون الدولي الذي استند إليه نظام الامتيازات النفطية التقليدي، يمضي في السياق نفسه.

لقد أصبح الطريق ممَهداً لثورة أوبك. ففي العام 1969، أطاحت مجموعة من الضباط الراديكاليين الشباب بقيادة معمر القذافي بالملكية الليبية. وبعد سنة، أجبر القذافي شركاتِ النفط الأجنبية العاملة في بلده على رفع السعر المرجعي(1) لبرميل النفط بمقدار 30 سنتاً، ورفع حصة ليبيا من أرباح النفط من 50 إلى 55 في المائة[20]. لكن الأهمية الفعلية لهذا الحدث كانت أبعدَ من ذلك بكثير، من حيث إنها "غيرت بشكلٍ حاسم توازنَ القوى بين حكومات البلدان المنتجة للنفط وبين شركات النفط[21].

بدأت أحجار الدومينو تهوي الواحد تلو الآخر. ففي ديسمبر 1970، اجتمع وزراء الأوبك في كاراكاس، واتفقوا على ألا تقلَّ نسبة ما تتقاضاه بلادهم من ضرائب على أرباح شركات النفط من الآن فصاعداً عن 55 في المائة. وفي فبراير

---

(1) السعر المرجعي [posted price] للنفط هو السعر الذي يُستعمل لحساب الضرائب والجُعالات التي تدفع للحكومات أو الحكام حيث يُضخ النفط، تمييزاً له عن سعر السوق [market price] الذي هو السعر الفعلي الذي يُدفع في شراء النفط والذي هو أقل من السعر المرجعي. انظر، مثلاً، دكتور إبراهيم عويس، Petrodollars, Problems and Prospects/Oil pricing: http://www.georgetown.edu/faculty/oweissi/petrod/poo.htm – المترجم.

1971، اجتمعت بلدان أوبك بإيران، برئاسة وزير النفط السعودي آنذاك الساحر إنما المرعب الشيخ زكي يماني، مع ممثلي أكبر عشرين شركة نفط متعددة الجنسيات في العالم. لم تذعن الشركات وحسب لمطلب اقتطاع 55 في المائة من أرباحها كضريبة، بل أذعنت كذلك لطلب زيادة السعر المرجعي للنفط من 1.80 إلى 2.62 دولاراً للبرميل في السنوات الخمس القادمة. إن من شأن الجمع بين هذين التدبيرين زيادة متوسط ما تتقاضاه من ضريبة على برميل النفط الواحد من 0.91 إلى 1.53 دولاراً. وبعد عشرة أيام من اختتام تلك المباحثات، أممت الجزائر 51 في المائة من امتيازات النفط الفرنسية. وفي 2 أبريل من العام نفسه، حصلت ليبيا، متفاوضة بالأصالة عن نفسها، كما حصلت المملكة العربية السعودية، والجزائر، والعراق على زيادات إضافية في الأسعار عن النفط المسلّم إلى الموانئ المتوسطية. وفي 5 ديسمبر 1971، أممت ليبيا امتياز بريتش بتروليوم. وفي 20 يناير 1972، أجبرت أبو ظبي، وإيران، والعراق، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية شركات النفط على رفع الأسعار المرجعية للنفط بنسبة 8.5 في المائة لمعادلة هبوط قيمة الدولار الأميركي. وفي 1 يونيو، أمم النظام البعثي بالعراق – الذي كان ينادي آنذاك بالقيم *الاشتراكية* – شركة بترول العراق [IPC] التي تنتج حقولها الجزءَ الأعظم من نفط العراق. وفي 30 سبتمبر 1972، استحوذت ليبيا على 50 في المائة من ممتلكات امتيازيْن نفطييْن اثنين يعودان إلى شركة النفط الإيطالية المملوكة للدولة، ENI. وأخيراً، وربما يكون الحدثَ الأهم، وقعت شركاتُ النفط في 5 أكتوبر 1972 على مضض "الاتفاقية العامة للمشاركة" التي ستؤمم بموجبها الكويت، وقطر، وأبو ظبي، والمملكة العربية السعودية 25 في المائة من مجمل مصالح الغرب النفطية ببلدانها في يناير 1973، تبعتها استحواذات أخرى رفعت حصص الحكومة إلى 51 في المائة في السنوات العشر القادمة. كما أضافت البنود المعقدة لهذه الاتفاقية 9 في المائة أخرى إلى متوسط سعر الخام السعودي.

على خلفية استعراض القوة هذا لبلدان أوبك، ودون هامش الأمان الذي كانت توفره في الماضي قدراتُ إنتاج النفط الحبيس، بدأ القلق يتصاعد في أميركا

حول إمكانية حدوث ارتفاعات أعلى بكثير في أسعار النفط، وربما حدوث نقص في إمدادات النفط في المستقبل. وكما أشرنا في الفصل الأول، كانت إحدى نتائج ذلك تنامي الاعتقاد بأن على الولايات المتحدة، وحلفائها البدء بالبحث عن مصادرَ جديدة *آمنة* للنفط، خارج الشرق الأوسط. ويبدو أن وزارة الخارجية الأميركية قد بدأت البحث عن هذه المصادر *الآمنة* للنفط بتحريضٍ من وزير الخارجية **هنري كيسنجر** سنة 1972، مع تنامي الإدراك للاتجاه الراديكالي الجديد في أساليب العمل السياسي العربي. وفي تقريرٍ سري أعده **جيمس آكينز**، مديرُ مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية، خلص مُعدّ التقرير إلى نتيجة مفادها أن ميزان القوى في صناعة البترول العالمية بات يميل لصالح المزودين بعد أنْ كان مائلاً لصالح المستهلكين. وفي 9 مارس 1972، أبلغت وزارة الخارجية البيتَ الأبيض بمخاوفها. وكان آكينز قد أوصى باتباع سياسة تدخلٍ قوي تشتمل على حفظ وصون الطاقة، وأوصى بتدابير لزيادة الإنتاج المحلي للنفط وسياسة لزيادة واردات النفط بصورةٍ متعمدة من *مصادرَ آمنة*[22]. ويبدو أن تلك كانت المناسبة الأولى التي يصرّح فيها عن هكذا هدفٍ سياسي.

في أبريل، لجأ آكينز، الذي قوبلت آراؤه بتشكك كبير من طرف بعض أعضاء إدارة **نيكسون**، إلى نشر هذه الآراء على الملأ في مقالٍ رئيسٍ له في مجلة شؤون خارجية [*Foreign Affairs*] المحترمة بعنوان *أزمة النفط: هذه المرة الذئب هنا*. وقدّم في هذا المقال إحصاءً دراماتيكياً؛ وهو أن الاستهلاك العالمي للنفط في الاثنيْ عشرة سنة القادمة يتوقع أن يفوقَ كل ما استهلكه العالم من نفط في التاريخ حتى العام 1973. كما جادل أيضاً أن سعرَ النفط، الذي كان آنذاك بحدود الدولارين للبرميل، يحتمل أن يرتفع إلى 5 دولارات للبرميل قبل العام 1980، وأن البلدان العربية كانت قد أصبحت في موقفٍ يتيح لها استعمال النفط كسلاحٍ سياسي[23].

هكذا بدأ البحث عن مصادر جديدة للنفط. فأُوفد **ريتشارد فانكهاوزر**، وهو واحدٌ من موظفي وزارة الخارجية الذين أسهموا في وضع تقرير آكينز للبيت

الأبيض، إلى لندن لاستطلاع إمكانات بحر الشمال، حيث اكتشف النفط سنة 1969. لم تكن لدى فانكهاوزر شكوكٌ كثيرة حول دوره؛ وهو المساعدة في العثور على النفط في أسرع وقت ممكن من إقليم آمن. وفي مايو، أبرق إلى وزارة الخارجية قائلاً "إنّ نفط بحر الشمال عاملٌ حيوي لبقاء الاقتصاد الغربي"[24]. ومع ذلك، ستمضي سنوات عديدة قبل أن تصبحَ بريطانيا بلداً مصدّراً للنفط بحق، وإنّ قدرتها بدءاً من 1975 على البدء بتلبية احتياجاتها النفطية المحلية ستزيل جزئياً ضرورةَ إرسال جزء من الإمدادات الأميركية إليها عند حدوث أزمة كتلك التي توقع بها تقرير راند كوربوريشن سنة 1963.

في أبريل 1973، أصبح شحُّ إمدادات النفط المحلية الأميركية من الشدة بحيث إن إدارة **نيكسون** كانت قادرة على تخطي كل معارضة من لوبي منتجي النفط المحليين، وإلغاء نظام حصص الاستيراد. فقفزت وارداتُ النفط، التي كانت 2.2 مليون برميل في اليوم (أي 19 في المائة من الاستهلاك المحلي للنفط) سنة 1967، إلى 6 ملايين برميل في اليوم (أي 34.8 في المائة من الاستهلاك) وبلغت سنة 1976 حدَّ 7.1 مليون برميل في اليوم (أي 40.6 في المائة من الاستهلاك المحلي). هذا الارتفاع في عتبة حجم الواردات النفطية خلال عشرة أعوام فقط لم يكن هو الضربة الوحيدة للصورة التي كانت أميركا تراها لنفسها كبلد غني بالنفط. *فحدّ الشفرة*، على حدّ تعبير **دانييل يرغين**، "كان هو الاعتمادَ المتزايد على نفط الشرق الأوسط". ففي العام 1972، أسهمت واردات نفط الخليج في نحو 5 في المائة من إجمالي الاستهلاك الأميركي، بينما وصل حجمُ هذه الواردات سنة 1976 إلى 1.8 مليون برميل في اليوم، وتسارع في السنة التي تلتها إلى 2.5 مليون برميل في اليوم - أي ما يعادل 13.3 في المائة من إجمالي الاستهلاك الأميركي من النفط و29 في المائة من صافي الواردات النفطية.

بل إن ما يبدو نسبة ضئيلة كخمسة في المائة من الاعتماد يمكن أن تكون لها انعكاساتٌ قاسيةٌ كما اتضح إبان أزمة الطاقة بين عامي 1973 و1974. ففي فترة الاثنيْ عشر شهراً تلك التي بدأت في أبريل 1973، شهد العالم الغربي تواصلَ مسيرة تأميم المصالح النفطية الأجنبية في منطقة الخليج وشمال أفريقيا، وحرباً كبرى بين

إسرائيل وكلٌ من مصر وسوريا، وحظراً على إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة، وطوابيرَ انتظار لم يسبق لها مثيل لشراء البنزين في الولايات المتحدة، وارتفاعاً في أسعار النفط العالمية بنسبة 360 في المائة[25]. وعلى حدّ قول وزير الخارجية آنذاك **هنري كيسنجر**، أحد الأبطال الرئيسيين لهذه الدراما، "لم يسبق أبداً أن استطاعت أممٌ ضعيفة عسكرياً – وفي بعض الأحيان سياسياً – فرضَ هكذا شدة على النظام الدولي إلى هذا الحدّ"[26]. ثم لاحظ كيسنجر، بعد ذلك، أيضاً أن الأممَ المستهلكة كانت سترد على ذلك قبل قرن بوضع اليد على حقول النفط. وحسب كيسنجر، "كانت الولايات المتحدة تهدد، من حينٍ لآخر، بفعل ذلك الشيء نفسه، لكنها لم تحصل على أي دعم من الديموقراطيات الصناعية الأخرى"[27].

بالفعل، تكشف الوثائق البريطانية التي تغطي تلك الفترة، والتي رفعت عنها السرّية مؤخراً، أن الحكومة البريطانية اعتقدت أن أميركا كانت تفكر جدياً في غزو دول الخليج لوضع يدها على حقول النفط الرئيسة فيه. وقد نقِل عن وزير الدفاع الأميركي آنذاك، **جيمس شليزنغر**، أنه "لا يدري كيف يمكن ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى القوة"[28]. وعندما حانت الساعة، تراجع القادة، كهنري كيسنجر، عن هذا الردّ القاسي خوفاً من تدخل الاتحاد السوفياتي.

في العام 1979، فيما كانت أميركا تفكر ليلَ نهار كيف ستتعامل مع الأزمة المتواصلة، وقعت أربعة أحداث حرجة، أجبرت أميركا وآل سعود على إعادة تأكيد ميثاقهما الاستراتيجي التاريخي، الذي بدا لفترةٍ من الوقت، أنه يوشك على الانفصام. وبعد شهر من الاضطرابات التي بدأت قبلَ سنة، أطيح بشاه إيران في ثورة قادها رجال الدين المسلمون الشيعة وفّر من البلاد في 16 يناير 1979. وفي آخر ديسمبر، قام الاتحاد السوفياتي بغزوٍ كامل لأفغانستان لدفع خطر الانهيار الوشيك للحكومة الشيوعية للبلاد.

كان ردّ الرئيس **كارتر** إصدارَ تصريحٍ رسمي عزّز فيه التزامَ أميركا الاستراتيجيَ بدعم آل سعود أكثر فأكثر، وأكد "أن المنطقة الواقعة الآن تحت تهديد القوات السوفياتية بأفغانستان ذات أهمية استراتيجية كبرى: فهي تحتوي على

أكثر من ثلثيْ النفط القابل للتصدير في العالم". وحسب هذا الذي يدعى مبدأ **كارتر** [Carter Doctrine]، فإن أي حركة من طرف قوة مُعادية للسيطرة على منطقة الخليج سيُنظر إليها على أنها "اعتداءٌ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية" وستواجَه "بأي وسيلة ومن ذلك القوة العسكرية". ودعم هذا التصريح بإحداث "قوة ردّ سريع" قاعدتها في الولايات المتحدة لكنها على أتم الاستعداد لأي تدخل عسكري ضروري في الخليج.

في الوقت عينه سمح **كارتر** بتقديم دعم سري *للمجاهدين* الأفغان، وهو برنامج سيقرّب بين أميركا من آل سعود في مناهضة عدوهما الشيوعي المشترك. ستكون مساهمة السعوديين، كالعادة، بالمال، لكنّ ثلةً من الشباب، المتعلم في المدارس الدينية هبّوا لنصرة إخوانهم المسلمين في جبال أفغانستان.

## تقليص الاعتماد على الخليج

لقد أدت الثورة الإيرانية سنة 1978 إلى خفض تدفق نفط الشرق الأوسط بمقدار 3.5 مليون برميل في اليوم لمدة ستة أشهر، حصل بعده ارتفاعٌ آخرُ حادٌ في السعر العالمي للنفط. نجم عن حظر النفط العربي سنة 1973، أن كل ما سبق أكد اعتمادَ أميركا على نفط الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن مبدأ **كارتر** شكّل تحدياً قوياً في وجه أي قوة تفكر في تهديد وضع أميركا في الخليج، بدا لكثيرين أن ما كان في الأصل وسيلةً لضمان أمن الطاقة – وهو استيرادُ نفط الشرق الأوسط – أصبح الآن كأساً مسمومة يمكن أن تصبحَ في نهاية المطاف شديدة السمّيّة للمصالح الأميركية، وبخاصة الاهتمام الراسخ القديم بدعم دولة إسرائيل. باختصار، قد يتعين الآن على أميركا أن تضحيَ بدعمها لإسرائيل لسدّ حاجتها إلى النفط.

لقد ازداد القلقُ من هشاشة إمدادات نفط الخليج أكثرَ عند اندلاع الحرب الإيرانية – العراقيّة في أكتوبر 1980، عندما توقفت إمدادات النفط من جديد، هذه المرة بمقدار 3.3 ملايين برميل في اليوم لثلاثة أشهر. على هذه الخلفية، نشر **ملفين كونانت**، المستشار الأول للعلاقات الحكومية السابق لدى إكسون، ومساعد مدير

إدارة الطاقة الفدرالية للشؤون الدولية خلال أزمة الطاقة 1973-1974، أولَ تحليلٍ مُوسّع لمشكلات أمن الطاقة بالولايات المتحدة، وذلك في دراسة فردية تحت رعاية مجلس العلاقات الخارجية[29]. ومن بين التدابير السياسية التي وصفها كونانت بأنها ذات أهمية قصوى كان "تقليص الاعتماد على الخليج"[30].

حاول كونانت أيضاً إثبات أنّ الإسهامَ الكبير في تحقيق هذا الهدف سيكون جهداً مشتركاً يشمل نصفَ الكرة الأرضية، ويربط منتجي النفط في كلٍّ من كندا، والمكسيك، وفنزويلا بسوق الولايات المتحدة. ويضيف كونانت قائلاً "إنّ مصلحة أميركا تكمن بوضوح في زيادة الإمداد من هذه البلدان إلى أقصى حدٍّ ممكن لتقليص الاعتماد على الخليج"[31]. في هذا السياق، حيّا كونانت دعوة الرئيس ريغان إلى "تفاهم شمال أميركي" (تحققَ أخيراً سنة 1993 تحت اسم اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (NAFTA))، الذي كان الهدف منه دمج اقتصاديات الطاقة للولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك. وقد اعتقد كونان أن "فنزويلا يجب أن تدعى إلى التفكير في مضامين انضمامها المحتمل إلى هذه الاتفاقية".

وسننظر بتفصيلٍ أكبرَ إلى فنزويلا وفكرة هلال *التفاهم* في الفصل السابع. لكن لنعاين الآن مدى نجاح الولايات المتحدة في تنويع وارداتها النفطية مبتعدة عن الخليج في هذا الوقت. لقد هبط إجمالي واردات الولايات المتحدة النفطية بين عامي 1980 و1985 من 6.4 إلى 4.3 ملايين برميل في اليوم، ويعود ذلك جزئياً إلى الانكماش العام الحاصل في الاقتصاد الأميركي آنذاك بعد الزيادة الحادة في أسعار النفط بين عامي 1979 و1980. كما انخفضت واردات النفط من الخليج هي أيضاً انخفاضاً كبيراً، من 1.5 إلى 0.3 مليون برميل في اليوم. في الوقت نفسه، ارتفع حجم الواردات النفطية مما يمكن اعتبارُه *مناطقَ آمنة*، وهي بريطانيا، وكندا، وفنزويلا، والمكسيك حتى تساوى تقريباً سنة 1980 مع حجم الواردات النفطية من الخليج، وبدأ يحل محل هذه الواردات في فترة ما بين عامي 1981 و1985. ففي العام 1985، لم يرد من الخليج أكثر من 2 في المائة فقط من إجمالي الإمدادات البترولية إلى الولايات المتحدة.

## السعوديون يفتحون الحنفية
## والعراقيون يفتحون النار!

والآن، في اللحظة التي بدا فيها أن القبضة الخانقة لنفط الخليج آخذة بالانحلال إلى حدٍّ بعيد، اختارت المملكة العربية السعودية من تلقاء نفسها استراتيجية بدا أنها تنذر ببدء حقبة جديدة لا تعود فيها أسعار النفط المدمرة تهدد اقتصادَ الولايات المتحدة، والاقتصاديات الغربية الأخرى المعتمدة على النفط. حتى الآن، كانت المملكة العربية السعودية مضطرة بهدف دعم سعر النفط العالمي إلى خفض إنتاجها بالتدريج، الذي هبط من 6.7 مليون برميل في اليوم سنة 1982 إلى 3.6 مليون برميل في اليوم سنة 1985. ولكن، في يناير 1986، حاولت المملكة العربية السعودية التخلي عن جانبٍ من عبء تقليص الإنتاج فرفعت إنتاجَها إلى 5 ملايين برميل في اليوم. وعلى الفور، هوتِ الأسعار بأكثر من 50 في المائة وتدهور فجأة سعرُ الخام العربي الخفيف (عند الطلب) من 27.53 دولاراً للبرميل سنة 1985 إلى 12.97 دولاراً للبرميل سنة 1986. كان السعوديون يأملون من وراء ذلك في الظاهر ضبط فائض إنتاج الدول غير المنضبطة في أوبك، وكسرَ سعر الكميات الضخمة من النفط التي كانت تنتج خارجَ أوبك وتباع بسعرٍ أعلى، ولا سيما نفط بحر الشمال. لكن، على الرغم من أن هذه الحركة أدت في البداية إلى بثّ الرعب في بعض مناطق إنتاج النفط خارج أوبك (ومنها، وهذا ما يدعو للسخرية كما سنرى، المناطقُ المنتجة للنفط بالولايات المتحدة)، فإنها فشلت في توجيه ضربةٍ قاتلة إلى نفط بحر الشمال، إذ ظلت أسعارُ النفط هناك تفوق هامش تكاليف التشغيل.

على الرغم من أن أسعار النفط استردت عافيتها قليلاً سنة 1987، عندما أدخلتْ أوبك للمرة الأولى - وهي في حالةٍ من الإحباط والارتباك - نظامَ حصص الإنتاج، إلا أن السنوات التالية لم تشهد سوى تحسنٍ محدود، وقد حال عدم تقيد بعض دول أوبك بنظام الحصص في إبقاء السعر منخفضاً. فقد تبنت الكويت على سبيل المثال سياسة نفطية متعجرفة على نحوٍ غريب تمثلت في زيادة

الإنتاج. فانقضّ عليها صدام حسين – الذي طالما اعتبر على وحشيته حليفاً مفيداً للولايات المتحدة – وذلك بشكلٍ مفاجئ وغيرِ متوقع بـالمرة لـدى الولايـات المتحدة، التي كانت غارقة في تصوراتها الافتراضية لنظام عالمي جديد تحصـد فيـه المكاسبَ الاستراتيجية لتفكك الاتحاد السوفياتي وإحباط وسلبية الشرق الأوسط.

لقد اتهمتْ الكويت بالجحود والغدر. فبعدَ أن بذل العراق ما بذل من الـدم في حربه مع إيران التي دامت ثمانيَ سنوات رهيبة، والتي كان يزعم أنه يدافع فيهـا عن العالم العربي ضد *الفرس* بقيادة الإمام الخميني المتعصب، أتتِ الكويت بوقاحـة لتطالبَ العراق بسداد ما استدانه منها أيامَ الحرب، واستمرت في الوقـتْ نفسـه بتقويض سعر النفط الذي يعتمد عليه العراق أيما اعتماد في استرداد عافيته. ومما زاد الطين بلة قيامُ صدام حسين بإحياء مطالب العراق القديمـة بـأراضٍ في الكويـت واتهامُه الكويت بسرقة النفط من حقل النفط العراقي الضخم الواقع على الحـدود العراقية – الكويتية. وبعد أن رفضت الكويت جميعَ مطالب صدام حسـين، عـبر 100,000 جندي عراقي الحدود في 2 أغسطس 1990. وبعد ستة أشهر من ذلك، بدأ التحالف بقيادة الولايات المتحدة هجوماً مضاداً بقوة جويـة كاسـحة علـى العراق نفسه. وعلى حدّ تعبير **دانييل يرغين**، "فقد تبيّن أن أول أزمة تحدث في فترة ما بعد الحرب الباردة كانت أزمة نفطية جيوسياسية"[32].

Hamad Khalifa

# 5 محور النفط

إن ديك يمنحنا مستوىً من الوصول أشك في أن أحداً آخرَ في قطاع النفط يستطيع الحصول على مثله.

ديفيد جيه. ليزار، رئيس هاليبرتون، 1998

عندما اجتمع مجلسُ الأمن القومي الأميركي في 2 أغسطس 1990 يوم غـزو العراق، كان النفط على جدول الأعمال من اليوم الأول. أكد هـذا الاجتمـاع الأول لجورج بوش الأب مع مستشاريه الاستراتيجيين، أن الأمرَ يتعلـق بالمصـالح الحساسة للولايات المتحدة، وكذلك القانون الدولي. فقد أظهرت الحسـابات أن العراق بسيطرته على الكويت، بات يملك سبيلاً إلى 20 في المائة من الاحتياطيـات النفطية المؤكَدَة في العالم، وأنه إذا هَزم الجيشَ السعوديَ الصغير الضعيف الاستعداد فسيتضاعف هذا الرقم[1]. لقد آن الأوان لوضع تعهد الولايات المتحـدة القـديم بالدفاع عن آل سعود وحقولهم النفطية موضعَ التنفيذ - "ورَسْمِ خطٍ في الرمـال بخصوص المملكة العربية السعودية"، كما قال كولن باول، رئيسُ هيئـة الأركـان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية[2].

في اليوم التالي، اجتمع مجلسُ الأمن القومي للمـرة الثانيـة، لمناقشـة الـردّ الأميركي. حضر الاجتماع، إضافة إلى الرئيس **جورج بوش**، وزيرُ الدفاع **ريتشارد تشيني**، كما حضره **ريتشارد هاس**، المساعدُ الخاص للرئيس لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ووكيلُ وزارة الخارجية **لورانس إيغلبرغر**، و**برنت سـكوكروفت** مستشارُ الأمن القومي. كانت وجهة نظر تشيني وإيغلبرغر وسكوكروفت، الـذين

اتفقوا أول الأمر على الخط الذي سيتخذونه في نصح الرئيس، أنّ غــزوَ صــدام حسين للكويت كان "أهمَ بكثير من الكويت نفسِها... فجوهر الأمر هو الــنفط، وبوصوله إلى الاحتياطيات النفطية الكويتية، سيصبح لصدام نفوذ لم يسبق له مثيل على سوق النفط العالمي"[3]. إن حجة النفط؛ أي أن صدام بســيطرته علــى 20، وربما 40 في المائة من احتياطيات نفط العالم، يمكن أن يرفع سعر النفط إلى مستوىً غير مسبوق، هي التي أقنعت بوش بأن الحرب حتمية، وقد أفلحت حجة الــنفط هذه في إقناع الرئيس بوش على وجه الخصوص لأنه كان عارفاً بالنفط خبيراً به.

على الرغم من أنّ بوش يتحدر من ولايةٍ شرقية، وهو خريجُ إحدى الجامعات الثماني المرموقة في شمال شرقي الولايات المتحدة [Ivy-League][1] (وكان أبــوه سيناتوراً عن ولاية كونكتيكت)، فقد جمع ثروته من حقول نفط تكساس. وقــد انطلق من بلدة ميدلاند المزدهرة بالنفط، بشــركةٍ متوســطة الحجــم ناجحــة لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز أسسها في أواخر الأربعينيات وأسماها **زاباتا أويل**. وفي أواسط الستينيات، كان بوش قد جمع من مال النفط ما يكفي لمتابعة مســيرة والده السياسية، وسرعان ما أصبح سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحــدة، ورئيسَ مكتب الارتباط الأميركي بالصين، ثم رئيس الســي آي إيــه. وفي العــام 1980، أصبح نائباً للرئيس رونالد ريغان، ثم رئيساً سنة 1988؛ لكنه لم يتخلَ قط عن اهتمامه بمسائل النفط.

كما أدرك بوش أن حجة النفط سيكون لها تأثيرٌ كــبير في كســب تأييــد المواطنين الأميركيين العاديين للحرب. وفي 15 أغسطس 1990، ألقى بوش خطاباً في موظفي البنتاغون نشرته **النيويورك تايمز**، وجّهَ فيــه دعــوةً دراماتيكيــة إلى الأميركيين لحشد القوى، قال فيه "إن وظائفنا، وطريقة حياتنا، وحريتنا، وحريــة البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذا وقعت احتياطيات النفط الكــبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين"[4]. كما كان لقبضة صدام حسين النفطية تلــك

(1) جامعات براون، وكولومبيا، وكورنل، ودارتماوث، وهارفارد، وبرنستون، وبنسلفانيا، وييالي – المترجم.

أهمية إضافية تبعث على القلق العميق. فعلى حدّ تعبير دانييل يـــرغين، "إذا نجـــح العراق في ابتلاع الكويت وازدادت قوته، سيكون في طريقه إلى أن يصبحَ دولـــةً نوويةً مخيفة". بعبارةٍ أخرى، وإذا استعملنا عباراتِ المواجهة القادمة مع صدام، فإن السيطرة على عائداتِ نفط العراق والكويت معاً سيضع بين يديه من المـــال مـــا يكفي لبناء، وربما استخدام *أسلحة الدمار الشامل*. "كانت تلـــك هـــي الأهميـــة الحقيقية *لعامل النفط*، في رأي يرغين، "الطريقة التي سيترجَم بها الـــنفط إلى مـــالٍ وقوة: سياسية، واقتصادية، وعسكرية"[5]. لقد كان النفط وليس *النفط الـــرخيص* هو جوهرَ الأزمة، النفط كعاملٍ حرج في توازن القوى العالمي"[6].

على أية حال، أُخرج صدام حسين من الكويت، على يد قـــوات التحـــالف بزعامة الولايات المتحدة، وأبيد قسمٌ كبيرٌ من جيشه، وحل الخرابُ ببلده. وفي 17 يناير 1991، شنّ التحالفُ عملية عاصفة الصحراء. فانهالت صـــواريخ تومـــاهوك الأميركية على أهدافٍ عسكريةٍ منتقاة حول بغداد. ولأكثر مـــن شـــهر، قامـــت طائرات الشبح أف – 117 النفاثة المقاتلة، وقاذفـــات بي -52، وتشـــكيلة مـــن طائرات قوات التحالف بدك جانبٍ كبير من البنية التحتية العراقيـــة، وأزهقـــت أرواح آلاف المدنيين العراقيين. وفي 24 شباط، أتبع الجنرال نورمان شـــوارزكوف ذلك بهجومٍ بري خاطف، فحاصر الجيش العراقي وقطع عليه خط الانســـحاب. استعيدت مدينة الكويت، وحُوِّلتِ القواتُ العراقية المنسحبة شمالاً نحو نهر الفـــرات إلى رماد على ما بات يُعرف *بطريق الموت*. وفي نهاية الحرب، لم تكـــن خســـائرُ الولايات المتحدة تتعدى 148 جندياً قتلوا في المعـــارك و467 جريحـــاً. وهكـــذا، وبإكماله مهمةً ذاتَ أهداف واضحة لكنها محدودة بهذا القدر الضئيل من الخسائر البشرية على الجانب الأميركيٍّ، قرر الرئيس بوش ومساعدوه إنهاء الحملة بدل رؤية الجنود الأميركيين ينغمسون في معركةٍ دموية للسيطرة على بغداد.

تركِ صدام حسين وأجهزته يسحقون بلا رحمة ثـــورة العـــرب الشـــيعة في الجنوب، والمتمردين الأكراد في الشمال. لكن هـــذين الاستعراضـــين الوحشـــيين لدكتاتوريته لم يفيدا إلا في تأكيد الضعف الأساسي لنظام صدام؛ فكيف يمكن لبلد

لحق به ما لحق بالعراق من دمار، وتعرض لما تعرض له من وحشية وانقسام أن يشكل تهديداً لجيرانه، ناهيك عن أن يشكلَ تهديداً للقوة العظمى الوحيدة في العالم؟ أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من أن أحداً لا يشك في نجاح صدام وحاشيته بسرعة في التلاعب بنظام العقوبات الذي فرضته عليه الأمم المتحدة بعد هزيمته، وتسخير هذا النظام لأغراضهم الخاصة، وفشل مفتشو الأمم المتحدة في إتمام مهمتهم، فإنّ القدرة العسكرية للعراق – على الرغم من الوضع الفاشستي لصدام – كانت قد أصبحت في بداية القرن الواحد والعشرين منهدمة منكسرة، مضعضعة المعنويات، واهنة أشدّ الوهن، كما ستثبت بالفعل الأحداث القادمة.

لكن، بعد عشر سنوات، ومع وجود بوش الابن الآن في البيت الأبيض، غاب المنطقُ الاستراتيجي لحرب الخليج الأولى فجأة وبسهولة في غياهب النسيان. كان الاعتقاد السائد سنة 1991 أن صدام حسين ربما دفعه نجاحه في غزو الكويت وما كان سيجنيه من ثراء من نفط العراق والكويت (وربما نفط المملكة العربية السعودية) إلى التفكير بحيازة أسلحة دمار شامل: بعبارة أخرى، أنّ ازدياد قوة النفط تؤدي إلى ازدياد القوة العسكرية. أما الآن، سنة 2001، فكانت الرسالة الصادرة من البيت الأبيض مختلفة تماماً: إذ سيقال للأميركيين إنهم يواجهون بالفعل خطراً وشيكاً ومدمراً من هجومٍ يقوم به العراق بالأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية؛ ولكن سيأتي الهجومُ هذه المرة من عراقٍ لم يُجرَّد وحسب من الاحتياطيات النفطية الكويتية الضخمة منذ وقتٍ طويل بل إن صناعته النفطية المحلية تكافح للمحافظة على مستوى إنتاج لا يكاد يصل إلى مستوى إنتاج سنة 1990. باختصار، كان يُطلب من أميركا والعالم تصديقُ أن صدام حسين بدون قوة نفطية لا يقل عنه قوة وخطورة، إن لم يكن أقوى وأخطر منه وهو *يمتلك* هذه القوة.

في الحقيقة، كان *تغييرُ النظام* في العراق البندَ الأول على جدول أعمال أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الابن في 30 يناير 2001[7]. وفيما سيصفه وزير الخزانة **بول أونيل** لاحقاً بأنه مناقشة مرسومة بشكل لا يخفى على أحد بين بوش ومستشارته للأمن القومي **كونداليزا رايس**، أُعلِم الأعضاء

الآخرون في المجلس بأنّ *العراق يهدد استقرارَ المنطقة*، وأنه *ربما يكون هو المفتاح لإعادة تشكيل المنطقة ككل*[8] وسرعان ما كلِف البنتاغون *بتطوير خيارٍ عسكري للعراق*[9]. ثم، بعد تسعة أشهرٍ فقط من تسلم جورج دبليو. بوش الرئاسة، ظهرت فرصة غزو العراق بصورةٍ مرعبة. فالهجمات الإرهابية على البرجين التوأمين وعلى البنتاغون، على حدّ تعبير **بوب وودوورد**، "أعطت الولاياتِ المتحدة فرصة جديدة لتعقب صدام حسين"[10].

وبعد عشرة أسابيع، في 21 ديسمبر 2001، تحادث أركانُ الإدارة الثلاثة الأكثرُ تصميماً على انتهاز تلك الفرصة، وهم الرئيس **جورج دبليو. بوش**، ونائب الرئيس **ريتشارد تشيني**، ومستشارة الرئيس للأمن القومي **كونداليزا رايس**، مع بعضهم البعض، واتفقوا على تكليف وزير الدفاع **دونالد رامسفيلد** بوضع التفاصيل الميدانية لحربٍ ثانية على صدام حسين[11]. وكان الأركان الثلاثة المسؤولون عن اتخاذ هذا القرار المصيري هم أيضاً أركانُ الإدارة الثلاثة الأكثرُ ارتباطاً بمصالح صناعة النفط الأميركية من حيث خبرتهم المهنية، وصلاتهم السياسية، وثروتهم الشخصية. وسنبين الآن كم كانت هذه الارتباطات قوية.

## محور النفط: جورج دبليو. بوش

أراد جورج دبليو. بوش أن يصبحَ رجلَ نفطٍ غنياً وناجحاً كأبيه، لكن أداءه في هذا المجال لا بد أنه كان مخيباً للآمال، آماله هو وآمالِ أبيه. فقد أسسَ شركته النفطية الخاصة، **أربوستو إنرجي إنك**. سنة 1977. لكنه، وعلى الرغم من حقيقة أن أباه، وأصدقاء العائلة، وأقطاب التجارة اليمينيون صرفوا آلاف الدولارات على شركة أربوستو، لكنها لم تجدِ الكثيرَ من النفط. ثم بدأ السعر العالمي للنفط بالانحدار وأحوال شركة أربوستو تتدهور أكثر فأكثر. لكن، في العام 1984، بعد أن بلغت أربوستو الحضيض، اشترتها شركة **سبكتروم إنرجي سفن كورب**، وهي شركة تنقيب صغيرة يملكها **وليام ديويت**، و**مرسر رينولدز**، وهما مؤيدان وفيان وسخيان لإدارتيْ ريغان وبوش. وكجزءٍ من الصفقة، وعلى الرغم من تواضع ما

أبداه حتى الآن من أداءٍ كمدير شركة نفط، عُين بوش الابن مديراً تنفيذياً لسبكتروم براتبٍ سنوي يبلغ 75,000 دولار و16.3 في المائة من أسهم الشركة. بدت صفقة سبكتروم – أربوستو لكثيرين مجرد إنقاذٍ لبوش الابن من مأزقه المالي من جانب أصدقاء والده[12].

ولسوء الحظ، قاد انحدار أسعار النفط الذي كان قد سبب مشكلات كبيرة لأربوستو إلى انهيار الشركة انهياراً تاماً، بعد تلك الحركة التي قامت بها المملكة العربية السعودية سنة 1986 لضبط سوق النفط العالمي. لكن سبكتروم كانت قبل ذلك بمدةٍ طويلة تعاني هي أيضاً من مشكلةٍ خطيرة. فقد خسرت في آخر ستة أشهر من تداولاتها 402,000 دولار، وكان عليها للبنك ديون بقيمة ثلاثة ملايين دولار، وديونٌ أخرى لا يُرجى سدادها حينَ الاستحقاق.

عند تلك النقطة عاد إلى نائب الرئيس جورج بوش فجأة وعلى نحوٍ مثيرٍ للجدل نوعاً ما، اهتمامه بالأعمال التجارية النفطية. وقد كان يخطط للقيام برحلةٍ إلى الخليج لبعض الوقت، في الأصل لإظهار الدعم السياسي للدول العربية *المعتدلة* كالمملكة العربية السعودية. لكن عندما هبط سعر النفط العالمي سنة 1986 إلى نحو 10 دولارات للبرميل، تحول تفكيره إلى ورطة زميله التكساسي في مهنة النفط، وابنه. وهكذا ففي إبريل 1986، وعلى نحوٍ وجده كثيرون مفاجئاً، وصل إلى الرياض، ليحثّ السعوديين على خفض الإنتاج ورفعِ أسعار النفط. لم يكن فظاً إلى هذا الحدّ في طلب هذا الأمر من السعوديين، وكان هناك كلامٌ كثير عن شيءٍ من قبيل "ترك السوق يفعل فعله". لكنه في اجتماعٍ له مع رجال الأعمال الأميركيين في الظهران، بعد يومٍ واحد من زيارته الملكَ فهد، أوضح بوش أنه كان يعتبر التدنيَ الشديد لأسعار النفط بمثابة تهديد للأمن القومي الأميركي.

في ذلك الوقت بلغت الأوضاع في تكساس وفي صناعة النفط بشكل عام حدّاً من السوء فاق ما كان عليه عندما كان يشتغل في النفط، وكانت الأزمة الاقتصادية في قاعدته السياسية في الجنوب الغربي، وبخاصة تكساس، قد أصبحت فجأة حادة. ولم يكن بوش وحده الذي يعتريه القلق آنذاك في إدارة ريغان. ففي

صدىً لمناقشات الخمسينيات، كان وزير الطاقة **جون هيرينغتون** يحـــذر مـــن "أنّ هبوط أسعار النفط قد بلغ نقطة تهدد الأمن القومي"[13]. فمن وجهة نظر صـــناعة النفط الأميركية – وهي صناعة كانت حتى 1990 ما تزال أكبرَ منـــتجٍ للـــنفط في العالم بإنتاجٍ يومي يزيد عن إنتاج المملكة العربية السعودية بمقدار 2.2 مليون برميل في اليوم – ربما يكون البندول قد شطح كثيراً ناحية المستهلك الأميركي المُمَوْطر.

إذا ألقينا نظرة سريعة على هيكلية صناعة النفط الأميركية المحلية، يمكننـــا أن نرى سببَ المشكلة في هذه الصناعة. فحسب دراسةٍ أجرتها وزارة الطاقة بعد بضع سنوات من انتهاء حرب الخليج، لم تكن صناعة النفط الأميركية المحلية تشـــبه أيّ صناعة نفط أخرى في العالم. فبالإضافة إلى حفنة شركات النفط الكبرى المتضامنة كلياً فيما بينها (إكسون، وشيفرون، وتكســـاكو... الخ) كانـــت هنـــاك آلافُ شركات النفط الأصغر منها بكثير، والتي كانت تسمى *شركات النفط المســـتقلة*. وقد أظهر إحصاءُ سنة 1992 أن في البلاد نحو 8,000 شركة منفصـــلة تعمـــل في إنتاج النفط والغاز، لكن 427 فقط من هذه الشركات كانت أسهمها مطروحـــة للتداول في سوق الأسهم الأميركية[14]. وما تبقى كان عبارة عن أعمـــالٍ صـــغيرة جداً أغلبها مؤسسات *عائلية* يديرها الأب والأم، كانت آبارها المنتجة الرئيسة من النوع *الصغير الشحيح*، معظمها لا ينتج أكثرَ من 10 براميل في البئر في اليوم. لقد كانت تكاليف تشغيل تلك الآبار بين 9 و10 دولارات للبرميل، لذلك عندما هبط سعر النفط عند رأس البئر عن هذا الحدّ، كما حصل سنة 1986، ارتسم الإفـــلاس على وجوه ألوف منتجي النفط الصغار بتكساس، وفي جميع أرجـــاء مـــا يـــدعى بالولايات الثمانية والأربعين السفلى في البلاد.

إزاء ذلك، لم يفعل السعوديون شيئاً تلبيـــة لالتماســـات نائـــب الـــرئيس، مستنتجين أنه إذا كانت صناعة النفط الأميركية تعاني، فهذا يعني أن الضغط الذي مارسوه على البلدان المنتجة للنفط خارج أوبك قد أفلح، وهذا مفهـــوم، لكـــن ارتباط بوش الابن وسبكتروم كان آنذاك يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

هذه المرة بدا المنقذ في صورة **هاركن أويل إند غاز**، وهي شركة نفط *مستقلة*

متوسطة الحجم مقرها تكساس. فاندمجت هاركن مع سبكتروم في الأسهم فقط وكان نصيب بوش الابن وشركائه التجاريين ما قيمته 2.2 مليون دولار من أسهم هاركن، وصار بوش الابن عضواً في مجلس إدارة هاركن يحصل مقابل كل اجتماع من اجتماعات المجلس على 2,000 دولار كما حصل على خيارات أسهم بقيمة 131,250 دولاراً ووظيفة *مستشار* للشركة براتب سنوي يبلغ 80,000 دولار، ارتفع سنة 1989 إلى 120,000 دولار[15].

ما إن أصبح جورج دبليو. بوش في مجلس إدارة الشركة، بدأت أعمال هاركن تنتعش. فوافقت شركة **هارفارد ماناجمانت كومباني،** على استثمار 20 مليون دولار في هاركن. ثم، في 30 يناير 1990، مُنحت هاركن فرصة تجارية رائعة؛ هي عقدٌ حصري مع حكومة البحرين لاستكشاف النفط في البحر، وتطويره إن وُجد، من خلال اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع البحرين[16]. وعلى حدّ تعبير أحد خبراء الطاقة الأميركيين في مقالٍ له بمجلة **فوربس،** "فإن هذه اتفاقية لا تصدَق بالنسبة إلى شركة صغيرة"، لا سيما شركة صغيرة مغمورة وخاسرة لم تحفرْ من قبلُ بئراً واحدة في البَحر. على الرغم من وجود ادعاءات آنذاك، بأن الصفقة كانت قطعة حلوى مقدمة لإدارة بوش لتشجيعها على إقامة قاعدة عسكرية دائمة في البحرين – وقد وُقِّعت اتفاقية بهذا الشأن في أكتوبر 1991 – هناك تفسيرٌ أبسط لها يطرح نفسَه. فحسب تقريرٍ نشِر في **الواشنطن بوست،** كانت **ليوسف شيراوي،** وزيرِ التطوير والصناعة البحريني، الذي مَنح عقدَ الشراكة في الإنتاج لهاركن، "علاقة بالإدارة تعود إلى أيام كان جورج بوش نائباً للرئيس". بعبارة أخرى، كان ثمة علاقة ودية تجمع شيراوي ببوش الأب، وحينما كانت البحرين تقترب من الولايات المتحدة في مسائل الدفاع والأمن كما لم تفعل من قبل، لا بد أن إسداء صنيع لابن رئيس الولايات المتحدة ربما كان سيبدو أمراً طبيعياً[17]. في الحقيقة، كانت عائلة بوش، الأب والابن، تبني آنذاك علاقة مع مختلف أقطاب تجارة النفط في الخليج – لا سيما في المملكة العربية السعودية، إلى حدّ أن مختلف أفراد عائلة آل سعود وآخرين من النخبة السعودية سوف يصبحون سريعاً ضيوفاً

دائمين وأصدقاءَ حميمين مؤتَمنين لعائلة بوش. وسيكتب وليُّ العهد الأمير **عبد الله**، الذي سيصبح فيما بعد الحاكمَ الفعلي للمملكة، رسائلَ شخصية للرئيس جورج دبليو. بوش، يخاطبه فيها *بصديقي العزيز* وسيطلع السفير السعودي، الأمير **بندر بن سلطان**، على الخطط الأميركية فائقة السرية لغزو العراق سنة 2003 [18].

كما هو متوقع، جعلت اتفاقية 1990 مع البحرين أسهمَ شركة هاركن تبدو جذابة جداً، وعلى الرغم من أن الشركة لم يكن لديها، حتى ذلك الحين، ما تقدمه عن استراتيجيتها الجديدة، أخذ المشترون المحتملون لأسهم الشركة في حسبانهم المكاسبَ النفطية المتوقع أن تجنيَها في المستقبل مما كان يعتقد أنها منطقة نفط مجرّبة في الشرق الأوسط. ثم، في 22 يونيو 1990، بُعيْدَ إطلاعه على تقريرٍ أسبوعي مبهرَج عن الوضع المالي الحالي للشركة، باع بوش الابن 212,140 سهماً له في هاركن بمبلغ 835,307 دولار، بربح يعادل 200 في المائة من القيمة الأصلية للأسهم. وبعد شهرين، وبعد بضعة أيام فقط من غزو العراق الكويت، أعلنت **هاركن أويل إند غاز** (وتعرف الآنَ باسم **هاركن إنرجي**) عن خسائر فوات أرباح ربعية بقيمة 23.2 مليون دولار، وهبطت قيمة أسهم هاركن بنسبة 21 في المائة. وفي نهاية 1990، خسرت أسهم هاركن 66 في المائة من قيمتها في يونيو. لقد خرج بوش الابن في الوقت المناسب من الشركة، وحقق ربحاً طيباً من بيع أسهمه في الشركة. أما هاركن، فقد حفرت بئريْن جافتيْن في مياه البحرين ورحلت.

لسوء الحظ، فشل جورج الابن في إعلام هيئة الأوراق المالية والبورصة الأميركية (SEC) بسرعة ببيعه أسهمَ هاركن، منتظراً 34 أسبوعاً قبل أن يفعل، وهو خرقٌ لقانون الأوراق المالية الأميركي. وعندما استجوبته SEC بشأن واقعة البيع هذه، قال بوش إنه سجل البيع في حينه، لكن ثبوتيات التسجيل ضاعت بشكلٍ ما، وهو ردٌّ يشبهه أحد المراقبين بردّ تلميذ مدرسة قال "إن الكلبَ أكل واجبه المنزلي". وبَعد تحقيقٍ روتيني أجرته SEC في الأمر، وقام به محامٍ كان فيما مضى المحاميَ الخاص لجورج بوش الابن، وبتوجيه من رئيس مجلس إدارة SEC الذي كان بوش الأب قد عينه في هذا المنصب، أُهمِل التحقيق في أكتوبر 1993

ونجا بوش الابن من أي إجراء قانوني. على أية حال، يبدو أن الخدع المحيطة بقضية **هاركن إنرجي** لم يكن لها أي تأثير على رجل النفط الجمهوري المخلص والمصوتين له بتكساس ففاز سليلَ أسرة بوش في انتخابات حاكم الولاية سنة 1994، وأعيد انتخابه لهذا المنصب في يناير 1999.

لقد تزامنت إعادة انتخاب بوش الابن مع عودة أزمة انخفاض أسعار النفط التي دمرت تقريباً أعماله التجارية النفطية قبل ذلك في العام 1986. بدأت المشكلة بالانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة 1997. ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء أوبك – خاصة فنزويلا – حصصَ الإنتاج المقررة لهم، قررت المنظمة أنها لن تمسّ أحداً بسوء في سعيها لإعادة الأمور إلى نصابها، فأيدتْ رسمياً رفعَ مستويات إنتاج النفط. ولكن، في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة. قبل ذلك بمدة طويلة، كان الأمرُ قد تطور إلى ساحة صراعٍ مفتوحة مع انخراط المملكة العربية السعودية وفنزويلا بصورةٍ متصاعدة في حرب أسعارٍ محمومة. ففي 3 أكتوبر 1997، بلغ سعر خام West Texas Intermediate (WTI)[1]، وهو سعر السوق الجاري للنفط الخام بالولايات المتحدة، 22.78 دولاراً للبرميل. وفي مايو 1998، كان قد هبط إلى 14.86 دولاراً للبرميل، وبدأ منتجو النفط المحليون بتكساس وغيرها من الولايات الأميركية، بآبارهم الشحيحة التي لا تنتج أكثر من عشرة براميل في اليوم وتكاليف إنتاجها المرتفعة، يرون مرة أخرى إفلاسَهم بأم أعينهم. وعلى الرغم من أن سعرَ النفط قد استرد شيئاً من عافيته في أكتوبر 1998، عاد إلى السقوط من جديد حتى وصل في 10 ديسمبر إلى 10.73 دولاراً. وفوق ذلك، هبط السعر الفعلي عند رأس البئر، وهو مؤشرٌ أكثرُ واقعية إلى ما يحصل عليه المنتِج، إلى 9.20 دولاراً للبرميل بتكساس في نهاية 1998.

(1) نوعٌ رفيعُ الجودة من النفط الخام ما يزال يُستخدم كمرجع تسعير بأميركا بالرغم من تراجع إنتاجه. يتصف هذا النوع من الخام بخفته، فهو أخف من خام برنت، وبقلة محتواه من الكبريت. وتجعله خصائصه ومكان استخراجه مثالياً للتصفية بالولايات المتحدة. وعادة ما يكون سعر البرميل منه أعلى من سعر برميل برنت بدولار واحد وأعلى من سعر برميل سلة أوبك بدولارين – المترجم.

لم يكن ثمة شك في المدى الذي وصلت إليه معاناة تكساس، فبصفتها أكبرَ ولايةٍ منتجة للنفط، لكنها الولاية التي تحتوي مع ذلك على أكبر عددٍ من الآبار الشحيحة في البلاد، بدت تكساس - التي كانت ولاية بترول عظيمة - تتجه إلى الانحدار النهائي كمنتجٍ للبترول. صحيحٌ أن مدنَ تكساس الكبرى كهيوستن ودالاس كانت ما تزال تستفيد من فورة ازدهار الكومبيوتر والاتصالات، لكنّ الاقتصادَ المحلي للمناطق الريفية المنتجة للنفط كان في حالة عوزٍ حاد. فخلال العام 1998، أغلقت 2,127 بئر نفط، وفقدَت 11,500 وظيفة في مجال النفط، وانخفض عددُ رخص الحفر الممنوحة بمقدار الثلث، وانخفضت إكمالاتُ حفر الآبار الجديدة في فبراير 1999 بنسبة 70 في المائة عما كانت عليه في السنة التي قبلها، وانخفض عددُ آبار الغاز الجديدة بنسبة 35 في المائة. وانخفضت عائداتُ ضريبة الاقتطاع [severance tax]، وهي ضريبة محلية تجبى على إنتاج النفط بدعم من المال العام في الولاية، بمقدار 137 مليون دولار[19].

لكن الأزمة ازدادت عمقاً. فبخلاف جميع بلدان العالم، يوجد في الولايات المتحدة نظام جُعالات المُلاك. أي أن الجُعالة، وعادة ما تكون بين 12.5 و20 في المائة من سعر النفط وهي نظرياً تعويضٌ عن نضوب المورد الطبيعي، تدفع لا للحكومة، بل للفرد الذي يملك الأرض التي حُفر فيها البئر. يوجد على مستوى البلاد حوالى 4.5 مليون صاحب جُعالة، 2.5 مليون منهم تقريباً يسكنون تكساس[20]. وعلى حدّ تعبير أحد مراقبي صناعة النفط، فإن "منتجي النفط وأصحاب الجُعالات الخواص توائمُ سيامية؛ يرتبطان من ناحية الجيب"[21]. لذلك، فقد أثّر انهيارُ سعر النفط سنة 1998-1999 على فئاتٍ من الأشخاص أكثرَ عدداً بكثير من أولئك العاملين مباشرة في صناعة النفط.

لم يكن لدى الحاكم بوش متسعٌ للمناورة، لكنه عمل ما بوسعه. ففي 2 فبراير 1999، خصص مبلغَ 45 مليون دولار في صورة خفضٍ ضريبي لأصحاب الآبار الشحيحة القليلة الإنتاج، معلناً *حالة طوارئ* بحيث يتم إقرارُ هذا الخفض دون تأخير لدى الهيئة التشريعية للولاية. نص التشريعُ الطارئ، الذي دخل حيز

التنفيذ في مارس، على إعفاء أصحاب الآبار الشحيحة القليلة الإنتاج من ضريبة الاقتطاع عندما ينخفض سعر برميل النفط عن 15 دولاراً[22]. بعد ذلك بفترة وجيزة، بدأ سعر النفط العالمي يتعافى وتلاشت الأزمة. لكن بوش أثبت أنه مؤيدٌ يُعتمَد عليه لمصالح النفط المحلية في ولايته الأم.

فيما أظهرت إجراءاتٌ من قبيل الإعفاء من ضريبة الاقتطاع قدرة الحاكم بوش على الاحتفاظ بتأييد رجال النفط التكساسيين الصغار، وأصحاب الجُعالات النفطية، أتى دعمُ مصالح الطاقة التكساسية الأغنى والأقوى له في البداية بلا ثمن، على أمل أن يفعلَ بوش شيئاً لهم إذا أصبحَ الرئيسَ القادم للولايات المتحدة، وقد بات هذا الآن ممكناً. كان زعيمَ تلك المصالح الغنية والقوية هو **كيث لاي**، رئيسُ إنرون كوربوريشن ومديرُها التنفيذي، وصديقُ بوش *العارفُ بأسراره*. كانت لإنرون كوربوريشن شركة تابعة تعمل في إنتاج النفط والغاز اسمُها **إنرون غاز إند أويل كومباني**، كانت قد أجرت أعمال حفرٍ مشتركة مع شركة **بوش سبكتروم إنرجي** في العام 1986[23]. لكنّ إنرون كانت هي أيضاً جديدة في عالم شركات النفط والغاز. فقد أنشئت قبل سنة من ذلك نتيجة اندماج بين شركتين كبيرتين لنقل الغاز الطبيعي فيما بين الولايات هما **هيوستن ناتشورال غاز كومباني وإنترنورث إنك**، وعندما مضت إنرون إلى الاستحواذ على شركة كهرباء ضخمة، هي **بورتلاند جنرال**، في نوفمبر 1996، بات واضحاً أن أشغال الطاقة الأميركية تشهد نشوء ظاهرة جديدة – هي "مسوّق الطاقة الضخم" [energy mega-marketer][24]. فالمسوِّق الضخم هذا يتاجر في *أي نوع* من أنواع منتجات الطاقة؛ الغاز الطبيعي، والغاز البترولي المسال، والنفط، والكهرباء، وحتى الفحم، ويدّعي بخلاف شركات النفط الكبرى المتحدة *ذات رؤوس الأموال الضخمة* **كإكسون وشيفرون**، أنه يتجنب الامتلاكَ الدائمَ للأصول الثابتة. أضف إلى ذلك أن إنرون وما شاكلها من شركات تدّعي أنها جزءٌ من *الاقتصاد الجديد* الذي وُصف في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بأنه يكتسح كلَ ما بين يديه. في قطاع الطاقة، كان العنصران الأساسيان *للاقتصاد الجديد* هما التحررَ من القيود

الحكومية في الوطن، والخصخصة في الخارج. لقد كانت مشروعاتُ إنرون في هذين المجالين ستفيد إفادةً عظيمة عندما يصبح بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة: أولاً بشكلٍ مباشر، من خلال رسم سياسةِ طاقةٍ جديدة أراد **لاي** فيها أن يلعبَ دوراً رئيساً، وثانياً بشكلٍ غير مباشر من خلال ممارسة الضغط الرسمي الأميركي على البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة المالية الأميركية. لهذه الغاية، قدّم **لاي وإنرون** 550,025 دولاراً على مدى سنوات لحملتيْ بوش الانتخابيتيْن لحكم الولاية والرئاسة[25].

لم يكن أمام **لاي** وقتٌ طويل ليكسبَ مما قدّمه لبوش من مال. فبعد أشهر قليلة من انتخاب بوش رئيساً، بدأ سوق الأسهم الأميركية بالهبوط، وبدأت ممارسات **إنرون** المحاسبية الملتوية تتكشف. وبالرغم من ذلك، ومع تفاقم أزمة **إنرون** في الأشهر التسعة الأولى من رئاسة بوش، حصل **لاي** على مساعدة الرئيس بعدة طرق. فقد شارك الأخير شخصياً في محاربة مسعى فرضِ سقفٍ على سعر الكهرباء المتصاعد **بكاليفورنيا** حيث كانت إنرون تتلاعب بسوقيْ الكهرباء والغاز معاً؛ ومُنِح نفوذاً واسعاً في صوْغ سياسة الإدارة في مجال الطاقة، ومن ذلك اختيارُ مسؤولي مراقبة أعمال **إنرون** التجارية؛ وجعل موظفي الأمن القومي لديه، وعلى رأسهم **كونداليزا رايس**، تضغط على الحكومة الهندية لتستضيفَ عملياتِ إنرون بهذا البلد[26].

بالطبع، دعم كثيرٌ من مدراء شركات الطاقة الأميركية الفاحشي الثراء حملاتِ بوش السياسية. في الحقيقة، لم يحدث أنْ حصلَ أيُّ مرشحٍ آخر لمنصبٍ فدرالي على قدرٍ من الدعم المالي من صناعة النفط والغاز يعادل ما حصل عليه بوش في حملته الرئاسية سنة 2000. كان يتزعم هذه الحملة **دونالد إيفانز**، المديرُ التنفيذي لشركة **توم براون إنك**، وهي شركة نفط وغاز *مستقلة* من الحجم المتوسط مقرُها **كولورادو**، سيكافأ إيفانز على جهوده فيما بعد بمنصب وزير التجارة فور فوز بوش. لقد تلقى بوش من قطاع الطاقة والموارد الطبيعية ككل نحو ثلاثة ملايين دولار منها 1.9 مليون دولار من قطاع النفط والغاز[27]. وكان مدراء

شركات الطاقة هم ثانيَ أكبر المجموعات الصناعية المتبرعة لبوش والمدرجة لديه على ما يسمى بلائحة *الرواد*؛ أي الأفراد الذين كانوا قد تبرعوا شخصياً بأكثر من 100,000 دولار لحملاته الانتخابية[28].

إضافة إلى المدراء التنفيذيين لكبريات شركات المتاجرة بالطاقة الشبيهة بإنرون، والمتمركزة بتكساس، كشركة **ريلايانت إنرجي**، وشركة **تكسو كورب**، من الملفت للانتباه أن لائحة *الرواد* تضمّ أيضاً عدداً كبيراً من أصحاب/مدراء شركات نفط أصغر حجماً تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز، وشركاتِ حفر الآبار بالتعاقد، وغيرها من الشركات التي تعتمد على صناعة النفط والغاز المحلية المزدهرة[29]. بالفعل، فقد كان ثانيَ أهم شخص متبرع لحملات بوش هو **توني سانشيز** الابن، المدير التنفيذي لشركة **سانشيز – أوبرايان أويل إند غاز كومباني**، وهي شركة مستقلة صغيرة نسبياً منتجة للنفط والغاز، وشركة لحفر الآبار بالتعاقد. وكما لاحظنا حتى الآن، كانت تكاليفُ تشغيل شركات الاستكشاف والإنتاج *المستقلة* أعلى في العادة منها لدى شركات النفط الكبرى **كإكسون موبيل وشيفرون تكساكو**، وكانت الشركات *المستقلة*، وشركات حفر الآبار بالتعاقد التي تعمل لصالح هذه الشركات الكبرى، على وجه العموم، أكثر عرضة للتدني المضطرد لأسعار النفط من هذه الأخيرة التي تمتلك أصولَ نفطٍ وغاز دولية[30]. بالطبع، لا يمكن النظر إلى بوش على أنه يعمل بشكل كامل كقائد لمصالح شركات النفط والطاقة المحلية. وعلى الرغم من أنه كان في ذيل القوائم الانتخابية في ولايات **نيو إنجلاند**[1] البعيدة عن الجنوب الغربي المنتج للنفط، وعلى الرغم من أن أسعار النفط العالمية كانت آنذاك أعلى منها قبل عدة سنوات، فقد انتقد الرئيس **كلينتون** لفشله في الطلب من أوبك *فتحَ الحنفيات* ورفعَ الإنتاج وخفضَ الأسعار. لكنه سرعان ما غير موقفه بعد انتخابه. فحسب تقرير في مجلة **أويل إند غاز** حول اتفاق أعضاء أوبك فيما بينهم على خفض حصص الإنتاج بمعدل مليون برميل في اليوم بدءاً من 1

(1) الولايات الشمال – شرقية وهي مين، ونيوهامبشاير، وفرمونت، وماساتشوستس، ورودآيلاند، وكونكتيكيت – المترجم.

أبريل 2001، "وضع بوش خفض أوبك الأخير لحصص الإنتاج في منظورٍ منطقي". وجاء في التقرير أن بوش "يقبل في الظاهر وجهة النظر القائلة بأنّ أوبك تصرفت على الأرجح بدافع الدفاع عن أعضائها ضد انهيار آخرَ مدمرٍ للأسعار، أكثر مما فعلت بدافع رفع الأسعار في تحدٍّ للقوى الاقتصادية ومصالح المستهلكين". ووصف الرئيس بوش تأكيدَ وزير النفط السعودي بألا يتخطى نطاقُ سعر النفط الذي تدير أوبك إنتاجها عليه سقفَ 28 دولاراً بمطمئنة[31].

في مقالٍ لاحق في *الفاينشل تايمز*، نقل عن محللٍ في شؤون أوبك يعمل لدى شركة **بتروليوم فايننانس كومباني** بواشنطن قوله إنّ قبولَ بوش بسعرٍ تحدده أوبك كان "أهمَ تصريح لهذه الإدارة في مجال النفط" وأنّ هذا التصريح "أثار البهجة في نفوس كثيرٍ من وزراء أوبك"[32]. لا شك في أنه أثار البهجة أيضاً في نفوس آلاف منتجي البترول المحليين وأصحاب الجُعالات في طول تكساس وعرضها، وكذا في الولايات الثلاث وعشرين الأخرى المنتجة للنفط في البلاد.

## محور النفط: كونداليزا رايس

وقع اختيارُ جورج دبليو. بوش لمنصب مستشار الأمن القومي على مديرة **شيفرون كوربوريشن** منذ العام 1991. تلك التي كانت شيفرون قد أطلقت اسمَها على إحدى ناقلات النفط لديها سنة 1993، وهي ناقلة سعتها 129,915 طناً أعيدت تسميتها الآن **بآلتير فوياجير**. يتضح السبب الذي دعا شيفرون إلى اختيار أكاديميةٍ سوداء، وإنْ كانت يمينية الهوى مجاهرةً بذلك، لتنضمَ إلى مجلس إدارة الشركة عندما يتفحص المرءُ مجالَ التخصص الأكاديمي لرايس والسنة التي تم تعيينها فيها. كان موضوعُ اهتمامها الأكاديمي سياساتِ الحرب الباردة. وكانت قد بحثت ونشرت في موضوعاتٍ شتى تتعلق بالطبيعة المتغيرة **للاتحاد السوفياتي**، وانهيار الشيوعية. وخلالَ الفترةِ المهمة الفاصلة بين عامي 1989 و1991، الفترة التي شهدت الوحدة الألمانية، وزوالَ الاتحاد السوفياتي، قادها ميولها السياسية المحافظة، وإنجازاتها الأكاديمية إلى إدارة بوش الأب، حيث عملت مديرة سامية لشؤون

الاتحاد السوفياتي، وأوروبا الشرقية في مجلس الأمن القومي.

كان دخولها إلى مجلس إدارة **شيفرون** بتحريضٍ من **جورج بي. شولتز**، وزير خارجية **ريغان**، الذي كان هو نفسُه مديراً لشيفرون في أواخر الثمانينيات، ووُصف الأثرُ الدائم الذي تركه بأنه "الأساسُ المتين للسياسة الخارجية الأميركية" في إدارة جورج دبليو. بوش[33]. كان شولتز مطلعاً على اهتمامات رايس الأكاديمية، وموقفها الأيديولوجي، ولا شك أنه فكّر في أنها ستكون الشخصَ المثاليَ لتقديم المشورة لشيفرون فيما تخطط له من غزو للاتحاد السوفياتي السابق. بالفعل، فبعد سنتين من تعيينها، أعلنت شيفرون عن تشكيل **تنغيزشيفرويل**، وهو مشروعٌ تجاريٌ مشترك بالمناصفة 50/50 مع إحدى الشركات التابعة لشركة النفط والغاز الوطنية **الكازاخية**، لتطوير حقل نفط تنغيز الضخم، ثم أتبعتها بعد سنوات باستثمارات أخرى في منطقة بحر **قزوين**، وهو موضوعٌ سنعود إليه في الفصل الثامن.

تحت رايس مباشرة كان هناك مسؤولٌ رفيع عن شؤون الخليج العربي وآسيا الوسطى في مجلس الأمن القومي اسمه **زلماي خليل زاد**، وهو أفغانيُ المولد، أميركيُ الجنسية، خدم سابقاً في إدارتيْ ريغان وبوش الأب، وعمل في **راند كوربوريشن** وخدم كمستشار **لدونالد رامسفيلد**. كذلك فقد كان مستشاراً لشركة النفط الأميركية الكبرى المتعددة الجنسيات **يونوكال كوربوريشن**، ولعب دوراً في مفاوضات هذه الشركة مع طالبان لبناء خطوط أنابيب للنفط والغاز تمتد من بحر **قزوين** إلى الساحل **الباكستاني** مروراً **بأفغانستان**، وهي مفاوضات لم تنته إلا بإطلاق إدارة **كلينتون** الصواريخَ على معسكرات **أسامة بن لادن** في أغسطس 1989[34]. ولطالما كان **خليل زاد**، شأنه في ذلك شأنُ رايس، مؤيداً للعمل العسكري ضد عراق صدام حسين[35].

## محور النفط: ريتشارد تشيني

ريتشارد تشيني، الذي كان قد شجع بقوة بوش الأب على الذهاب إلى الحرب لأجل النفط سنة 1991، لم يكن في ذلك الوقت منخرطاً هو نفسُه بشكلٍ

مباشر في الأعمال التجارية النفطية. لكنه كان بالتأكيد يتطلع إلى فرصٍ له في هذا الحقل التي ستجلبها تسوية ما بعد حرب الخليج. حتى الآن، كان تشيني قد أمضى جلَّ حياته الراشدة تقريباً في السياسة. فقد دخل الحياة العامة كموظفٍ مدنيٍ بسيط في إدارة **نيكسون**، ارتقى بعد ذلك سلمَ المراتب الوظيفية حتى وصل لفترةٍ وجيزة إلى منصب رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض في إدارة **جيرالد فورد** من 1975 وحتى نهاية عهد هذا الرئيس سنة 1977. ثم انتخب بعد ذلك كعضو كونغرس جمهوري عن ولايته الأم **وايومينغ**، وقد أعيد انتخابه لهذا المنصب خمس مرات. وايومينغ ولاية منتجة للنفط والفحم ويبدو من المرجح أن يكونَ تشيني قد طوّر اهتمامَه في شؤون الطاقة ومعرفته بها خلال تلك الحقبة. ومع استمراره في ارتقاء سلم المراتب الوظيفية تحت المظلة السياسية للحزب الجمهوري، وإظهارِه تأييداً لا يلين للقضايا المحافظة، أصبح سنة 1989 وزيراً للدفاع في إدارة جورج بوش الأب.

عندما ترك تشيني منصبه هذا سنة 1993، أصبح زميلاً رفيعاً في *الخزان الفكري* المحافظ القائم في واشنطن، المَجمَع التجاري الأميركي [American Enterprise Institute]، وهو دورٌ سيتيح له البقاء تحت الأضواء فيما ينتظر العروضَ المربحة للوظائف في الشركات الكبرى التي ستنهال عليه عاجلاً أم آجلاً اعترافاً له بجملة العلاقات العالمية التي كوّنها خلال سنوات عمله في الحكومة. كان تشيني نشطاً جداً في متابعة الفرص التي تظهر في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق، منذ انهياره سنة 1991. وقد قيل إنه سرعان ما راح بعد ذلك يتودد إلى السياسيين، وزعماء المال والأعمال في منطقة بحر قزوين المزدهرة في مسعىً شامل لإقامة علاقات سياسية أساسية مع **أذربيجان وكازاخستان**[36]. وفي العام 1994، أعطت هذه المساعي نتيجة متينة جداً: فقد عيّنَهُ رئيسُ **كازاخستان نورسلطان نزارباييف** عضواً في مجلسه الاستشاري الخاص بالنفط المؤلف من اثنيْ عشر عضواً، حيث ساعد على التوسّط لإبرام اتفاق أفضى إلى تأسيس اتحاد شركات خط أنابيب قزوين [Caspian Pipeline Consortium] لنقل نفط شيفرون من حقل تنغيز[37]. كما أصبح تشيني أيضاً أحدَ الأعضاء الأقوياء السبعة في المجلس الاستشاري

الفخري لغرفة التجارة الأميركية – الأذربيجانية. هذا الجسمُ الحميد في الظاهر كان له في الحقيقة همٌّ أوحد تقريباً تمثّل بالترويج لمصالح شركات النفط الأميركية في استغلال احتياطيات نفط وغاز هذا البلد القزويني.

في أكتوبر 1995، حصل تشيني على جائزته، فعينته شركة **هاليبرتون** ومقرُها دالاس مديراً تنفيذياً لها. يقول **ديفيد جيه. ليزار**، رئيسُ هاليبرتون، "إن ديك يمنحنا مستوىً من الوصول أشك في أن أحداً آخرَ في قطاع النفط يستطيع الحصول على مثله"[38]. هاليبرتون هي في المقام الأول شركة خدمات نفطية، وهي أضخم شركة من نوعها في العالم. ففي العام 2001، بلغ إجمالي إيراداتها 13,046 مليون دولار وبلغ صافي ربحها (بعد اقتطاع الضريبة ودفع فوائد الديون) 809 مليون دولار. وهي تستخدم 85,000 شخص، ولديها نحو 7,000 زبون في أكثر من 100 بلد[39]. إن شركات الخدمات النفطية ليست لديها ممتلكات إنتاج للنفط والغاز، فهي ليست شركات نفط بالمعنى الدقيق للكلمة الذي ينطبق على إكسون موبيل، على سبيل المثال. إنها تقوم بدلاً من ذلك بتقديم الخدمات الهندسية والفنية التي تعتمد عليها شركات كإكسون موبيل بصورة متزايدة في القيام بعملياتها اليومية. فهي تقدم خدمات حفر آبار بالتعاقد، وتبني أنابيبَ النفط والغاز، وتقوم بتشغيل منصات إنتاج النفط، كما تقدم معداتٍ وتقاناتِ استكشاف جيوفيزيائية وزلزالية، وتقوم بكثيرٍ من الوظائف الأخرى المتصلة بصناعة النفط والغاز. إنها بمعنىً ما أقربُ إلى *الحافة الحادة*، أو الجانب الميداني لصناعة النفط من شركات النفط الكبرى نفسها مع تحول هذه الأخيرة بصورةٍ متزايدة إلى ما يشبه البنوك التي تبرم الصفقاتِ مع الحكومات ثم توكل العملَ الفعلي إلى مقاولينَ ثانويين كبار كهاليبرتون. من الفوائد المهمة لهذا الأمر أن شركات النفط الكبرى تلقي عن كاهلها بعضَ المسائل الدقيقة ذات الصلة بالعلاقات الصناعية وتعهد بها إلى مقاولين ثانويين. ويقوم هؤلاء بدورهم دون حرج – لكونهم بعيدين عن الأضواء – بالتكتيكات المضادة لنقابات العمال، وتكتيكات ترويض هذه النقابات التي قد تكون محرجة لشركات النفط الكبرى الأكثر ظهوراً على الساحة. هاليبرتون، طبعاً، هي شركة بلا نقابة عمال،

إنها في الحقيقة أكبرُ صاحب عمل بلا نقابة عمال في الولايات المتحدة الأميركية.

لقد عرف وزير الدفاع السابق تشيني بالضبط كيف يحوّل أصوله السياسية إلى عقود ونقود لهاليبرتون. وكما قال هو نفسُه، في خطاب له سنة 1998 في عيد القربان، بتكساس، إنّ خبرته في البنتاغون كانت قد ساعدته كثيراً في إدارة هاليبرتون، لأن "كثيراً من الذين يتعامل معهم في تجارة النفط والغاز يشبهون أولئك الذين تعامل معهم في وزارة الدفاع"[40]. لقد وصل تشيني بسرعة مستغلاً الشهورَ التي ذرع فيها عالَم إنتاج النفط جيئة وذهاباً. وحسب **الواشنطن بوست**، "سرعان ما أصبح هو الاسمَ الأولَ عند وزراء النفط في جميع أرجاء العالم، بانياً على العلاقات التي كان قد طورها في الشرق الأوسط خلال عمله في وزارة الدفاع"[41]. ولم يمضِ وقتٌ طويل قبل أن تثمرَ هذه العلاقات التي بناها على أعلى المستويات سلسلةً من العقود الدولية الكبرى. وفيما بين عامي 1994 و2001، ازدادت عائدات هاليبرتون بنسبة 127 في المائة. لكنّ تكوينها تغير هو أيضاً بشكلٍ ملفت. في العام 1994، قبل تعيين تشيني مديراً تنفيذياً لها، لم تتعدَ نسبة عائداتها من قطاع خدمات النفط والغاز 43.8 في المائة (والباقي أتى من الهندسة، والبناء، والتأمين)، ولم تتعدَ نسبة عائداتها الكلية من الخارج 40.5 في المائة. لكن في العام 2001، وفرت خدمات النفط والغاز للشركة 66.9 في المائة من عائداتها، وكان 62.4 في المائة من إجمالي عائداتها آتياً من الخارج[42]. كان عددٌ من هذه العقود الدولية لخدمات النفط، والبعض من أضخمها، في منطقة **بحر قزوين — بكازاخستان، وأذربيجان، وتركمانستان**.

كذلك تابعت هاليبرتون بقوةٍ ونشاط مصالحها في **روسيا الاتحادية، وأوروبا الشرقية**. كما أنها فعلت ذلك بفضل التسهيلات الائتمانية الكريمة للحكومة الأميركية والعقود التي تبيّن أن تشيني كان خبيراً بها. وخلال فترة إدارته هاليبرتون التي استمرت خمس سنوات، ذلك المحافظ العتيق الذي يحمل شعار *أبعد الحكومة عن ظهري*، حصّل للشركة على ما لا يقل عن 3.8 مليار دولار من العقود الحكومية والقروض المضمونة. وتعادل قيمة العقود الحكومية في هذا المبلغ وهي

2.3 مليار دولار مثليْ قيمة العقود التي تلقتها الشركة في السنوات الخمس التي سبقت وصول تشيني إليها[43].

إنّ الصورةَ المرسومة لتشيني بأنه ذلك الوطني الغيور المسكون بهاجس الأمن القومي، وهزيمة *محور الشر* تتناقض تماماً مع سيرته السابقة كرجل نفط. فخلال التسعينيات، جرى تشيني مراراً وتكراراً وراء عقودِ نفط ببلدان كانت، بصورة رسمية أو غير رسمية، *محظورة* على الشركات الأميركية. ففي خطاب له بعنوان "الدفاع عن الحرية في اقتصاد عالمي" ألقاه في 23 يونيو 1998، في مؤتمر نظمه معهد كاتو [Cato Institute] للاقتصاد الحر، قال تشيني "إننا غالباً ما نجد أنفسنا نعمل في أماكنَ صعبة جداً. فالله لم يشأ أن يضعَ النفط والغاز فقط في أماكنَ تنتخب فيها أنظمة حكم ديموقراطية صديقة للولايات المتحدة... فنحن مضطرون إلى الذهاب حيث يكون العمل"[44].

ففضلاً عن الربط الماكر بين أنظمة الحكم *الديموقراطية*، وبين كونها *صديقة للولايات المتحدة*، فإنّ هذا تعبيرٌ صريح عما كان دائماً، بالنسبة إلى تشيني، حتى ذلك التاريخ موقفاً ثابتاً. بالفعل، فقد كان تشيني كرجل نفط يعلن دوماً معارضته فرضَ عقوباتٍ على البلدان، والأنظمة التي عارضتها الولايات المتحدة على أساس أنها غير مجدية. فكمدير تنفيذي لهاليبرتون، كان تشيني مؤيداً قوياً لتحالف USA*Engage، وهو تحالفٌ من 50 شركة و600 عضوٍ فرد كانت مهمته تعزيز *الانخراط* التجاري مع البلدان التي يتعرض سجلها في حقوق الإنسان إلى هجوم من الكونغرس. بلدان **كميانمار**، حيث كانت شركة يوروبيان مارين سرفيسس التابعة لهاليبرتون تساعد على بناء خط أنابيب Yadana لنقل الغاز. كما حاجج بأن العقوباتِ التي تفرضها الولايات المتحدة من جانبٍ واحد، كتلك المفروضة على **إيران وليبيا**، أدت ببساطة إلى خسارة الشركات الأميركية أمام الشركات الأوروبية والآسيوية التي - كما ادعى - لا تتردد في الاتجار مع *الدول الشريرة*.
وقد عمل تشيني بقوة على حشد المعارضة لقانون العقوبات على **إيران وليبيا**، وكذلك ضد العقوبات التي وجهها الكونغرس ضد **أذربيجان**. بل، إن موقف

تشيني ضد فرض العقوبات على إيران وليبيا عرّضه في بعض الأحيان للتوبيخ من اللوبي الأميركي الإسرائيلي، على الرغم من حقيقة أنه كان مؤيداً قوياً لإسرائيل من سائر الوجوه الأخرى[45].

من ناحية أخرى، دافع تشيني عن قبول هاليبرتون العقوبات المتعددة الأطراف كتلك التي فُرضت على العراق بعد حرب 1990-1991. لكن، في العام 1998، أجازت الأمم المتحدة قراراً يسمح للعراق بشراء قطع الغيار لصناعة النفط والغاز المتهدمة لديه. وتحرك تشيني بسرعة لاستغلال هذا التخفيف، بينما أخفى تحرك شركته عن عيون السياسيين الأميركيين، والجمهور الأميركي. وخلال حملة 2000 الرئاسية أنكر تشيني عقدَ أي صفقات مع العراق قائلاً في مقابلة تلفزيونية له في برنامج *هذا الأسبوع* في ABC سنة 2000،: "لقد كانت لديّ سياسة ثابتة ألا نقومَ بأي عمل في العراق، حتى الترتيبات التي كان يفترض أنها قانونية، لم نقم بأي عمل تجاري في العراق منذ فرض عقوبات الأمم المتحدة عليه في العام 1990، وكانت لدي سياسة قائمة ألا نفعل"[46]. في الحقيقة، كانت هاليبرتون تتجر مع العراق لبعض الوقت، وذلك عبر شركتيْن تابعتيْن لها قائمتيْن بأوروبا وشركات منضمّة إليها. فمن سبتمبر 1998 إلى أن باعت حصتها في فبراير 2000، كانت هاليبرتون تمتلك 51 في المائة من شركة **دريسر – راند**. كما كانت تمتلك 49 في المائة من أسهم شركة **إنغرسول – دريسر – بامب** إلى أن باعت هذه الحصة في ديسمبر 1999. وخلال الفترة التي كانت فيها هاتان الشركتان مملوكتيْن لهاليبرتون خاضعتيْن لسيطرتها، وأيامَ كان تشيني مديراً تنفيذياً لهاليبرتون، باعت الشركة معدات إنتاج نفط، وقطع غيار للعراق بقيمة 23.8 مليون دولار[47]. وبمساعدة شركات تشيني، تمكن العراق من رفع قدرته على إنتاج النفط من 1.2 مليون برميل في اليوم سنة 1997، إلى 2.6 مليون برميل في اليوم سنة 2000، واستجابة للطلب المتصاعد بسرعة للمجتمع الأميركي المُمَوْطر، استطاعت الولايات المتحدة استخدامَ برنامج النفط مقابل الغذاء الغامض والفاسد لزيادة وارداتها النفطية من العراق زيادة كبيرة وصلت إلى حدّ 795,000 برميل في اليوم، مما جعل العراق سادسَ أكبر

مَصْدَرٍ للنفط الأجنبي المستورد إلى الولايات المتحدة؛ أي متقدماً على نفـط بحـر الشمال البريطاني.

لكن العقوبات الأميركية منعت تشيني من الحصولَ على موطئ قـدمٍ لـه في الإنتاج الفعلي للنفط في العراق في وقت كان صدام حسين يشرع في منح عقـود إنتاج نفطية محتملة يسيل لها اللعاب لشركات من **فرنسا**، وروسيا، و**الصين**. لا بد أن هذا كان قد ضايق كثيراً من كان يدّعي أنّ هدفَ شركته الأساس هو "الذهاب إلى حيث يوجد النفط". وهكذا، عندما وصف **بوب وودوورد تشيني**، في نوفمبر 2001، بأنه يخفي "شعوراً عميقاً بعدم إكمال العمل بالنسبة إلى العراق"[48]. كـان ذلك بالفعل عملاً يعني تشيني أكثرَ من سواه. إن الصورة التي يكوّنها المـرء عـن تشيني من دراسة السنوات التي أمضاها في هاليبرتون هي صـورة ممثـل مخلـص للرأسمالية النفطية. شخص لا يتردد، إن مُنح الفرصة، في قولبة السياسة الخارجيـة الأميركية في شكلٍ يفضي إلى فتح باب الفرص التجارية، وتعظيم الأربـاح الـتي تسعى لها بكل عزم شركات الطاقة العملاقة المتعددة الجنسيات والتي كان هو ممثل إحداها.

## سياسة تشيني في مجال الطاقة

في أغسطس عام 2000، قَبِلَ تشيني عرضَ جورج دبليو. بـوش ليعـود إلى السياسة نائباً له. وكان تشيني قد أعلن بوضوح فيما مضى أنه لن يعودَ إلى ممارسة السياسة أبداً. لا نعرف ما الذي جعله يغير رأيه، لعله أدرك أنه، بوجـود بـوش رئيساً، سيكون هو صاحبَ السلطة الحقيقية خلفه.

بعودته إلى المنصب السياسي سنة 2001، ضمن نائب الرئيس تشيني لنفسـه الإشرافَ على ما كان يراد له أن يكون أحدَ أهم نماذج صـنع السياسـة لعـدة سنوات؛ ألا وهو تشكيل السياسة القومية للطاقة. لم تكن لدى الولايات المتحـدة سياسة قومية للطاقة منذ عهد الرئيس **جيمي كارتر**، في تلك السنوات التي ارتفعت خلالها أسعار النفط. الذي بدأ أنه أطلق هذا النوع المعرض للخطـر مـن صـنع

السياسة كان ذلك التوارد السّعيد لتطوريْن منفصليْن غاية الانفصال: الأول هو الدليل الدامغ على اعتماد أميركا على البترول الأجنبي، والثاني هو ظهورُ عصبةٍ قوية من المصالح الاقتصادية المصممة على الإفادة إلى أقصى حدٍّ من فوز بوش المحدود والمشكوك بأمره. كانت هذه العصبة هي شركات الطاقة الضخمة، ومسوقو الطاقة العمالقة الجدد **كإنرون وتكسيو وداينرجي**، وشركات النفط *التقليدية* الكبرى كشيفرون تكساكو، وإكسون موبيل، وكونوكو، وفيليبس بتروليوم بالإضافة إلى شركات الخدمات النفطية **كهاليبرتون، وشلومبرغر**.

الأمر المهم، أنه خلال حفل عشاء لجمع التبرعات للحزب الجمهوري حضرته جمهرة من ممثلي شركات النفط والطاقة الكبرى أعلن تشيني لأول مرة عن خطته لصوغ سياسةٍ قومية جديدة للطاقة. وفي 27 سبتمبر 2000، في حفل العشاء الاحتفائي السّنوي للأغلبية في مجلس الشيوخ، عاب تشيني على إدارة كلينتون "افتقارَها إلى القيادة بسبب افتقارها إلى سياسة طاقة" ووعد بأن يقومَ المرشحُ الرئاسي للحزب الجمهوري، جورج دبليو. بوش، بتقويم هذا الوضع وقال "لقد سمعنا كلاماً كثيراً عن تقليص اعتماد البلاد على النفط الأجنبي"، مشيراً إلى أن حقيقة الوضع كانت "أنّ إنتاجنا المحليَ من النفط هو الآن في أدنى المستويات منذ العام 1945. إننا الآن مهددون أكثر مما سبق بقطع هذه الإمدادات عنا"[49].

ما إن انتخِب، حتى بدأ تشيني سلسلة من الاجتماعات مع المدراء التنفيذيين لكبرى شركات النفط والطاقة الذين دعموا لائحة مرشحي الحزب الجمهوري، وذلك لاستكشاف ما الذي يريدون بالضبط إدراجَه في تقرير مجموعة تطوير السياسة القومية للطاقة [National Energy Policy Development Group] الجديدة التي أسسها. حتى تاريخ كتابة هذه السطور، كانت الإدارة ما تزال ترفض الكشف عن هوية الذين حضروا تلك الاجتماعات، أو عن تفاصيل ما دار فيها من نقاشات، يؤيدها في هذا الرفض حكم قاضٍ فدرالي. لكننا نعلم، مع ذلك، أن **لاي كينيث** من إنرون حضر أربعة من تلك الاجتماعات، ويمكننا كشف الإشارات التي لا تخطئها العين إلى تأثيره في واحدةٍ على الأقل من توصيات مجموعة سياسة الطاقة[50].

بالرغم مما جاء – تملقاً – في تقرير تشيني حول سياسة الطاقة سنة 2001 من حديث عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير لحفظ الطاقة والإقلال من الطلب عليها، ركّز التقرير على توفير "نصيب لكل مجتهد" في عالم الأعمال التجارية الكبرى للطاقة[51]. لقد كان زمنَ وفرة الوعود الكلامية بالصفقات، والتعزيزات، والإعفاءات المحتملة لشركات النفط، والغاز، والفحم، والكهرباء وهي مشروعات تتطلب من أجهزة الدولة التعاونَ وتقديمَ الدعم بصورة متكررة. فمثلاً، يُطلب من وزير الداخلية "النظرُ في منح حوافزَ اقتصادية" لتطوير حقول النفط البحرية الأميركية، والعملُ مع الكونغرس، للسماح بتطوير النفط في المحمية القومية الشمال قطبية للحياة البرية. ويُطلب من وزراء الخارجية والتجارة والطاقة "مواصلة العمل مع الشركات المعنية، ودعمُ جهود المستثمرين الخواص" في منطقة بحر قزوين. ويُطلب من وزير الطاقة "اقتراحُ تمويل مناسب" لجهود البحث والتطوير في مجال رفع كفاءة استغلال الطاقة، شرط أن تكون هذه "في صورة شراكات بين القطاعين العام والخاص". وفوق ذلك، فيما قد يكون شكلاً غريباً من التدخل نيابة عن شركة منفردة، طلب التقريرُ من وزيريْ الخارجية والطاقة "العمل مع وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي لمساعدة الهند على تعظيم إنتاجها المحلي من النفط والغاز"، وهو اهتمامٌ مفاجئ وغيرُ مسبوق بإمداد بلد بالوقود هو حتى الآن قليل الأهمية لصنّاع السياسة الأميركيين، لا يجد المرء له معنىً، إلا عندما يتذكر أنه في هذا الوقت بالضبط، كانت إنرون تحاول تأسيسَ وجودٍ لها كلاعبٍ رئيس في قطاع الطاقة الهندي[52].

لقد ركّزنا، حتى الآن، الاهتمامَ على المدى الذي أتت به محتوياتُ تقرير تشيني حول سياسة الطاقة مكافأة للشركات على دعمها حملة بوش/تشيني الانتخابية. على أية حال، باتخاذنا سبيل النظر في الغنائم الثمينة للشركات الأميركية، يمكننا أيضاً تمييز ثلاث سياسات أساسية، تتّجه جميعُها إلى معالجة المشكلة الرئيسة التي أشار إليها تشيني في خطابه الذي ألقاه في حفل العشاء الاحتفائي السنوي سالف الذكر للأغلبية في مجلس الشيوخ: ألا وهي مشكلة كيفية

التعامل مع اعتماد أميركا على النفط المستورد، وبخاصة النفط المستورد من الخليج، والتهديد المتوقع الذي يمثله ذلك لأمن الطاقة في الولايات المتحدة. لقد أدرك تشيني تماماً أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة البتة على الاكتفاء الذاتي بالنفط، ومن غير المحتمل أن تقلص حاجتها الحالية الضخمة إلى النفط الأجنبي، لكنّ في استطاعة أميركا إبطاء، بل إيقاف الانجراف نحو الاعتماد أكثر فأكثر على الطاقة المستوردة، ويمكنها استعمالُ نفوذها الاقتصادي والجيو - استراتيجي لزيادة سيطرتها السياسية على أهم المناطق المنتجة للنفط في العالم خارج الخليج.

لتحقيق هذه الأهداف، يجب على الولايات المتحدة أولاً، زيادة إنتاجها النفطي المحلي. ويجب السعي لتحقيق هذا الهدف بعدة سبل منها العمل بقوة على تحطيم الحواجز التي تقف عائقاً في وجه تأجير الأراضي والمياه الفدرالية (أي المملوكة للحكومة) لشركات إنتاج النفط والغاز. تقف أمام هذه التوصية تصريحات مبتذلة حول "مراعاة الممارسات البيئية السليمة"، لكنّ المنطقَ الأساسيَ واضح. وتضم لائحة التوصيات كذلك تخفيضَ الجُعالات، ومنحَ إعفاءاتٍ ضريبية لمدة معينة وغيرَ ذلك من *الحوافز الاقتصادية*.

ثانياً، يجب على الولايات المتحدة، أن تركّزَ جهودَها لتعزيز *تكامل طاقة* أكبر مع الدول الأخرى الواقعة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وأشيرَ هنا إلى الدولتين المنتجتين للنفط **المكسيك وكندا**، لكنْ وَرَدَ ذكرُ **فنزويلا** أيضاً كهدف للاتفاق معها على *معاهدة استثمار ثنائية الجانب*. يعني *تكاملُ الطاقة* هنا (في حالة **المكسيك وفنزويلا**) فتحَ هذين البلدين أمام شركات النفط الأميركية، بهدف زيادة الواردات الأميركية من الموارد *الآمنة* نسبياً لهذين البلدين.

ثالثاً، ينعكس هدفُ تحويل واردات الولايات المتحدة النفطية بعيداً عن الشرق الأوسط في سلسلة من التوصيات الموجهة إلى الترويج لمنطقة بحر **قزوين** كمصدر بترولي جديد صديقٍ للولايات المتحدة. وذكرت مناطقُ أخرى على أنها تسهم في تنويع الواردات النفطية الأميركية، كغرب أفريقيا على سبيل المثال، لكنْ من الواضح تماماً في التقرير أنّ منطقة بحر قزوين تتصدر القائمة من

هذه الزاوية. في قائمة التوصيات المدرجة في نهاية الفصل الخامس من التقرير ("تقوية التحالفات العالمية: تعزيز أمن الطاقة القومي والعلاقات الدولية" [Strengthening Global Alliances: Enhancing National Energy Security and International Relationships]، هناك خمس توصيات منفصلة تدور حول حقول نفط وغاز بحر قزوين، وهذا أكبر عدد من التوصيات يتعلق بمنطقة معينة.

في الحقيقة، هذه الاستراتيجيات الثلاث لأمن الطاقة؛ زيادة الإنتاج المحلي للنفط، وتوطيد العلاقات بين دول نصف الكرة الأرضية الغربي في مجال الطاقة، واستراتيجية بحر قزوين لتحويل مصادر الواردات النفطية الأميركية بعيداً عن الشرق الأوسط، كانت قد أطلقت بالفعل في التسعينيات. وكما لاحظنا حتى الآن، فإن تشيني نفسه لعب دوراً مهماً في إحداها (استراتيجية بحر قزوين). إذن، ما كان تشيني يدافع عنه، في أوائل 2001، كان تعميقَ وتقوية هذه الاستراتيجيات، وكان ذلك لأنها لم تنجح، حتى الآن، إلا جزئياً. بالفعل، فثمة نذر سوء بأن التقدم على هذه الجبهات الثلاث قد يتوقف. فما الذي يحمل على هذا الاعتقاد، هذا ما سنراه في الفصول الثلاثة التالية.

# 6 أمن الطاقة يبدأ من الوطن

إنني أعارض بشدة حفظ الطاقة؛ فلن ينفد منا النفط.. كلُ ما علينا أن نفعلـــه هو أن نمضيَ للعثور عليه وإنتاجِه.

**ستيفن موور**، نادي النمو [The Club for Growth]، 2002

لتأمين إمداد النفط لسدّ الاحتياجات الأمنية المستقبلية للبلاد، أوجد الـــرئيس **وارن هاردينغ** سنة 1923 احتياطياً بترولياً بحرياً على المنحدر القـــاري الشـــمالي لآلاسكا على مساحة 23 مليون إكر. لقد اتُخذ هذا الإجراء استجابة للارتفـــاع الحاد المفاجئ في مستوى القلق حول إمدادات النفط بعد الحـــرب العالميـــة الأولى الذي دفع شركاتِ النفط الأميركية لأول مرة إلى الشرق الأوسط. بعـــد ذلـــك، أجرى منقبون مغامِرون عن النفط تنقيباً متقطعاً على غير هدىً في المنـــاطق شـــبه المتجمدة الشمالية بآلاسكا، تبعه في الأربعينيات والخمسينيات برنامجُ تنقيب أوسع برعاية الحكومة. ولكنْ في العام 1960، أعلن وزيرُ داخلية **إيزنهاور**، **فِريد سيتون**، 8.9 مليون إكر من سهول وجبال شمال – شرقي آلاسكا "مجالاً قطـــب – شماليـــاً قومياً للحياة البرية" بقصد "حماية الحياة البرية الفريدة، وقيم البرية والاستجمام".

بعد سبعة أعوامٍ من ذلك، في 26 ديسمبر 1967، اكتُشف حقلُ نفط جديـــد ضخم في خليج **برودهو** على يد شركة النفط الأميركيـــة **آتلانتيـــك ريتشـــفيلد** (ARCO). لقد كان هذا الحقلُ الجد عملاق، [super-giant] وسعته 10 مليارات

برميل، وهو أضخم حقل نفط يُكتشف بأميركا الشمالية على الإطلاق. وسرعان ما وُضعت الخطط بعد ذلك لبناء منظومة خط الأنابيب العابر لآلاسكا [TAPS] الممتد من المنحدر القاري الشمالي لآلاسكا إلى فالديز، على خط الساحلي الجنوبي لآلاسكا، حيث ينقل النفط بالناقلات إلى الأسواق الأميركية على الساحل الغربي للبلاد. ولكن، في العام 1969، حدث سفحٌ خطير للنفط **بسانتا باربرا، كاليفورنيا**. وقد نشّط هذا الحادث الحركة البيئية الأميركية، التي طالبت بإيقاف منظومة خط الأنابيب العابر لآلاسكا إلى أن تستنفدَ أميركا جميع إمكانات حفظ الطاقة لديها. لقد كانت حجة بعض البيئيين أن مشروعَ خط الأنابيب وما ارتبط به من أعمال تطوير لحقول النفط كان يهدد النظامَ البيئوي القطب - شمالي وأن هذا الخط وتلك الأعمال يجب حظرها حظراً نهائياً. أصيبت شركات النفط بالفزع، عندما تمكن البيئيون سنة 1970 من إقناع محكمةٍ فدرالية بإصدار أمرٍ بوقف بناء خط أنابيب TAPS.

كانت المسألة ستقف عند هذا الحدّ لولا وقوع أزمة الطاقة الكبرى سنة 1973-1974. فمنذ العام 1960، كان معدل المَوْطرة بالولايات المتحدة يواصل ارتفاعه بلا هوادة، من 401 سيارة إلى 528 سيارة لكل 1,000 شخص من سكان البلاد. وصارت الولايات المتحدة تستورد 3 ملايين برميل نفط في اليوم أي ما يعادل 21.5 في المائة من إجمالي الاستهلاك الأميركي من النفط، وكانت 42.5 في المائة من الواردات النفطية تأتي من بلدان أوبك. في العام 1973، بعد أن تقدمت المَوْطرة بنسبة 12 في المائة خلال ثلاث سنوات فقط، ضاعفت الولايات المتحدة وارداتِها من النفط الأجنبي إلى 6 ملايين برميل في اليوم، وأصبح 14.1 في المائة منها (848,000 برميل في اليوم) يأتي من الخليج.

لقد منح حظرُ نفط الشرق الأوسط سنة 1973 **بريتش بتروليوم، وإكسون، وآركو** الفرصة التي كانت هذه الشركات تنتظرها للضغط في قضية تطوير نفط آلاسكا، وفي الوقت نفسه، وفّرتْ أسعارَ النفط المرتفعة التي تضمن ربحية هذا التطوير. فسُمِح على الأثر بإتمام مشروع TAPS في 20 يونيو 1977، وبدأ النفط

بالتدفق في خط الأنابيب العابر لآلاسكا. وفي السنة التالية، كان حقلُ المنحدر القاري الشمالي لآلاسكا ينتج 1.2 مليون برميل في اليوم، وخلال عشر سنوات ارتفع إنتاج هذا الحقل إلى مليوني برميل في اليوم.

لقد أصبحت حالة المجال القطب – شمالي القومي للحياة البرية اليوم موضعَ خلاف وسجال بين مجلسيْ الكونغرس لأنه اعتقِد أن الجزء الساحلي من المجال يحتوي هو أيضاً على مخزونات ضخمة من النفط. في العام 1980، أجيز قانون حفظ المصلحة القومية في أراضي آلاسكا [ANILCA] الذي ضاعف مساحة المجال المحمي وأعاد تسميته بالملاذ القطب–شمالي القومي للحياة البرية [ANWR]. لكنّ الشريط الساحلي، الذي بات يُشار إليه اليوم بالمنطقة 1002، وهو الرقم المرجعي الذي يشير به القانون ANILCA إلى هذا الشريط، لم يكن قد اعتبر حتى حينه برية في التقارير المفصلة للأثر البيئي للمشروع.

هذه التقارير كانت ستعَد في السنوات الست التالية، وفي فبراير 1987 نُشر تقرير الأثر البيئي النهائي. وفي الشهر التالي، أوصى وزير الداخلية بأن يجيزَ الكونغرس برنامجاً لإيجار الأراضي في المنطقة 1002 لمشروعات النفط والغاز، بشرط اتخاذ إجراءات صارمة للإقلال من الآثار البيئية الضارة لهذه المشروعات إلى أدنى حدٍّ ممكن. لكن الكونغرس بقي متردداً، ولم يتمكن من اتخاذ أي إجراء حيالَ هذا الأمر. وفي العام 1989، مال ميزانُ النفوذ صوب البيئيين بعد كارثة انسفاح النفط من ناقلة **إكسون فالديز** في مضيق الأمير وليام، وفي العام 1991، أسقِط بندُ فتح الملاذ القطب – شمالي القومي للحياة البرية [ANWR] لمشروعات تطوير النفط والغاز من نص قانون السياسة القومية للطاقة. في هذا الوقت، أصبح واضحاً أن إنتاج النفط بآلاسكا قد بلغ أوجَه الجيولوجي الممكن، وتخطاه ثم بدأ بالانحدار. وفي العام 1995، أجاز الكونغرس مشروعَ قانون تضمّنَ بنداً يسمح بالحفر في ذلك الملاذ، لكن في ديسمبر من ذلك العام، وتحت الضغط الكثيف لأنصار البيئة، نقض الرئيس **كلينتون** هذا القانون.

في مايو 2001، أكد تقريرُ ريتشارد تشيني حول سياسة الطاقة "وجوبَ أن

يبدأ تعزيزُ إجراءات أمن الطاقة في الوطن... وأن أولَ خطوةٍ نحو وضع سياسة طاقة دولية راسخة هي استعمالُ إمكاناتنا الذاتية لإنتاج، ومعالجة، ونقل موارد الطاقة التي نحتاج"[1]. وبعد خمسة شهور، صرّح وزير الداخلية **غيل نورتون**، وهو يعلن بدءَ العمل في حقلٍ نفط مثيرٍ للجدل في **بحر بوفورت** بآلاسكا – حقل **نورث ستار** الذي تشغله **بريتش بتروليوم** – أنْ "لقد كلّف الأميركيون حكومتنا بتعزيز أمننا القومي في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر. وهذه خطوة إيجابية في هذا السبيل"[2]. كان مشروعُ نورث ستار قد لقيَ معارضة قوية من البيئيين الأميركيين، وقد أظهر تصريحُ **نورتون** هذا عزماً جديداً على التصدي لهؤلاء. لقد كان بوش وفريقه قد واجهوا بازدراء المؤيدين المحليين لاتفاقية كيوتو التي هدفت إلى الحدّ من الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وكان فتحُ الملاذ القطب – شمالي القومي للحياة البرية [ANWR] على مصراعيه لأعمال النفط البندَ التالي على جدول أعمالهم. بالفعل، كان فتح هذا الملاذ لأعمال التطوير النفطي أحدَ العناصر الأساسية التي تضمنها الفصلُ الخامس من تقرير تشيني حول سياسة الطاقة الذي اقتبسنا منه أعلاه. وقد أشير على الرئيس فيه "بالإيعاز إلى وزير الداخلية للسماح بالتنقيب عن النفط في المنطقة 1002 من الملاذ ANWR، وتطويرِ ما قد يُعثر عليه فيها من موارد".

## الملاذ القطب – شمالي القومي للحياة البرية:
## النفط إزاء البيئة

يقع الملاذ القطب – شمالي القومي للحياة البرية البالغة مساحته 19 مليون إكر في الزاوية الشمالية الشرقية من آلاسكا. ويقع كله إلى الشمال من الدائرة القطبية الشمالية على بعد 1,300 ميل إلى الجنوب من القطب المتجمد الشمالي. على طول المنطقة الساحلية منه، يوجد سهلٌ قاحل خالٍ تقريباً من التضاريس، فيه آلاف البحيرات والبرك الصغيرة المنفصلة عن بعضها البعض. وإلى الجنوب، تتحول المنطقة شيئاً فشيئاً إلى تلالٍ جرداءَ متموّجة تندمج في النهاية مع سفوح جبال **برووكس**

رنج. والملاذ غير مأهول البتة، اللهم إلا من ساكنة أصلية قليلة العدد من شعب الإنويت [Inuit] تقطن في كاكتوفيك، بجوار السهل الساحلي.

بحسب مديرية الصيد المائي والحياة البرية التابعة للحكومة الأميركية، فإنّ ملاذ ANWR بالإضافة إلى كونه أضخمَ وحدة في منظومة الملاذات القومية للحياة البرية الأميركية، فإنه أفضلُ مثال للمشترَك الطبيعي البكر الذي ما يزال يعمل بصورة طبيعية بين النظم البيئوية القطب – شمالية، والمجاوِزة للمنطقة القطبية الشمالية. إن هذا الطيفُ الواسع من المواطن الطبيعية المتنوعة الموجودة في وحدة محمية واحدة، "لا مثيلَ له في شمال أميركا، وربما في المنطقة المحيطة بالقطب الشمالي كلها"، حسب مديرية الصيد المائي والحياة البرية[3]. بالفعل، يوفر كمالُ وقربُ عددٍ من المناطق البيئوية القطب – شمالية والمجاوِزة للمنطقة القطبية الشمالية في ملاذ ANWR تنوعاً نباتياً وحيوانياً أكبرَ مما يوجد في أي منطقةٍ أخرى في مساحته في المنحدر الشمالي لآلاسكا.

لا تشكل المنطقة 1002 من ملاذ ANWR – تلك التي ورد ذكرها صراحة في تقرير تشيني كمنطقةٍ للتطوير النفطي – سوى 10 في المائة من إجمالي مساحة ملاذ ANWR، لكنها تشمل معظمَ السهل الساحلي، وسفوحَ التلال الساحلية. إنما عبارة عن حزام للتاندرا بطول 100 ميل، مضغوط بين جبال برووكس رِنج وبحر بوفورت، وتمتد بين 20 و40 ميلاً إلى الداخل. بالرغم من ذلك، تتمتع المنطقة 1002 بأهميةٍ حاسمة للسلامة البيئوية للملاذ ANWR ككل. وتوفر مواطنَ طبيعية حيوية لكثيرٍ من الأنواع المهمة دولياً كقطيع من الشيهم، وأيائل الرنّة ذات القرون القوية البالغ عدده 129,000 أيل، وثيران المسك البرية الضخمة، والدببة القطبية. يعرف 135 نوعاً مختلفاً من الطيور التي تستعمل المنطقة 1002 منها 300,000 إوزة ثلج تتغذى من التاندرا القطب – شمالية لمدة ثلاثة إلى أربعة أسابيع كل خريف في طريقها من أرض التعشيش على جزيرة بانكس أيلاند بكندا إلى أرض التشتية في الوادي الأوسط بكاليفورنيا.

على بعد ستين ميلاً إلى الغرب من المنطقة 1002 يقع خليج برودهو، على

المنحدر القاري الشمالي لآلاسكا. وهو موقعُ أكبرِ حقلٍ للنفط بأميركا، ذاك الذي تملكه وتشغله **بريتش بتروليوم**. بالقرب من هذا الحقل يقع عددٌ من الحقول الأصغر تملكها بريتش بتروليوم، وعددٌ من شركات النفط الأميركية كشركة فيليبس كوكانو، وشركة آنادار كو بتروليوم. يمتد هذا المجمع الصناعي النفطي على منطقةٍ مساحتها 1,000 ميل مربع بطول 100 ميل تقريباً من الشرق إلى الغرب، وهي تتسع باستمرار مع تطوير حقولٍ نفطٍ جديدة. يربط نظامُ خط الأنابيب العابر لآلاسكا [TAPS]، البالغ طوله 800 ميل، حقولَ النفط على المنحدر القاري الشمالي بميناء فالديز على الساحل الجنوبي لآلاسكا. وحسب المجلس القومي للدفاع عن الموارد الطبيعية [NRDC]، أحد المعارضين الرئيسيين للحفر في ملاذ ANWR، يقدم خليج **برودهو** مثالاً صارخاً لما يعنيه هذا الحفر للمنطقة 1002. ويصف مجلس NRDC ذلك قائلاً:

> مجمعٌ نفطيٌ هائل حوّل 1,000 ميل مربع من التاندرا الرقيقة إلى منطقةٍ صناعيةٍ ممتدةٍ دونما اتساق تحتوي على 1,500 ميل من الطرق وخطوط الأنابيب، و1,400 بئر نفط منتج، و3 موانئ جوية للطائرات النفاثة... منظرٌ طبيعيٌ مطموسٌ بجبالٍ من المخلفات، والوحول، والفضلات المعدنية، والزبالة، وأكثر من 60 موقعاً ملوثاً بالنفايات – وتسرّب في الغالب – تحتوي أحماضاً، ورصاصاً، ومبيداتٍ حشرية، ومذيباتٍ، ووقودَ ديزل[4].

حسب دراسةٍ أكاديمية لأثر التطوير النفطي على المنطقة، كان يقع في السنوات الأخيرة انسفاحٌ واحدٌ للنفط على الأقل في اليوم في خليج **برودهو**. فقد سبّبت حقولُ نفط خليج برودهو، وخط الأنابيب العابر لآلاسكا ما متوسطه 409 حادثة انسفاحٍ للنفط في السنة في المنحدر القاري الشمالي منذ العام 1996. كما سُفح في العمليات الروتينية ما يقرب من أربعين مادة مختلفة: من الأحماض حتى المخلفات النفطية: أكثر من 1.3 مليون غالون، جلّها من زيت الديزل، والنفط الخام، بين عامي 1996 و1999 مع التنويه بشدة سمّيّة زيت الديزل على الحياة

النباتية. إضافة إلى ذلك، يشكل خليج برودهو مصدراً رئيساً للتلوث الجوي وانبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. إذ تطلق صناعة النفط على المنحدر القاري الشمالي لآلاسكا سنوياً ما يقارب 56,427 طناً من أكاسيد النتروجين، تسهم في تشكّل الضباب الدخاني، والمطر الحمضي، كما تطلق المنشآت النفطية على هذا المنحدر ما بين 24,000 و114,000 طن تقريباً من الميثان، وهو غازٌ مسببٌ لظاهرة الاحتباس الحراري[5].

في الحقيقة، يحاول أنصارُ وعلماءُ البيئة إثباتَ أن إمكاناتِ إيقاع ضررٍ بيئوي دائم في ملاذ ANWR أكبرُ حتى من ذلك، لأن الدراسات التي أجرتها مؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية [Geological Survey] أشارت إلى أنه بخلاف ما هي عليه الحال في خليج برودهو، حيث اكتشف حقلُ نفط جدُّ عملاق واحد، فالاحتمالُ أكبر أن يكونَ النفط متوزعاً على السهل الساحلي لملاذ ANWR في أكثر من ثلاثين مستودعاً طبيعياً أصغرَ حجماً، في تشكيلات جيولوجية معقدة[6]. وبالتالي فإن أعمال التطوير النفطي في منطقة 1002 ربما تتطلب عدداً أكبرَ من مواقع الإنتاج الصغيرة المتوزعة على مجمل الملاذ، والتي تتطلب بدورها شبكة واسعة من الطرق، وخطوط الأنابيب التي من شأنها تجزئة المواطن الطبيعية للحيوانات، والطيور، وتسبب اضطراباً عظيماً للحياة البرية.

لقد وَضعت مديرية الصيد المائي والحياة البرية الأميركية لائحة مفصّلة بالأصناف العامة لأشكال الدّمار البيئي التي يحتمل أن يؤديَ إليها تطويرُ وإنتاج النفط في السهل الساحلي لملاذ ANWR. تشمل:

> إعاقة، وحرف، وبثّ الاضطراب في الحياة البرية؛ ضياع فرص الصيد الذي تقوم عليها حياة الكائنات الحية في المنطقة؛ زيادة معدلات افتراس الثعالب القطبية، والنوارس، والغربان السود لأعشاش الطيور بسبب جلب النفايات إلى المنطقة، تعديل أشكال الصرف الطبيعية التي تسبب بدورها تغيرات نباتية؛ وضع الرماد القلوي في التاندرا على طول الطرق، ما يسبب تغيرات نباتية على مساحة أكبر بكثير من العرض الفعلي للطريق؛

تشكل غيوم مخلية من الملوثات، والمطر الحمضي من أكاسيد الآزوت والميثان والانبعاثات الهبائية؛ وتلوث التربة والماء بما ينسفح من الفيول والنفط[7].

سوف تعاني الحياة البرية في المنطقة من أشد الآثار فتكاً. فظروف القطب المتجمد الشمالي تفرض أن تجريَ أعمال التنقيب شتاءً عندما تكون الأرض صلبة. لكن هذا هو الوقت الذي تأوي فيه الدببة القطبية إلى أعرافها. ويقدر عددُ أعران الدببة القطبية بآلاسكا، وكندا الموجودة على ساحل البرّ الرئيس للمنطقة 1002 بما بين 22 و53 عريناً. وسيؤدي الضجيجُ والاهتزاز إلى بث اضطراب شديد في أعران الدببة في المنطقة، ما قد يؤدي إلى صراعات مميتة بين الدببة والناس، ويرفع معدلَ نفوق صغار الدببة (الدياسم) بسبب شدة ظروف الشتاء التي لم تتهيأ لها بعد. كذلك فإن هنالك ما يقرب من 250 من ثيران المسك البرية الضخمة تعيش طوال السنة في المنطقة 1002. والأرجح أن النشاط البشري، وعمل الآلات سيسببان اضطراب القطيع ويحملانه على الفرار، تاركاً عجوله للموت.

وعندما تنطلق عملياتُ إنتاج النفط بكامل طاقتها واتساعها، سيؤثر النشاط البشري وعملُ الآلات تأثيراً سيئاً على الحياة البرية طوال العام. ففي الربيع ستعاني أيائل الرنة عند هجرتها إلى السهل الساحلي لتلد، فالطعام المفضل لهذه الأيائل في موسم الولادة أكثرُ وفرة بكثير في المنطقة 1002 منه في سائر مناطق الملاذ. ولتنجحَ في التوالد، تحتاج إلى التحرك بحرّية دون عائق أو اضطراب. وإلا فلن تستطيعَ إنتاجَ عجولِ أيائل صحيحة. وسوف تؤدي أعمالُ التطوير النفطي، وبالأخص النمط الذي تتصوره في الغالب مؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية لهذه الأعمال، إلى خفض كمية العلف المفضل للأيائل المتاحةِ لها قبل وبعد الولادة، وستعوق الوصولَ إلى المواطن الطبيعية الساحلية المهمة الخالية من الحشرات، وتعرّض قطيع الأيائل لمعدل افتراسٍ أعلى، وتغيّر النمط القديم للهجرة، وهو أمر لا يمكن توقع آثاره[8].

## مستر هوبرت وأوجُه النفطي

بالنظر إلى أن هذه النتائج البيئية – التي فصّلتها مديرية الصيد المائي والحياة البرية الأميركية – قد لا تكون خطرة، ربما يحق لنا أن نتساءل ما الذي دفع بالضبط إدارة بوش إلى وضع التطوير النفطي في الملاذ ANWR على رأس جدول أعمال سياستها المحلية في مجال الطاقة؟ يبدأ الجواب بشخصٍ اسمه السيد هوبرت *وأوجه النفطي*.

في العام 1956، نشر شخصٌ اسمه **كينغ هوبرت**، وهو جيولوجيٌ من تكساس يعمل في مختبر **شل** للبحوث بهيوستن، ورقة علمية توقع فيها السنة التي سيبلغ فيها إنتاجُ النفط الخام مما يسمى الولايات السفلى الثمانية والأربعين لأميركا [Lower 48] أوجَه الطبيعي ليبدأ من ثم بالانحدار(9). استخدم هوبرت نموذجاً رياضياً لإنتاج النفط مع الوقت له شكلٌ يسمى *logistic*. فإذا حُسب معدلُ تزايد هذا المنحنى – وهو ما يدعوه الرياضيون *المشتق* [derivative] – فإنّ رسمَ هذا المنحنى على الورق يعطي شكلاً يشبه الجرس لإنتاج النفط مع الوقت، سنة بعد سنة. فيرتفع الإنتاج حتى يبلغ أوجاً معيناً، ثم يبدأ بالانحدار بشكلٍ متناظر مع الارتفاع. النتيجة الحاسمة لهذه النظرية هي أن سنة بلوغ إنتاج النفطِ الأوج – لحقل نفط أو لبلد ما أو للعالم كله – تحصل عندما يتم استخراج نصف المخزون الطبيعي من النفط تقريباً. وباستخدام ما اعتبره أفضلَ تقدير للمخزون الطبيعي للنفط بالولايات المتحدة – وهو 200 مليار برميل – توقع هوبرت أن يبلغ إنتاج النفط الأوجَ في بحر 16 سنة فقط، أي سنة 1972(10).

في البداية، تعرضت أفكار هوبرت للسخرية. فكان التعليق الشائع على هذه الأفكار أنها *سخيفة للغاية*، ولم يكن هذا مفاجئاً تماماً. فمن البدايات الأولى لإنتاج النفط بالولايات المتحدة، توقع المتشائمون بالنفاد الوشيك لاحتياطيات النفط الأميركي. بالفعل، فقد رأينا في الفصل الثالث كيف أثرت هذه التوقعات على سياسة الطاقة الأميركية في العقود الأولى للقرن العشرين، لكننا رأينا أيضاً كيف كانت مخطئة.

مع ذلك، تفاجأ كثيرون، وصُدِموا عندما تحقق توقع هوبرت المتشائم ذلـــك سنة 1972، وكي أكونَ دقيقاً تحقق هذا التوقع قبل سنتين مـــن ذلـــك أي ســـنة 1970، عندما بلغ إنتاجُ النفط الخام الأميركي حدَّه الأقصى وهو 9.6 مليون برميل في اليوم ثم بدأ بالانحدار. بالطبع، لم *يظهر* أوجُ هوبرت بالفعل إلا بعد بضع سنين، لكنْ توفَّر مفتاحٌ مهم للغز سنة 1972 عندما أُنهيَ نظام حصص الإنتاج، وراحـــت كلُّ بئر نفط في الولايات الثمانية والأربعين السفلى تنتج بأقصى طاقتها. وأخـــيراً، بدأت وارداتُ النفط تزداد بسرعة في أواسط السبعينيات، وأشرقت الحقيقة: لقـــد كان هوبرت محقاً بالرغم من كل شيء[11].

إنّ تتبعَ المسار الهابط للإنتاج المحلي للنفط بالولايات المتحدة بعد ذلك معقـــدٌ نوعاً ما، لأن إجمالي الإنتاج يتألف من ثلاثة أجزاء رئيسة لم تتحرك كلها في الاتجاه نفسه على الدوام وهي: إنتاج النفط الخام في الولايات الثمانية والأربعين السفلى، وإنتاج النفط الخام بآلاسكا، وإنتاج موائع الغاز الطبيعي [NGLs] المستخلصة من تدفقات الغاز الخام (التي يمكن معالجتها وتحويلها إلى منتجات نفطية).

لقد بلغ إنتاج النفط الخام في الولايات الثمانية والأربعين السفلى أوجه ســـنة 1970 بإنتاج 9.4 مليون برميل في اليوم، وكذلك فعل إجمالي إنتاج الخام، وإجمالي إنتاج البترول (عندما بلغ 11.3 مليون برميل في اليوم). ولكن عندما بـــدأ إنتـــاج النفط من الولايات الثمانية والأربعين السفلية بالانحدار بسرعة، بدأ إنتاج الـــنفط الخام من خليج برودهو بآلاسكا بالازدياد، مباطئاً ثم عاكساً انحدارَ إجمالي إنتـــاج الخام لبضع سنين. لكن، في العام 1988، وصل إنتاج النفط الخام بآلاسكا هو أيضاً إلى الأوج، ثم أصبح الانحدار في إجمالي إنتاج الخام حتمياً غير قابلٍ للانعكاس، وإنْ خفف منه الازديادُ المضطرد لإنتاج موائع الغاز الطبيعي التي بلغت حداً قياسياً سنة 2000 بإنتاج 1.9 مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل 25 في المائة من إجمالي إنتاج البترول الأميركي.

في المحصلة، عندما غربت شمس القرن العشرين، كان إجمالي إنتـــاج البتـــرول الأميركي البالغ آنذاك 7.7 مليون برميل في اليوم قد انخفض بنسبة 32 في المائة منذ

أن بلغ أوجه سنة 1970، وعلى الرغم من ظهور علامات طفيفة على تحسن الوضع في صناعة إنتاج الولايات الثمانية والأربعين السفلى مع انتقال شركات النفط الأميركية إلى المياه العميقة لخليج المكسيك، لم تعد لدى أي شخص أية أوهام في أن ذلك يمكن أن يؤدي، على المدى البعيد، إلى كبح الانحدار الوحشي الشامل. لكن نفط آلاسكا كان، من ناحية أخرى، مسألة أخرى. فبينما حُفر من آبار النفط في الولايات السفلى الثمانية والأربعين ما لم يُحفر في أي مكان على وجه الأرض، كانت مساحاتٌ شاسعة من آلاسكا لم تطأها إلى الآن قدمُ مستكشف.

## *قوة القطب*: حملاتُ ضغط وشكوكٌ تتعاظم

فيما كانت مجموعة تطوير سياسة تشيني القومية للطاقة تبدأ عملها استناداً إلى تقرير تشيني المقدم إلى الرئيس، بدأ الضغط لفتح المنطقة 1002 في الملاذ القطب – شمالي القومي للحياة البرية [ANWR] يتصاعد من جديد. وقد قادت حملةَ الضغط لفتح ملاذ ANWR هذه المرة منظمة ضغط سياسي اسمُها قوة القطب الشمالي [Arctic Power] تستمد تمويلها بشكلٍ رئيس من حكومة ولاية آلاسكا، وبعضِ شركات النفط، وعددٍ من الأفراد. وقد أفادت آلاسكا إفادة طيبة من التطوير النفطي – بالمعنى المادي على الأقل. فلسنواتٍ عدة، ضخّ نظامٌ قوي للجُعالات، والضرائب النفطية ثروة طائلة على الآلاسكيين. وفي فبراير 2001، طرح **فرانك موركوفسكي**، السيناتور الجمهوري عن آلاسكا، ورئيس لجنة مجلس الشيوخ حول الطاقة والموارد الطبيعية، مشروعَه *لقانون الأمن القومي للطاقة للعام 2001*، الذي حدد العنوان V منه برنامجاً لتطوير موارد النفط والغاز التي اعتقد أنها توجد تحت المنطقة 1002 في الملاذ ANWR، داعياً إياه "نقطة البداية لنقاشٍ مهم ستشهده الجلسة القادمة للكونغرس السابع بعد المائة".

وقد قال **موركوفسكي** في تقدمته لمشروع القانون:

> اليوم هو الخطوة الأولى لإنهاء اعتماد أميركا على الأمم الأخرى لإمداد تقدمنا بالطاقة... ففي كل يوم يأتي إلينا 8 ملايين برميل من النفط الخام من

الشواطئ الأجنبية. وهذه استراتيجية خطرة بأي مقياس. يصوغ مشروع القانون هذا استراتيجية هذا البلد في مجال الطاقة بهدف حيوي؛ ألا وهو تقليصُ ما نستورد من النفط بنسبة 50% في المائة[12].

لقد اصطفتْ منظماتٌ محافظة شتى خلف موركوفسكي تأييداً له فمثلاً، قال **ستيفن موور** من نادي النمو لصحيفة *النيويورك تايمز* إنّ "ثمة اعتقاداً لدى أنصار البيئة أن النفط ينفد من بين أيدينا، وأن علينا حفظ الطاقة. إنني أعارض بشدة حفظ الطاقة؛ فلن ينفد منا النفط. كلُّ ما علينا فعله هو أن نمضيَ للعثور عليه وإنتاجه[13].

ادّعت منظمة *قوة القطب* أن السهلَ الساحلي للملاذ ANWR يحتوي على "ما بين 9 و16 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج"[14]. وقد قدّر تقريرُ تشيني حول الطاقة، مشيراً إلى دراسة حديثة لمؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية، أن "الكمية الإجمالية للنفط الممكن استخراجه... هي... بين 5.7 و16 مليار برميل... بقيمة متوسطة تبلغ 10.4 مليار برميل". لا شك في أن 16 مليار برميل من النفط ستكون إضافة رائعة إلى احتياطيات أميركا النفطية (تقدر هذه الاحتياطيات المؤكدة حالياً بحوالى 30.7 مليار برميل). ولكن، كان تقرير تشيني يلعب بسرعة ويخسر، هو وغيرُه من التقارير التي تحدثت عن احتياطيات "تصل إلى 16 مليار برميل" في تعريف الاحتياطيات الممكن استخراجها. يشير التقرير الأصلي لمؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية الصادر سنة 1998 إلى الأرقام المذكورة بأنها "احتياطيات قابلة للاستخراج من الناحية الفنية". يتفاوت القسم الذي يمكن استخراجه تجارياً من هذه الاحتياطيات تفاوتاً هائلاً حسب السعر الراهن للنفط. فإذا استعملنا سعرَ النفط في أعلى توقعات شركات النفط له – وهو 24 دولاراً للبرميل – فإنّ الكمية الممكنَ استخراجُها تجارياً من المنطقة 1002 المقدرة باحتمال 95 في المائة، والتي لا تتعدى ملياري برميل، ترتفع إلى 5.2 مليار برميل إذا قدِّرت باحتمال 50 في المائة، وربما إلى 9.4 مليار برميل على أبعد تقدير (باحتمال 5 في المائة)[15]. بعبارة أخرى، إذا أخذنا في الاعتبار أن الولايات المتحدة تستهلك 19.6

مليون برميل من المنتجات البترولية في اليوم (أي 7.2 مليار برميل في السنة)، فإن احتمالَ أن يغطيَ إنتاجُ المنطقة 1002 ما بين ثمانية وتسعة أشهر من الاستهلاك في السنة هو 50 في المائة، شرط ألا يقلَ سعرُ برميل النفط عن 24 دولاراً، وألا تطولَ مدة الاستكشاف والتطوير عن عشر سنوات. ولكن، إذا كان لسعر النفط أن ينخفضَ إلى ما يقارب سعرَه في السوق الحر - وهذا ما اعتبره تشيني في تقريره، ويا للسخرية، *شيئاً جيداً* - لن يكونَ هناك نفط يمكن استخراجه تجارياً على الإطلاق من الملاذ ANWR[16].

خلال العامين 2001 و2002 طرِح على الكونغرس بمجلسيْه، فضلاً عن مشروع قانون موركوفسكي لأمن الطاقة، عددٌ من مشروعات القوانين والتعديلات الإضافية، بعضُها يدعم الحفرَ في أراضي الملاذ ANWR، وبعضُها الآخرُ يعارضه. وسرعان ما انجرّ النقاش إلى مسائلَ أوسع كالشرق الأوسط، والإرهاب، ودعم إسرائيل، والحملة الوشيكة على العراق. كان الموضوع الشائع للمشرعين المناصرين للحفر أنّ نفط ANWR سيحل كما زُعِم محلَ النفط المستورد من العراق وغيره من دول الشرق الأوسط. لقد جادل عضوُ الكونغرس عن لويزيانا **بيللي تاوزن** قائلاً "قد لا تحبون شركات النفط في الوطن، لكن من الأفضل لنا بكثير أن نحصل منها على النفط بدلاً من أن نحصل عليه من صدام حسين".

سعى السيناتور موركوفسكي لتوسيع قاعدة دعم مقترحاته بتشجيع تشكيل مجموعة تسمى *يهود لأجل الحفر* [Jews for Drilling] في تجمع مناصر لإسرائيل[17]. وادعى معاونٌ لموركوفسكي أن دعمَ الحَفر *مسألة أخلاقية*، لأنَ النقود التي تدفع للعراق ثمناً لنفطه "يستعملها صدام حسين ليدفعَ 25,000 دولار لعائلات المفجرين الانتحاريين". وحثّت **شوشانا براين**، ممثلة المَجمَع اليهودي لشؤون الأمن القومي، الجماعاتِ اليهودية "على مساندة أي تشريع ينص على تنويع مصادر الطاقة. ويشمل ذلك منطقة ANWR". كانت محاولة موركوفسكي اليائسة إلى حدٍّ ما لزيادة أعداد مؤيدي الحفر تهدف إلى إقناع سيناتور ديموقراطي

أو اثنين لدعم محاولته الفوزَ بتصويتٍ إجرائي للكونغرس على مشروع قانونه في 17 إبريل 2002. فإنْ خسر التصويت أُحبطت حملته لفتح ملاذ ANWR في ذلك الوقت. واستناداً إلى الافتراض المعتاد بأن بعض رجال الكونغرس الديموقراطيين كانوا يعتمدون على الصوت اليهودي، كانت الفكرة هي دفعُ بعضهم إلى تغيير مواقفهم. ومع ذلك أخفقت الحملة. فقد اتهمه **مارك جاكوبس**، مديرُ التحالف حول البيئة والحياة اليهودية، "بالتلاعب بقلق اليهود على إسرائيل". وحسب جاكوبس، فإنّ "التركيزَ على الملاذ صرفٌ خطير للانتباه عما يجب علينا القيامُ به حيال أمن الطاقة"[18]. وفي النهاية، فشل موركوفسكي في الحصول على العدد المطلوب من أصوات الشيوخ في 17 أبريل.

في هذا الوقت، أصبحت بعض شركات النفط أكثر حذراً بقليل حيال النقاش الدائر. بالفعل، لم يكن التزامها ببرنامج الحفر في الملاذ ANWR في يومٍ من الأيام أكثرَ إخلاصاً من إخلاص بعض المؤيدين المحافظين الصخابين أولئك، الذين كانت المسألة بالنسبة إليهم حملة أيديولوجية على أنصار البيئة *المتشبثين بمواقفهم*. وفي نوفمبر 2002، خسرت منظمة القوة القطبية معظم أعضائها من الشركات. وأعلنت بريتش بتروليوم أنها بصدد ترك المنظمة وقال المتحدث باسمها "لا نريد المشاركة في الجدال بعد الآن. هذا ليس قرارَ بريتش بتروليوم. والأمرُ يعود إلى الرئيس، والشعب الأميركي"[19].

عديدة هي العوامل التي وقفت خلف قرار بريتش بتروليوم هذا، فعلى سبيل المثال، كانت الشركة تتعرض آنذاك إلى قدرٍ كبير من الدعاية السيئة حول سجلها في مجال السلامة في خليج برودهو. ففي أغسطس 2002، تسبب انفجارٌ وقع في أحد آبار النفط العائدة للشركة في إصابة عامل بجراحٍ خطيرة وبانسفاحٍ نفطي. ومنذ ذلك الحين، وُصم 16 في المائة من آبار بريتش بزتوليوم في خليج برودهو بأنها يحتمل أن تتسببَ بمشاكل، واتهَمَ ممثلُ العاملين في الشركة إياها بأنها تقوم "بعملٍ زائف". وبالنظر إلى حساسية الحملة المؤيدة للحفر لاتهامات البيئيين المتهورين، كان هذا النوع من الدعاية محرجاً إذا استخدمنا ألطف التعابير. ولكن، ربما كان العامل

الاقتصادي هو العامل الرئيس وراء قرار بريتش بتروليوم.

ففي فبراير 2002، واجهت بريتش بتروليوم نكسة جدية في مشروع رئيس للنفط بآلاسكا. كان حقل الحرية في بحر بوفورت المتجمد يراد له أن يضيف 65,000 برميل في اليوم إلى إنتاج الشركة بالولايات المتحدة، لكنّ الشركة أعلنت في فبراير 2002 أنها بصدد إهمال المشروع إلى أمدٍ غيرِ محدد بسبب التخطي الكبير لحدود النفقات[20]. ولم تكن بريتش بتروليوم وحدها كما يبدو التي تساورها الشكوك بخصوص ربحية حقول نفط آلاسكا، خاصة عندما تشدّ المعاييرُ البيئية المتعاظمة عليها الخناق. ففي إبريل 2002، نشرت *النيويورك تايمز* خبراً مفاده أن شركات النفط "لم تكن متحمسة جداً" لدعم حملة منظمة القوة القطبية لفتح الملاذ ANWR لأعمال النفط، "بسبب الكلفة المرتفعة لإنتاج النفط والغاز"[21]. وبشكلٍ مشابه اعترف متحدثٌ باسم إحدى شركات النفط لم يذكر اسمَه لوكالة *الآسوشييتد برس* أن "هنالك الكثير من حقول النفط في العالم تكاليفُ تطويرها أرخص" بالمقارنة مع آلاسكا[22].

## الأمن القومي يساوي المَوْطرة الحرة

في بداية هذا الفصل، أشرنا إلى قيام بريتش بتروليوم بتدشين حقل نورث ستار في خليج برودهو، وتصريح وزير الداخلية بأن الحقل الجديد سيسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز *الأمن القومي* في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر. وعلى سبيل التفصيل، أضاف وزير الداخلية قائلاً "سيكون النفط القادمُ من الحقل كافياً لإمداد مليون سيارة أميركية تقريباً بالطاقة لست سنوات"[23]. يوفّر لنا هذا التصريح نافذة إلى كيفية تفكير القادة السياسيين الجدد لأميركا عندما ياشرون حملتهم *لقرن أميركي جديد* لقد عَنَى *الأمن القومي* أمنَ الطاقة، وعنى هذا الأخير، لدى وزير الداخلية الأميركي، المَوْطرة الحرة.

بين سنة 1970، عندما بلغ إنتاجُ النفط المحلي بالولايات المتحدة الأوج، وبين فوز حملة الرئيس بوش سنة 2000، ارتفع معدل المَوْطرة بالولايات المتحدة من 528

إلى 800 سيارة لكل ألف ساكن، وهو إلى حدٍّ كبير أعلى معدل مَوْطرة في العالم قاطبة. أضف إلى ذلك تلك الزيادة في إسراف نظام النقل الأميركي في العقد الأخير من القرن. فقد ارتفع معدل استهلاك الفرد الواحد من البنزين من 1,488 ليتراً سنة 1990، إلى 1,570 ليتراً سنة 1997؛ وارتفع معدل استهلاك الطاقة لكل 1,000 سيارة في الكيلومتر الواحد، وهو مؤشر مهم إلى تدني كفاءة النقل، من 155 كلغ من النفط المكافئ سنة 1990 إلى 183 كلغ سنة 2000، بينما انخفض هذا المؤشر في ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة من 98.5 كلغ إلى 88.7 كلغ[24].

إن الاستسلام التام للمجتمع الأميركي للسيارة، والترحال المتزايد، والحياة الشديدة الاستهلاك الشحيحة الوقت للمواطنين الأميركيين، وولعهم الجديد بالسيارات الرياضية الشرهة للبنزين التي باتت تضخّها مصانع فورد وجنرال موترز بغزارة إلى الأسواق، كل ذلك شكّل العوامل التي بدأت تهدد سلامة الحياة والأراضيَ البرية التي طالما تعلق بها الأميركيون وحموْها. لكن هذه العوامل كانت أيضاً تقود الأمة بصورة متزايدة إلى سياسة خارجية أصبحت فيها السيطرة على موارد نفط العالم - وكان هذا دوماً هدفاً مهماً - مُلحّة بشكلٍ طاغٍ، كما سنرى في الفصول التالية.

# 7 هل تكون كندا، وفنــزويلا، والمكسيك هلاً حل؟

ربما تودّ الإدارة التفكيرَ في وسائل ضغط يمكن جلبُهــا لمســاعدة القــادة السياسيين بالمكسيك الذين يؤيدون فتح قطــاع الطاقــة المكســيكي أمــام الاستثمار الأجنبي.

جيمس بيكر الثالث، معهد السياسة العامة
ومجلس العلاقات الخارجية، أبريل 2001

إضافة إلى جدول أعمالها المحلي الخاص بالنفط، أوصت لجنة تطوير سياســية تشيني القومية للطاقة أيضاً بتطوير "تكاملٍ أوثق في مجــال الطاقــة بــين كنــدا، والمكسيك، والولايات المتحدة"، واتباع سياسة مشابهة نحو فنــزويلا[1]. أن تكون ثمة حاجة إلى *تكاملٍ أوثق* يعني أن ثمة تاريخاً متفاوتاً في هذا الخط من سعي أميركا الطويل لتوفير أمن الطاقة. وهذا ليس مفاجئاً تماماً عندما نعاين بدقة معنى *تكامــل الطاقة* لتلك البلدان الثلاث الغنية بالنفط والطاقة. أولاً، عَنى هذا المصطلح تجاوزَ أي نــزعاتٍ قوميةٍ بهذه البلدان يمكن أن تعليَ المصلحة السيادية علــى احتياجــات الولايات المتحدة إلى الطاقة. وثانياً، إزالة أي حواجز قانونيــة أمــام اســتحواذ الشركات الأميركية على موارد طاقة هذه البلدان. وثالثاً، خصخصــة شــركات النفط الحكومية فيها على نحوٍ يسهّل في الحالة المثالية على الشركات الأميركيــة أو

الأفراد الأميركيين شراءَ أسهم هذه الشركات، وذلك بالقدر الذي كان يسمح به الجوّ السياسي المتغير بهذه البلدان الثلاث. بالفعل، ففي العام 1996، نشرت وكالة معلومات الطاقة [EIA] التابعة لوزارة الطاقة الأميركية دليلاً مفصلاً لاتجاهات الخصخصة في العالم، أُعدّ تحديداً لصالح شركات الطاقة الأميركية، وأكد على "التأثير المحتمل للخصخصة في المحافظة على إمداد آمن معقول الكلفة بالطاقة للمستهلكين الأميركيين"[2]. وكما سنرى، فقد تحققت هذه الأهداف إلى حدٍّ بعيد في الحالة الكندية، لكنه فشل في حالة المكسيك. أما فنزويلا فتمثل وضعاً وسطاً، أوقفت فيه عملية التكامل، التي كانت تتقدم بسرعة على ما يبدو، ثم عُكِسَت نتيجة تطوراتٍ سياسيةٍ مفاجئة وغير متوقعة بالمرة حدثت بهذا البلد.

## من كندا أولاً إلى كندا ثانياً

عندما ضربت أزمة النفط العالمية سنة 1973-1974، لم يَطلِ الأمرُ بالبلدان المنتجة للنفط خارج الشرق الأوسط قبل أن تدركَ أي سلعةٍ مهمة واستراتيجية هو النفط لها، هي أيضاً، كي تسير على منوال الشرق الأوسط في جعل استغلال احتياطياتها النفطية مصلحةً وطنيةً عليا. وقد أملتِ الظروفُ نوعاً من التدخل الحكومي المباشر في - وسيطرة على - القطاع النفطي. يعني ذلك عملياً تأسيسَ شركة نفط حكومية للمشاركة مباشرة في تطوير صناعة النفط الوطنية، إما بالحق التلقائي لها في الحصول على حصةٍ في أي أعمال تطوير نفطية جديدة، أو من خلال الاستحواذ على حصص لها في شركات نفط أخرى من القطاع الخاص.

بين عامي 1975-1976، شكّلت المملكة المتحدة، والنرويج، وكندا، وفنزويلا شركات نفط حكومية بدرجاتٍ متفاوتة من السلطة الاحتكارية على إنتاج وتكرير النفط[3]. (كان لدى المكسيك في الأصل شركة نفط حكومية، سنقدم شرحاً موجزاً لأصولها فيما يلي). وما تزال فنزويلا، والنرويج، والمكسيك تحتفظ *بأفضل شركات النفط الحكومية* لديها. ولكن محاولة ركوب بريطانيا موجة القومية النفطية سرعان ما تخلى عنها السياسيون البريطانيون خضوعاً

منهم للإرادة السياسية الأميركية[4]. كذلك فقد تبين في النهاية أن التجربة الكندية في مجال القومية النفطية كانت ظاهرة مؤقتة، على الرغم مما بدا عليها في البداية من استقرار.

لم تصبح كندا منتجاً مهماً للنفط إلا سنة 1947، عندما اكتشفت كمياتٌ ضخمة من النفط الخفيف في المقاطعة الغربية آلبرتا. وخلال الستينيات وأوائل السبعينيات، أصبحت كندا مصدّراً للنفط، لكنها بحلول سنة 1976 عادت مرة أخرى وأصبحت مستورداً له، تستهلك 1.79 مليون برميل في اليوم ولا تنتج أكثر من 1.6 مليون برميل في اليوم. وهكذا، في العام 1980، وفي مواجهة الرقم القياسي الذي وصل إليه سعر النفط العالمي نتيجة الثورة الإيرانية، قامت حكومة بيير ترودو الليبرالية، بدعمٍ غامر من الرأي العام، بوضع سياسةٍ قومية للطاقة [NEP] صُمِمَت بوضوح لضمان أمن كندا الطاقوي. وكانت أهدافها الأساسية تتلخص في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج النفط بحلول العام 1990، وتحقيقِ ملكيةٍ كندية بنسبة 50 في المائة لجميع موارد الطاقة (فيما كانت الشركات الأميركية تحصل على 64 في المائة من عائدات النفط والغاز الكنديين)[5]، والحصولِ على حصةٍ أكبر للحكومة الوطنية (الفدرالية) من العائدات النفطية. في هذه الأثناء، بدأت شركة النفط الجديدة المملوكة للحكومة، بترو – كندا، بنشاط تستحوذ فيه على حقوق التنقيب، وتستولي بالشراء على عددٍ من الشركات الفرعية الكندية لشركات النفط الأجنبية، وهذه الحركة الأخيرة كانت الأكثر مثاراً للجدل.

كانت الفلسفة العامة للسياسة القومية للطاقة أنّ كندا كانت في خطر أن تصبح بلداً مصدّراً للمواد الأولية، تابعاً للولايات المتحدة، وكانت تفوتها فرص تحقيق *الارتباطات* ذات القيمة المضافة التي كانت السيطرة القومية الأكبر على صناعات الطاقة ستوفرها لها[6]. ويعبّر عددٌ من بنود السياسة القومية للطاقة بصراحة عن موقفٍ تمييزي ضد شركات النفط الأميركية والأجنبية الأخرى. ذلك لأنّ كثيراً من الكنديين شعروا أن الولايات المتحدة كانت تعامل صناعة النفط الكندية *كبقرةٍ حلوب*؛ أي أن شركات النفط الأميركية كانت تصرف القليل على

أعمال التنقيب عن احتياطيات جديدة بكندا بينما تقوم بتحويل أرباحٍ طائلة من عملياتها القائمة إلى مكاتبها الرئيسة هناك في الولايات المتحدة[7].

بالفعل، كان يوجد في ذلك الوقت ميلٌ قوميٌ قوي يساريُ الاتجاه في السياسة الكندية انعكس كذلك على مستوى المقاطعات، خاصة في ساسكاتشيفان حيث أسست حكومة الحزب الديموقراطي الجديد ذات الميل اليساري شركتها النفطية العامة الخاصة بها، ساسكويل. وكما فعل التشيليون في السنوات التي سبقت تأميم صناعة النحاس لديهم، كره الكنديون حقيقة أن تبدوَ سلطة اتخاذ القرار في المسائل التي تمس المصلحة القومية الحيوية موجودةً خارج البلاد. فبالنسبة إلى كثيرين كانت غرابة السماح بإبعاد قطاع الطاقة عن المجال القومي كغرابة السماح للأجانب بالتحكم بالقوات المسلحة الكندية، أو بالمحاكم الفدرالية، أو محاكم المقاطعات. "باختصار كان يُنظر إلى هذا الإبعاد كخرقٍ للسيادة، أياً ما كانت درجة غموض هذا المفهوم"[8].

لكنّ نفوذَ الحركة السياسية القومية-اليسارية أخذ يتضاءل في أوائل الثمانينيات عندما بدأت أسعار النفط بالهبوط، وتضاءل معه القلق حول أمن الطاقة. في هذه الأثناء، بدأت أيديولوجية سوق – حرة جديدة، واثقة من نفسها، تنبعث من بريطانيا **تاتشر**، وأميركا **ريغان** لتفرضَ نفسَها على الكنديين، وتقودَ إلى انتخاب حكومة **برايان مالروني** "التقدمية المحافظة" سنة 1984.

وما إن استلم مالروني السلطة، حتى تحرك بسرعة لتهدئة الأميركيين، فسافر إلى نيويورك لطمأنة وول ستريت بأن كندا سوف *تنفتح على التجارة* من الآن فصاعداً، وأن السياسة القومية للطاقة ستتنحّى جانباً. وفي العام 1989، وقّع **مالروني** تحت استحسان إدارة ريغان *اتفاقية التجارة الحرة* [FTA]، التي ضمنت بنودُها اندماجَ كندا بقوة في سوق الطاقة القاري (سيدعى لاحقاً النصف أرضي [hemispheric]) الذي تنازلت فيه كندا عن أي إمكانية مستقبلية لوضع أمنها قبل أمن الولايات المتحدة في مجال الطاقة[9]. وقد أدرجت البنودُ نفسُها في اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا [NAFTA]، التي وقّعت في ديسمبر 1992.

أكثرُ ما يسترعي الانتباه في هذا الصدد المادة 904 من اتفاقية التجارة الحـرّة [FTA] التي أجبرت كندا على أن تصدّر إلى الولايات المتحدة بصورةٍ متواصـلة نسبةً معلومة من نفطها، وغازها تكافئ متوسط ما صـدّرته في الأشـهر السـتة والثلاثين السابقة، دون أن يكون ثمة نص على الإطلاق يتعلق بالظروف الاستثنائية كأزمة نفط عالمية على سبيل المثال، أو حالة طوارئ داخلية[10]. بالطبع، نظريـاً، تطبق هذه المادة أيضاً على الولايات المتحدة تجاه كندا. لكن، بمـا أن صـادرات الولايات المتحدة من الطاقة إلى كندا كانت صغيرة جداً بالمقارنة مع تلـك الـتي تجري في الاتجاه المعاكس، فمن الواضح أن المادة 904 تنطوي على خسارةٍ كـبيرة للسيادة الكندية في قطاعٍ اقتصادي لا يجادل اثنان في أهميته الاستراتيجية الكُـبرى. قال **إدوارد ناي** بعد ذلك، وهو سفير الولايات المتحدة إلى كندا في ذلك الوقت، إن احتياطيات النفط والغاز الكندية كانت هي الدافعَ الرئيس للولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقية التجارة الحرة، أو كما أقر لاحقاً أحدُ كبار مـوظفي وزارة التجـارة الأميركية، إن أميركا تستطيع الاعتماد الآن على كنـدا في تبـذيرها للبنـزين، وتأخير الوقت الذي يصبح توفير الطاقة عنده ضرورياً[11].

وفي حال تقلّص إنتاجُ النفط في العالم، وتقلّصت صادرات نفط الخليج، يمكن أن يصبح التزام كندا بمواصلة إمداد الولايات المتحدة بموجب اتفاقية التجارة الحرة [FTA]، أو اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا [NAFTA] لغير صالحها بشـكلٍ فادح. ذلك لأن ميزان كندا النفطي أكثر تقلقلاً مما يبدو من النظـر ببسـاطة إلى حجم إنتاجها (2.7 مليون برميل في اليوم) وحجم تصديرها (1.8 مليون برميل في اليوم). فكندا هي أيضاً مجتمعٌ مُمَوْطَرٌ جداً وقد بلغ استهلاكها الخاص من الـنفط سنة 2001 حدّ 1.9 مليون برميل في اليوم، بحيث إن إجمالي ما تحتاجه من إمدادات (مجموع استهلاكها وصادرها: 3.7 مليون برميل في اليوم)[12] قد فاق إنتاجها من النفط في ذلك العام بمقدار مليون برميل في اليوم تقريباً. كان يتعين تعويض هـذا العجز بالاستيراد في كل سنة، وبعض النفط المستورد يأتي من الشرق الأوسط. وما يزال هذا الترتيب غيرُ الطبيعي سائداً إلى الآن، وتفرضه إلى حدٍّ ما جغرافية كنـدا،

حيث تقوم المقاطعات الغربية بتصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وتقوم المقاطعات الشرقية باستيراده من الخارج، بواقع 582,000 برميل في اليوم من بحر الشمال، و145,000 برميل في اليوم من الشرق الأوسط. وهكذا، فعلى الرغم من حقيقة أن كندا مصدّرة صرفة للنفط (أي أن صادراتها البالغة 1.8 مليون برميل في اليوم تزيد عن وارداتها البالغة مليون برميل في اليوم)، فإنها ما تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط الأجنبي بنسبة 27 في المائة (حيث تستورد مليون برميل في اليوم من أصل إجمالي إمداداتها البالغة 3.7 مليون برميل في اليوم) مع التذكير طبعاً بأن على كندا، بموجب اتفاقيتَيْ التجارة الحرة [FTA/NAFTA]، مواصلة تصدير النفط إلى أميركا، شاءت أم أبت.

ومع غلبة الأسعار الزهيدة جداً للنفط، بعد رفض المملكة العربية السعودية سنة 1986 مواصلة دعم العبء الضخم لتقليص الإنتاج، ساء الوضع المالي لشركة النفط الكندية الحكومية، بترو - كندا، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى إنفاق هذه الشركة الباهظ على عمليات التنقيب، وتمويل صفقات الاستحواذ التي أجرتها. وقد وصمت الصحافة التجارية هذه الشركة بالفشل، وفي العام 1991، أعلنت حكومة مالروني عن عزمها خصخصة الشركة. ولكن، مخافة تجدد الشعور القومي إذا قادت الخصخصة إلى بيع الشركة بالجملة إلى شركة نفط أميركية كبرى، قيّدت الحكومة المحافظة الخصخصة أول الأمر بنسبة 20 في المائة فقط من أسهم الشركة. واشترطت كذلك ألا تزيد الملكية الأجنبية في أسهم الشركة عن 25 في المائة، وأمرت بألا يستحوذ أي مساهم فرد من أسهمها على أكثر من 10 في المائة[13]. وفي العقد التالي، تضاءلت حصة الحكومة في بترو - كندا إلى 18 في المائة، وفي العام 2000 قامت الحكومة بتعديل القوانين لرفع قيد الخمسة وعشرين في المائة على الملكية الأجنبية في أسهم الشركة. وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، كان القيد على ملكية الأفراد لأسهم الشركة (بما لا يزيد عن 10 في المائة) ما يزال قائماً، ولم يبقَ لنا إلا أن ننتظر رفعَ هذا الحاجز الأخير أمام الاستيلاء الأميركي التام على الشركة.

## شركات النفط الأميركية تغزو كندا

بين عامي 1997 و2001، كانت هناك موجة عارمـــة مـــن الاســـتحواذات الأميركية على شركات النفط والغاز الكندية: وقد قدِّرَت فورة الشـــراء إجمـــالاً بحوالى 40 مليار دولار كندي[14]. وقد شملت الشركات الكندية التي اســـتحوذت عليها الشركات الأميركية سلسلة من الشركات الصغيرة (مـــن أمثـــال **فلفيـــت إكسبلوريشن، وكوراج إنرجي، وتشيفتن إنترناشيونال، وآرشر ريسورســـس، وغلفستريم ريسورسس، وبركلي بتروليوم** وغيرها) وكذلك شركاتٍ نفط كبيرة نسبياً كشركة **نورسن إنرجي**. وبحسب تقريرٍ نشر في مجلة **أويل إند غاز إنفستور**، كانت الحكومة الكندية مستعدة لتشجيع الاستثمار في الصناعة الهايدروكربونية – حتى لو كانت الشركات التي تطور، وتمتلك هذه الأصول غير كندية. وعلّقت مجلة **أويل إند غاز إنفستور** قائلة "راحت أيام السياسة القومية للطاقة بكنـــدا... الـــتي كانت ثمرة أزمة الطاقة في السبعينيات، لقد كان يُنظر إلى تلك البرامج من جانـــب شركات التنقيب والإنتاج الأميركية على أنها برامجُ قومية، وحمائية، وتدخلية"[15].

ووصف تقريرٌ آخر لصناعة النفط موقفَ الحكومة الكندية بفتح السبيل أمـــام الاستحواذات الأميركية بكندا وصفاً أكثر حيوية حيث قال "إنه سلبٌ ونهب لأعز الأشياء إلى قلبك"[16]. وقد كان أضخم الاستحواذات جميعاً اســـتحواذ شـــركة **كونوكو إنك** ومقرها هيوستن سنة 2001 على شركة غلف كندا، وهي واحـــدة من حفنة من شركات النفط والغاز الكندية المتعددة الجنسيات الضخمة. ولكـــن، حسب أحد المراسلين في مجال صناعة النفط، "لم تكن غلف كندا بالتأكيد آخـــر شركات النفط والغاز الكبيرة بألبرتا التي تسقط في أيدي رفاق ديك تشيني"[17].

بحلول سنة 2001، يكون تفكيك القومية الطاقوية الكندية، ودمـــج قطـــاع النفط والغاز لهذا البلد في نظام طاقة نصف أرضي قد تمّ أو أوشك أن يتم. كـــان سبب ذلك ضمان سلامة، وأمن قسمٍ مهم من إمدادات أميركا النفطيـــة، وتـــوفير مسلكٍ حر للشركات الأميركية إلى الأرباح التي كانت ستجنيها مـــن اســـتخراج

احتياطيات النفط والغاز الكندية. في العام 2001، كانت كندا قد لحقت بالمملكة العربية السعودية، وفنـزويلا، والمكسيك لتصبح أكبر مزودٍ للولايات المتحدة بالنفط، تصدر إليها 1.79 مليون برميل في اليوم من إجمالي إنتاجها البالغ 2.76 مليون برميل في اليوم.

## القومية النفطية الفنـزويلية

بقدرة إنتاج تبلغ نحو 3.4 مليون برميل في اليوم، تحتلّ فنـزويلا المرتبة الثالثة بين البلدان المنتجة للنفط في النصف الغربي من الكرة الأرضية بعد الولايات المتحدة (7.7 مليون برميل)، والمكسيك (3.6 مليون برميل في اليوم). وهي كذلك أكبرُ مصدّرٍ للنفط في النصف الغربي من الكرة الأرضية. في العشرينيات، وبعد ما واجهته شركتا **شل**، **وإكسون** في المكسيك من ثورة، وارتفاع في التكاليف، وتسرب الملوحة إلى حقول النفط هناك، انتقلتا إلى فنـزويلا تحت حماية دكتاتورٍ متوحشٍ ماكر، هو الجنرال **خوان فيسنت غوميز**. وفي العام 1928، استولت فنـزويلا على المكسيك لتصبحَ ثانيَ أضخم منتجٍ للنفط في العالم، بإنتاجٍ سنوي وصل إلى 137 مليون برميل، ولتصبحَ كذلك أضخمَ مصدّرٍ للنفط في العالم[18]. وفي العام نفسه، ولأول مرة، فاقت وارداتُ الولايات المتحدة النفطية من فنـزويلا وارداتها من المكسيك، ثم أصبحت فنـزويلا في السبعينيات المزودَ الأجنبيَّ الرئيس للولايات المتحدة بالنفط.

وبعد موت غوميز، خطط جيل السياسيين الشباب، الذين ذاقوا الأمرّين على يد غوميز عندما كانوا طلاباً معارضين للنظام، لقلب الوضع الراهن المريح الذي تمتعت به شركات النفط الأجنبية في ظل الدكتاتورية. وشكّل فريقٌ منهم حزبَ العمل الديموقراطي [Accion Democratica] الذي كانت له في البداية أفكار ليبرالية/اشتراكية قوية.

على الرغم من تمرير الكونغرس الفنـزويلي قانونَ الهايدروكربونات الجديد سنة 1943، الذي أنجز إعادة توزيع متواضعة لعائدات النفط لصالح فنـزويلا،

أفضى انقلابٌ قام به ضباط عسكريون من الشباب الساخط يعملون بالتعاون مـــع الراديكاليين الشباب من حزب العمل الديموقراطي سنة 1945 إلى إدخال تعديلات مهمة على قانون الهايدروكربونات الجديد، ضمنت إجبارَ شركات النفط الأجنبية من الآن فصاعداً على دفع 50 في المائة من أرباحها للحكومة.

وعلى الرغم من استيلاء دكتاتورٍ متوحشٍ آخر هو الكولونيل **ماركوس بيريز جيمينيز** على الحكم سنة 1948، بتأييدٍ من شركات النفط وإدارة إيزنهاور، عـــاد أحدُ المثقفين الرواد، والخبير في صناعة النفط من تلك الفترة الديموقراطيـــة الأولى، وهو **خوان بابلو بيريز ألفونسو**، إلى السلطة كوزيرٍ للمناجم والهايدروكربونات، بعد عشر سنوات من ذلك عندما انهارت الدكتاتورية من جديد.

**بيريز ألفونسو**، الصارمُ المصمم، وضع البلاد على مسارٍ يقـــود إلى قوميـــة جديدة في شؤونها النفطية، ودورٍ كبير في تشكيل مستقبل صناعة النفط العالميـــة. كانت الحكومة قد قامت سنة 1945 بزيادة نسبة ما تقتطعه من ضريبة على النفط إلى 50 في المائة، لكن بيريز ألفونسو رفع هذه الضريبة إلى 65 في المائة. ثم في أبريل 1959، اجتمع بيريز ألفونسو مع **عبد الله التريكي**، المدير الراديكالي الجديد للنفط وشؤون التعدين بالمملكة العربية السعودية، واتفق وإياه *اتفاق جنتلمـــان* تضـــمّنَ مجموعة كبيرة من المقترحات لعرضها على حكومتيْهما. كانت هـــذه المقترحـــات أساسَ تشكيل منظمة أوبك في السنة التالية، عندما اجتمع ممثلو كـــبرى البلـــدان المصدِّرة للنفط، وهي المملكة العربية السعودية، وفنـــزويلا، والعـــراق، وإيـــران، والكويت ببغداد وأطلقوا قطارَ الأحداث التي ستبلغ ذروتها بثورة أوبك في أوائـــل السبعينيات.

كذلك أنشأ بيريز ألفونسو في العام 1960 أوّلَ شركة نفـــط قوميـــة، هـــي الشركة الفنـــزويلية للبترول [Corporacion Venezolana de Petroleo]. وبعد إحدى عشرة سنة من ذلك، سنّت فنـــزويلا قانوناً يقضي بعودة جميع الامتيازات النفطية الأجنبية القائمة بعد انتهاء أمدها إلى الدولة. وأخيراً، سنة 1976، بلغـــت فنـــزويلا بتشجيع من بيريز ألفونسو الذي أصبح متقاعداً ذروة سياستها النفطيـــة

القومية بالتأميم الكامل لجميع المصالح النفطية الأجنبية، وضمّها جميعاً في شركة نفط واحدة تعود ملكيتها إلى الدولة، فكانت شركة بترول فنزويلا [Petroleos de Venezuela S.A. (PDVSA)].

في السنة التالية بدأت شركة PDVSA برنامجاً ضخماً للاستثمار في أعمال التنقيب عن النفط، وعمليات التطوير امتد أثرُه ليشملَ الاقتصادَ كله. في الوقت نفسه، كانت ثمار الثروة البترولية الجديدة الناتجة عن الارتفاع الدراماتيكي في أسعار النفط العالمية تتوزع على سكان المدن الذين كانوا يتكاثرون بسرعة، من خلال دعم الارتفاع الزائد لقيمة العملة الوطنية بسعر النفط.

لكن، في أواخر الثمانينيات، كانت تجربة فنزويلا مع حلاوة الثراء النفطي قد بدأت تتحول في فم أبنائها إلى مرارة. ففي سنوات الرخاء النفطي، نشأت طبقة مدينية متوسطة كبيرة، وحققت الثراء براحة. لكن أذواقها الثقافية والاستهلاكية كانت تمليها بصورة متزايدة جارتها الشمال - أميركية. وبالتالي، التهمت مصروفاتها الاستهلاكية المتنامية بسرعة كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية المصنعة في الولايات المتحدة، ما حال بالتالي دون نمو الصناعة المحلية، وشكّل عبئاً متعاظماً على ميزان المدفوعات الجارية، ووهن الاستثمار والنمو الاقتصادي خارج قطاع النفط[19]. أما الفساد فكان، باعتراف الجميع، مستشرياً. ومع مرور الوقت، أدت أسعار النفط المتدنية التي سادت بعد 1986 إلى زيادة الاقتراض الخاص والعام، وعمليات تخفيض متتالية للعملة. وعليه، وفي العام 1989، وافقت حكومة حزب العمل الديموقراطي على *برنامج ضبط هيكلي* لصندوق النقد الدولي عض بأسنان قوية على القطاعات الأفقر من المجتمع الفنزويلي، ونزل بظروفها المعيشية مداركَ سفلى ما أشعل شرارة أحداث شغب واسعة النطاق ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى على أيدي قوات الأمن الحكومية، وهي عملية أثارت اشمئزازَ ضابط في القوات شبه العسكرية اسمه **هوغو شافيز**. إضافة إلى ذلك، أبلغ صندوق النقد الدولي الحكومة الفنزويلية بأن قروض شركة بترول فنزويلا [PDVSA] ستصبح من الآن فصاعداً جزءاً من عجز القطاع العام الفنزويلي الذي التزم البلدُ

بتقليصه[20]. كان الدرس واضحاً جلياً: يجب على فنــزويلا فــتح أبوابها أمــامَ شركات النفط الأجنبية إذا أرادت الحصول على استثماراتٍ إضــافية في صــناعة النفط المحلية.

## الانفتاح - إعادة فتح فنــزويلا لشركات النفط

بين عامي 1993 و1998، وضعت سياسة الانفتاح [Apertura] فنــــزويلا على مسارٍ مختلفٍ تمامَ الاختلاف عن المسار الذي سلكته في الخمس عشرة ســنة الماضية. فلم تسمح للاستثمار الأجنبي وحسب بالدخول إلى البلاد بــل حفّزتــه بإعفاء مشاريعَ معينة من تطبيق النظام الضريبــي البترولي الأساس[21]. في الوقــت نفسه كانت رؤية جديدة لمستقبل فنــزويلا البترولي تبزغ. وبتوجيهٍ من **لــويس غيوستي**، الرئيس المعين لشركة بترول فنــزويلا سنة 1994 "والمعتبر على نطــاقٍ واسعٍ مهندسَ ما يسمى سياسة الانفتاح"[22]، أصبحت شركة النفط الوطنية شــيئاً فشيئاً هي التي تحدد سياسة النفط الوطنية لا الحكومة. وبدأ مهندس البترول هــذا الذي درس بأميركا بتحويل الشركة الحكومية إلى الصورة التي في ذهنه للشــركة الحديثة المتعددة الجنسيات، الكفؤة، والرابحة، والناضــجة للخصخصــة المحتملــة. بالفعل، فحسب ما جاء في السيرة الذاتية لغيوستي التي نشرها مركــز الدراســات الاستراتيجية والدولية - وهو *خزان فكري* مقره واشنطن - أصــبحت صــورة غيوستي صورة بطل مبادرات الخصخصة الهادفة إلى تكييف مواقف شركات النفط الحكومية مع متطلبات عصر المنافسة العالمية الجديد"[23].

أما بالنسبة إلى سياسة النفط القومية، فالاستراتيجية كانت واضحة. كانــت الخطة، مدعومة باحتياطيات نفطية مؤكدة مقدارها 77.7 مليار برميل مضافاً إليها 100 مليار برميل من النفط الثقيل *الممكن ترقيته*، هي زيادة الإنتاج بأســرع مــا يمكن، بمساعدة الاستثمار الأجنبي، الأميركي على وجه الخصــوص. في الوقــت نفسه، سوف تساعد استثمارات شركة بترول فنــزويلا في مجال تصفية النفط في الولايات المتحدة، وتحالفاها في هذا المجال مع كبريات شركات النفط الأميركيــة

على امتصاص الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط الفنـزويلي الذي سيلي نجاح سياسة الانفتاح[24]. بالرغم من أن اليساريين الفنـزويليين رأوْا أن تلك السياسة الجديدة تساعد في "حفر قبر أوبك"[25]، فإن غيوستي وأولئك الذي ساندوا مهمته لم يبذلوا كبيرَ جهد في إخفاء عدائهم المتنامي لأوبك[26].

بالفعل، فبين عامي 1991 و1997، ازداد إنتاج النفط الفنـزويلي بنسبة 33 في المائة، من 2.5 إلى 3.3 مليون برميل في اليوم. وارتفعت، في الوقت نفسه، الصادرات النفطية الفنـزويلية إلى الولايات المتحدة من نحو مليون برميل في اليوم سنة 1991، إلى 1.8 مليون برميل في اليوم سنة 1997، مشكّلة 17 في المائة من إجمالي واردات الولايات المتحدة من النفط. وقد احتفى مجلس الأمن القومي لإدارة **كلينتون** بهذا الفتح الجديد في مجال أمن الطاقة معلناً "أننا نبتعد بشكلٍ أساسي عن الاعتماد على الشرق الأوسط"، وأن فنـزويلا قد أصبحت اليوم "مزوِدَنا الأول بالنفط"[27].

أعلنت أوبك نفسُها، كما لو أنها تبارك العقيدة الفنـزويلية الجديدة في رفع حصّتها من السوق، زيادةَ حصص الإنتاج بنسبة 10 في المائة في اجتماعها بتاريخ 29 نوفمبر 1997، بزعم مساعدة الاقتصاد العالمي على تخطي آثار الأزمة الاقتصادية الآسيوية. كانت حصة فنـزويلا الجديدة من السوق 2.583 مليون برميل في اليوم، ولكن لم تكن لدى شركة بترول فنـزويلا نية التقيد بهذا المستوى المتواضع في الإنتاج. ثم، في ديسمبر 1997، وقعت شركة بترول فنـزويلا ضحية الطموح المفرط، وبدا كما لو أن مشروع غيوستي الكبير يحقق أهدافه.

ففي مقابلةٍ مع نشرة **أويل ديلي** الأميركية في 3 ديسمبر 1997، أظهر مسؤولون من شركة بترول فنـزويلا لم يذكروا أسماءهم أن طموحاتهم ذهبت أبعدَ بكثير من مجرد أن تصبح الشركة مزوداً رئيساً بالنفط للولايات المتحدة. فقد أعلنوا أن نية فنـزويلا كانت زيادة الإنتاج، ودفع الأسعار للهبوط، والضغط على منتجي النفط الأميركيين الصغار لإخراجهم من السوق، ما يسمح لشركة بترول فنـزويلا بالفوز بحصةٍ أكبرَ من السوق. كانت مصداقية هذه الرواية أكثر من

مرتفعة لأن غيوسيتي كان قد أخبر وكالة رويترز للأنباء أن "استمرار انخفاض أسعار النفط الخام سيُخرِج من السوق نحو مليون برميل في اليــوم مـــن الـــنفط المنــتَج بالولايات المتحدة وكندا في الأشهر القليلة الأولى"[28]. كما تتوافق هـــذه الروايـــة بدقة مع خطط شركة بترول فنـــزويلا المعلنة زيادة إنتاجها من 3.3 مليون برميـــل في اليوم سنة 1997، إلى 6.2 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2006.

## إمدادات نفط "آمنة"؛ زيادة في الخير

في الأشهر التالية، بدا سلوكُ فنـــزويلا في سوق النفط الأميركي يؤكد هـــذه الاستراتيجية. فقد واصل النفط الفنـــزويلي تدفّقه في السوق الأميركية بكميـــات تكاد تكون قياسية، واضعاً مزيداً من الضغط في مجال التوزيع على أسعار الـــنفط الأميركي. ولحماية حصصهما في السوق الأميركية، بدأت المملكة العربية السعودية والمكسيك بخفض أسعار نفطيهما تخفيضاً كبيراً.

نتيجة لهذه التطورات، انهار سعرُ النفط العالمي بين أكتوبر 1997، وديســـمبر 1998، وهبط سعرُ برميل النفط الأميركي عند رأس البئـــر إلى 8.03 دولارات لا غير، وكان هذا أدنى سعر للنفط في 53 سنة. وبالرغم من إدراكنـــا، المتـــأخر، أن تلك كانت أزمة طارئة، فإنها لم تبدُ كذلك في حينها. ففي أوائـــل 1999، أجمـــع خبراءُ صناعة النفط، ومدراءُ شركات النفط أن أسعارَ النفط ستظل منخفضة جداً في المستقبل القريب. ورأى معهدُ البترول الأميركي "أن ليس ثمة أساس يُعتـــدّ بـــه للاعتقاد بأن أسعار النفط ستتحسن تحسناً مضطرداً وذلك لسنوات عدة"[29].

شعر المنتجون الأميركيون الصغار بالصدمة الفورية لانهيار ســـعر الـــنفط لأن تكاليفُ التشغيل النقدية لديهم تخطّت دفعات الجُعالات المحسوبة على أساس صافي سعر النفط عند رأس البئر، وضريبة الاقتطاع [severance tax]. فقد كانت أسعار النفط عند رأس البئر، أقلَ من 8 دولارات للبرميل في عدة ولايـــات نهايـــةَ ســـنة 1998، فيما كان ثلثا آبار النفط تقريباً التي تعود إلى شركات نفط أميركية صغيرة ومتوسطة آباراً هامشية تزيد كلفة تشغيلها عن 9 دولارات في البرميـــل[30]. بـــين

نوفمبر 1997 ويناير 1999، أغلقت 136,000 بئر نفط و57,000 بئر غاز. وهـــبط الإنتاج هبوطاً شديداً في كل ولاية أميركية منتجة للنفط. حتى إذا حـــلّ ديســـمبر 1998 كان إنتاج النفط الخام قد هبط بمقدار 600,000 برميل في اليـــوم (9.1%) عن مقداره في الفترة نفسها من العام 1997.

وقد انعكس توقعُ فترةٍ طويلة من انخفاض أسعار النفط كذلك على صـــورة اقتطاع كبير في خطط الإنفاق والتطوير، لم يتّضح إلا في السنة التالية. فخلال العام 1999، وعلى الرغم من حقيقة انتعاش أسعار النفط قلـــيلاً في منتصـــف الســـنة، انخفضت نفقات التنقيب والتطوير بالولايات المتحدة لدى شركات النفط الأميركية بمقدار 9 مليار دولار، وكان عدد الآبار الشاطئية التي أتمت كبريات شركات النفط الأميركية حفرها سنة 1999 عند أدنى مستوىً له منذ العام 1974. لن تتوفر بيانات إجمالية عن قطاع النفط الأميركي المستقل، ولكن يبدو من المحتمل أن الإنفاق المالي للشركات في هذا القطاع قد انخفض بحدةٍ أكبر. وقد انعكس هذا الانخفـــاض في الإنفاق المالي، بين أبريل 1997 وأبريل 1999، بانخفاض عدد الحفارات الأميركيـــة العاملة من 901 إلى 496، وهذا أدنى بكثير من أدنى مستوىً لهذا الـــرقم في ســـنة الأزمة أي سنة 1996 (حيث هبط عدد الحفارات آنذاك إلى 686 حفارة). ومنـــذ أن بدأ التسجيل اليومي لعدد الحفارات العاملة سنة 1940، انخفض هذا العـــدد إلى 488 في 23 أبريل 1999، وكان المتوسط الشهري لعدد الحفارات الأميركية العاملة سنة 1999 (622) حفارة، وكان هذا أدنى متوسط شهري مسجل[31].

لقد أثّرت أزمة النفط على قطاعاتٍ أوسعَ من المجتمـــع، ولم تقتصـــر علـــى المنتجين أنفسهم. فقد أدى اجتماع هبوطِ الإنتاج، وهبوط الأسعار إلى انخفـــاض شديد في عائدات ضريبة الاقتطاع بالولايات المتضررة. ففي يناير 1999، قـــدِّر أن بقاء سعر النفط على انخفاضه أدّى بدوره إلى خسارة 1.8 مليـــار دولار كفـــوات عائدات من ضريبة الاقتطاع والجُعالات في الولايات الأميركية الثلاثـــة والـــثلاثين المنتجة للنفط والغاز، وللحكومة الفدرالية[32].

كما انخفض مع انخفاض سعر النفط العائدُ المترتب لمالكي الجُعالات الخاصين

بالولايات المتحدة البالغ عددهم 4.5 مليون مالك. وقد ضُرِب لهذا الانخفاض مثـــلٌ في فبراير 1999، في شهادة أمام اللجنة الفرعية للكونغرس الأميركي حول الطـــرق والوسائل، أدلى بها مالكٌ نموذجي من أوكلاهوما انخفض دخله من الجُعالات مـــن 8,600 دولار سنة 1997، إلى 5,300 دولار سنة 1998. وكان ذلك بالنسبة إليه، كما قال في شهادته، انخفاضاً بنسبة 40 في المائة خلال سنة واحدة في دخل شخص يعيش في الأصل على تخوم ما يسمى بحدّ الفقر مشـــيراً إلى أنـــه يوجـــد حـــوالى 200,000 مواطن أوكلاهومي في المركب نفسه ممن يعتمدون على استثمارات، أو أصول في جعالات النفط والغاز. لقد كانت جعالات النفط تعيل أسراً كثيرة جداً، ومزارعَ صغيرة، ومراعيَ، وبلدات ريفية لعقود من الزمن. وكانت تدور دولارات الجُعالات مرات عديدة في الاقتصاد المحلي من خلال البقاليـــات، والصـــيدليات، ومحلات بيع الأطعمة، والدكاكين الصغيرة، وخدمات المسنين. لـــذلك، فعنـــدما تختفي هذه الدولارات، فإن جماعات مهنية كاملة ستتدمر اقتصادياً[33].

## ادخار النفط المحلي!

كان يتعين على مسؤولي النفط الفنـــزويليين، والشركات الأميركية المتعددة الجنسيات النفطية والكيميائية التي كانت تستورد النفط الفنـــزويلي أن يتفقـــدوا سجلاتهم القديمة. ولو فعلوا لاكتشفوا أن تهديد النفط الفنـــزويلي الرخيص كان هو أولَ من دفع صغار، ومتوسطي منتجي النفط الأميركيين المحليين إلى تأســـيس الاتحاد البترولي الأميركي المســـتقل [Independent Petroleum Association of Americal] سنة 1927. وعلى أصداء هذا الماضي البعيد، شنّ رجلُ نفط غيرُ ذي شأن من أوكلاهوما اسمه **هارولد هام** هجوماً على صناعة الـــنفط الفنـــــزويلية، وبشكل ضمني، على كبريات الشركات الأميركية المســـتوردة للـــنفط، وعلـــى الحكومة الأميركية. وفي يناير 1999، مستغلاً الإنترنت لحشد الدعم، أنشـــأ هـــذا الرجل منظمة *ادخروا النفط المحلي* [Save Domestic Oil (SDO)]، وهي منظّمة من شركات النفط الصغيرة والمتوسطة، أعلنت أنها سترفع دعوى قضـــائية علـــى

فنـــزويلا على أرضية أن هذه الأخيرة كانت تنزل سعرَ نفطها عمداً إلى مـــا دون سعر الكلفة ما أدى إلى *إضعاف* النفط في الأسواق الأميركية، بنيّة ســـلب هـــذه الأسواق. وقد أدرجت المملكة العربية السعودية والمكسيك كذلك في *لائحة الاتهام* الأولية، وإن كانت كندا قد استبدلت فيما بعد بالعراق، لإضفاء شيءٍ من البـــهار السياسي إلى المزيج، لا شك في ذلك.

يلقي موقع هارولد هام على الـــوب باللائمـــة علـــى *المكيـــدة الكـــبرى* للفنـــزويليين، وعلى الحكومة الأميركية معاً. ويقول "لو نجحت *المكيدة الكـــبرى* للفنـــزويليين، لانهارت أعمال شركات النفط الأميركية الصغيرة جميعاً. لكن هـــل كانت الحكومة الأميركية يقيناً ستحول دون ذلك؟ يجيب هام بلا "فحكومتنا تحب النفط الرخيص. ومهمة وزارة الطاقة لدينا إيجاد وفرة في إمدادات النفط الأجـــنبي من شتى المصادر... فشغلهم الشاغل أن يغمرونا بالنفط الخام[34].

لقد وسّع هام اليوم تحالفه بمساندة الاتحادات الحكومية لمنتجي النفط والغـــاز، واتحادات أصحاب الجُعالات الخاصين. وطالب في عريضته، التي قـــدّمها إلى وزارة التجارة الأميركية بواشنطن وإلى لجنة التجارة الدولية، بفرض تعرفات على الـــنفط المستورد من فنـــزويلا ودول أخرى سماها في العريضة. لكن فيما كـــان الاتحـــاد البترولي الأميركي المستقل يؤيّد مساعيَ *منظمة ادخروا النفط المحلي* [SDO]، كان مَجمَع البترول الأميركي [API] يعارضها بشدة. ذلك أن معظم شركات الـــنفط الأميركية المتحدة الكبرى التي يمثلها مجمع API كان قد تدنى اهتمامها بإنتاج النفط المحلي آنذاك تدنياً شديداً. وكما رأينا في الفصل الأول، فقد انخفضت حصـــتها في إجمالي الناتج الأميركي من النفط والغاز انخفاضاً شديداً منذ أوساط الثمانينيات. إذ باتت هي نفسُها تستورد كميات ضخمة من النفط من فنـــزويلا، وغيرهـــا مـــن البلدان لتكرره في مصافيها بالولايات المتحدة، ليس هذا فحسب بل إنها كانت قد أصبحت قلقة جداً من أن يؤديَ عمل منظمة SDO، إن نجح، إلى تهديد خططهـــا في الحصول على رخص التنقيب، والإنتاج بالبلدان المسماة في تلك العريضة. وحتى الآن، لم تكن سوى فنـــزويلا قد *فتحت المجال* لذلك فعلاً، ولكن كـــان يؤمـــل

آنذاك أن تحذوَ المملكة العربية السعودية (ودولُ الخليج الأخرى المنتجة للنفط) أيضاً حذوَ فنــزويلا.

حتى 29 يونيو 1999، لم يكن قد سمع أحد بعريضة SDO تلــك. لكــن في ذلك الوقت في فبراير من ذلك العام، تسربت محتوياتها إلى الصحافة. ووصف هام المبتهج كيف أنه: "في ثلاثة أيام، أصدرت فنــزويلا بياناً صحفياً تنكر فيه قيامهــا بإغراق السوق الأميركي بالنفط الفنــزويلي الرخيص. وخلال أسبوع خفّضــت إنتاجها النفطي بمقدار 500,000 برميل في اليوم، معلنة أنها ستلتزم بحصص أوبك، وسلمت بفشل محاولتها زيادة حصتها في سوق النفط الأميركي[35].

وأدرك هام ومنظمة SDO أن التغير الدراماتيكي في سياسة فنــزويلا النفطية كان نتيجة حملتهما والتهديد بفرض تعرفات على الصادرات النفطية. في الحقيقــة، لم يكن الأمر على هذا النحو البتة. فقد كان عكسُ اتجاه سياسة فنــزويلا النفطية بالكامل عائداً إلى سلسلة أحداث مستقلة تماماً، وغير متوقعة بالقــدر نفســه: ألا وهي انتخاب **هوغو شافيز** رئيساً لفنــزويلا في ديسمبر 1998.

## فنــزويلا تعود إلى حظيرة أوبك

كان شافيز، الذي انتخب بنسبة 58 في المائة من أصوات جمهور الناخبين، من الباريوس [barrios] الناطقين بالإسبانية، وقد أثارت أصوله العرقية المحليــة قلقــاً، وكراهية لدى خصومه السياسيين وأغلبيتهم الســاحقة مــن البــيض؛ أولئــك الفنــزويليين المتحدرين من أصول أوروبية الذين هيمنوا على الحيــاة السياســية والاقتصادية للبلاد منذ الاستقلال أوائلَ القرن التاسع عشر. وقد سانده في حملتــه على الحزبيْن "الرسمييْن" القائميْن السّيئيْ السمعة إلى حدٍّ كبير – وهما حزب العمل الديموقراطي [Accion Democratica] وحزب COPEI – تحالفٌ من التجمعات الشعبية الصغيرةُ اليسارية الميول في المؤتمر الوطني. ومن السياسيين الــذين ســاندوا *ثورة شافيز البوليفارية* تلك كان المحامي الثائر **علي رودريغيز أراكي**، رئيس اللجنة الدائمة للطاقة والتعدين في مجلس النواب.

لقد عارض **شافيز**، و**رودريغيز** طويلاً رئيس شركة بترول فنزويلا [PDVSA]، غيوسيتي. وقد انتقدا التنازلات الضريبية التي قام بها، وسياسة الانفتاح التي انتهجها، وكذلك ثقافة الورقة الذهبية لرؤساء PDVSA. لقد أصبحت PDVSA *دولة ضمن دولة*، كما قال شافيز[36]. كما اتهم **علي رودريغيز** شركة PDVSA بمحاباة شركات النفط الأجنبية عندما كانت تقام مشروعاتٌ نفطية مشتركة مع القطاع الخاص، زاعماً أن معاييرَ التأهيل التي وضعتها PDVSA كانت مصمَّمة بطريقةٍ تؤدي في جانبٍ كبيرٍ منها إلى استبعاد شركات النفط الفنزويلية من هذه المشروعات[37]. وكان شافيز قد وعد بصرف غيوسيتي من الخدمة إذا انتخب رئيساً، وقد وفى بما وعد. أجبر غيوسيتي على الاستقالة في فبراير 1999، وسرعان ما تولى هذا الأخير منصب مدير لدى **شل**، ومنصباً رفيعاً لدى **ريفرستون**، شركة الطاقة العائدة لمجموعة **كارليل** الأميركية السرِّية[38]. وأصبح رودريغيز حينها وزيرَ شافيز الأول للطاقة والتعدين.

في 23 مارس 1999، اجتمعت أوبك بفيينا لمناقشة الحالة المذرية التي آلت إليها أسعار النفط العالمية. وقد أدى حضورُ علي رودريغيز، الذي عبّر عن عزم فنزويلا الأكيد على أن تعودَ مرة أخرى عضواً وفياً لأوبك، إلى حمل وزراء النفط المجتمعين على اتخاذ موقفٍ راديكالي، ومنح الثقة للمنظمة بأنها تستطيع الآن القيامَ بما يلزم من تخفيضاتٍ في الإنتاج لإنعاش أسعار النفط العالمية من جديد. فأضيف 1.7 مليون برميل في اليوم إلى حجم التخفيضات المتفق عليه في السنة الفائتة، وهو 2.6 مليون برميل في اليوم، مع وعد من المكسيك، والنرويج، وعُمان، وروسيا وهي من الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في أوبك، بالمساهمة في تخفيض الإنتاج بنسبة 400,000 برميل في اليوم[39]. وفي نهاية السنة، كانت أسعار النفط قد تضاعفت، وأغلق سعرُ السوق للخام الأميركي تحت الطلب على 25.6 دولارات، وكان قد بدأ أول السنة بسعر 21.47 دولاراً.

أما بالنسبة إلى منتجي النفط الأميركيين المحليين، وجلهم منتمٍ إلى الاتحاد البترولي الأميركي المستقل، فقد عرفوا تماماً مَن يشكرون، دع عنك الموقفَ العدائي

والشوفاني للمشاركين في حملات منظمة *ادخروا النفط المحلي* [SDO]. في يونيو 1999، سجل الاتحاد "احترامه وامتنانه للمملكة العربية السعودية، وفنـزويلا، والمكسيك لكبح الإنتاج". مشيراً بشكلٍ عابر إلى أن الاتحادَ كان قد بدأ بالفعل محادثاتٍ مع مسؤولي الطاقة الفنـزويليين في وقتٍ سابقٍ من العام "لاستكشاف مواطن المصلحة المشتركة"، وأشار إلى "أن اتحاد IPAA يعتقد أن من المهم جداً أن يكونَ مثلُ هذا التعاطي قائماً مع جميع البلدان المصدرة للنفط إذا كان لنا أن نتجنبَ انهياراً آخرَ للأسعار... فالحوار البناء مع البلدان المصدرة للنفط سيبقى أولوية كبرى لـ IPAA"[40]. وما يدعو للدهشة بعضَ الشيء أن يشيرَ **روبرت مابرو**، مديرُ معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، ولو بطريقةٍ جافة بعد بضعة أشهر من ذلك، إلى أنه بات من الواضح الآن "أن الولاياتِ المتحدةَ عضوٌ غيرُ مسجَل في أوبك"[41].

بالرغم من الاغتباط الهادئ لإدارتيْ كلينتون، والإدارة الجمهورية التي تلتها باسترداد عافية أسعار النفط – حيث قال بوش بعد ذلك، كما مرّ آنفاً، "إنه أثنى على أوبك لدعمها سوقَ النفط العالمي" – فلم تكونا مغتبطتيْن البتة بسياسة الحكومة الفنـزويلية الجديدة حول ضرائب النفط، خاصة بتصريح علي رودريغيز بأن الامتيازاتِ الضريبية التي مُنحت لشركات النفط الأجنبية في عقود عهد *الانفتاح* كانت "محظورة بموجب الدستور والقوانين الضريبية"[42]. وعلى الرغم من أنه وعد باحترام الالتزامات القائمة التي قطعتها فنـزويلا على نفسها، فقد ألمح إلى أن شركات النفط الأجنبية لن تحصلَ في العقود الآجلة على الامتيازات الضريبية التي كانت تحصل عليها أيامَ النظام السابق. ولا عجبَ أنْ نقِل عن شركات النفط الأجنبية *فزعُها* من هذا الخبر[43].

في يوليو 2000، أعيد انتخاب شافيز لست سنواتٍ أخرى. وحتى هذا التاريخ كانت جميع شركات النفط الأميركية – وهي إكسون، وموبيل، وآماكو، وشيفرون، وكونوكو، وتكساكو، وفيليبس بتروليوم – تشارك في برنامج *الانفتاح* وتتطلع إلى المزيد من الاستثمارات الأكثرِ ربحاً مع توسع وتعمق هذه السياسة. وها

هي الآن تواجه وزيرَ نفط عازماً "على تنفيذ سياسة تهدف إلى استعادة الحكومة سيطرتها على الموارد الطبيعية للبلاد"، على حدّ تعبيرِ أحد أقرب حلفاء علي رودريغيز"[44]. وعندما انتقل علي رودريغيز لاستلام منصب أمين عام منظمة أوبك في يناير 2001، أسسَ بقوة للمبدأ الذي ستقوم عليه ضريبة النفط والغاز مستقبلاً بفنزويلا: وهو التحول الكبير في التركيز نحو فرض جُعالات أكبر، مقابل ضريبة أقلَ على الأرباح. فالجُعالات، التي تحتسَب كنسبة مئوية بسيطةً من قيمة المبيعات بالبرميل، سهلة الحساب ويصعب فيها الغش. أما ضريبة الأرباح، فتستدعي حسابات معقدة للتكاليف المسموحة، وتتيح فسحة أكبرَ للتهرّب الضريبي.

لقد قضى قانونُ الهايدروكربونات الجديد، الصادر في نوفمبر 2001، بأن تدفعَ جميعُ شركات النفط من الآن فصاعداً، بما في ذلك شركة بترول فنزويلا [PDVSA] نفسُها، جُعالة حكومية نسبتها 30 في المائة، إلا في المشروعات ذات الربح الضئيل حيث تنخفض هذه النسبة إلى 20 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، أوجبَ قانونُ الهايدروكربونات الجديد على الحكومة الحصولَ على حصة غالبة بنسبة 51 في المائة في أي مشروعٍ مشترك جديد مع شركات النفط الأجنبية في المستقبل. لكنّ إصلاحات السياسة الضريبية هذه أتت متأخرةً جداً، وكانت موجّهة في المقام الأول إلى شركة النفط الوطنية نفسها، التي طوّرت إدارتها على مدى سنوات عدداً من الأدوات لتحويل الأرباح بشكلٍ متعمد عن أنظار وزارة النفط والتعدين والطاقة؛ منها نقلُ التسعير إلى شركات التكرير العائدة لها في الخارج[45]. ظن غيوسيتي ومن حوله أنهم هم لا المجلس الوطني المنتخب، ولا الحكومة من يجب أن يسيطرَ على عائدات شركة بترول فنزويلا؛ ونتيجة لذلك هبطت مساهمة هذه الشركة في العائدات الضريبية للبلاد من 71 سنتاً في الدولار الواحد من إجمالي الدخل سنة 1981، إلى 39 سنتاً في الدولار 2000[46].

ومع ذلك، صُوِّر نظامُ ضريبة البترول الجديدُ القائمُ على الجُعالات في وسائل الإعلام المعادية، بفنزويلا كما بالولايات المتحدة، كاعتداء على الرأسمال الأجنبي، هذا بالرغم من أن قانونَ الضريبة الجديد لم يكن ليطبَقَ بأثرٍ رجعي على

الاستثمارات النفطية الأجنبية القائمة. لقد جعلوا الأمرَ يبدو وكأن حكومة شـــافيز تتعمد ازدراءَ، وتحديَ شركات النفط الأميركية فيما كانتْ أكثرُ الحكومـــات في تاريخ الولايات المتحدة خضوعاً لهيمنة شركات النفط قد تسلمت الحكـــم للتـــو. وأتت زيارة شافيز للدولتيْن العضويْن في أوبك العراق وليبيا، لتزيدَ الطين بلة.

بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، لم تكن إدارة بوش تحتـــاج إلى أكثر من ذلك لتتذكر بأن الأمنَ الوطنيَ لأميركا، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحـــداث الجارية في الشرق الأوسط. بل عندما قام خبراء الأمن القـــومي لـــدى الحكومـــة بمتابعتهم الدورية، التي باتت الآن شبهَ روتينية، للبيانـــات الـــواردة مـــن وكالـــة معلومات الطاقة [EIA] حول منابع الواردات الأميركية للنفط لا بد أنهم أصـــيبوا بصدمة قوية. فبينما كانت الأرقام تشير بصورة منتظمة إلى انخفاضٍ مضـــطرد في الاعتماد على نفط الخليج منذ العام 1990، انعكست الآية الآن. فقد ارتفع الطلب الأميركي على البترول، مشفوعاً بارتفاعٍ مسعور في المَوْطرة، مـــن 17.7 مليـــون برميل في اليوم سنة 1995، إلى 19.7 مليون برميل في اليوم ســـنة 2000. وحـــتى عندما عاد الطلب إلى الانخفاض قليلاً إلى 19.6 مليون برميل في اليوم ســـنة 2001، استمرت وارداتُ النفط بالارتفاع: إذ ضَربتْ في تلك الســـنة رقمـــاً قياســـياً في الارتفاع وصل إلى 10.9 مليون برميل في اليوم، منها 2.8 مليون برميل في اليوم من الخليج. وقد بلغت نسبة إمدادات الخليج من إجمالي الاستهلاك الأميركي من النفط أعلى مستوىً لها على الإطلاق في تاريخ البلاد وهي 14.1 في المائة، بينما وصـــلت نسبة ما يستورد من نفط الخليج من إجمالي الواردات النفطية الأميركية إلى 25.3 في المائة.

مع بداية العام 2002، بدأ الوهمُ المحموم لبوش، وتشيني، ورايـــس، الـــذين استبد بهم هوسُ *الحرب على الإرهاب*، بالتركيز على شافيز، هذا الديماغوجي الذي بلغ به التهورُ حدَ الاتفاق مع أعداء أميركا، وانتقاد قصفها أفغانستانَ، ووصفه بأنه نوعٌ من "مقابلة الإرهاب بالإرهاب". ولما عادت الولايات المتحدة على ما يبـــدو لتقعَ مرة أخرى تحت رحمة شيوخ *النفط* المقيتين، بدا أن أيَّ وظيفةٍ مفيـــدة أدّاهـــا

شافيز سابقاً - كمنع الانهيار التام لأسعار النفط - تتنحى أمام الحاجة إلى ترويض دولة أخرى مارقة، أو بالأحرى *ديموقراطية مارقة*، على حدّ وصف أحد الصحفيين الأميركيين[47].

هكذا، عندما وصل **بدرو كارمونا**، أحدُ أرباب الصناعة البتروكيميائية الخاصة، ورئيسُ اتحاد رجال الأعمال الفنزويليين، **فيديكاميراس**، إلى واشنطن في فبراير 2002 متأبطاً خططاً للإطاحة بحكومة شافيز في انقلاب سيحظى بمساندة كبار ضباط الجيش، أنصتت إدارة بوش والبنتاغون إلى هذه الأفكار باهتمامٍ كبير. وكما قال أحد موظفي الإدارة، "إننا لا نثبط هممَ الناس"[48].

شنّ أعداءُ شافيز، في الداخل والخارج، حملة للتخلص منه. فبدأت وسائل الإعلام ومحطات التلفزة الخاصة، المعادية على الدوام لشافيز وحكومته، تطالبه بالاستقالة. وفي 10 ديسمبر 2001، قام تحالفٌ من تجمعات أرباب الأعمال التجارية والاتحادات المهنية، بدعمٍ من الطبقات الوسطى، والعاملين ذوي الرواتب العالية الذين بقي رؤساؤهم على ولائهم للأحزاب السياسية التي كانت تحكم فيما مضى، بهجومٍ عليه لمدة يومٍ واحد مطالبين بإلغاء التشريع المخططِ لسَنه وإلغاءِ قانون الهايدروكربونات الجديد.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2002، تنادت وسائل الإعلام، بفنزويلا والولايات المتحدة، ضد شافيز وعلت أصواتها أكثرَ من ذي قبل. وفي الوقت نفسه، خرج معارضو سياسة شافيز الموالية لاستراتيجية أوبك النفطية إلى العلن. وطالب رجالٌ من أمثال **فرانشيسكو مونالدي**، وهو مناصرٌ رئيس لخصخصة النفط ومدافعٌ عن *الرأسمالية الشعبية* على طريقة تاتشر، وآندريس سوسا بييتري، الرئيس الأسبق لشركة بترول فنزويلا، بعقد تحالف قوي في مجال الطاقة مع الولايات المتحدة تحصل بموجبه فنزويلا على الحصة الحالية للمملكة العربية السعودية، وبلدان الخليج الأخرى في السوق الأميركية. وفي 3 مارس 2003، قبل ستة أسابيع من محاولة الانقلاب على شافيز، شنّ **فرانشيسكو مونالدي** هجوماً عنيفاً على *الفكر اليساري* للحكومة على صفحات جريدة **ناسيونال** اليومية. وقبل

ذلك ببضعة أيام، قام شافيز باستبدال رئيس شركة بترول فنـــزويلا **غويكيبـــورو لاميدا** وأربعةٍ من أعضاء مجلس إدارتها الذين عارضوا تطبيقَ نظام حصص أوبـــك. وظهر فيما بعد أن ذلك كان العاملَ المحفز لحشد جديد على مستوى البلاد ضـــد شافيز، قام به خصومُهُ الدائمون البيض من الطبقة الوسطى. هاجم مونالدي، وهو يشيد بمقاومة مدراء شركة بترول فنـــزويلا الذين هبوا للدفاع عن أعضاء مجلـــس إدارتها المفصولين، "التفكيرَ الضيقَ الذي مضى عليه الزمن لأولئك الذين يحكموننـــا ويحاولون اتخاذَ شركة بترول فنـــزويلا أداة لهم". وأدان عضوية فنـــزويلا في أوبك التي استمرت 42 سنة ووصفها بالكارثة على البلاد، "ضحت فيهـــا فنـــــزويلا بحصتها في السوق العالمي لإنتاج النفط لحماية أسعاره". واقترح بدلاً مـــن ذلـــك سياسة نفطية قومية وصفها بأنها "اتفاقية كفاية ذاتية قارية"، يمكن أن تستغلَ ما يراه تدهوراً في العلاقة بين الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية "مقابل استثمار أميركي ضخم بفنـــزويلا سيرفع إنتاج النفط فيها إلى 10 ملايين برميل في اليـــوم، يذهب جلها للولايات المتحدة[49].

بعد بضعة أسابيع من ذلك، نشر مونالدي مرة أخرى في يومية *ناسيونال* المزيـــدَ من التفصيلات عن مقترحه، مضيفاً هذه المرة عنصراً ذا أهميةٍ حاسمة، ألا وهو احتـــواءُ *اتفاقية الكفاية الذاتية القارية* على بند يفرض تعرفة على *النفط الأ*جنبي، مـــا "يضـــمن السوقَ والاستثمارَ اللازمين لإنتاج أحد عشر مليون برميل في اليوم، خـــلال عشـــر سنوات"[50]. ربما تذكّر مونالدي الآن قضية *ادخار النفط المحلي* بالولايـــات المتحـــدة، وأن منتجي النفط المحليين الأميركيين لن يسرهم أبداً أن يسمعوا بأن طوفاناً من الـــنفط الفنـــزويلي المستورد سيغمرهم. لذلك كان لا بد من إضافة تلك التعرفة إلى اتفاقيـــة الكفاية الذاتية للتخفيف من الضرر الذي سيلحق منتجي النفط المحلـــيين الأميركـــيين، وذلك باستبعاد نفط الخليج العربي من السوق الأميركية. لا شك في أن مونالدي ظـــن أن هذه الخطة ستحظى بقبول السياسيين الأميركيين المترنحين تحت ضربات 11 سبتمبر 2001، والذين باتوا يرتابون ريبة عميقة في كل شيءٍ عربي. وبنـــبرةٍ مشـــابهة، شـــنّ **آندريس سوسا بييتري**، وهو الآن عضوٌ بارز في *التحالف لأجل الحرية* الذي يـــدّعي

أنه على شيء وهو ليس كذلك، هجوماً عنيفاً على عضوية فنـــزويلا في أوبك وأعلن "أنّ علينا أن ننأى بأنفسنا عن منظمة الدول المصدرة للنفط، وعن البلـــدان العربيـــة، ونقتربَ من العالم الغربي، الذي ننتمي إليه"[51].

## الفشل المذل: إحباط الانقلاب

في 7 أبريل 2002، بدأ أعضاء في إدارة، ونقابة عمال شركة بترول فنـــزويلا إضراباً موجهاً ضد فصل أعضاء مجلس إدارة الشركة المعارضين لأوبك. ليس مـــن الصعب فهمُ دور العاملين في شركة نفـــط حكوميـــة - *الأرســـتقراطية العاملـــة* الفنـــزويلية. فهم يخضعون لقيادة سياسيين مواليين للأحزاب السياسية القديمة التي خسرت الانتخابات أمام شافيز، ويرون في تخفيضات الإنتاج والاستثمار الداعمـــة لأوبك التي كان يطبقها شافيز تهديداً لمصالحهم الاقتصادية، بصرف النظر عـــن أي فوائد يمكن أن تتراكم للبلد ككل نتيجة ارتفاع أســـعار الـــنفط بســـبب تلـــك التخفيضات. وبعد ثلاثة أيام، أعلن اتحادُ رجال الأعمال، فيديكاميراس، *إضـــراباً* لمدة 48 ساعة، وخلال المظاهرات التي تلت ذلك وجاب فيها معارضو شافيز مـــن الطبقة الوسطى الشوارع، قتِل عددٌ من الأشخاص في ظروفٍ لم تتضح ملابســـاتها بعد، لكن وسائلَ الإعلام الفنـــزويلية وضعتها في رقبة شافيز. تلك بالضبط كانت الفرصة التي كان ينتظرها المتآمرون.

ففي 12 أبريل، قام ضباط عسكريون متمردون باحتجاز الـــرئيس شـــافيز، واقتادوه إلى مكانٍ سري أعلِن منه أنه استقال. وكان المتآمرون قد نـــادوْا آنـــذاك ببيدرو كارمونا رئيساً، وأعلن هذا فور تسلمه الرئاسة أن المجلسَ الوطني ســـيُغلق، وأنّ جميعَ إصلاحات شافيز الاقتصادية والاجتماعية - بما فيها نســـبة الجُعـــالات النفطية البالغة 30 في المائة - ستلغى. وسيصبح كارمونا نفسُـــه دكتـــاتوراً إلى أن يُستعادَ النظام وفي رأي *الفايننشل تايمز* "كان من المحتمل أن تميل الحكومة المؤقتة إلى رفع القيود على إنتاج النفط المفروضة عليها في إطار أوبـــك، وتخفيـــف الأعبـــاء الضريبية على المستثمرين الأجانب".

لسوء حظ دكتاتور فنـــزويلا الجديد، لم تدم سلطته أكثر من يومٍ واحد. فقد حاصر المظليون الموالون لشافيز، وآلافٌ من مناصريه الفقراءَ البـــاريوس النـــاطقين بالإسبانية بكاراكاس كارمونا في القصر الرئاسي، وطالبوا بإعادة شافيز إلى الحكم؛ حصل هذا بعد أن كانت حكومة الولايات المتحدة قد اعترفت ضمناً بما وصـــفته *بالحكومة المدنية الانتقالية* دون أن تبذل جهداً كبيراً في إخفاء فرحتـــها بســـقوط شافيز.

بعد فشل المحاولة الانقلابية، طلب شافيز من علي رودريغيز ترك عمله في مقر أوبك بفيينا، والعودة لاستلام مسؤولية شركة النفط الحكومية. لقد كـــان ذلـــك قراراً صائباً. فسرعان ما كسب علي رودريغيز تأييدَ كثيرٍ من العاملين ذوي الرتب المتدنية في شركة النفط وبعض أواسط المدراء. لكن أحزاب المعارضة استمرت مع ذلك على عزمها الإطاحة بشافيز. وفي 2 ديسمبر 2002، بدأ اتحاد رجال الأعمال الفنـــزويليين *إضراباً* آخرَ. وبعد بضعة أيام، انضم إليه كثيرٌ من مدراء ومـــوظفي شركة بترول فنـــزويلا من ذوي الياقات البيضاء. ومع دخول الإضراب أســـبوعَه الثالث، هبط إنتاج فنـــزويلا من النفط إلى ما دون المليون برميل في اليوم بالمقارنة مع 3 ملايين برميل في اليوم قبل الإضراب.

## معضلة بوش: شافيز أم صدام

كانت إدارة بوش آنذاك في مأزق. فقد أراد غلاة المناهضين لليسارية من أمثال **أوتو رايخ**، المهاجر الكوبي الذي عُيِّن مؤخراً مساعداً لوزير الخارجيـــة لشؤون نصف الكرة الأرضية الغربي، منحَ أقصى دعمٍ ممكن للحركة المناهضـــة لشافيز. لكن بوش وحاشيته كانوا يركزون على الحرب القادمة مع العراق: فلم يكن ذلك هو الوقت المناسب للتشجيع على إحداث إضراب في إمدادٍ نفطـــي رئيس للولايات المتحدة في حين كانت الأسواق تتوقع منذ مدة زيادةً حادة في أسعار النفط نتيجة الحرب. كذلك، كان الوضعُ معقداً بسبب بعض أساسيات صناعة النفط المحلية.

لقد أوضحنا سابقاً وبجلاء أن الافتراضَ الذي ساد لسنوات عدة بالولايات المتحدة أن أمنَ الطاقة يكمن في استيراد النفط من أماكن بعيدة عن الشرق الأوسط *غير المستقر*. يصنَف النفط المستوردُ من مصادر تقع في نصف الكرة الأرضية الغربي كفنزويلا كنفط *قريب* [short-haul oil]، لا يعبر البحر إلا بضعة أيام، بينما يصنَف نفط الشرقِ الأوسط كنفط *بعيد* [long-haul oil] يستغرق عدة أسابيع ليصلَ إلى الأسواق الأميركية. المشكلة في النفط القريب هي أنه لا يمكن تعويضُه على المدى القريب بالنفط البعيد. وكما شرح **بول هورنل**، خبيرُ النفط لدى **آي بي مورغان**، إبان إضراب مدراء شركة بترول فنزويلا، ثمة نقطة ضعف في النظرة القائلة بأن أمن الطاقة يمكن تحسينه بتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. وهي أن أمنَ الطاقة يتحسن أيضاً بزيادة الاعتماد على إمدادات النفط البعيد، تلك التي تمنح وقتاً أطولَ للتصرف بعد الصدمة. إنّ الاعتمادَ الأكبرَ على مصادر النفط القريب بأميركا اللاتينية، وغرب أفريقيا يحدّ من مرونة سلسلة الإمداد بسبب قلة المخزونات النفطية العابرة للبحر في السلسلة. "فإنْ حصل اضطراب بفنزويلا، التي لا تبعد عن الولايات المتحدة أكثر من خمسة أيام بحراً، تصل موجته مباشرة إلى الولايات المتحدة، بينما يكون التأقلمُ مع الاضطراب في الشرق الأوسط، الذي يبعد عن الولايات المتحدة خمسة أسابيع بحراً، أسهل"[52].

لكن هورنل شد الانتباهَ أيضاً إلى صعوبةٍ محلية ثانية. ففنزويلا لم تكن وحسب رابعَ أكبر مصدري النفط إلى الولاياتِ المتحدة، بل إن نوعَ النفط الذي تصدّره – وهو الخام الثقيل – يكاد يتعذر الحصولُ عليه من أي مكانٍ آخرَ في العالم (ما عدا المكسيك التي كانت تنتجه بأعلى سرعة). المشكلة هي أنّ المصافي الأميركية الواقعة على خليج المكسيك التي استخدمت النفط الفنزويلي والمكسيكي كانت مهيأة *فقط* للنفط الثقيل، و لم يكن في استطاعتها الاستعاضة عنه بسهولة بنفطٍ أخفَ درجة؛ وكان 42 في المائة من حجم النفط الذي تعالجه يأتي من فنزويلا. لذلك، فإن صدمة السعر التي يمكن أن تنتجَ عن توقف الإمداد الفنزويلي ستكون شديدة حقاً. وقد حذّر هورنل الأسواقَ من الاستهانة بخطورة

توقف الإمداد الفنـــزويلي إلى الولايات المتحدة، كما حذّر، وهو ينتقي عبارتـــه بدقة، قائلاً "إن السيناريوهات التي تنطوي على تغيير الحكومة دون اللجوء أولاً إلى صناديق الاقتراع تبدو أنها تحمل بعض المخاطر الشديدة، بـــالنظر إلى أن الصـــدع سيكون في مستويات الدخل"[53].

بعبارة أخرى، فإن حرب الطبقات المفتوحة بفنـــزويلا لن تؤديَ إلى استعادة سلسة لإمدادات النفط إلى أسواق الطاقة الأميركية، ولن تخدمَ بالتـــالي تحضـــيرات بوش للحرب. بالفعل فقد اعتبر هورنل أنه لم يكن في الإمكان استبعاد ســـيناريو تصبح فيه الأحداث بفنـــزويلا بأهمية ما يجري في العراق سنة 2003 لأسواق النفط الأميركية. وإذا استمر الوضع بفنـــزويلا في التدهور، فقد يصبح الارتفاعُ الحاد في أسعار النفط أمراً حتمياً، وبدون حلٍ سريع، سرعان ما سنجد أنفســـنا في وضـــع يصبح فيه، أو يكاد يصبح فيه استعمالُ مخزونات الولايات المتحدة الاســـتراتيجية أمراً لا مفرّ منه[54].

مع تراكم المشاكل يوماً بعد يوم أمام استراتيجية بوش في العراق، بـــدا مـــن المستصوَب صرفُ النظر عن الصراع الاجتماعي الفنـــزويلي. في هذه الأثناء، كان شافيز قد عزل أفراد الجناح اليميني في القوات المسلحة، ولم تكن هناك إشارات إلى محاولة انقلاب ثانية؛ تلك التي طالبت بها المعارضة. وفي منتصـــف ينـــاير، كـــان *إضراب رجال الأعمال* يضعف. وفي 23 يناير 2003، تجمّع المئات من أنصار شافيز احتفاءً بانهيار ذلك الإضراب.

على الرغم من تسريح معظم مدراء شركة بترول فنـــزويلا المتمردين بعـــد الإضراب، نجح المدراء والعمال الموالون لرئيس هذه الشركة علـــي رودريغيـــز، في مارس، في استعادة المستوى الوطني لإنتاج النفط حتى 2.5 مليون برميل في اليـــوم. وانعكس ذلك على أسعار النفط. وبالرغم من ملامسة متوسط سعر برميل الـــنفط من الواردات الأميركية لفترة قصيرة حدَ 31.35 دولاراً في 28 فبراير 2003، هـــبط هذا السعر في أواخر مارس إلى حوالى 26 دولاراً مع بداية الهجوم العسكري الكبير للقوات الأميركية والبريطانية على جنوب العراق. وبالرغم من أن ذلك يُعـــزى في

جانبٍ منه إلى النجاح السريع للقوات الغازيـــة، فـــإنّ اســـتعادة إنتـــاج الـــنفط الفنـــزويلي نشاطه في الوقت المناسب لعب - كما لا يخفى - هو أيضـــاً دوراً في خفض الأسعار.

ومما يبعث على السخرية، إذن، أن يكونَ الفشلُ المذل للمعارضة الفنـــزويلية الموالية للأميركيين هو الذي مكّن بوش من غزو العراق غيرَ متأثرٍ نسبياً بارتفـــاع عالميٍ كبير في سعر النفط، ودون أن يُضطر إلى استعمال أي برميل من الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي.

## المكسيك تحيّد نافتا

لقد أتتِ الثورة المكسيكية سنة 1917 بأكثر الدساتير في أيامها تقـــدماً مـــن الناحيتيْن الاجتماعية والاقتصادية، وقد جاء فيه أنّ جميعَ الثروات المعدنية الجوفيـــة تعود للشعب. لكنّ التطبيقَ العملي لهذا المفهوم، الذي تطلّب موافقة صناعة النفط المكسيكية (التي يملك الأميركيون والبريطانيون الجزء الأكبر منـــها) علـــى نظـــام الحقوق، والجُعالات، والضرائب المعدنية الجديد واجه معارضة قويـــة مـــن هـــذه الشركات[55]. وعلى العموم، لم تتأثر شركات النفط الأميركية والأجنبيـــة، الـــتي تدعمها القوة العسكرية الأميركية، بالأحداث العنيفة التي سادت معظـــم أرجـــاء البلاد في العشرينيات.

بين عامي 1919 و1926، أصبحت المكسيك أضخمَ مصدّرٍ للنفط في العالم، وثانيَ أضخمِ منتجٍ له بعد الولايات المتحدة، حتى وصلَ إنتاجُها إلى رقم قياسي هو 193 مليون برميل سنة 1921، أي ما يعادل ربع إنتاج العالم آنذاك. وقد كـــان 65 في المائة من إنتاج المكسيك من النفط يصدّر إلى الخارج، وكانت ثلاثـــة أربـــاع الصادرات النفطية تذهب إلى الولايات المتحدة[56]. بقيت المكسيك أكبرَ مصـــدّرٍ للنفط في العالم حتى العام 1928. ولكن، بعد هذا التاريخ، دفع تغلغلُ الماء المالح إلى الكثير من المخزونات النفطية الأرضية المكسيكية، وإغراءاتُ *الاستقرار السياســـي* تحت حكم الدكتاتور الفنـــزويلي المتوحش غوميز، الشركاتِ الأميركية والبريطانية

إلى إيقافِ عمليات التنقيب والتطوير لديها بالمكسيك، والانتقالِ إلى المناجم الأغنى تحت بحيرةِ ماراكيبو[57].

لقد كان تراجعُ استثمار شركات النفط بهذا البلد، ورفضُها التفاوضَ مع ممثلي عمال النفط المدعومين من الحكومة، من بين العوامل التي أدت إلى أن تصبحَ المكسيك أولَ بلدٍ في العالم يؤمّم صناعته النفطية. في العام 1938، وخلال الفترة الوجيزة التي خضع فيها الحزب الثوري الدستوري [PRI] لزعامة الرئيس القومي اليساري **لازارو كارديناس**، أصبحت شركاتُ النفط التي يملك فيها الأميركيون النسبة الغالبة ملكاً للشعب. وأصبحت شركة النفط الحكومية، **بتروليوس مكسيكانوس** [PEMEX]، رمزاً للثورة المكسيكية، يهتف باسمها اليسار واليمين في البلاد على السواء بوصفها رمزاً للكرامة الوطنية والاستقلال. لذلك كان واضحاً من البداية أن شركة PEMEX، بما تمتلكه من حقوقٍ حصرية في التنقيب عن النفط والغاز بالمكسيك وإنتاجهما، ستصبح الجوزة القاسية التي يصعب كسرُها على أصحاب مشروع تكامل الطاقة في نصف الكرة الأرضية الغربي الذي تقف خلفه الولايات المتحدة.

وباحتياطيها النفطي المؤكَد البالغِ حجمُه 26.9 مليار برميل، تأتي المكسيك في المرتبة الثالثة في نصف الكرة الأرضية الغربي بعد فنـزويلا (77.7 مليار برميل) والولايات المتحدة (30.4 مليار برميل)[58]. فإنْ أجبرت المكسيكُ، كما أجبرت كندا من قبل، على إبرام ذلك النوع نفسه من اتفاقية *التجارة الحرة*، فإنّ ذلك سيضمن دون شك أمنَ الطاقة للولايات المتحدة لسنوات عديدة قادمة. ولكن، ما إن بدأت المفاوضاتُ حول اتفاقية التجارة الحرّة لشمال أميركا [NAFTA]، حتى أوضحت الحكومة المكسيكية بجلاءٍ تام أنها لن تقبلَ بحالٍ من الأحوال ذلك النوعَ نفسَه من *ضمان الإمداد التناسبي* [proportional supply guarantee] الذي قبلت به كندا في اتفاقية التجارة الحرّة الأولى [FTA]، والذي أدرِج الآن في اتفاقية التجارة الحرّة لشمال أميركا [NAFTA]. كما استبعدَت تماماً، في الوقت نفسه، مسألةُ فتح قطاع التنقيب والإنتاج المكسيكي للاستثمار أمام الشركات الأميركية. ولم يُتفق إلا في مجال نقل،

وتوزيع الغاز الطبيعي على الإفساح في المجال للشركات أن تقدمَ عروضاً للحصول على رخص بناء وتشغيل هكذا منشآت. وقد أبدت الشركاتُ الأميركية عدمَ اهتمامها بهذا الجانب من صناعة الهايدروكربونات المكسيكية إلا إذا فتِح لها السبيلُ إلى المشاركة في استكشاف، وتطوير، وإنتاج الغاز المكسيكي.

وبقي موقفُ المكسيكك تجاه أوبك غامضاً. فهي ليست عضواً في المنظمة، لكنّ مسؤولي النفط المكسيكيين كانوا من حين لآخر يرحبون بمساعي الأعضاء الأكثر راديكالية في أوبك لخفض الإنتاج ورفع الأسعار. فمثلاً، عندما واجه العراقُ الكويتَ والإمارات العربية المتحدة في يوليو 1990، متهماً إياهما بتجاهل حصص الإنتاج، وطالباً من أوبك رفعَ سعر النفط مستهدَفاً سعراً للبرميل يصل إلى 25 دولاراً، قيل إن مسؤولي شركة PEMEX كانوا *متشجعين جداً* بموقف العراق الشجاع. ونقل عن أحد المدراء التنفيذيين المكلفين في PEMEX أنه قال، مشيراً إلى صدام حسين، "لقد أصبح بطلاً شعبياً بيننا"[59]. وفوق ذلك، وافقت المكسيك مرتّين، في مارس 1988 ومارس 1999، على إحداث تخفيضات منسقة في الإنتاج مع أوبك لدعم الأسعار[60].

على الرغم من أنه كانت هناك أوقات، كما أشرنا آنفاً، لم تكن الولايات المتحدة فيها تعارض تدخلَ المكسيك لمساعدة أوبك على منع انهيار سعر النفط العالمي، وهو ما كان سيشكل كارثة على منتجي النفط الأميركيين المحليين الذين يتكلفون كثيراً على إنتاجه، "أرادت الولايات المتحدة من المكسيك زيادة إنتاج النفط للحدّ من درجة تعرضها لمخاطر الشرق الأوسط"، على وجه العموم. وكذلك يقول أيضاً **خوسيه آلبيرو**، عالمُ السياسة المكسيكيُ في جامعة كاليفورنيا، في حديثه عن مفاوضات NAFTA بين الولايات المتحدة والمكسيك. ويشرح آلبيرو كذلك كيف "ضغطت الولايات المتحدة على المكسيك - إلى حدٍّ هددَ المفاوضات بالانهيار - لتفتح قطاع الطاقة أمام الاستثمار الأجنبي، وأظهرت كيف سيكون هذا الأمر لمصلحة المكسيك"[61]. ومع ذلك، قاومت المكسيكُ الضغط.

على الرغم من فشل الولايات المتحدة في كسر شوكة المكسيك لتبني سياسة *انفتاح* [*apertura*]، ثمة دليلٌ مهم على أنها استمرت في التفكير في مخططات مماثلة

لتحقيق هذا الهدف. فقد تضمن تقريرٌ للجنة عملٍ مستقلة حول السياسة الاستراتيجية الأميركية للطاقة وُضِع برعاية معهد **جيمس بيكر الثالث** والمجلس الأميركي للعلاقـات الخارجية ونشر في إبريل 2001، قبل شهرٍ واحد من صدور تقرير **تشيني** حول سياسة الطاقة، عدداً من التوصيات حول النفط والغاز المكسيكيَيْن. فبعد أن يبدأ التقريرُ بتبيان كيف أن "المواردَ المكسيكية أقرب، وربما يكون تطويرُها أكثرَ اقتصادية من تلك الـتي في آلاسكا"، ويأسف "لوقوف الدستور المكسيكي حجر عثرة أمامَ امتلاك الكيانـات الأجنبية حصَصَ مشاركة في حقول النفط والغاز المكسيكية، وأنّ نقاباتِ عمال النفط المكسيكيين تتصدى بقوة لأي مشاركةٍ أجنبية"، يمضـي دون مواربـة إلى تفحـص شخوص النخبة المكسيكية المحرِّضة على تلك المواقف الرافضـة للإذعـان للمرامـي الأميركية، ملمحاً بتعبيرات ملطفة إلى أنّ الحكومة الأميركية ربما تودّ التفكيرَ في وسائل ضغط [leverage tools] يمكن الاستعانة بها لمساعدة القادة السياسـيين بالمكسـيك الذين يؤيدون فتحَ قطاع الطاقة المكسيكي أمام الاستثمار الأجـنبي"[62]. وإمعانـاً في ازدراء الرأي العام المكسيكي، يؤيد التقريرُ الإبقاءَ على بحـث مسـألة فـتح قطـاع الهايدروكربونات المكسيكي "محصوراً في النصف الغربي من الكرة الأرضية... لصرف الانتباه عن الجوانب السلبية لرأي الشعب المكسيكي حول الاستثمار الأجنبي بقيـادة الولايات المتحدة في الموارد المكسيكية"[63]. وعندما يقرأ المرء هذه التوصيات السياسية، لا يتفاجأ عندما يعلم أنّ أحدَ أهم أعضاء لجنة **جيمس بيكر الثالث** تلك كـان هـو رئيسَ شركة بترول فنـزويلا المفصول، **لويس غيوستي**، الـذي يلتـزم الآن علنـاً بالترويج لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في مجال الطاقة.

في العام 2001، كان مفهومُ الوفاق النصف كروي الغربي كاستراتيجية لضـمان استمرار أمن الطاقة للولايات المتحدة يبدو مراوغاً، على الأقل بقدر ما يعـني ذلـك فنـزويلا والمكسيك. لكنّ أميركا لم تتخلَ تماماً بعد عن استراتيجيتها "النصف كرة – غربية". ففي يونيو 2002، بعد شهرين من فشل الانقلاب العسكري المدعوم أميركيـاً بفنـزويلا، نجحت إدارة بوش في الفوز بموافقة الكونغرس علـى توسـيع برنـامج **كلينتون** للمساعدة العسكرية للحكومة الكولومبية البالغة ميزانيتـه مليـاري دولار،

والمعروف باسم *الخطة الكولومبية* [Plan Colombia]، وذلك بإرسال 70 من جنـــود القبعات الخضراء في الوحدات الخاصة إلى إقليم آروكا لتدريب القـــوات الكولومبيـــة ومساعدتها على محاربة المتمردين اليساريين.

إن سبب المساعدة العسكرية للحكومة الكولومبية يعود إلى أن 50 في المائـــة من إنتاج النفط الكولومبي (600,000 برميل في اليـــوم ســـنة 2002) يصـــدَّر إلى الولايات المتحدة. لكنّ إنتاجَ النفط الكولومبي وإمداداته إلى الولايات المتحدة مـــا انفكت تتناقص منذ العام 1999، ويعود ذلك في جانبٍ كبيرٍ منـــه إلى هجمـــات المتمردين على خط الأنابيب الممتد من حقل نفط **كانو ليمـــون** العائـــد لشـــركة أوكسيدانتال بتروليوم، وهو ثاني أكبرِ خطِ أنابيب في البلاد. وبســـبب الكفـــاح المدني في الريف الكولومبي المستمر بصورة شبه متواصلة منذ الخمسينيات، بقيـــت جلُ مساحة البلاد غيرَ مستكشفة نفطياً، وربما كانت تحتوي على حقولٍ نفطيـــة كبرى شبيهة **بكوسيانا**، أضخم حقلٍ نفط بكولومبيا، الذي لم يُكتشف إلا ســـنة 1988، وتقوم بتشغيله بريتش بتروليوم.

لقد حرّض أنصارُ بوش، من أمثال عضو الكونغرس **مارك ساودر** من إنديانا (الذي وصفته دورية *Congressional Quarterly* بأنه أحد "المؤمنين الحقيقـــيين بالفكر المحافظ")، على التدخل في كولومبيا، مدافعين عن وجهـــة نظـــرهم دون مواربة بعبارات *أمن الطاقة*. وقد صرّح في مايو 2002 قائلاً "إننا فعـــلاً مهـــددون طاقوياً. فكولومبيا هي سابعُ أو ثامنُ مزودٍ لنا بالنفط. ولدينا في الأصل حالة عدم استقرار في الشرق الأوسط. ولدينا أكثرُ من سببٍ موجب للتدخل في كولومبيـــا أكثرَ من أي مكان في العالم تقريباً"[64].

وهكذا، فيما كانت إدارة بوش تخطط لغزو العراق، بقيت أميركا اللاتينية في بالها؛ وفيما كان *محور النفط* يواصل تنديدَه الشديدَ بحكومة فنـــزويلا، كان يرسل 400 جندي أو يزيد من مرتزقة DynCorp إلى كولومبيا، ويتورط شيئاً فشـــيئاً في حربٍ خارجية جديدة"[65].

# 8 هل يكون بحر قزوين وآسيا الوسطى شرقَ أوسطٍ جديد؟

المشكلة في البحث عن النفط خارج الشرق الأوسط... ليست مكان تواجده.
فأفضل ما يمكن القيامُ به لتأمين إمداداتنا النفطية هو تحرير العراق.

سارة إيمرسون، من إنرجي سيكوريتي آناليزيس إنك، 2002.

لقد جلب انهيارُ الاتحاد السوفياتي سنة 1991 الاستقلالَ لجمهورياته الجنوبية السابقة الواقعة بين القوقاز، والحدود الصينية. تشكّل هذه الجمهوريات التي يشار إليها اصطلاحاً *بآسيا الوسطى*، وهي كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجكستان، وتركمنستان، وأوزبكستان مساحة واسعة من الأرض تزيد على 1.6 مليون ميل مربع، معظمها تضاريسُ صعبة إلى حدٍّ يصعب تخيله، ويقطنها 56.4 مليون نسمة؛ أي أقل قليلاً من عدد سكان بريطانيا. على الجناح الغربي لمنطقة آسيا الوسطى يقع بحر قزوين، وهو حوضٌ رسوبيٌ ضخم تكمن على شطآنه الثروة الهايدروكربونية للمنطقة. على الشاطئ الغربي لبحر قزوين، تشكّلُ الدولُ القوقازية وهي أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا الجسرَ الذي يربط آسيا الوسطى بتركيا حليفَ الولايات المتحدة في حلف الناتو. وعلى الحدود الشمالية لجورجيا تقع الشيشان، وهي بلدٌ يكافح لنيل استقلاله لكنّ موقعَه، الذي يمر بخطيْ أنابيب النفط السوفياتيّ الأصل الممتديْن من باكو وجنوب أستراخان، جعل التدخلَ العسكريَ الروسي أمراً

حتمياً من الناحية العملية[1]. أما على الشاطئ الجنوبي لبحر قزوين، فهناك إيــران، البلدُ الوحيد في المنطقة العضوُ في منظمة أوبك، والذي يمتد مئات الأميال جنوباً في اتجاه الخليج وبحر العرب. أخيراً، وعلى الجناح الشرقي لمنطقة آسيا الوسطى، تقــع أفغانستان التي مزّقتها الصراعات، ورسمت لها وظيفتها كمجرى لخط أنابيب النفط الممتد من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي شركةُ **يونوكال** منذ بضع سنين، وهــي شركة نفط وغاز أميركية كبرى متعددة الجنسيات[2].

لقد أصبحت هذه المنطقة الشاسعة المحيطة ببحر قزوين وما بعده بسرعة منطقة كوارث طبيعية، مع انهيار وتحلل كل استثمارات النظام السوفياتي فيها من صـــحة، وتعليم، وبنيةٍ تحتية. يعيش معظمُ سكان هذه المنطقة في فقر حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد، على مستوى البلد، في جميع البلدان الجديدة المحيطة ببحر قزوين وآسيا الوسطى عن 700 دولار في السنة[3]. والنتيجة هي هيمنة عناصـــرِ المافيـــا المحليـــة وشركاتِ تهريب المخدرات والبشر واسعةِ النطاق، وحملِ الســـلاح، والأصـــوليةِ الإسلاموية والقمع المتبادل بينها وبين القلة الحاكمة الفاسدة المدعومة من الولايات المتحدة التي جعلت نفسَها وأقاربَها جزءاً لا يتجزأ من الحياة التجاريـــة للمنطقـــة. وعلى حدّ تعبير **فيونا هيل**، زميلة معهد **بروكينغز** في دراسات السياسة الخارجية، "لم يكن الاستقلال كريماً" للدول الجنوبية الجديدة للاتحاد السوفياتي السابق[4].

## بحر قزوين، *يكتسب أهمية استراتيجية*

ومع ذلك، كانت لدى الولايات المتحدة خطط لهذه الشعوب الجاهلة. وكما قال **ريتشارد تشيني**، متحدثاً إلى جمهرة من رجال الأعمال الأميركيين بواشـــنطن سنة 1998، "لا أعرف يوماً ظهرت فيه فجأة منطقـــة مـــا لتصـــبحَ ذات أهميـــة استراتيجية كبحر قزوين"[5]. يبدو أن لدى تشيني سبباً وجيهاً ليُستثار على هـــذا النحو. فشركات النفط الأميركية، وعلى رأسها **شيفرون** (**وكوندااليزا رايـــس**)، كانت قد ضمنت ما بدا لها أنه مجموعة نفيسة من الكنوز الهايدروكربونية. وقـــد نشرت وكالة معلومات الطاقة [EIA] التابعة للحكومة الأميركية قبل مدةٍ وجيـــزة

أولى توقعاتها لاحتياطيات النفط التي يُعتقد أنها موجودة حول شواطئ بحر قزوين. وترى هذه الوكالة أن "حوض قزوين منطقة ذاتُ مواردَ كامنة ضخمة"[6] وقد قدّر الحجمُ الكليُ للموارد النفطية في هذه المنطقة بحوالى 218 مليار برميل، قيل إن 32.5 مليار برميل منها احتياطياتٌ مؤكدة بالفعل[7]. لكن من المحتم أن الاهتمام قد انصب، مع ذلك، على الرقم *الإجمالي* للاحتياطيات غير المؤكدة، وفيما كانت وكالة معلومات الطاقة تحذر من أن "مفهوم الموارد النفطية الكامنة ينطوي على قدرٍ كبير من التكهن"، لم يمنعها هذا الأمر من إجراء مقارنات واعدة بالمملكة العربية السعودية[8]. كذلك، فيما كانت الوكالة تشير إلى أنّ استغلالَ هذه الموارد مشروط ببناء شبكةٍ من خطوط الأنابيب في الوقت المناسب لنقل النفط من بحر قزوين الذي تحيط به اليابسة من كل حدب وصوب، اتخذتْ ما أسمته *نظرة متفائلة* إلى هذا الشرط. وبعد بناء بعض خطوط الأنابيب هذه، التي توقعتْ وكالة معلومات الطاقة أن يتم في نهاية العقد، ولا سيما خط الأنابيب المار بتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط المنتظر أن يبدأ ضخُ النفط فيه *أوائل القرن*، قدّر أن يصلَ إنتاج النفط من بحر قزوين إلى نحو 3.3 مليون برميل في اليوم سنة 2005، و4.5 مليون برميل في اليوم سنة 2010، و5.8 مليون برميل في اليوم سنة 2015[9]. بعبارة أخرى، سيُنتج بحرُ قزوين خلال سبع سنين من النفط ما تنتجه فنزويلا، وفي اثنتيْ عشرة سنة سينافس في إنتاجه إيرانَ وقطرَ مجتمعتيْن، ثم في عشرين سنة سيعادل إنتاجُه من النفط إنتاجَ إيران والعراق معاً. وفوق ذلك، يحتوي بحر قزوين على احتياطياتٍ ضخمة من الغاز الطبيعي. فحسب نشرة *المرصد الدولي للطاقة* [*International Energy Outlook*]، الصادرةِ عن وكالة معلومات الطاقة الأميركية، تمتلك تركمنستان أضخمَ احتياطياتٍ مؤكَدة من الغاز الطبيعي تصل إلى 101 تريليون قدم مكعب [Tcf]، ويعادل هذا بمقاييس الطاقة نحو 17 مليار برميل من النفط المكافئ. أما أوزبكستان فلديها 66 تريليون قدم مكعب، ولدى كازاخستان 65 تريليون قدم مكعب. وتمتلك هذه الدول الجديدة معاً من الغاز الطبيعي أكثر مما تمتلك الولايات المتحدة وكندا مجتمعتيْن وإنْ كان ما يزال يتعين،

كما في حالة النفط، بناءُ خطوط أنابيب جديدة لنقل الغاز الطبيعـــي إلى أســـواقه خارج حدود الاتحاد السوفياتي السابق. الخلاصة، بدا أن الولايات المتحـــدة قـــد وجدت أخيراً مصدراً ضخماً لإمدادات جديدة بالنفط والغاز من شأنها أن تمنحَها حافزاً قوياً إلى السيطرة على المنطقة وجعْلها ربما *شرقَ أوسط جديداً*.

في البداية، نشأت السياسة الأميركية حيال منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى على نحو غرضيٍ إلى حدٍّ بعيد. ففيما كان الاتحاد السوفياتي يتفكك، لم تكن لدى الولايات المتحدة استراتيجية متماسكة حيال بحر قزوين وآسيا الوسطى. فقبل العام 1991، لم تكن للولايات المتحدة مصلحة حيويـــة لا في القوقـــاز ولا في آســـيا الوسطى. بالفعل، كما أشارت إليه **فيونا هيل**، لو لم يكنِ الأمر إعادةَ اكتشـــاف موارد الطاقة لبحر قزوين، ولولا انهيار الاتحاد السوفياتي، لربما بقيت تلك المنـــاطق مجردَ ملجأ مائي منعزل قليلِ الشأن لصانعي السياسة الخارجية الأميركية"[10]. كما أشارت فيونا هيل إلى أن المنطقة لم تبدأ بالظهور حقاً على شاشات رادار الجمهور الأميركي إلا بعد توقيع عقود النفط الكبرى بـــين شـــركات الـــنفط الأميركيـــة وحكومتيْ كازاخستان وأذربيجان سنة 1993-1994. لقد كانت المصالحُ التجارية لشركات النفط الأميركية في استغلال احتياطيات الطاقة الجديدة هي التي جعلـــت صانعي السياسة الأميركية يهتمون اهتماماً خاصاً بحماية القوقاز وآسيا الوســـطى. "لقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى موارد بحر قزوين كأحد المصـــادر الواعـــدة القليلة لتنويع إمدادها بالطاقة بعيداً عن الشرق الأوسط"[11].

لكن، خلال عهديْ **كلينتون** من 1993 إلى 2000، أصبح هـــذان الهـــدفان الأميركيان الرئيسان المتصلان بالنفط – وهما حماية مصالح شركات النفط الأميركية في منطقة بحر قزوين، وتنويعُ مصادر الإمداد بالوقود – مشتبكيْن مع هدف ثالث، جيو – استراتيجي: ألا وهو فصلُ دول بحر قزوين وآسيا الوسطى الحديثة التشكّل عن كلٍ من مجاليْ نفوذ روسيا وإيران. ويبدو أنّ تنامي يأس الولايات المتحدة مـــن احتمال إعادة تشكّل روسيا على *النموذج* الاقتصادي والاجتماعي الأميركي قـــد حرّض على اتخاذ موقفٍ جديد أكثرَ معاداة لـــذلك البلـــد، لا ســـيما أواســـط

التسعينيات. وبشكلٍ مشابه، أتى الأمرُ الرئاسي الذي أصدره **بيل كلينتون** سنة 1995 لحظر ممارسة الأعمال التجارية بإيران على الشركاتْ الأميركية، وإجازة قانون العقوبات على إيران وليبيا سنة 1996، ليزيدا حدة الموقف السياسي الأميركي المعادي في الأصل للجمهورية الإسلامية.

من الشخصيات المهمة ذات النفوذ الكبير في شد انتباه إدارة كلينتون إلى الأهمية الجيو - استراتيجية المزعومة لبحر قزوين وآسيا الوسطى، كان مستشارَ الأمن القومي السابق للرئيس **جيمي كارتر، زبيغنيو بريجنسكي**. ففي أوائل التسعينيات، قام بريجنسكي بزياراتٍ مكثفة إلى المنطقة كمستشار لشركة النفط الأميركية **آموكو**. وعمل مدة طويلة ناصحاً أميناً لوزيرة خارجية كلينتون آنذاك، **مادلين أولبرايت**، وحذَّر البيتَ الأبيض من أنّ الولاياتِ المتحدة سترتكب خطأً فادحاً إذا تجاهلتْ ما زَعِم أنه مصالحها الاستراتيجية الحيوية في تلك المنطقة. وعليه، فقد أرسلت الإدارة ضباط مخابرات من السي آي إيه، ومنهم مهندسو بترول مدربون تدريباً جيداً، ليجوبوا جنوبَ روسيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمنستان لتكوين فهمٍ أفضلَ للكمون النفطي هناك، والوضع السياسي العام. وفي أغسطس 1997، تلقت **أولبرايت** وزملاؤها في وزارة الخارجية تقريراً كاملاً من السي آي إيه عن منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، خلصت منه إلى نتيجةٍ مفادُها أنّ العملَ على تشكيل مستقبل المنطقة كان "أحدَ أشد الأشياء التي يمكننا القيامُ بها إثارة"[12].

لربما كانت أهمَ نتيجة لهذه المناقشات في وزارة الخارجية اتخاذُ قرارٍ حول الدور الذي يمكن أن يلعبَه إنشاءُ خط أنابيب للنفط والغاز مستقبلاً. وقد أدركتْ وزارة الخارجية وجوبَ أن يمرّ بعضُ خطوط الأنابيب عبر روسيا، لكنها ألحّت على وجوب "ألا تتمكنَ روسيا من إغلاق صمامٍ ما على هذا الخط لتقطعَ تدفّق كلٍ أو جلِ النفط القزويني". وقبل كل شيء، يجب ألا تضعُفَ إرادة الولايات المتحدة على منع إنشاء أي خط أنابيب جنوباً عبر إيران. وكما قال أحد المساعدين في البيت الأبيض فإنّ "آخرَ ما نحتاج هو الاعتمادُ على الخليج العربي كمعبرٍ رئيس إلى المزيد من النفط"[13].

لا عجبَ إذن أنْ رأى تشيني منطقة بحر قزوين *مهمة استراتيجياً*، وقد أصبحت الاستراتيجية واضحة سنة 1998؛ ألا وهي إدماجُ شعوب حوض بحر قزوين، وآسيا الوسطى، وجنوب القوقاز (باستثناء أرمينيا)[14] في تبعية قوية للولايات المتحدة تستند إلى إقامة بنية تحتية من خطوط أنابيب النفط والغاز تمتد من الشرق إلى الغرب عبر ممرٍ يربط تركيا، وجورجيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمنستان، وأوزبكستان، وطاجكستان، وأخيراً أفغانستان، وباكستان، والهند.

## إغراءات نفط بحر قزوين

إنّ نفط بحر قزوين مغرٍ؛ لكن ليس من أول نظرة. وما كان يحدث في نهاية القرن العشرين كان من نواحٍ عدة تكراراً لما وقع من أحداث في نهاية القرن التاسع عشر. ففي أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر [1880]، كانت شركة **نوبل براذرز بتروليوم بروديوسينغ كومباني**، التي منحتها السلطات القيصرية رخصة استكشاف وتطوير ما يَنـزّ من نفط حول **باكو**، تنتج وتكرر نحو 30,000 برميل في اليوم منه. وفي العام 1888، أتى حجمُ النفط الروسي المنتَج في **باكو**، مضافاً إليه إنتاجُ حقول النفط الجديدة التي اكتشِفت حول **غروزني** فيما يسمى اليوم **بالشيشان**، معادلاً حوالى أربعة أخماس إنتاج الولايات المتحدة من النفط. وبالرغم من الصعوبات الجمة لنقل النفط من بحر قزوين، استطاع خبراءُ النفط الروس توفيرَ 22 في المائة من إمدادات نفط العالم. وفي أوائل القرن التاسع عشر [1900]، قدّمت روسيا نحو نصف إنتاج العالم من النفط.

لكنّ اشتعالَ الحرب العالمية الأولى، ثم قيامَ الثورة الروسية، واحتلالَ القوات التركية لباكو سنة 1918، شكّل بداية فترة انحطاط في إنتاج النفط حتى العام 1925، عندما عاد الإنتاج إلى الانتعاش. وفي العام 1938، كان إسهامُ حقول نفط بحر قزوين في إنتاج النفط الروسي ما يزال يدور حول 75 في المائة، لكنه هبط إلى 45.2 في المائة سنة 1950[15]. ومع اشتداد *أوارِ* الحرب الباردة، قاد جنونُ الارتياب ستالينَ كالعادة إلى الاعتقاد بأنّ الموقعَ الجغرافي لحقول باكو يجعل منها مصدراً

للنفط غيرَ آمن. وكما قال ستالين للسفير الأميركي بموسكو "أخبرَني بيريا وآخرون أنّ في إمكان المخربين – حتى لو كانوا شخصاً واحداً يحملُ علبة كبريت – أن يتسببوا بدمارٍ شديد"[16]. وقد شاطرت الحكومات السوفياتية المتعاقبة ستالينَ قلقه من هشاشة الوضع الأمني لحقول باكو، فانتقل مركزُ إنتاج النفط السوفياتي في الخمسينيات والستينيات إلى مناطق الإنتاج الجديدة في **الفولغا، بالأورال**. وفي العام 1965، لم تسهم جمهورية **أذربيجان** الاشتراكية السوفياتية (التي تقع فيها حقول نفط باكو) بأكثرَ من 9 في المائة من إجمالي إنتاج النفط السوفياتي[17]. ثم انتقلت بؤرة التركيز في سياسة تطوير النفط السوفياتية مرة أخرى إلى حقول النفط الضخمة الحديثة الاكتشاف بسيبيريا الغربية. ولكن، في أواخر السبعينيات، وجد خبراءُ النفط الروس بنياتٍ جيولوجية تحمل من النفط والغاز كمياتٍ ضخمةً للغاية في منطقة بحر قزوين، منها منجما **كاراشاغاناك** (غاز متكثف) **وتنغيز** (نفط) العملاقان، وإنْ لم يتمّ تطويرُ هذه المناجم للإنتاج بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ثمة إرثٌ سوفياتيٌ آخرُ أتى ليعقّدَ استراتيجية الولايات المتحدة للطاقة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ألا وهو الوضعُ القانوني لبحر قزوين نفسه. ففي معاهدة الصداقة الموقعة بين الاتحاد السوفياتي وإيران سنة 1925، اتفق على أن يكونَ بحرُ قزوين بحيرةً مشتركة، مع ما ينطوي عليه ذلك من وجوب تشاطر البلدين جميعَ المصادر الطبيعية لهذا البحر – البحيرة – بالتساوي. لكنّ نشوءَ ثلاث دول جديدة على شاطئ هذا البحر سنة 1991 – وهي أذربيجان، وكازاخستان، وتركمنستان – بطولٍ إجمالي لخطها الساحلي على البحر يزيد عن طول الخط الساحلي لروسيا وإيران مجتمعتيْن عليه – قاد هذه الدول إلى المطالبة بإعادة تعريف الوضع القانوني لبحر قزوين كبحر لا كبحيرة. إذ تنص مبادئ القانون الدولي على إمكانية تقسيم البحار، بينما تعامَل البحيرات كملكياتٍ قانونية مشتركة. فإذا ما طبقت أحكام الاتفاقية البحرية، فإنها تؤسس بشكل قانوني للدول الخمس المطلة على البحر حدوداً بحرية كاملة، وذلك بتقسيم البحر وثرواته الباطنية إلى قطاعات وطنية متساوية فيما بين هذه البلدان. لا يخفى أن الأميركيين، بما لديهم من خططٍ

استثمارية ضخمة في النفط والغاز خلف شواطئ البحر، يفضلون التفسيرَ *البحري* للوضع القانوني القزويني الذي يمنح حقوقَ ملكية واضحة غيرَ ملتبسة في ثرواته الباطنية[18]. لكن، بالرغم من المحاولات العديدة التي بُذلت لإيجاد حلٍّ لهذه المشكلة، لم تتوصلِ الدولُ الخمس المطلة على البحر إلى اتفاق. وفي إبريل 2002، فشل مؤتمرٌ آخرُ لهذه الدول في إحراز أي تقدم في هذا المجال، على الرغم من التوصل فيما بعد إلى عقد اتفاقات ثنائية لتقسيم الجزء الشمالي من بحر قزوين بين روسيا وكازاخستان، وبين وروسيا وأذربيجان، في إشارة إلى رغبة هذه الدول في المضي قدماً، وبسرعة نحو إنجاز المشروعات التطويرية لكلٍ منها في مجال النفط والغاز بافتراض أن الوضع القانوني لبحر قزوين سيُسَوّى في النهاية كبحر لا كبحيرة.

حتى الآن، كان إنتاجُ النفط من بحر قزوين لا يزال يتزايد حتى بلغ في الجملة 1.46 مليون برميل في اليوم سنة 2001[19]، بعد أن هبط هبوطاً حاداً أواسطَ التسعينيات، وكانت صادراتُ النفط من تلك المنطقة ما تزال تتزايد هي أيضاً، خاصة من كازاخستان، بعد أن كانت فيما مضى إما ضئيلة للغاية أو سلبية (أي كانت المحصلة واردات لا صادرات). لكنّ فشلَ القوى الخمس المطلة على بحر قزوين في الاتفاق على الوضع القانوني لهذا البحر عقّد بشكلٍ جدي مهمة إقامة شبكة خطوط أنابيب موحدة للنفط والغاز في المنطقة. وإلى أن يُتوَصَّلَ إلى هذا الاتفاق، لن يكونَ من الممكن بناءُ أي خطوط أنابيب جديدة تحت بحرية تقطع بحر قزوين وتربط كازاخستان وتركمنستان بأذربيجان والأسواق الغربية.

## دخول شركات النفط على الخط

لقد كان انتعاش إنتاج الهايدروكربونات القزوينية بكليته نتيجة تدفق شركات النفط الأجنبية الكبرى – الأميركية منها بالدرجة الأولى – إلى المنطقة بعد العام 1993. وحتى قبل أن يلفظ الاتحاد السوفياتي العظيم أنفاسَه الأخيرة، كانت شركات النفط الغربية تتحلق حول الدولة العظمى المحتضَرة، وتنتظر لحظة الانقضاض على التركة؛ ولكن كما في الطبيعة، كانتِ الفهودُ (لا الأسود) في عالم

النفط أولَ الواصلين إلى الفريسة، متيحة لكبرى شركات النفط أن تحظى بنصيب الأسد فيما بعد: لقد كانت، **رامكو**، شركة الخدمات النفطية الاسكتلندية الصغيرة بإبردين، التي وصلت إلى باكو سنة 1989، هي التي اكتشفت بل أعادت اكتشافَ تلك المجموعة الكبرى من حقول النفط - آذاري - شيراغ - غوناشلي - جنوبي بحر قزوين.

بعد خمس سنواتٍ من ذلك، في 20 سبتمبر 1994، بعد الانقلاب الذي قام به جنرال **الكي جي بيٍ** السابق، **حيدر علييف**، وقّعت الحكومة الجديدة في أذربيجان ما أصبح يُعرف في أوساط النفط *بعقد القرن*، وهو اتفاقية شراكة في الإنتاج مع شركة التشغيل الأذربيجانية الدولية [AIOC] المشكّلة حديثاً لاستغلال الاحتياطيات النفطية المقدرة بحوالى 4.3 مليار دولار في حقول آذاري - شيراغ - غوناشلي، بكلفة 13 مليار دولار. كان على رأس الشخصيات الرفيعة من أذربيجان وعالم شركات النفط المتعددة الجنسيات، المجتمعة في حفل توقيع هذا العقد، **بيل وايت** وكيلُ وزارة الطاقة الأميركية، وتيم **إيغار** وزيرُ الطاقة البريطاني. بالإضافة إلى تلك الشركة الصغيرة رامكو، وشركة نفط أذربيجان الحكومية، كانت شركة AIOC تضم ثلاث شركات نفط أميركية متعددة الجنسيات، هي آموكو، وبنزويل، ويونوكال، جنباً إلى جنب مع شركة خدمات الطاقة الأميركية **ماك درموت**، والشركة الأميركية - السعودية المشتركة **دلتا هس**؛ كما ضمّ الكونسورتيوم أيضاً بريتش بتروليوم البريطانية، وستاتويل النرويجية، ولوكويل الروسية، وشركة النفط التركية الحكومية[20].

يتّضح بجلاء الدورُ المركزي لأذربيجان ونفطها في الجيو - استراتيجية الأميركية للمنطقة بالنظر في عضوية ذلك المجلس الحميد في الظاهر، والمسمى *غرفة التجارة الأميركية - الأذربيجانية*. تأسست هذه الغرفة أول ما تأسست سنة 1996، وفي نهاية هذا العقد أصبحت تحت سيطرة كبار أركان المؤسسة السياسية الأميركية، وكبار مدراء شركات النفط الأميركية الكبرى. فقد تألّف *مجلسُها الاستشاريُ الفخري* من **ديك تشيني**، وهنري **كيسنجر**، وزبيغنيو **بريجنسكي**،

جنباً إلى جنب مع عددٍ من أركان إدارة بوش الأب أمثال **برنت ســكوكروفت**، **وجيمس بيكر**، **ولويد بنستن**. أما **ريتشارد آرميتاج**، الذي سيصبح وكيلاً لوزارة الخارجية في إدارة جورج دبليو. بوش، فكان عضواً في مجلس إدارة الغرفة، بينمــا كان **ريتشارد بيرل** الذي سيصبح عما قريب رئيس مجلس السياســة الدفاعيــة في البنتاغون، أحد أعضاء مجلس أمنائها. وكانت صناعة النفط الأميركية نفسُها ممثلــة بنائب الرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل إكسبلوريشن كو، ورئيس شــركة كونوكو، ونائب رئيس شركة يونوكال إنترناشيونال إنرجي فنتشرز، و"المدير العام للعلاقات الحكومية الدولية" في شركة شيفرون تكساكو، ونائب رئــيس شــركة ديفون إنرجي، ورئيس مجلس إدارة شركة مونكريف أويل إنترناشيونال. وكــان ثمانية أعضاء آخرون في الغرفة من رجال الأعمال أو المحامين الأميركــيين الــذين يشكل النفطُ والغاز قسماً مهماً من حقائبهم التجارية[21].

سيكون من الصعب تخيلُ دليلٍ أكثر إظهاراً للدور الكبير الذي كانت ومــا تزال تلعبه *المصالح النفطية* في السياسة الخارجية الأميركية. إننا نــرى ههنــا نخبــة أركان السلطة الأميركية – **بريجنسكي**، مستشار الأمن القومي الســابق للــرئيس الديموقراطي **جيمي كارتر**؛ **وسكوكروفت** *الواقعي* الجمهوري مــن إدارة بــوش الأب، **وبيرل** رئيس أساقفة *المحافظين الجدد* – يتعاونون جميعاً بشــكلٍ وثيــق في شركة هدفها الأوحد كان إلحاقَ نفط بحر قزوين بالفلك التجــاري، والسياســي الأميركي.

قد يُخيَّل للمرء أنَ غرفة تجارة أميركية – أذربيجانية ستكون لهــا عضــوية متساوية من المواطنين الأميركيين والآذاريين (الأذربيجانيين). لكنّ واقعَ الحــال أنّ من بين 38 عضواً في هذه الغرفة، كان هناك اثنان من الآذاريْن فقط همــا: إلهــام علييف ابن الرئيس، والآخر هو سفير أذربيجان لدى الولايات المتحدة. هذه الهيمنة الأميركية الطاغية عكست غرضَ أميركا الأول؛ ألا وهو الاستحواذ على الأصــول الأذربيجانية المخصخصة لصالح الشركات الأميركية. وقد تأكد هذا الغرض رسمياً بالتوقيع على اتفاقية التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأذربيجان سنة 1997،

الشبيهة باتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الولايات المتحدة وكندا. فحسب بنود هذه الاتفاقية، كلما خصخصت أذربيجان أصولاً حكومية، يتحتم عليها ألا تحابيَ المواطنين الأذريين على حساب المواطنين الأميركيين الراغبين في شراء هذه الأصول. وبالمثل، عندما تخصخص الولايات المتحدة أصولها الحكومية (كما في بيع عقود إيجار أراضي النفط الفدرالية) يتعيّن عليها ألا تحابيَ المواطنين الأميركيين على حساب المواطنين الآذاريين. لا حاجة للقول هنا أن العالَم ما يزال ينتظر من الآذاريين أنْ يقوموا بشراء الأصول المملوكة للشعب الأميركي!

في هذه الأثناء، وعلى الطرف الشمالي لبحر قزوين، وقّعت **شيفرون** في إبريل 1993 اتفاقية مشاركة في الإنتاج بنسبة 50/50 مع **كازاخستان**، وسرعان ما راحت شركات النفط المتعددة الجنسيات الأخرى تتسابق بعدها على اقتناص نفائس بحر قزوين الهايدروكربونية – نذكر من الولايات المتحدة شركات إكسون، وموبيل، وهاليبرتون، وتكساكو، وكير ماكغي، وأووريكس إنرجي، وديفون إنرجي، وآميرادا هِس، وفيليبس بتروليوم؛ ومن إيطاليا شركة آجيب؛ ومن بريطانيا شركتيْ بي جي، وشل؛ ومن فرنسا شركة توتال فينا إلف – لائحة ما يسمى أكابر النفط [Big Oil]. ومن العام 1996 إلى العام 2000، كان 35 عقداً آخر للشراكة في الإنتاج قد وُقِع، يخص أحدُها حقلَ **شاه دينيز**، وهو حقلُ غازٍ عملاقٌ في المياه الأذربيجانية يحتوي على ما بين 25 و39 تريليون قدم مكعب [Tcf] من الغاز؛ ويخص آخرُ حقلَ **كاراشاغاناك**، على الشاطئ الكازاخي، ويقدَّر أنه يحتوي على 2.3 مليار برميل من النفط والغاز المتكثف، و16 تريليون قدم مكعب من الغاز؛ بينما يخص ثالث ما قد يكون أضخمَ ما اكتشف من حقول حتى الآن، ألا وهو حقلُ نفط **كاشاغان** خلف الشواطئ الكازاخية، الذي قدر إجمالي احتياطياته النفطية القابلة للاستخراج *بما يصل إلى عشرة مليارات برميل*[22].

على الرغم من أن الآفاقَ الجيولوجية المستقبلية لمنطقة بحر قزوين تبدو واعدة للغاية، فإن المخاطرَ المالية والسياسية التي كانت تركبها تلك الشركات كانت كبيرة. فبينما يمكنها الاعتماد على الدعم السياسي من حكومات بلدانها، كانت

البيئة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية العامة التي يتعيّن عليها أن تعمل فيها متعبةً إن لم تكن خطرة بكل معنى الكلمة. ولفهم السبب الذي يدعو أيَ شركةِ نفط إلى المخاطرة بموظفيها، ورأسمالِ مساهميها في منطقةٍ ما تزال إلى الآن، تفتقر إلى ضمانات الحماية الشخصية، أو ضمانات احترام العقود، وحمايةِ الأموال الموظفة فيها من الحجز التعسفي أو المصادرة، يتعين علينا الرجوعُ إلى مفهوم *الرأسمالية النفطية* الذي أدرجناه في الفصل الأول.

فكما رأينا في الفصل الأول، تكون شركة النفط في الاقتصاد الرأسمالي، بخلاف الشركة المصنعة، مدفوعة بما ندعوه *الضرورة الإقليمية* [territorial imperative]. إذ يتعيّن على شركة النفط التحرك باستمرار، للاستحواذ على احتياطيات نفطيةٍ جديدة لتحلَ محل تلك التي تُستنزف بالاستخراج والبيع. وإذا لم تفعل، فسيهبطُ سعرُ أسهمها، ويدفع مجلس إدارتها ومدراؤها الثمن. فبين عامي 1985 و1992، هبطت احتياطياتِ شيفرون النفطية في العالم من 3,931 إلى 3,096 مليون برميل. وقد رُدَّ ذلك في جانبٍ كبير منه إلى هبوط الاحتياطيات النفطية للولايات المتحدة من 2,088 إلى 1,368 مليون برميل في الفترة نفسها. وصارت حاجة الشركة ماسّة إلى اكتشاف كمياتٍ ضخمة من النفط، أو القيامِ باستحواذاتٍ نفطية من شأنها تعويضُ ما فقدته من احتياطياتها النفطية. ولكن كما جاء في التقريرِ السنوي للشركة في مارس 1995، فإنّ "فرصَ اكتشاف وتطوير احتياطيات ضخمة جديدة بالولايات المتحدة، محدودة بسبب القيود التنظيمية ومحظوراتُ الحفر"[23]. بعبارةٍ أخرى، كانت مناطقُ النفطِ البكرُ القليلةُ المتبقية، كالملاذ القطب – شمالي القومي للحياة البرية، محظورة لأسباب بيئية بالدرجة الأولى (انظر الفصل السادس). لذلك كان من الحيوي لشيفرون الاستحواذُ على احتياطياتٍ نفطية جديدة خارج الولايات المتحدة. فالإبقاء على الهبوط المتواصل للاحتياطياتِ النفطية للشركة لم يكن خياراً وارداً لديها البتة.

لكن، في العام 1994، وبدعمٍ سياسيٍ و*دبلوماسي* من **كوندليزا رايس**، و**ريتشارد تشيني** وغيرِهما من موظفي الإدارة الأميركية المحافظة السابقة الذين

انقضّوا على منطقة بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، صرّحت شيفرون أنها بدأت في السنة الفائتة تطويرَ ما وصفته "بحقل نفط تنغيز الضخم" بكازاخستان، والذي سيُعرف من الآن فصاعداً باسم مشروع *تنغيزشيفرون*. وقد بلغت متطلباتُ الاستثمار الإجمالية لهذا المشروع 20 مليار دولار على مدى أربعين عاماً لتطوير احتياطي نفطي إجمالي يقدَر بما بين 6 و9 مليار برميل[24]. وقد ظهر على الفور أثرُ هذا الاستحواذ الذي قامت به شيفرون على احتياطياتها النفطية العالمية منذ ذلك الوقت. فمعْ نهاية العام 1993، كانت احتياطيات شيفرون النفطية المؤكَدَة قد استردت عافيتها لتبلغَ 4,185 مليون برميل، كل ذلك بفضل الاحتياطيات التي كسبتها شيفرون من حصتها النصفية [50 في المائة] في حقل **تنغيز**؛ وتعادل 1,102 مليون برميل من النفط. وبعد ذلك، ارتفع رقمُ الاحتياطيات النفطية العالمية لشيفرون إلى 4,343 مليون برميل في نهاية 1995، بعد أن ضخّت الشركة في حقل تنغيز نحو 717 مليون دولار لتطويره.

## إنـزال الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين

حسب مسحٍ أجرته شركة الاستشارات البترولية البريطانية **وود ماكنـزي**، كانت الاحتياطياتُ النفطية والغازية المتبقية، المؤكَدَة والمحتملة معاً، في منطقة بحر قزوين حتى يناير 2002، تقدَر بحوالى 39.4 مليار برميل من الموائع النفطية (النفط الخام والغاز الطبيعي السائل والمتكثف)، و207 تريليون قدم مكعب من الغاز؛ أي ما يعادل جمعاً 75.8 مليار برميل نفط مكافئ [boe][25]، تسيطر على 60 في المائة منه (أي 45.5 مليار برميل نفط مكافئ) عشرون شركة نفط خاصة[26]. وحسب بعض عوامل المخاطرة - كنواتج الاستكشاف، وتوافرية البنية التحتية اللازمة للنقل، وآماد التطوير... الخ - فإنّ هذه العشرين شركة ستكون قد استثمرت بحلول العام 2020 ما بين 237 و314 مليار دولار في حقول نفط وغاز بحر قزوين[27]. وتملك أربعُ شركات نفط أميركية (هي شيفرون تكساكو، وإكسون موبيل، وفيليبس بتروليوم، ويونوكال) الحصة *القومية* الأكبر في احتياطيات القطاع

الخاص؛ وهي 36 في المائة (أي ما يعادل 16.2 مليار برميل نفط مكافئ). أما صاحبة الحصة الكبرى من هذه الشركات في احتياطيات نفط وغاز بحر قزوين فكانت بلا منازع شيفرون تكساكو التي بلغت حصتها 11 في المائة من إجمالي احتياطيات النفط والغاز لتلك المنطقة (أي ما يعادل 8.4 مليار برميل نفط مكافئ)[28] بتوظيف مقدّر بين 26 و35 مليار دولار طيلة مدة عقود الشراكة في الإنتاج تلك.

هذا الاستثمارُ الكبير لشركات النفط الأميركية احتاج إلى تأمين بالدعم العسكري الأميركي. وهكذا، ففي 15 سبتمبر 1997، قام 500 مظلي أميركي من الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين، بقيادة الجنرال الكثيرِ الأوسمةِ والنياشين **جون شيهان**، بالقفزة الأولى، واضعين أقدامَهم على جبال **تيين شاه** جنوبي كازاخستان. وقد أعطيتْ هذه العملية الاسمَ الرمزي CENTRAZBAT 97، وأجريَتْ بصورةٍ متعمَدة كتدريبٍ على تقديم الدعم لكازاخستان في حال تعرضها لهجوم من "قوات خارجة عن القانون" مصممة على تعطيل "اتفاق السلام الإقليمي"[29]. وكان أهم ما يميز هذا التدريب أنه بدأ بما دعاه خبير الأمن **مايكل كلاري** "أطول عملية جوقلة في تاريخ البشرية" تطلبت قطع 7,700 ميل جواً من فورت براغ، بكارولينا الشمالية، إلى منطقة الإنزال جنوبيّ كازاخستان[30].

بعد ثلاثة أشهر، رفعت هيئة الدفاع القومي [National Defense Panel] تقريرَ المصادقة على هذا النوع من الاستراتيجية *الهجومية* في مجال الطاقة والأمن القومي إلى وزير الدفاع، وشارك في كتابة هذا التقرير **ريتشارد آرميتاج** الذي حذّر من أن الولايات المتحدة ستواجه أخطاراً جديدة تهدد سطوتها في النظام العالمي الجديد. وقد حاول التقريرُ أن يثبتَ أنَ على أجهزة الأمن القومي الأميركي أن تخطط بشكلٍ فعّال للمستقبل الذي ستشكل فيه الولايات المتحدة البيئة الدولية بدل أن تستجيبَ وحسب لدواعيه ومؤثراته. وأنّ على المخططين العسكريين الاستعداد "لإظهار القوة العسكرية الأميركية، والقيام بعمليات في مناطق لم يسبق لنا أن نشرنا فيها قوات أو أقمنا فيها قواعد". وأنّ على الولايات المتحدة بشكلٍ

خاص أن "تتدخل في المناطق التي تحتكم على مواردَ طبيعيةٍ نادرة"، كما أشار التقرير إلى الأهمية الحيوية "لمنطقتيْ الشرق الأوسط وبحر قزوين الناشئة... في سعينا لوقاية أنفسنا وحلفائنا من تبعية الموارد". بالفعل، لقد اعتبرت حاجة أميركا إلى الوصول إلى نفط الخليج وبحر قزوين حيوية للاستقرار الاقتصادي العالمي"(31).

في السنة التالية، كما لو أن ذلك أتى توكيداً لسياسة أمن الطاقة الهجومية الجديدة تلك، أجريَ تدريبُ CENTRAZBAT آخرُ تضمّنَ نقلَ عدة مئات من الجنود الأميركيين من فورت درام، بنيويورك إلى طشقند، عاصمة أوزبكستان. وفي العام 1999، وَضعت قيادة التدريب والتوجيه في الجيش الأميركي نموذجاً حاسوبياً متطوراً لحوض بحر قزوين لاستخدامه في تجربة السيناريوهات المحتملة للتدخل العسكري في المنطقة(32). إذن، فقد اتضحت رسالة أميركا إلى العالم – وهي أن أيَ تهديد للمصالح النفطية الأميركية في منطقة بحر قزوين سيواجَه بتدخلٍ عسكريٍ سريع، لا يعوقه بعدُ الشقةِ عن البر الأميركي.

## خانات آسيا الوسطى والفساد

لقد أصبح شائعاً في وصف الوضع الجيوسياسي الراهن في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى استعمالُ تعبير *اللعبة الكبرى*؛ ذلك الصراع الذي نشب في القرن التاسع عشر بين بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية للسيطرة على الخانات، أو الدول المسلمة المستقلة التي هيمنت على المنطقة حتى أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر [1880s]، وحكمها رجالٌ من أمثال الأمير **بخارى** و**خان كيفا**. يبدو أنّ حكامَ هذه الجمهوريات السوفياتية السابقة قد تحولوا إلى ما يشبه خانات الأيام الخوالي، معيدين إلى الأذهان ذكرياتِ تلك الأيام. لكنْ، وإنْ أدت *اللعبة الكبرى* بشكلٍ قاس إلى إخضاع أولئك الحكام المسلمين الذين كانوا إلى ذلك التاريخ مستقلين، يبدو أنّ الخاناتِ الجددَ وعائلاتِهم هم من يفوز اليومَ بأكبر المكاسب من التنافس الدائر للسيطرة على موارد هذه المنطقة.

وتضرب لنا كازاخستان مثلاً جيداً لذلك. ففي السنوات القلائل التي سبقت

نيلَ هذا البلد استقلالَه، أصبح رجلٌ ما يدعى **جيمس غيفن**، وهو متمولٌ مصـــرفي من نيويورك، ورئيسُ شركة **ميركاتور كوربوريشـــن**، صـــديقاً حميمـــاً لحـــاكم كازاخستان السوفياتي ورئيسها الحالي، **نورسلطان نـــزاربابييف**. وبعد الاستقلال، شرع نـــزاربابييف بمساعدة صديقه غيفن بحملة خصخصة قوية واســعة النطـــاق للاقتصاد الكازاخي، الذي سرعان ما وقع في أيدي أصـــدقاء عائلـــة الـــرئيس أو الأجانب. وقد ترافق حكمُ نـــزاربابييف، الذي يصفه أحد رجال الأعمال الغربيين المتحمسين بأنه بين **فرانكو** إسبانيا و**بينوشيه** تشيلي، بطغيان ظاهرة محاباة الأقارب والفساد[33]. وفي العام 1993، عمل غيفن كواحدٍ من كبار مستشاري نـــزاربابييف على صياغة عقد حصلت شيفرون بموجبه على منفذٍ لهـــا إلى حقـــل **تنغيـــز**[34]. وحسب تقريرٍ **لسيمور هرش**، كاتبِ التحقيقات الصحفية، حصل غـــيفن مـــن شيفرون بعد ذلك على *أجر نجاح* قدره 7.5 سنت عن كل برميل نفط يباع مـــن حصة شيفرون في حقل مشروع تنغيز[35].

في صيف العام 2000، بدأ قسم الجريمة المنظمة والابتزاز التابع لوزارة العـــدل الأميركية تحقيقاً في نشاطات غيفين، إثر ادعاءاتٍ بأنه سلّم عمولاتٍ من شركات نفط أميركية معينة إلى موظفينَ كازاخيين كبار ممن يمتلكون صلاحية توزيع عقـــود النفط. كانت الشركات التي ورد اسمُها في الادعاءات هي موبيل، وآماكو، (منـــذ اندماجها مع بريتش بتروليوم) وفيليبس بتروليوم. وحسب وزارة العدل، بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة 115 مليون دولار سُحِبت من حسابات شركات النفط المـــذكورة هذه إلى حسابٍ خاص بنيويورك يملكه بنك سويسري عبر عـــددٍ مـــن المواقـــع الأجنبية. ويزعم محققو وزارة العدل أن غيفن قام بتحويـــل 60 مليـــون دولار إلى حسابات مصرفية سويسرية يسيطر عليها الرئيس نـــزاربابييف، ورئيس الـــوزراء الأسبق **آكيشجان كاشيجلدين، ونورسلطان بالجيمبابييف**، الذي كـــان آنـــذاك رئيس شركة النفط الوطنية[36]. وبدأت هيئتا محلفين كبريان اتحاديتان التحقيـــقَ في اتهام الرشوة، والنظرَ في دعوى أخرى ذات صلة بمقايضةٍ نفطية غير مشروعة زُعِم أن غريفن كان متورطاً فيها.

في 14 سبتمبر 2001، وصلت أخبارُ تحقيق وزارة العدل السويسرية في "قضية غريفن" إلى الصحافة. كانت النتائج الأولية للتحقيق تمسّ بشكل خـــاص سمعـــة نـــزاربابيف، ومديرٍ سابق لموبيل اسمه جيه. **برايان وليامز الثالث**. لكنها أتت بعد بضعة أيام فقط من الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، ما جعل هذا الحدثَ الأخير يطغى عليها إعلامياً. ولاستغلال جو الخوف الجديد الذي خيم علـــى واشـــنطن، كتب محامٍ أميركي يعمل لصالح كازاخستان إلى المدعي العام بالوكالة يطلب منـــه التدخلَ لوقف التحقيق في قضية الرشوة المقامة على شركة النفط بكازاخستان، في وقتٍ كان التحقيقُ يتطلب تسليمَ وثائقَ كازاخية مهمة. قال محامي كازاخستان في رسالته إلى المدعي العام "ينتابني قلقٌ عميق من أنَ العلاقاتِ الدولية بين الولايـــات المتحدة وجمهورية كازاخستان - الحليفِ المهم في الحرب على الإرهاب، والـــذي يمتلك احتياطيات نفطٍ وغاز ضخمة في منطقةٍ جغرافية غيرِ مستقرة - ستتدمر إذا ما استمر المدّعون في طلب تسليم وثائق لهم من كازاخستان، وواصلوا التحقيـــقَ بقوة في شؤون موظفي الحكومة الكازاخيين"[37]. ولم يبذل المحامي كـــبيرَ جهـــد لإخفاء عاقبة الاستمرار في التحقيق وهي إمكانيـــة أن تصـــبحَ كازاخســـتان، في المستقبل، أقلَ نفعاً للمصالح التجارية الأميركية، *والأمـــن القـــومي* الأميركـــي في إقطاعية نـــزاربابيف.

بعد شهر، قابل اثنان من مساعدي نـــزاربابيف نائبَ الرئيس تشيني، وحثّاه على المساعدة لتحرير 120 مليون دولار في حساباتٍ مصرفية سويسرية تعود لنـــزاربابيف، ومسؤولينَ كازاخيين آخرين، وأفرادٍ من عائلاتهم. كانت قـــد جمّـــدتها الســـلطاتُ السويسرية بطلب من وزارة العدل. وبالرغم من أن تشيني أصدر أوامـــرَه لمســـاعديه بمناقشة هذه المسألة مع مسؤولي وزارة العدل، تبين بشكلٍ جلي أنْ لا شـــيءَ يمكـــن عمله لوقف التحقيق. لكنّ مساعدي نـــزاربابيف نجحوا مع ذلك في ترتيب اجتمـــاع بواشنطن بين نـــزاربابيف، والرئيس بوش في 21 ديسمبر 2001[38].

يوحي البيانُ الرسمي للرئيسيْن بوش ونـــزاربابيف بعد هذا الاجتماع بأنـــه، على الرغم من الحادث المؤسف بشأن غريفن والحسابات المصرفية السويسرية، فإن

الولايات المتحدة وكازاخستان لم تكونا في يومٍ من الأيام أقربَ إلى بعضهما البعض من هذا اليوم. وكان البيان زاخراً بالإشارات إلى التعاون بين البلدين "في الحرب على الإرهاب"، ورغبتهما المشتركة في "تعزيز العمل المشترك لتحقيق الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى"، و"ترقية برامج المساعدة المقدمة لكازاخستان لتعزيز الأمن على حدودها" وزيادة "القدرات الدفاعية لقواتها المسلحة". وقد تعهد الزعيمان كذلك بتكريس جهودهما لتعزيز حكم *القانون*، والحدّ من الفساد[39].

في هذه الأثناء، وبالرغم من توقيف غيفن بعد ذلك واتهامه بخرق قانون الممارسات الفاسدة في الخارج، وإقرارِ المدير السابق في شركة موبيل جيه. **برايان ويليامز** بالذنب في جرمٍ ضريبي ذي صلة بالرشوة، ظل نزارباييف يحكم كخان، وظلت ابنته تهيمن على شبكة التلفزيون الوطنية، وصهرُه نائبَ رئيس الشركة الوطنية المتحدة للنفط والغاز، **كازمونيغاز**. وكانت عائداتُ الدولة من الضرائب المفروضة على شركات النفط الأجنبية تُبدَّد على مشاريعَ استعراضية تتسم بالفخامة الحمقاء، وبالأخص مشروع نقل عاصمة البلاد من آلماتي إلى **أستانا** حيث صُرف أكثر من مليار دولار على مشاريع بناء جديدة منها 50 مليون دولار على قصرٍ رئاسي جديد، ومبنى البرلمان[40].

لم تكنِ الأمور تختلف كثيراً في خانات آسيا الوسطى، ومنطقة بحر قزوين عما هي في كازاخستان. ففي أذربيجان، كان فسادُ الدولة قد بلغ مبلغاً عظيماً طبّق الآفاق، ووصلتِ الفجوة بين الأغنياء والفقراء فيها إلى مستواها في أميركا اللاتينية. وفي العام 2003، ظهرت سلالة **علييف** الحاكمة بعد أن خَلَفَ **حيدر علييف**، الذي كان يُحتضَر، ابنهُ إلهام في انتخاباتٍ رئاسية كانت في نظر كثيرين مزورة. وبالمثل، في تركمنستان، اتهم زعماءُ المعارضة *الرئيسَ مدى الحياة زعيمَ التركمان الأوحد* **سابارمراد نيازوف** بإدارة البلاد كما لو أنها "شركة خاصة له مسجلة باسمه"[41]. بينما كان رئيس أوزبكستان، **إسلام كريموف**، حليفُ الولايات المتحدة في *الحرب على الإرهاب*، يقود نظاماً متهماً بتعذيب من يشتبه بأنه من المتمردين الإسلامويين حتى الموت[42].

كانت النتائج الإجمالية لسياسة *النفط والأمن* التي اتبعتها الولايات المتحدة حيال منطقة بحر قزوين، وآسيا الوسطى مضرةً ضرراً واضحاً بالتنمية السياسية والاقتصادية لتلك المنطقة عموماً. فقد عملت عقودُ النفط التي أبرمتها الشركات الأميركية مع حكومات تلك الدول، والصلاتُ التي أقامها كبارُ مسؤولي الحكومة الأميركية مع هذه الحكومات إلى "ترسيخ دعائم حكم الحكام الإقليميين الشائخين، وساعدهم على تحويل حكوماتهم إلى حكوماتِ أقلياتٍ فاسدة تهيمن عليها شلةٌ صغيرة ليس لها همّ سوى الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية، فاغتنت من السيطرة على موارد الطاقة في البلاد وقمعت المعارضة"[43]. بالفعل، بعد 11 سبتمبر 2001، أصبحت حكوماتُ الأقلياتِ القزوينية الفاسدة تلك، الحليفاتِ الإقليميات للولايات المتحدة في *الحرب على الإرهاب*، وأطلقت يدُها، عملياً، لمواصلة سلب ونهب ثروات شعوبها بمعرفة الولايات المتحدة وعلى عينها المغضوضة.

## سياسة خطوط أنابيب النفط

تضمّن البيانُ المشترك الذي أعقب اجتماعَ بوش، ونزارباييف في 21 ديسمبر 2001، كذلك، تصريحاً يؤيد إقامة *خطوط أنابيب متعددة* [ multiple pipelines] لتصدير النفط من منطقة بحر قزوين. وأكد الزعيمان رغبتهما بتعزيز "شراكتهما في مجال الطاقة لتنويع خيارات تصدير نفط وغاز كازاخستان، وتنويع إمدادات الطاقة العالمية". وتشاطرا كذلك وجهة النظر القائلة بأن أحدَ المساعي المهمة لتحقيق هذا الهدف هو تطوير أنابيب نفط متعددة تضمن إمداد الأسواق العالمية بطاقة بحر قزوين، غيرَ متأثرةٍ بالاحتكارات، أو بالاختناقات الجغرافية[44]. ثم أشار بوش صراحة إلى الموضوع الذي طالما كان حاضراً في استراتيجية الولايات المتحدة حيال منطقة بحر قزوين منذ يناير 1995. فقال "إن الزعيميْن يدعمان مشروعَ تطويرِ طريق تصدير النفط **آكتاو – باكو – تبليسي – جيهان**". ولطالما كان خط الأنابيب هذا الممتدُ على طول 1,750 كيلومتراً من أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا هو خط الأنابيب المفضّلَ بين الشرق والغرب، والأقربَ إلى قلوب

استراتيجيي أمن الطاقة بواشنطن، بالرغم من توافر خياراتٍ أخرى آنذاك لخطوط الأنابيب[45].

يبدو أن مفهومَ خط أنابيب النفط **باكو - تبليسي - جيهان** [BTC] (مع أو بدون وصلة آكتاو بكازاخستان) هو أولُ المفاهيم التي انبثقت عن الاجتماع بين الرئيس التركي **سلمان ديميريل**، ورئيس أذربيجان **علييف** في أكتوبر 1994، وذلك بُعيْدَ التوقيع على *عقد القرن*. ومن الممكن جداً أيضاً أن تكون الحكومة الأميركية هي التي طرحته، لأنها في يناير 1995 كانت تدعم الفكرة دعماً كاملاً[46].

بالنسبة إلى الأميركيين، لهذا الاقتراح حسناتٌ كثيرة. فهو أولاً، سيكون مفيداً جداً لحليف الولايات المتحدة في الناتو، تركيا، التي ستحصل على دخلٍ معتبَر من رسوم مرور النفط بأراضيها. كذلك فقد كانت لتركيا مخاوفها من بدائل خط BTC، وبعضُ هذه البدائل يتضمن شحنَ النفط من ميناء **نوفوروسيك** الروسي على البحر الأسود، والعبورَ به هذا البحر ثم مضيق البوسفور، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطرَ بيئية على الخط الساحلي التركي. وثمة سببٌ ثان لدعم مشروع BTC وهو أن البدائلَ الرئيسة له ستمرّ إما بروسيا أو بإيران. أنْ يمرَ بعضُ النفط بروسيا إلى البحر الأسود، هذا مفهوم، لكنْ أن تكونَ روسيا طريقَ التصدير الأوحد فهذا أمرٌ غيرُ مرغوب فيه. أما بالنسبة إلى إيران، وبصرف النظر عن الكراهية الأميركية العميقة للنظام الإسلامي التي تعود إلى أزمة احتجاز الرهائن المذلة سنة 1979-1980، فإن طريقَ تصديرٍ ينتهي بالخليج بدا بشكلٍ جلي غيرَ منطقي من المنظور التقليدي لأمن الطاقة. ثالثاً، إن من شأن بناء خط أنابيب BTC، بكلفة إجمالية للمشروع تبلغ 3.6 مليار دولار، منحَ عقودٍ مربحة جداً للشركات الأميركية، وفرصٍ لن يكونَ لها على الأرجح أن تتحققَ ببناء خطوط أنابيب كبرى بديلة بروسيا أو بإيران. رابعاً، ليس ميناءُ **جيهان** التركي على ساحل البحر الأبيض المتوسط منفذاً *آمناً* لإمدادات النفط الغربية وحسب، لكنه لا يبعد عن ميناء حيفا أكثر من 483 كم بحراً، وذاك مكسبٌ *إضافي* لتأمين إمدادات النفط لحليف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: إسرائيل. أخيراً، فإن بنيةً تحتية ضخمة

للطاقة (تضمّ في التصور أيضاً خطاً لنقل الغاز يبدأ من حقل شـاه دينيـز الآذاري عابراً ذلك *الممر*) تربط اثنتين، وربما ثلاثاً، من الجمهوريات السـوفياتية السـابقة بحليف للولايات المتحدة بالناتو في الغرب كان يُعتقد أنه سيوفر منصـة جيـو - استراتيجية واعدة يمكن أن تبنى عليها روابطُ اقتصاديةٌ وسياسيةٌ أخرى بالشرق، إذا وعندما يُرى ذلك مناسباً، بينما يُحبَط في الوقت نفسه أيُ ميل لروسـيا وإيـران لتشكيل محورِ اقتصادي وسياسي شمالي - جنوبي[47].

وعليه، ففي 29 أكتوبر 1998، وقّع زعماءُ تركيا، وجورجيا، وكازاخستان، وأوزبكستان المجتمعين بأنقرة سوياً مع الولايات المتحدة إعلاناً رسمياً، صاغه **بيـل ريتشاردسون**، وزيرُ طاقة **كلينتون**، تعهدوا فيه بمساندة مشروع خط أنابيب النفط BTC. في الوقت نفسه، وعدتْ وكالاتُ تمويل الصادرات Eximbank، وOPIC، ووكالة التنمية التجارية [Trade Development Agency] بتقـديم 827 مليـون دولار في صورة قروض لإقامة هذا المشروع[48].

لقد كان هذا المشروعُ من البداية مثيراً للجدل. فشركات النفط التي كانـت ستموّل جزءاً من بنائه، وبالأخص بريتش بتروليوم، اشتكت من أنه سيكون مكلفاً للغاية، وشاطرها هذا الرأيَ عددٌ من اقتصاديي النفط والطاقة الأميركيين بل حـتى معهدُ CATO للاقتصاد الحر المحافظ. أضف إلى ذلك، أنَ شيفرون كانت قد بدأت في تلك الأثناء إنتاجَ النفط من حقل **تنغيز** العملاق، وأدركت أن الطريقَ الـواقعيَ الأوحد لنقل نفطها في المستقبل المنظور سيكون عبر روسيا، أحبَّتْ ذلك الحكومة الأميركية أم كرهته. ولذلك لم يلاقِ الروسُ صعوبة كبيرة في إقناع شيفرون بـأن السبيلَ الأوحدَ أمامَها لنقل نفط **تنغيز** إلى السوق سـيكون الاسـتثمارَ معهـا في كونسورتيوم خط أنابيب بحر قزوين [Caspian Pipeline Consortium (CPC)]، وهو خط أنابيب جديد طوله 1,580 كـم يمتـد مـن كازاخسـتان إلى مينـاء **نوفوروسيك** على البحر الأسود. كما كانت هنالك أيضاً مشـروعات أخـرى لخطوط الأنابيب على طاولة الرسم. فمنذ العام 1997، كان الصينيون يتفاوضـون مع كازاخستان لبناء خط أنابيب طوله 3,200 كم من **آكتوب**، حيث حصـلت

شركة البترول الصينية الوطنية على حصة كبيرة من حقل نفط متوسطِ الحجم شمال – غربي الصين. وكان ثمة مشروع آخر تروّج له يونوكال يمتد من تركمنستان عبر أفغانستان، إلى ميناء غوادر بباكستان؛ وهو مشروع خط أنابيب نفط وسط آسيا (CAOPP) الذي سيتبع مسارَ خط نقل الغاز إلى باكستان (CENTGAS) الذي خططت له يونوكال وتوصلت بالفعل إلى اتفاق حوله مع تركمنستان، وباكستان، وحكام أفغانستان الطالبان[49]. كان هنالك أيضاً عددٌ من طرق تصدير النفط *المركبة* قيد النظر تشتمل على شحن النفط من ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود إلى بلغاريا، وربما إلى أوكرانيا[50].

ومع ذلك، دأبت إدارة كلينتون على المحاولة. ففي 18 نوفمبر 1999، اتفق زعماءُ أذربيجان، وتركيا، وجورجيا، وتركمنستان، وكازاخستان رسمياً مع الولايات المتحدة على أن يكونَ خط أنابيب BTC هو "طريق التصدير الرئيس لنفط بحر قزوين"[51]. وعلى الأثر، في أكتوبر 2000، وُقّع اتفاقٌ آخرُ، بباكو، لإقامة الهيكل المؤسساتي الأولي لمشروع BTC، على أن تكون بريتش بتروليوم هي مشغلَ المشروع بحصةٍ أولية في ملكيته بلغت 25.4 في المائة ارتفعت فيما بعد إلى 34.76 في المائة[52].

بالرغم مما أظهره تشيني سابقاً من تشككٍ في اقتصاديات المشروع، فإنّ إدارة بوش – تشيني التالية ستتولى الترويجَ له بحماسةٍ لا تقل عن حماسة سلفها له. وانضم إليها متشككون آخرون من أمثال المديرِ التنفيذي لبريتش بتروليوم **جون براوني**. ولا يُعرف السببُ الذي دعا براوني إلى تغيير موقفه السابق مائة وثمانين درجة في المشروع. لعله رأى أن فرصَ مختلف أشكال الدعم المالي الحكومي باتت واعدة أكثر من ذي قبل (وقد قال براوني فيما مضى إنه كي يكون مشروع BTC ممكناً يحتاج على الأقل إلى 400 مليون دولار مما دعاه حرّ *المال*). ويحتمل أيضاً أن يكونَ أحدُ شروط موافقة الحكومة الأميركية على اندماج بريتش بتروليوم مع أماكو سنة 1999 أن تنضمَ بريتش بتروليوم إلى مشروع BTC.

لكن لو كان ثمة أي شكوك متبقية حول مشروع BTC، فإنّ أحداثَ 11

سبتمبر أتت لتنسفها جميعاً. فبعد هذه الأحداث، وبين عشية وضحاها تقريباً، أصبح بناءُ خط أنابيب BTC مسألة أمنٍ قومي أساسية. فممَرُّ نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب الذي كان خط BTC عنصراً حيوياً فيه، بات الآن منسجماً تمامَ الانسجام مع خطط دمج اعتمادات الولايات المتحدة على مصادر طاقة القوقاز، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى في تحالف عسكري في الحرب على الإرهاب. وفي أوائل أكتوبر، وعد بوش بتقديم مساعدة عسكرية لجورجيا التي سيمر بأراضيها خط أنابيب BTC، وفي نوفمبر التالي أرسلت عشرُ طائرات هيلوكوبتر من طراز UH-1H إلى تبليسي. وفي 27 فبراير 2002، أعلنت واشنطن أنها ستزود جورجيا بمساعدة عسكرية بقيمة 64 مليون دولار، وترسل إليها 180 مستشاراً عسكرياً لتدريب 2,000 جندي جورجي، بحجة مكافحة ما يشتبه أنها قواتٌ للقاعدة في قفار بانكريسي جورجي على الحدود مع الشيشان[53]. ولكن، في اليوم نفسه، قال أحدُ مسؤولي وزارة الدفاع بجورجيا لراديو أوروبا الحرة إنّ الولاياتِ المتحدة ستدرّب قوة الردّ السريع لديهم التي ستحرس المواقعَ الاستراتيجية بجورجيا، وبالأخص خطوط أنابيب النفط"[54].

بعد ذلك، في 28 مارس، صرّحت وكيلة مساعد وزير الدفاع الأميركي **ميرا ريكارديل** بأن الولايات المتحدة ستقدم كذلك مساعدةً عسكرية لبحرية أذربيجان كجزءٍ من مساعدةٍ إجمالية بقيمة 4.4 مليون دولار لمكافحة تهديدات كالإرهاب... وتطويرِ ممراتِ التجارة والنقل"[55]. في هذه الأثناء، جرى إقناعُ جميعِ دول آسيا الوسطى لتقديم تسهيلات طيران في مجالها الجوي ومناطق لإقامة قواعدَ عسكريةٍ للقوات الأميركية وحلفائها في هجومها على أفغانستان، وقد تراجعت الولاياتُ المتحدة الآن عن قرارٍ لها سابق بعدم التدخل عسكرياً لوقف غزوات *الإرهابيين الإسلامويين*، كالحركة الإسلامية لأوزبكستان.

بتعزيزه اتحاداً استراتيجياً في مجال الطاقة كان في الأصل يتشكل بدعم بريتش بتروليوم مشروعَ خط أنابيب BTC، استضاف بوش في إبريل 2002 رئيسَ الوزراء البريطاني **توني بلير** في مزرعته بتكساس، حيث بدأ الاثنان ما سُمِيَ *حوار الطاقة*

*الأميركي - البريطاني*. وأقرّ الزعيمان بأنّ لديهما أهدافاً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وطاقوية مشتركة وأنهما ينظران باهتمام إلى "موارد الطاقة الكامنة الهائلة بروسيا وآسيا الوسطى وبحر قزوين". كذلك، فإنّ جهودَ البلدَيْن ستتضافر من الآن فصاعداً "لحبك سياسة موحدة لهما في مجالَيْ الطاقة والخارجية "يتشاطران فيها بصراحة التحليلاتِ والتقييماتِ الاستراتيجية"[56].

## نفط بحر قزوين: من حرّ الإثارة إلى برودة الواقع

بالرغم من جميع تصريحات الدعم المتواصلة لمشروع خط أنابيب BTC *الاستراتيجي*، ظل المشروعُ مكبلاً بالشكوك المحيطة بجدواه الاقتصادية. فبعد توزيع التكاليف المالية النهائية للمشروع بين حملة أسهم الخط (وهم شركات النفط) والمؤسساتِ المالية الخاصة والدولية الدائنة بنسبة 30-70 في المائة، أجبرَ مؤيدو المشروع، في ديسمبر 2002، على تأخير بنائه ستة أشهر أخرى بسبب"صعوبات في تلبية متطلبات المؤسسات المالية"، حسب بريتش بتروليوم، مشغّل المشروع[57].

لكن كانت هناك مشكلة أكبر تواجه مشروع خط أنابيب BTC. فلكي يحصلَ المستثمرون فيه على أدنى عائدٍ ممكن على رأسمالهم المستثمَر، يجب أن يضخَ الخط مليونَ برميل في اليوم. وكانتِ التوقعات تشير في الأصل إلى أنّ احتياطياتٍ نفطيةً إضافيةً ضخمة ستكتشَف جنوبيّ بحر قزوين سوف تساعد على ملء الخط. لكنّ شيئاً من ذلك لم يحدث. ولسوف يحتاج ضخُ النفط من حقول كازاخستان شماليّ بحر قزوين إلى مدّ خط أنابيب تحت الماء من آكتو إلى باكو، لكنّ احتمالَ مد هذا الخط بعيد. مهما يكن من أمر، فقد خُفضَت توقعاتُ احتياطياتِ النفط الممكنِ استخراجُها من القطاع الشمالي من بحر قزوين، بعد أن قادت السماتُ الجيولوجية للتوضعات المحلية للنفط الشركاتِ المشغلةَ إلى التشكيك بأنّ كمياتِ النفط التي يمكن إنتاجُها من الكتل المواجهة للشاطئ الكازاخي أقلُ من المتوقع: وأنّ تكاليفَ الاسترداد ستكون أعلى، وتتطلب سعاتٍ تصديرية أقلَ مما كان متوقعاً له أن يكون[58].

بالرغم من هذه المشكلات الواضحة، قررت إدارة بوش، بدعمٍ قوي من الحكومة البريطانية، المضيَ في مشروع خط أنابيب BTC. ومع أنّ المساعدة المالية من الشركة المتحدة للتمويل الدولي التابعة للبنك الدولي (IFC)، وبنك إعادة الإعمار والتنمية الأوروبي (EBRD) لم يوافقا بعدُ على الدعم المالي للمشروع، فقد بدأ بناءُ الخط في إبريل 2003. وبعد خمسة شهور، قدَمَت هاتان المؤسستان القروضَ المطلوبة طائعةً مختارة. ففي 4 نوفمبر 2003، قدمت IFC ما يزيد عن 125 مليون دولار لحسابها الخاص إضافة إلى 125 مليون دولار أخرى في صورة خدمات تجارية بين – مصرفية لشراء فوائد الديون [commercial syndication]؛ وبعد أسبوعٍ من ذلك، قدّم بنك EBRD مساهمته في صورة قرض بقيمة 250 مليون دولار. وبالحصول على دعم IFC، وEBRD أصبح يؤمَل بثقة الحصول على قروضٍ رأسمالية إضافية من القطاع الخاص.

على الرغم من أنَ إطلاقَ مشروع خط أنابيب BTC كان نصراً استراتيجياً كبيراً للولايات المتحدة، ظهر أكبرُ مؤشرٍ إلى أنَ بحر قزوين وآسيا الوسطى ربما يكونان أبعدَ بكثير من أن يشكّلا *شرقَ أوسط جديد*، وذلك في البيانات التي نشرتها وكالة معلومات الطاقة الأميركية [EIA] عن احتياطيات نفط بحر قزوين. فبمقارنة الأرقام المنشورة في السنوات الأربع 1998، 2001، 2002، 2003، نلحظ تفاوتاً في بيانات إجمالي احتياطيات النفط كما يلي؛ 218 مليار برميل سنة 1998، و262 مليار برميل سنة 2001، و243 مليار برميل سنة 2002، نزولاً إلى 211 مليار برميل سنة 2003. وكان التفاوتُ أشدَ في أرقام الاحتياطيات المؤكَدَة – أي تلك التي يزيد احتمالُ وجودِها عن 90 في المائة: فمن 32.5 مليار برميل سنة 1998، هبوطاً إلى 25.8 مليار برميل سنة 2001، ثم إلى 10 مليارات برميل سنة 2002، لترتفعَ من جديد إلى 25 مليار برميل سنة 2003 – لكنهما ما تزال أخفضَ بكثير مما كانت سنة 1998[59]. وفي 10 إبريل 2002، صرّح **جيان ماريا غروس – بييترو**، رئيسُ مجلس إدارة شركة النفط الإيطالية الكبرى ENI، وهي الشركة المشغلة التي تقود كونسورتيوم تطوير

مشروع نفط **كاشغان**، وكأنما يشد الانتباهَ إلى إمكانية أن تكونَ *نفائسُ* بحـــر قزوين مخيبةً للآمال، أنّ هذا البحرَ لا يحتوي على أكثر من 7.8 مليار برميل من النفط الممكن استخراجُه[60].

تقدم تكاليفُ إنتاج نفط بحر قزوين تأكيداً إضافياً على أن هذه المنطقـــة أبعدُ من أن تقارَن نفطياً بمنطقة الشرق الأوسط. فقد قُدرَت الكلفة التراكمية الكلية لبرميل نفط بحر قزوين – وهي كلفة جلب البرميل إلى السوق متضـــمنةً جميعَ تكاليف التطوير، والنقل، والتشغيل، والتكاليف الإدارية – بين 12 و15 دولاراً[61]. وهذا يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف كلفة إنتاج وتسليم برميل النفط السعودي أو العراقي. أضف إلى ذلك أن النظامَ الضريبي بكازاخستان واحدٌ من أقسى الأنظمة الضريبية في العالم: إذ تأخذ حكومة نـــزارباييف حوالى أربعـــة أخماس صافي الربح.

بالعودة إلى العام 1998، نتذكر أنّ وكالة معلومات الطاقـــة الأميركيـــة [EIA] كانت تتوقع بأن يصلَ إنتاجُ نفط بحر قزوين إلى 4.5 مليون برميـــل في اليوم سنة 2010، وأنه سيرتفع إلى نحو 5.8 مليون برميل في اليوم ســـنة 2015. لكن، في العام 2003، هبط الرقمُ المتوقع لإنتاج سنة 2010 إلى حـــدٍّ أوســـطَ مقدارُه 4 ملايين برميل في اليوم[62]. لكن، حسب شركة الـــنفط الاستشـــارية البريطانية **وود ماكنـــزي**، وعلى أساس ما تصفه "بتقديرٍ واقعـــي" يَســـتعمل عواملَ مخاطرةٍ متنوعة، يمكن أن يصلَ إنتاجُ بحر قزوين من النفط إلى أوجٍ لـــه يراوح بين 2.5 و2.8 مليون برميل في اليوم بين عامي 2010 و2015، ثم يبـــدأ بعد ذلك بالانحدار[63]. وفي تأكيد لتحفظات دراسةِ **وود ماكنـــزي**، عُلِـــم في أغسطس 2003 أنَ تطويرَ حقل كاشغان بكازاخستان، الذي كانت قد عُلقت عليه آمالٌ كبار، يُتوقع له الآنَ أن يتأخرَ سنتين. ولن يبدأ ضخُ النفط منـــه في أحسن الأحوال قبل 2007، بالمقارنة مـــع التـــاريخ المســـتهدَف الأول وهـــو 2005[64]. ومع تضاؤل توقعات الاحتياطيات وحجوم الإنتاج من مراجعـــة إلى أخرى، وتعكّرِ صفوِ العلاقات بين شركات النفط ونظام الحكم بكازاخستان،

وارتفاعِ تكاليفِ الإنتاج، وقسوةِ الضرائب (بكازاخستان)، فإنّ أيَ أمل بأن تصبحَ منطقة بحر قزوين *شرقَ أوسطٍ جديد* قد بدأ الآن يتلاشى. وفي أحسن الأحوال، قد يستطيع إنتاجَ ما تنتجه الإمارات العربية المتحدة، لبضع سنواتٍ وحسب.

في أواخر العام 2002، كانت الآمالُ التي سعت الإدارة الأميركية السابقة وتقريرُ تشيني حول سياسة الطاقة كثيراً لزرعها – من أنَ بحرَ قزوين وآسيا الوسطى سيسهمان إسهاماً كبيراً في تحسين أمن الطاقة الأميركي – تتلاشى بوضوح. وستظل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، مع ذلك، تستدعي الإشرافَ الأميركي، فأيُ كميات إضافية من النفط مهما كانت متواضعة تأتي من هذه المنطقة ستكون مفيدة: وستظل الحربُ على الإرهاب تتطلب التزاماً أميركياً تجاه المنطقة. لكنَ بوش، ورايس، وتشيني لا بدَ أنهم ميّالون بصورةٍ متزايدة إلى التوافق مع رأي شركة إنرجي سيكوريتي آناليزيس، إنك. [ESAI] ببوسطن، الذي عبّرتْ عنه لوكالة رويترز في سبتمبر 2002، وهو أن "المشكلة في البحث عن النفط خارج الشرق الأوسط ليست هي أين يوجد النفط. فأفضل ما يمكن القيامُ به لتأمين إمداداتنا النفطية هو تحريرُ العراق"[65].

# 9 أميركا المُمَوْطرة

السيارة هي أعظمُ رمزٍ معاصر للحرية الأميركية... إنها رمزٌ قـوي لمـا يجعل أميركا أعظمَ بلاد العالم، وأكثرَها حرية.

جون براغ، من مركز الدفاع الأخلاقي عن الرأسمالية، 2001

فيما كانت التطورات، التي تحدثنا عنها في الفصول السابقة، تحدث في صناعة النفط العالمية، كان اقتصاد الولايات المتحدة يشهد تغيراتٍ كبرى. فبين العام 1970 والعام 2000، أدى حافزُ سباق التسلح في الحرب البـاردة إلى نشـوء صـناعات الكومبيوتر، وما يسمّى *اقتصاد المعرفة*. فحولت الشركات القديمـة، مثـل IBM، نفسَها إلى شركاتٍ جديدة تزوّد السوق بالكومبيوترات المكتبية، أما الشـركات الجديدة، مثل مايكروسوفت، فنمت من بداياتٍ متواضعة لتصبحَ شركات عملاقة، وصار وادي السيليكون يشكّل صورةً مصـغرةً لعـالم تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات *خفيف الأصول ثقيل المعرفة*.

أما السمة الأكثرُ لفتاً للانتباه في فترة الثلاثين سنة هذه من التحول الاقتصادي فكانت حقيقة أنها لم تمس القاعدة الاقتصادية القائمة علـى صـناعة السـيارات وصناعة النفط. بالفعل، فبين عامي 1991 و1999، وفيما كان اهتمـامُ الجمهـور مُنصبّاً على التوسع السريع *للاقتصاد الجديد*، ازداد إنتاجُ السيارات ذاتِ المحركات الخفيفة في الولاياتُ المتحدة بنسبةٍ كبيرة وصلت إلى 42 في المائة[1].

ففي العام 1997، في عزّ فورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كانت مـا تزال جنرال موتورز، وفورد موتور كومباني، وإكسون تتصدر قائمة أضـخم 500

شركة حسب مجلة *Fortune Magazine*[2]. وفي العام 1999، أنتجت الولايات المتحدة 13 مليون سيارة، وهذا رقمُ إنتاجٍ قياسي تخطى الرقمَ القياسيَ المسجلَ في العام 1978 بتقدمٍ مريح على رقم إنتاج المنافس الأقرب للولايات المتحدة في هذه الصناعة، ألا وهو اليابان، البالغ 9.9 مليون سيارة[3]. وحسب دراسة أجرتها جامعة ميتشيغان بتكليفٍ من اتحاد صانعي السيارات، فإنّ "صناعة السيارات هي أضخمُ صناعة إنتاجية في الولايات المتحدة. وما من صناعة أخرى تجاريها في كثرة ارتباطاتها بالصناعات الأخرى، ولا في حجم ما تولده من أعمال بيع بالتجزئة ووظائف"[4]. وقد استطاعت الدراسة إثباتَ "المستوى المرتفع لحجم التوظيف غير المباشر في القطاع الخاص غير التصنيعي المرتبط بصناعة السيارات". وضربت "الأعمالَ التجارية، والخدمات المهنية، وتجارة الجملة، والنقلَ بالشاحنات، والتمويلَ" كأمثلة لفرص العمل في القطاعات "الأكثر ارتباطاً في الغالب مما يُظن بشبكة إمداد صناعة السيارات"[5]. وخلصت الدراسة إلى أنه "عندما تؤخذ في الحسبان – تجاوزاً – جميعُ أنشطة القطاع الخاص الصناعي وغير الصناعي (الخدمي) التي تسهم بمدخلاتٍ في القطاع المركزي لصناعة السيارات، وعندما يؤخذ في الحسبان أثرُ إنفاق الدخول التي ولدتها صناعة السيارات على القطاعات الأخرى غيرِ ذات الصلة بالسيارات، فإنّ إجمالي فرص العمل التي تتولد يبلغ 6.6 مليون عمل[6].

وأشار تقريرٌ آخرُ للمجلس القومي الأميركي للبحوث سنة 2003 إلى أن واحداً من كل ستة عاملين في الولايات المتحدة "يتعامل بشكلٍ ما مع السيارات والشاحنات؛ صنعاً، أو قيادةً مهنية، أو تأميناً، أو ترخيصاً، أو عملاً في بناء وصيانة الطرق العامة المخصصة للسيارات"[7]. وقال التقرير "إنّ تأثيرَ صناعة السيارات على المجتمع ليس كتأثير أي صناعة أخرى عليه. فالسيارة ليست مجرد تكنولوجيا أو وسيلة نقل؛ إنها عاملٌ محددٌ أساسي للاقتصاد"[8].

كما يمكن قياسُ مدى الأهمية البالغة التي بقيت لصناعة السيارات في الاقتصاد الأميركي بما حصل بين عامي 1999 و2002. فمع اقتراب نهاية الألفية الثانية،

خفّتِ السرعة المحمومة لفورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما رافقها من انفجارٍ شامل في أسعار الأسهم، ثم بدأت تضعف. عندها، عاذت أهمية صناعة السيارات إلى الظهور من جديد. وتمكنت بخفض سعر الفائدة على صفقات تمويل شراء السيارات – إلى الصفر في بعض الأحيان – من المحافظة على، بل من رفع معدل إنفاق المستهلك الأميركي، مع كل آثار التضاعف التي سبق ذكرها[9]. واستمرت أرقام مبيعات السيارات الأميركية، التي كانت سنة 1999 قد وصلت بالفعل إلى مستوياتٍ قياسية بلغت 17.4 مليون سيارة، بالارتفاع: فوصلت إلى 17.8 مليون سيارة سنة 2000، وظلت دون هذا الرقم بقليل (17.7 مليون سيارة) سنة 2001[10].

بالطبع، تغيّرت صناعة السيارات الأميركية هي نفسُها منذ أوائل السبعينيات. فثلثُ السيارات الخفيفة التي تباع في الولايات المتحدة اليوم تصنعها شركاتٌ أجنبية، سواءٌ أكانت تستورَد مباشرة من الخارج، أو تصنع في فرعٍ لشركةٍ أميركية يملكها أجانب. وصارت المنافسة ضارية وتدنت ربحية السيارة: فجنرال موتورز تجني من التمويل اليوم أكثرَ مما تجني من صناعة السيارات. ولكن، بالرغم من حقيقة أنّ وارداتِ السيارات من اليابان، وألمانيا، وكوريا الجنوبية ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في التسعينياتِ، لم تَحُلْ هذه التطوراتُ في المحصلة دون النمو المتواصل لصناعة السيارات الأميركية المحلية، كما رأينا.

## هل كان يسوع سيقود سيارة رياضية؟

ولكن، ثمة تغيرٌ واحد في صناعة السيارات الأميركية كانت له أيضاً انعكاساتٌ مهمة على ارتفاع استهلاك النفط في الولايات المتحدة. فقد نمت حصة *الشاحنات الخفيفة* من إجمالي مبيعات المركبات الخفيفة – بما فيها السيارات الرياضية الشعبية [Sports Utility Vehicles (SUVs)] – نمواً سريعاً منذ الثمانينيات. وفي العام 2000، ولأول مرة، تخطت مبيعاتُ *الشاحنات الخفيفة* مبيعاتِ السيارات التقليدية[11]. تستهلك السياراتُ الرياضية وغيرُها من أنواع

الشاحنات الخفيفة من الوقود أكثرَ مما تستهلكه السيارات الأخرى. وحتى صدور القرار الملزم في إبريل 2003 من الإدارة القومية للحركة والسلامة على الطرق العامة [NHTSA] بخفض استهلاك وقود هذه السيارات خفضاً بسيطاً جداً، كان المعدلُ الوسطي المسموحُ به لاستهلاك الوقود في الشاحنات الخفيفة 20.7 ميل في الغالون الأميركي الواحد بالمقارنة مع 27.5 ميل في الغالون للسيارات الاعتيادية(12). لكن السيارات الرياضية توفر هوامشَ ربح أوسعَ لشركات تصنيع السيارات وباعتها مما توفره السيارات الاعتيادية. لذلك، كانت وما تزال استراتيجية *الثلاثة الكبار* في صناعة السيارات الأميركية - وهم جنرال موتورز، وفورد، وكرايزلر (أصبحت الآن دايملر - كرايزلر) - هي زيادة نسبة السيارات الرياضية في إجمالي إنتاجها من السيارات. فبين عامي 1985 و2001، ارتفعت هذه النسبة من 27 إلى 63 في المائة. بعبارة أخرى، بات الجزء المركزي من صناعة السيارات يُركّز على الجزء الذي يُسهم أضعافاً مضاعفة في العجز البترولي الأميركي.

في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، قادت الصلة بين السيارات الرياضية واعتماد أميركا على *النفط العربي*، إلى جانب إسهام السيارات في تلويث البيئة، بعضَ الأميركيين إلى البدء في التساؤل حول الشعبية المتنامية للسيارات الرياضية. ففي نوفمبر 2002، كان مقر جنرال موتورز مسرحاً لتظاهرة عنيفة للمطارنة، والناشطين اليهود، والمسيحيين الإنجيليين، الذين ناشدوا الشركة "أن ترتفعَ إلى مستوى التحدي الأخلاقي" بتصنيع عدد أقل من السيارات الشرهة للبنزين. وقامت إحدى المجموعات المشاركة في الحملة الاحتجاجية، وهي الشبكة البيئية الإنجيلية ومقرها بنسلفانيا، بإطلاق حملتها الإعلانية التلفزيونية الخاصة ضد السيارات الرياضية، متسائلة "أي سيارة كان يسوع سيقود"(13)؟ وقال قائد الحملة، الكاهن جيم بول، إنّ التلوث الذي تسببه السيارة كان له أثره المدمر على الخليقة. نحن ننشر رسالة تقول إننا كي نحبَ جيراننا ونهتم بالخليقة، فإنّ على صانعي السيارات، وصانعي السياسات أن يصنعوا سيارات تعكس قيمَنا الأخلاقية". وشدد المشاركون الآخرون في الحملة على أهمية الربط بين السيارات

الرياضية والتنامي السريع للواردات النفطية من البلدان التي يـروْن أنهـا تـأوي الإرهاب.

لكن، رفض الإنجيليون الأميركان رسالة بول، فكـثيرٌ منـهم مسـتعملون متحمسون للسيارات الرياضية. فقد أدان الكاهن **بات روبرتسون** المشـاركين في الحملات المناهضة لهذه السيارات قائلاً: "أظن أنّ مفهومَ ربط يسوع بحملة مناهضة للسيارات الرياضية يقارب التجديف، وأعتبره نكتة". وانضمَ إلى المناظرة تُجمّـعُ مالكي السيارات الرياضية الأميركان فنشر إعلاناً على صفحة كاملـة في جريـدة *USA Today* يظهر شخصاً إسبانيَ الأصل يدعى عيسى ريفيرا واقفاً بفخر واعتزاز أمام سيارته الرياضية ولسان حاله يقول إنّ هذا الذي اسمه عيسى يحب بالتأكيـد سيارته الرياضية. وفي مزاجٍ مشابه، صرّح الناطق باسم اتحاد صانعي السيارات أنّ يسوع كان سيختار سيارة رياضية كي يستطيع عددٌ مـن حوارييـه الركـوب معه"[14].

## الأميركيون العاديون وسياراتهم

دعنا الآن نقوم بزيارة قصيرة إلى السيد والسيدة أميركا العادية، وطريقتهما في الحياة التي تكاد تكون مُمَوْطرةً تماماً في بداية القرن الواحد والعشرين. فهما يعيشان مع ابنتهما المراهقة في ضواحي إحدى المدن الأميركية الكبرى. وبما أنهم يشكلون أسرة أميركية عادية، فإنّ لديهما سيارتين اثنتين، لذلك فهم ينتمـون إلى شريحة الـ 38.6 في المائة من الأسر الأميركية التي تملك كلٌ منها سيارتين، ويبلغ عددها 104,700,000 أسرة، وهي نسـبة كانـت 34 في المائـة سـنة 1980[15]. ولكن، بما أن هذه الأسرة ستشتري عما قريب سيارة لابنتـها ذات الست عشرة سنة، فلن تعودَ الأسرة أسرة أميركية عادية بل ستنضم إلى شريحة الـ 18.3 في المائة من الأسر الأميركية التي تملك ثلاث سيارات، وهي نسـبة كانت 17.5 في المائة سنة 1980. وبعد أن تصبحَ السيارة الجديدة تحت تصرف البنت المراهقة، ستضاف سيارة إلى مجموع السيارات المسجلة باسـم سـائقين

أميركيين أي 215,580,000 (ما بين سيارات، وشاحنات، وباصات)، وقد كان هذا الرقم 155,796,000 سنة 1980.

في العام 2000، قرر السيد والسيدة أميركا العادية استغلالَ عروض تمويل الشراء المقدَّمة بفائدة منخفضة لاستبدال سيارة سيد الأسرة، وشراء سيارة لسيدتها. وكلاهما يعمل ويقطعان معاً ما مجموعُهُ 6,492 ميلاً بالسيارة ذهاباً وإياباً بين عملهما والبيت في كل سنة. لكنّ هذه المسافة ليست إلا 26 في المائة من 24,800 ميلٍ تقطعها الأسرة بالسيارة سنوياً، ما بين تبضعٍ، وزياراتٍ عائلية، وعطل... الخ.

لقد فكّر السيد أميركا العادية في الانضمام إلى شريحة الـ 5.2 في المائة من العاملين الأميركيين الذين يستعملون نظام النقل العام للانتقال إلى العمل (وقد كانت نسبة هذه الشريحة هي 6.4 في المائة سنة 1980)، لكنْ بما أن الزمن اللازم للانتقال بوسيلة النقل العام هو 42 دقيقة مقابل 20 دقيقة بالسيارة، فقد تخلى عن هذه الفكرة. وعندما قيل له إن 20 في المائة من العاملين بأوروبا الغربية يذهبون إلى العمل بوسائل النقل العامة، تصوّر السيد أميركا العادية أن سببَ ذلك هو ضيقُ ذات يدِ هؤلاء لاقتناء سيارة. أما السيدة أميركا العادية فقد كانت فيما مضى من شريحة الـ 11.2 في المائة من العاملين الأميركان الذين يذهبون إلى العمل مع صديق في سيارةٍ واحدة (وهي نسبة كانت 19.7 في المائة سنة 1980)، لكنْ بما أنها باتت تستطيع شراءَ سيارةٍ خاصة بها فستفعل.

لقد أحب السيد والسيدة أميركا العادية كلاهما دعمَ الصناعة المحلية، لذلك فقد ابتاعا سيارتَيْ فورد: سيارة فورد توروس سيدان للسيد بسعة 3 ليتر، ومحرك 6 سلندرات، تقطع في المدينة 20 ميلاً في الغالون الأميركي، وعلى الطرق الرئيسة 27 ميلاً في الغالون، وسيارة رياضية من نوع فورد إكسبلورر للسيدة بسعة 4 ليتر، ومحرك 6 سلندرات، تقطع في المدينة 14 ميلاً في الغالون الأميركي، وعلى الطرق الرئيسة 19 ميلاً في الغالون. وعندما أجابا على أسئلة مسح لآراء الزبائن أجريَ منذ سنتين، كانا من شريحة الزبائن الخمسين في المائة

الذين قالوا إنهم عندما سيشترون سيارة جديدة في المرة القادمة ستكون هذه سيارة رياضية[16]. كذلك كانا من شريحة الثلاثين في المائة من الزبائن الذين قالوا إنّ الأمانَ هو أهم ما يبحثون عنه في السيارة الجديدة. لكنهما لم يكونا من شريحة الأحد عشر في المائة من الزبائن الذين جعلوا كفاءة استهلاكَ الوقود [fuel economy] هي السمة الأساسية التي ينظرون إليها عند شرائهم سيارة جديدة. لقد كانت السيارة الرياضية الجديدة التي اشترياها إحدى 9.1 مليون *شاحنة خفيفة* (ما بين سيارة رياضية [SUV]، وسيارة نزهات [camper]، وبيك آب) بيعت سنة 2000، وفاقت عدداً لأول مرة السيارات القياسية المباعة في تلك السنة (8.9 مليون سيارة)[17]. وكانت مبيعات الشاحنات الخفيفة قد بدأت تكتسح السوق باضطراد منذ الثمانينيات حين ظهرت عربات الركاب والبضائع (الميني فان)، لكنّ السيارات الرياضية اليوم لا تحل وحسب محل السيارات العادية، بل بدأت في السنوات القليلة الماضية تحل محل الأنواع الأخرى من الشاحنات الخفيفة أيضاً.

يفضّل السيد والسيدة أميركا العادية قيادة سيارات كبيرة وقوية. ففي العام 2000، لم تتجاوز نسبة السيارات الصغيرة المباعة في أميركا 24.4 في المائة من إجمالي عدد السيارات المباعة، وكان آنذاك 17 مليون سيارة، وقد كانت هذه النسبة 38.5 في المائة سنة 1991، و41 في المائة سنة 1981. بالفعل، فحسب الشركة الاستشارية في مجال صناعة السيارات أوتوباسيفيك ومقرها كاليفورنيا، تبيّنَ في مسحٍ حديث أجرته الشركة أن 7 في المائة فقط ممن اشتروا سيارة جديدة قالوا إنهم سينظرون في شراء سيارةٍ صغيرة عندما يشترون سيارة في المرة القادمة[18]. وكانت سيارات سيدان، والسيارات الرياضية [SUV] هي المفضلة ليس لرحابتها، ومستوى الراحة فيها فحسب بالمقارنة مع السيارات الصغيرة، بل لأنها أكثر أماناً من هذه الأخيرة، في رأي معظم الأميركيين. وهو بمشاركته هؤلاء الرأي، يحاول السيد أميركا العادية أن يقنعَ ابنته ذات الست عشرة سنة بألا تشتريَ سيارة صغيرة. وهي تقول إنها تحب سيارة شيفروليه كافالييه الصغيرة، لكنه يرى

أنه يستطيع بالمبلغ نفسه من 10,000 إلى 12,000 دولار شراء سيارة ميركوري غراند ماركيز عمرها ثلاثة أعوام لا لشيء إلا لأنها آمنٌ على ابنته من السيارة الصغيرة.

لقد تأثرت أفكارُه حول هذا الأمر كثيراً بمقال قرأه في 2 يوليو 1999 في الطبعة الأميركية لمجلة *USA Today* بعنوان "كم ميتاً بالغالون". وقد زعم صاحب المقال جيمس هيلي، وهو مراسلُ شؤون السيارات في هذه المجلة الإخبارية، أنّ فرضَ معايير لاستهلاك الوقود على السيارات الجديدة في أعقاب أزمة النفط سنة 1973 قد سبب آلافَ الوفيات. ففي تحليله بيانات حوادث السيارات منذ العام 1975، حينما أجيز قانون سياسة وحفظ الطاقة، توصل مراسل المجلة إلى أن "46,000 شخصاً لقوْا حتفهم في حوادث سيارات كان يمكنهم النجاة منها لو كانوا يقودون سيارات أكبرَ وأثقل". وبالرغم من أن متوسط كفاءة استهلاك السيارات للوقود حالياً على الطرقات الأميركية كان 20 ميلاً في الغالون بالمقارنة مع 14 ميلاً في الغالون سنة 1975، فإن كلفة هذا الانخفاض في كفاءة استهلاك الوقود "كانت تقريباً 7,700 قتيلاً في كل ميل/غالون أمكن توفيرُه". وقد زُعِم أنّ السيارات الصغيرة – أي تلك التي لا تزيد في الحجم أو الوزن عن سيارة شيفروليه كافاليه أو دودج نيون – بالرغم من أنها لا تشكل أكثرَ من 18 في المائة من السيارات التي تسير على الطرقات، فإنها هي المسؤولة عن 37 في المائة من وفيات حوادث السيارات سنة 1997 – أي 12,144 شخصاً. "وهذا الرقم يساوي ضعفيْ عدد وفيات حوادث السيارات الكبيرة كدودج إنتربيد، وشيفروليه إمبالا، وفورد كراون فيكتوريا". وقد ساق هيلي لدعم حجته قولاً للسيد برايان أونيل، رئيس معهد تأمين السلامة علي الطرقات، جاء فيه "إنّ لدينا مشكلة مع السيارات الصغيرة. فإنْ أردتم حل مشكلة السلامة هذه، تخلصوا من السيارات الصغيرة"[(19)].

ويأتي بيل لافجوي، نائبُ رئيس مجموعة جنرال موتورز، ليحسمَ الأمر للسيد أميركا العادية فيقول "عندما بلغ أولادي سن الرشد، حرصت على أن يقودوا

سيارات كبيرة. إنها مسألة فيزياء. فعندما تصطدم سيارة كبيرة بسيارة صغيرة، تكسب السيارة الكبيرة"[20].

## كفاءة استهلاك الوقود ترتفع، لكن كلفة السيارة تهبط

تطلبتْ معاييرُ كفاءة الاستهلاك المتوسط للوقود على مستوى الشركة [Corporate Average Fuel Economy (CAFE)] التي أدرجت سنة 1975 ألا يقلَ متوسط كفاءة استهلاك الوقود لجميع السيارات الجديدة التي تبيعها أيُ شركة أميركية صانعة للسيارات عن 27.5 ميلاً في الغالون: أي أنه يمكن أن تكونَ كفاءةُ استهلاكُ الوقود لبعضٍ ما تنتج الشركة من سيارات أعلى من هذا الحدّ، وكفاءة بعضها أدنى منه طالما بقي متوسط الكفاءة لجميع السيارات المنتَجة ضمن الحدّ المذكور. ولكن، كما لاحظنا آنفاً، وحتى وقت قريب جداً (إبريل 2003)، لم يكن يُطلب من *الشاحنات الخفيفة* الجديدة أن تكونَ أكفأ في استهلاك الوقود من 20.7 ميلاً في الغالون. ولما كانت السيارات الرياضية، وهي التي تتمتع بكفاءة وسطية أقل في استهلاك الوقود، تصنَف كشاحنات خفيفة لا كسيارات ركاب، كان هذا منفذاً للتملص من تطبيق القانون عليها استغله محبو المحركات والسيارات الكبيرة بأميركا. وبالرغم من ذلك، تعرضت معايير CAFE إلى هجوم متواصل من مدراء شركات صناعة السيارات، ومؤيدي الحرية الاقتصادية، الذين يرفضون ما يرونه تدخلاً من الحكومة في قرارات أصحاب الأعمال التجارية وخيارات المستهلكين. قال **جيم جونسون**، زميل مَجمَع American Enterprise Institute ورئيس جنرال موتورز المتقاعد الذي حشد الدعم لمناهضة قانون 1975، "لقد كانت معايير CAFE غلطة كبيرة، غلطة كبيرة حقاً. فهي لم تحقق أياً من أهدافها، بل شوّهت السوقَ الجديد للسيارات، تباً لها وسحقاً"[21].

إن قيادة سيارات كبيرة بالنسبة إلى الأميركيين حقٌ من حقوق الإنسان. ولقد أصبحت محاولات فرض معايير CAFE أشد على السيارات الرياضية محلَ هجوم قاسٍ من منظمات كمعهد كاتو [CATO Institute]، ومَجمَع American

Enterprise Institute، ومركز الدفاع الأخلاقي عن الرأسمالية [ Centre for the Moral Defense of Capitalism]. ويسخر **جون براغ**، وهو محللٌ سياسي في هذا المركز، من تهجم أنصار البيئة على السيارات الرياضية متسائلاً، "ما الذي يدعو أيَّ شخص إلى بناء محركات الموت المخيفة هذه؟" مجيباً على هذا السؤال "لقد بنوْها لأن سيارات SUVs تتمتع بالأمان، والاتساع، والقوة التي يريدها الأميركيون". وحسب براغ، "فإن الميني فان والسيارة الرياضية SUV أعطتا الأميركيين المركباتِ القوية والفسيحة التي كانوا قد طلبوها قبل إدخال التنظيمات؛ لقد كانتا ردنا على محاولات واشنطن حشرَ كلٍ منا في سيارةٍ صغيرة"[22].

يوافق السيد أميركا العادية على ذلك، كما يوافق رأيَ تلك الافتتاحية التي قرأها في الوول ستريت جورنال أنّ "معايير CAFE كانت محاولة من جماعة الضغط البيئية في السبعينيات لإجبار الأميركيين *الشرهين للبنزين* على التخلي عن سياراتهم المريحة والآمنة لصالح علبِ قصدير مزودة بمحرك". فكان ردّ الأميركيين أن "تجاهلوا تلك السيارات، واشتروا سيارات SUV الرياضية"[23].

ونظراً لتنامي شعبية السيارات الرياضية والشاحنات الخفيفة، هبطت كفاءة استهلاك الشاحنات الخفيفة للوقود في التسعينيات. لقد تحسنت هذه الكفاءة ما بين العام 1973 والعام 1987 من 14 إلى 26.2 ميلاً في الغالون نتيجة تطبيق معايير CAFE. ومنذ ذلك الحين، ثبتت تقريباً كفاءة استهلاك السيارات والشاحنات الخفيفة للوقود. ولكن بسبب ازدياد حصة الشاحنات الخفيفة من السوق على حساب السيارات الاعتيادية، هبطت كفاءة استهلاك الوقود في السيارة الخفيفة المتوسطة المباعة من 26.2 ميلاً في الغالون سنة 1987، إلى 24.7 ميلاً في الغالون سنة 2000[24].

يصرف السيد والسيدة أميركا العادية 17.4 في المائة من ميزانية أسرتهما على الانتقال بالسيارة (تكاليف رأسمالية وتكاليف تشغيل)، وهذا هو تقريباً حالُ الأسرة الأوروبية العادية. وهو ثاني بند إنفاق في الأهمية بعد السكن. وإنّ حريتهما في قيادة السيارات العادية والرياضية الأكبر حجماً والأشد قوة بكثير من السيارات

الأوروبية تعتمد بالتالي على *شرائية* [affordability] هذه السيارات وتوافرية [availability] الوقود الرخيص. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط السعر الحقيقي للسيارات الجديدة بين عاميْ 1990 و1999 من 19,753 إلى 21,420 دولاراً، هبط متوسط سعر الفائدة في عروض تمويل شراء هذه السيارات من 12.5 إلى 7.96 في المائة. وبما أن الرواتب والأجور ازدادت هي أيضاً بين عامي 1990 و1999، هبط مؤشر شرائية السيارة [Automobile Affordability Index (AAI]، وهو متوسط السعرْ الكامل للسيارة، بما في ذلك تكاليف تمويل شرائها، معبَّراً عنه بعدد أسابيع راتب الشاري، من 29.4 أسبوعاً سنة 1990 إلى 23.8 أسبوعاً سنة 1999. بالفعل، فلقد كان مؤشر AAI سنة 1999 يساوي تقريباً ما كان عليه سنة 1979 (أي 23 أسبوعاً).

أما سعر البنزين في الولايات المتحدة فأقلُ منه في أي بلد متقدم مصنَّع، وقد كان سنة 2000 يعادل تقريباً ما كان عليه في الصين (1.47 دولاراً في الولايات المتحدة مقابل 1.44 دولاراً في الصين). في الواقع، يقل سعر غالون البنزين عن سعر قنينة ماء معدني كبيرة (1.90 دولاراً)[25] وبأخذ التضخم في الحسبان، لم يزدِ السعرُ *الحقيقي* لغالون البنزين الأميركي سنة 2001 أكثر من 3.6 سنتات عن سعره سنة 1978، وكان سعرُه بين عامي 1991 و1999 أدنى بكثير من سعره الحقيقي سنة 1978[26].

يعود الفرقُ الكبير في سعر البنزين بين الولايات المتحدة وسائر البلدان المصنعة الأخرى في المقام الأول إلى تدنّي مستوى الضريبة على البنزين هناك. ففي سنة 1999 بلغت الضريبة 33 في المائة من سعر البنزين بالولايات المتحدة، بينما كانت هذه النسبة 49 في المائة بكندا، و59 في المائة باليابان، و76 في المائة بالمملكة المتحدة. وتكاد لا تختلف الفروقات في وقود الديزل عن هذه الأرقام[27]. ولهذا الفارق في الضريبة انعكاسٌ مهمٌ أيضاً. فبقدر ما تقل نسبة الضريبة من السعر النهائي للبنزين في محطة الوقود بالولايات المتحدة، تزداد مساهمة سعر النفط الخام في هذا السعر النهائي. وبالتالي، فإن السعر النهائي يتحدد بسعر النفط الخام في

الولايات المتحدة، أكثر مما هو في البلدان الأخرى ذات الضريبة الأعلى على سعر الوقود. وبهذا المعنى يكون مستعملو السيارة في الولايات المتحدة أكثرَ عرضة لتقلبات سوق النفط العالمي من مستعملي السيارة في غيرها من البلدان المصنعة المذكورة، وهم في هكذا مجتمعٍ مُمَوْطر إلى هذا الحدّ حساسون جداً لتقلبات سعر البنزين التي ترافق تقلبات سعر النفط الخام. إلى ذلك، وحسب رئيس الاتحاد القومي لأرباب صناعة البتروكيمياء والتكرير، "فإن سعر البنزين بأميركا ربما يكون أشهرَ سعر لمنتج أو سلعة لأنه موجودٌ على ناصية كل شارع تقريباً"[28]. لذلك، فهو أيضاً سعرٌ *سياسيٌ* جداً وعلى الرغم من أن رفع ضريبة البنزين من شأنه ربما أن يخففَ من تقلّبه مستقبلاً للأسباب المشروحة آنفاً، فإن اقتراح هذه الزيادة من أي سياسيٍ أميركي كفيلٌ بإسقاطه في صناديق الاقتراع.

## بوش، والطاقة، والبيئة

إن الولايات المتحدة مسؤولة عن 44 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD] المصنعة[29]. وبالرغم من أن بوش طرح في حملته الانتخابية ما بدا أنه نهجٌ بناء، وغيرُ منحاز لمسألة شائكة هي توافق الولايات المتحدة مع بروتوكول كيوتو الذي وضع حدوداً للانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون، وغيره من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، لم تكد تمضي على استلامه الرئاسة أشهرٌ ثلاثة، حتى تخلى بوش بسرعة عن موقفه السابق هذا، متخذاً موقفَ معارضة صارخة لهذا البروتوكول في رسالة وجهها إلى مجموعة من الشيوخ، أعلن فيها "إنه سيعارض كيوتو لأنه أعفى 80 في المائة من بلدان العالم ومن ضمنها الصين والهند، وكان وسيلة غيرَ عادلة، وغيرَ فعّالة لمواجهة هموم التغيّر المناخي العالمي"[30]. وفي رأي **بول أونيل**، وزير مالية بوش آنذاك، ظهر في قرار بوش كل ما يدل على ألاعيب تشيني، البارع في فن تحريك الدمى[31]. ولقد نال رفضُ بوش كيوتو تأييداً واسعَ النطاق في أوساط شركات النفط، والغاز، والفحم لكنه عكس أيضاً واقعَ أميركا المُمَوْطرة ككل.

يشتمل حرقُ بنزين السيارات في محرك احتراق داخلي على تفاعل بين الهايدروكربونات التي في الوقود وبين الأوكسجين، وينتج عن الاحتراق بخارُ الماء، وثاني أكسيد الكربون، وطاقة حرارية. فمثلاً، في حالة البنتان، أحد مكونات البترول، يتحرر حوالى 3 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون من استهلاك كل كيلوغرام من البنتان. يزن الليتر الواحد من البنتان حوالى ثلثيْ كيلوغرام، لذلك فإن السيارة تطلق كيلوغرامين من ثاني أكسيد الكربون من كل ليتر تستهلكه من الوقود. دعنا الآن نعود إلى السيدة أميركا العادية، التي التقيناها قبل ذلك في هذا الفصل، وسيارتها الجديدة فورد إكسبلورر. تبلغ الكفاءة الوسطية لاستهلاك الوقود في هذه السيارة 16.5 ميلاً في الغالون الأميركي الواحد (أو 4.36 ميلاً في الليتر). وهكذا، إذا كانت تقطع حوالى 10,000 ميل في السنة، فإن سيارتها هذه تستهلك 2,294 ليتراً من الوقود، وتطلق ما يزيد عن أربعة أطنان ونصف من ثاني أكسيد الكربون في الجو. بعبارة أخرى، إذا كان لبوش أن يخفضَ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تخفيضاً كبيراً، فكان سيتعيّن عليه ليس فقط فرضُ قيود صارمة على مؤيديه في شركات الطاقة، ولكن على طريقة حياة الملايين من الأميركيين العاديين، وهي طريقة حياة تلخّص، كما أشرنا آنفاً، صميمَ قيم الفردانية و*الحرية* التي تمجدها أميركا المحافظة وممثلوها السياسيون.

لكن كانت لدى بوش بالفعل ورقة واحدة ليلعبَ بها اللعبة البيئية. ففي خطابه عن حالة الاتحاد في 23 يناير 2003، الذي سعى فيه بآن واحد لتصوير إدارته كصديقة للبيئة وإظهارِ أنها *تفعل شيئاً* إزاء الاعتماد المتزايد على النفط الأجنبي، قال بوش "أقترح اليوم تخصيصَ 1.2 مليار دولار لتمويل بحث يجعل أميركا رائدة العالم في تطوير سيارات نظيفة، تسير الهيدروجين". وحسب بعض مؤيدي الإدارة، فإنّ هذا الالتزام الجديد بتطوير محرك سيارة لا يعمل على البنزين "يقوّض الادعاءات القائلة بأن فريق بوش أسير المصالح النفطية"[32]. في الواقع، إن ما دعيَ *مبادرة سيارة ووقود الحرية* [FreedomCar and Fuel Initiative]، التي ستعطي 1.7 مليار دولار من مال دافعي الضرائب الأميركيين للشركات الأميركية

على مدى خمس سنوات، لم ينجز مِن وعد بوش شيئاً. فتطوير سيارة تجارية تعمل بخلية الوقود [fuel-cell] هو بالتأكيد أحد أقل التكنولوجيات البديلة قيد الـدرس في الوقت الراهن حظاً في التحقق. فإنتاجُ الهيدروجين في الوقت الحاضر أعلى كلفة بأربع مرات من إنتاج البنـزين، وخلايا الوقود أعلى كلفة بعشرة أضعاف من محركات الاحتراق الداخلي. وحتى لو أدت البحوث إلى خفض كلفة خلايا الوقود إلى ما يكافئ كلفة محرك السيارة التقليدي، فإنّ مشكلة بطء معدل اختراق السيارة الجديدة الأسواق (بسبب طول فترة احتفاظ مالكي السيارات بسياراتهم الحالية)، ستجعل تحقيق وفورات كبيرة في النفط، وتحسينات بيئية مهمة أمراً بعيدَ المنال قد يستغرق عقوداً. وما يعقّد هذه المشكلة أن برنامجَ بوش يفتقر إلى أيِ آلية لتحميل صناعة السيارات مسؤولية تحويل الخطط النظرية إلى سيارات حقيقية، أو إلى أي آلية اقتصادية، أو اجتماعية لتأمين التحوّل عن التكنولوجيا الراهنة القائمة على البنـزين.

قال **إد مورفي**، مدير عام التكرير والتسويق في المَجمَع الأميركي للبترول، "إنّ تصريحَ الرئيس مشجع، فخلايا الوقود تكنولوجيا جديدة ومثيرة، قد تقرر مستقبل الطاقة في أميركا بشكلٍ جلي". *مستقبل* الطاقة نعم. وإلى أن يأتيَ هذا المستقبل، يمكن أن توضَعَ على الرف أيُ محاولة جدية لمعالجة مشكلة أميركا الراهنة في شراهتها للبنـزين، كأنْ تفرَض معاييرُ إجبارية صارمة حقاً على صانعي السيارات من حيث متوسط الكفاءة في استهلاك الوقود. بالفعل، فقد قارن مجلسُ الدفاع عن الموارد الطبيعية، وهو تجمعٌ أميركي للدفاع عن البيئة، وفوراتِ النفط مما يصفه بسيناريو محرك خلية الوقود *المتفائل* (إنـزال 100,000 سيارة تعمل على خلية الوقود في السنة حتى 2010، و2.5 مليون سيارة من هذا النوع حتى 2020) بسيناريو الحدّ من كفاءة استهلاك الوقود الذي يقترحونه هم (40 ميلاً في الغالون حتى 2012، و55 ميلاً في الغالون حتى 2020 كمتوسط إجباري لاستهلاك الوقود في خلية السيارة)، مبيناً أن وفوراتِ النفط الممكنة ببرنامجهم من الآن وحتى العام 2020 ستكون أكبرَ 25 مرة مما في سيناريو سيارة

خلية الوقود. وحتى في العام 2030، عندما تصبح سيارة خلية الوقــود أكثــر شيوعاً، ستظل وفورات النفط الناتجة عن تحسين كفاءة استهلاك الوقود أكــبرَ بخمس مرات من تلك التي سوف تأتي بها سيارة خلية الوقود[33]. وبعيداً عن أن تجعلَ مبادرة سيارة ووقود الحرية من بوش شخصاً أكثر *اخضراراً* أو أقلَّ *نفطية*، فقد أكدت أنه صديقٌ صدوق لصناعة النفط، ومسهمٌ كريم في رفاهة أميركــا الشركة.

## حجم احتياجات أميركا إلى وقود السيارات من 1999 إلى 2050

دعنا نعود إلى السيد والسيدة أميركا العادية، ونضرب بياناتنا لهــذه العينــة *الأسرية* بعدد جميع الأسر الأميركية وهو 104,700,000 لنحصــلَ علــى إجمــالي احتياجات أميركا من وقود السيارات. نحن نعلم أن المسافة السنوية التي تقطعهــا بالسيارة أسرة أميركية مكونة من ثلاثة أفراد كأسرة السيد والسيدة أميركا العادية هي 24,800 ميل. وسنفترض أن متوسط كفاءة استهلاك الوقود لسيارتيْ الســيد والسيدة أميركا العادية مأخوذتين معاً داخل المدينة، وعلى الطرقات السريعة هــو بحدود 20 ميلاً في الغالون، فيكون إجمالي استهلاك هذه الأسرة الأميركية العاديــة من وقود السيارات في العام 1,240 غالوناً أميركياً. على هذا الأســاس، يكــون إجمالي استهلاك الأسر الأميركية من وقود السيارات في الســنة 129,828 مليــون غالون. وبما أن البرميل الواحد يعادل 42 غالوناً، يمكننا حساب إجمالي اســتهلاك الأسر الأميركية من وقود النقل بالبرميل، فنجد أنه 3,091 مليون برميل في الســنة، أو 8.5 مليون برميل في اليوم[34].

بالطبع، يستند هذا الحساب إلى افتراض أن متوسط كفاءة استهلاك الوقود لجميع السيارات الخفيفة على الطرقات الأميركية اليوم يعادل مجموعَ استهلاك الأسرة الأميركية العادية التي لديها سيارتان. ولكن قد يختلف هذا المتوسط إذا أخذنا في الاعتبار، من ناحية، حقيقة أن المخزون الإجمالي للسيارات أقدم مــن سيارتيْ السيد والسيدة أميركا العادية (ما يؤدي إلى خفض متوســط كفــاءة

استهلاك الوقود)، وأخذنا في الاعتبار من ناحية أخرى الأثرَ الكبير لوجود السيارات الرياضية [SUVs] في المخزون الإجمالي للسيارات الداخلِ في الحساب (ما يؤدي بالتالي إلى رفع متوسط كفاءة استهلاك الوقود). في الحقيقة، يبدو أن هذين العاملين المتعاكسين يلغي أحدهما الآخر. فالكفاءة الفعلية للسيارة الأميركية الخفيفة العادية هي 20 ميلاً في الغالون، لذلك يظل حسابنا لإجمالي الاستهلاك اليومي بثمانية فاصل خمسة مليون برميل من وقود السيارات الأميركية الخفيفة صحيحاً. ويظل تقديرياً كذلك، ولكنه قريب جداً من الرقم الذي توصل إليه المكتب الأميركي لإحصاءات النقل وهو 8.2 مليون برميل في اليوم.

يجب أن نضيفَ إلى هذا الرقم الوقودَ الذي تستهلكه الشاحنات الثقيلة بأميركا؛ تلك التي تستخدَم للنقل البري. فلدى الولايات المتحدة 7,858,000 شاحنة ثقيلة مسجلة تعمل 2,154,000 منها في الشحن البعيد، وتسمى "قاطرة - مقطورة" تجر مقطورات ثقيلة. ويوجد بالإضافة إلى ذلك نحو 750,000 حافلة من مختلف الأنواع. تستهلك الشاحنات الثقيلة والحافلات نحو 36,300 مليون غالون في السنة (أي 2.4 مليون برميل من الوقود في اليوم). وبإضافة الوقود الذي تستهلكه الشاحنات الثقيلة والحافلات إلى الوقود الذي تستهلكة السيارات الخفيفة نحصل على استهلاكٍ كلي لوقود المركبات مقداره 10.6 مليون برميل في اليوم. فإذا وضعنا هذا الرقم في منظورٍ نسبي، نجده يعادل تقريباً إجمالي الاستهلاك اليومي من البترول لأميركا الجنوبية، وأفريقيا، والاتحاد السوفياتي السابق معاً.

بالنظر إلى المستقبل، تتوقع وكالة معلومات الطاقة [EIA] التابعة لوزارة الطاقة الأميركية أن تستمر الاحتياجات النفطية الكلية لأميركا بالارتفاع لتصلَ إلى نحو 26.7 مليون برميل في اليوم سنة 2020، أي بزيادة 37 في المائة عما كان عليه الاستهلاك سنة 1999 وهو 19.5 مليون برميل. وسيرتفع الطلب على جميع أنواع وقود النقل بأكثر من 40 في المائة بين سنتيْ 1999 و2020[35]. بالفعل، سيصل

الطلب على الوقود من قطاع النقل وحده في الاقتصاد الأميركي سنة 2020 (وهو 19.22 مليون برميل) إلى ما يعادل *إجمالي* الطلب الأميركي على البترول سنة 1999 وسيكون معظم هذه الزيادة ناتجاً عن ارتفاع الطلب على البترول من السيارات والشاحنات بأميركا.

يمعن مكتب تكنولوجيات النقل [Office of Transportation Technologies (OTT)] التابع لوزارة الطاقة الأميركية النظر إلى المستقبل، بمعاينته عدداً من السيناريوهات للطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة حتى سنة 2050. تشتمل *الحالة الأساسية* التي تقوم عليها الدراسة على ازدياد إجمالي الطلب الأميركي على البترول من 19.5 مليون برميل في اليوم سنة 1999 إلى 44 مليون برميل في اليوم سنة 2050 وارتفاع طلب قطاع النقل إلى 30 مليون برميل في اليوم، منها 21 مليون برميل في اليوم تستهلكها السيارات الخفيفة والثقيلة على الطرقات السريعة[36]. تفترض هذه *الحالة الأساسية* أن كفاءة استهلاك السيارة الخفيفة للوقود لن تتحسن في الخمسين سنة القادمة، لأن زيادة سعر النفط خلال تلك الفترة ستكون طفيفة. وفي الوقت نفسه، تشير الدراسة إلى أن "افتراض أن النفط سيكون مستورداً 100 في المائة تقريباً سنة 2050"[37].

في السيناريوهات البديلة، حيث أدخلت مختلفُ أنواع التحسينات التكنولوجية في المعادلة كعوامل (كالسيارات الكهربائية الهجينة والسيارات التي تسير بخلية الوقود... الخ)، تبقى مشكلة أن هذه التحسينات تأخذ وقتاً طويلاً جداً لتنتشر في مخزون السيارات التي في البلاد. وبسبب البطء النسبي لمعدلات الاستبدال، فإن التلبُّثَ في المخزون الحالي للسيارات سيجعل الفاصلَ الزمني بين إنزال التكنولوجيا الجديدة إلى السوق، وتحقيق فوائد الوفورات البترولية طويلاً جداً. فمثلاً، إذا اتخذت السيارات المتقدمة منحى اختراق للأسواق يبدأ بعشرة في المائة من السوق سنة 2001، ويبلغ 100 في المائة سنة 2010، فإنّ كفاءة استهلاك الوقود على الطرقات لن تتضاعف إلا قريباً من سنة 2030. أما إذا استغرق اختراق

السوق عشرين سنة وهذا أكثرُ واقعية، فستستغرق كفاءة استهلاك الوقود 38 سنة لتتضاعف.

لقد كان الغرض من الدراسة التي أجراها مكتب تكنولوجيات النقل إظهار كم تصبح *الحالة الأساسية* غيرَ واقعية عندما يضاف إلى النقاش قيدان اثنان؛ هما تنامي طلب العالم النامي على النفط، واحتمالُ وصول الإنتاج التقليدي للنفط العالمي إلى أوجه الجيولوجي المحتوم سنة 2020 تقريباً. وبالرغم من أن ثانيَ هذين *القيدْين ربما* يكون متشائماً جداً (انظر الفصل العاشر)، كان قلق مكتب تكنولوجيات النقل نابعاً من احتمال أن تصبحَ أميركا أكثرَ فأكثر عرضة لصدمات أسعار النفط، ما لم تتخذ بسرعة إجراءاتٌ للحدّ من استهلاك البترول على الطرقات السريعة في محله. وخلصت الدراسة إلى النتيجة السياسية التالية، وهي أنّ على الحكومة أنْ تكونَ أكثرَ تبصراً، وأكثر تدخلاً لتغيير تفضيل الجمهور لنمط الموطرة الحالي القائم على البترول. وقد خلص مكتب تكنولوجيات النقل إلى أنه، لضمان انتقالٍ منظم من أنواع الوقود التقليدية، إلى أنواعٍ جديدة من الوقود، ومن الركود في كفاءة استهلاك الوقود إلى أسطولٍ أكثرَ كفاءة في استهلاكها، كان ثمة حاجة قوية إلى سياسات جديدة "قد يواجه بعضُها على الأقل مقاومة من عامة الناس و/أو صناعة السيارات"[38]. وحتى الآن، ليس لدى صناعة السيارات ولا عامة الناس ما يخشوْنه من هذا الأمر.

## عربةٌ اسمُها الحرية!

أشرنا في نهاية الفصل الأول إلى السيارة الأميركية بالقوة الماحقة [juggernaut]؛ ذلك الوثن الهندوسي القديم الذي يُحمَل في موكب على عربة ضخمة بعجلات، ويرمي المتعصبون الكريشناويون بأنفسهم تحت عجلاتها في وجدٍ تعبدي. قد يبدو المجاز الديني مبالغاً فيه، لكنْ من المهم مع ذلك إدراكُ الوظيفة الأيديولوجية التي تلعبها السيارة في منظومة القيم الأميركية. فحسب دراسة أجريت في جامعة ميتشيغان لصناعة السيارات الأميركية وقد أشرنا إليها فيما سبق: "تسهم

السيارتية [automobility] في تسهيل أمرِ العزم على الفعل لدى المرء، وفي حريــة حركته، وتوجيهِ نفسَه بنفسه، والشعور بالخصوصية لديه، واختيار وقت الوصــول إلى الوَجهة المقصودة، والسيطرة على البيئة المجاورة مباشرة. وهي لدى كثيرين لبُ الفردانية الأميركية"[39]. بالفعل، فحسب تعبير المحلل السياسي المحافظ **جون بــراغ** "السيارة هي أعظمُ رمزٍ معاصر للحرية الأميركية... إنها رمزٌ قوي لما يجعل أميركــا أعظمَ بلاد العالم، وأكثرَها حرية"[40].

تشكلُ مشاعرُ كهذه جزءاً من الأساس الأيديولوجي لتلك المجموعة الصــغيرة من الرجال والنساء الذين سيطروا على الولايات المتحدة الأميركية في 12 ديسمبر 2000[41]. هذه الإدارة الجمهورية اليمينية – وهي اتحادٌ بين مصالح النفط والطاقــة ممثلاً *بمحور النفط*، ومجموعةٍ من الأيديولوجيين الريغانيين المتعصبين أطلقت عليهــا وسائل الإعلام اسم *المحافظين الجدد* – لن تتورع عن اتخاذ أي إجــراء ضــروري لحماية طريقة أميركا في الحياة المموطرة تماماً. ولكن مع إشراقة الألفيــة الجديــدة، ووصول اعتماد أميركا على واردات النفط من الخليج إلى مستوى لم تبلغه من قبلُ قط ارتفاعاً، كان ثمة تحذيراتٌ خطيرة من أزمة طاقة وشيكة لم يسبق لحدتها مثيل، وبالرغم من اختلاف الآراء بشأن الطبيعة الدقيقة لهذه الأزمة – كمــا ســنرى في الفصل القادم – كان ثمة اتفاق عام في الرأي بين مختلف الهيئات الخــبيرة أن هــذه الأزمة تقترب منا بسرعة.

# 10 الأزمة الوشيكة

النفط دمُ الاقتصاد الأميركي.

موقع وب وزارة الطاقة الأميركية، 2001

في كفاحهم المرير لتأمين أمن الطاقة، وتصميمهم على حماية *طريقة الحياة الأميركية*، ينهل الزعماء والمشرعون الأميركان من مصدرٍ هام للمعلومات موضوعٍ تحت تصرفهم. فبميزانيةٍ تبلغ 75 مليون دولار، وأكثرَ من 600 شخص رفيع مستوى التعليم يعملون فيها كامل الوقت أو جزءاً منه، لا شك في أن وكالة معلومات الطاقة [EIA] التابعة لوزارة الطاقة الأميركية هي أفضلُ مصدرٍ للمعلومات الإحصائية المتصلة بالطاقة في العالم. ومنذ إنشائها سنة 1977، نشرت الوكالة آلافَ التقارير المفصلة، والتحليلات، والتوقعات لإرشاد صانعي السياسة الأميركيين ومدراء الشركات الأميركية في سعيهم لتحقيق أهدافهم في تأمين إمدادات الطاقة وفرص العمل التجاري المربح.

عندما استلم أبراهام سبنسر وزارة الطاقة في إدارة بوش في يناير 2001، كانت ستقدَم له لمحة عن *حالة طاقة الاتحاد* استناداً إلى التوقعات، والتحليلات المعدّة للطبعات الأخيرة من نشرات مرصد الطاقة السنوي الدولي، التي تصدر عن وزارة الطاقة، والمبرمجة للنشر بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ. فكان يمكنه، مثلاً، من الاطلاع على مسودة المرصد السنوي للطاقة [Annual Energy Outlook] للعام 2001 معرفة أنّ إجمالي استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة في العشرين سنة القادمة – الذي كان قد أصبح الأعلى في العالم بلا منازع – يُتوقع له الاستمرار في

التصاعد حتى يتخطى سنة 2020 بنسبة الثلث ما كان عليه سنة 1999[1]. فيما يتصل بالنفط، مصدر الطاقة الذي باتت وزارة أبراهام اليوم تسميه على موقعها في الوب دم *الاقتصاد الأميركي*، يرى *المرصد* أن استهلاكه سيصل إلى 26 مليون برميل في اليوم سنة 2020 بعد أن كان 19.4 مليون برميل في اليوم سنة 1999.

في الوقت نفسه، كان أبرهام سبنسر سيلحظ الجانبَ السيئ لارتفاع استهلاك أميركا للطاقة؛ ذلك الازديادَ المقابلَ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 2,041 مليون طن متري من الكربون المكافئ بعد أن كانت 1,511 مليون طن متري سنة 1999. ولكن، ما كان لهذا أن يبدوَ مقلقاً جداً لسياسي قاد فيما مضى معركة في مجلس الشيوخ ضد تشديد معايير كفاءة استهلاك الوقود، وشنّ حملة صاخبة لصالح السماح بحفر الآبار بحثاً عن النفط في الملاذ القطب - شمالي القومي للحياة البرية، وكان ترتيبه الثالث في مقدار ما تلقى من تمويل من شركات النفط والغاز في الدورة الانتخابية سنة 2000، إذ تلقى ما يزيد عن ربع مليون دولار من شيفرون، والبازو إنرجي، وكوستال كوربوريشن، وميتشيغان بتروليوم[2]. فلا عجب إذن أن اتهمته الجماعة البيئية *أصدقاء الأرض* بأنه *رفيق أكابر النفط*[3].

مع أن وزير الطاقة أبراهام كما هو واضح عضوٌ مشارك في *محور النفط*، كان أيضاً أحدَ أعضاء مجموعة من الجمهوريين اليمينيين التي تحلقت، لسنوات، حول شخصية ماكرة اسمها **وليام كريستول**. فكان إبراهام قد أصبح سنة 1990 نائب كريستول الذي كان آنذاك مديرَ شؤون موظفي نائب الرئيس **دان كويلي**. وفيما كان أبراهام سبنسر، بإجماع الآراء، نوعاً من *فتى الغرفة الخلفية*، كان كريستول ناشطاً سياسياً ذا دوافعَ أيديولوجية أدار "مشروع المستقبل الجمهوري"، حيث أسهم في صياغة الاستراتيجية التي أدت إلى فوز الجمهوريين في الكونغرس سنة 1994. وبعد استلامه في السنة التالية رئاسة تحرير المجلة ذات النفوذ *The Weekly Standard*، سرعان ما أصبح كريستول أحدَ الأبواق الرئيسة للمحافظين الجدد، وقد وُصِف في موقع وب وزارة الخارجية الأميركية بأنه "يُعتبَر على نطاقٍ واسع أحدَ كبار المحللين والمعلقين السياسيين في البلاد"[4]. وحسب *الواشنطن بوست*،

كان وزير الطاقة إبراهام *مساعداً* لكريستول، ككثيرٍ من الأشخاص الذين هيمنوا على إدارة بوش الابن[5].

## الصين تختار المَوْطرة

دعونا الآن نعود إلى توقعات وكالة معلومات الطاقة لمستقبل استهلاك النفط، وبعض الأرقام التي يمكن أن تكون قد سببت لوزير الطاقة أبراهام بعض القلق. إذ لم يكن استهْلاكُ الولايات المتحدة من النفط الذي توقعت الوكالة بازدياده هو وحده الذي سيزداد، بل استهلاك العالم كله من النفط أيضاً، من 74.9 مليون برميل في اليوم سنة 1999 إلى 119.6 مليون برميل في اليوم سنة 2020، ستستهلك منه أميركا 22 في المائة[6]. لكنّ ارتفاع الطلب على النفط من العالم النامي سيتخطى، في الوقت نفسه، نظيرَه في البلدان المصنعة الغنية. بالفعل، فلن تتجاوزَ الصينُ اليابانَ فحسب لتصبحَ ثانيَ أضخم مستهلكٍ للنفط في العالم سنة 2002، بل سيزداد استهلاكها من النفط بأكثر من الضعف بين عامي 1999 و2020، وذلك من 4.3 مليون برميل في اليوم إلى 10 مليون برميل في اليوم. أحد الأسباب المهمة لهذه الزيادة هو أن الصين، بعدد سكانها البالغ 1.3 مليار نسمة، كانت تلحق الولايات المتحدة، وبقية العالم المصنَّع على درب المَوْطرة الشاملة الممتع والمفضي إلى الهاوية.

فحسب خبير في شؤون الطاقة الصينية، تعيَّن على الحكومة الصينية في مرحلة ما الاختيارُ بين الاستثمار الواسع في نظم النقل المدينية العامة، وبين تشجيع الاقتناء الشخصي للسيارات منذ أواخر الثمانينيات. واختارت الحكومة المركزية والحكوماتُ المحلية للمدن هذا النهجَ الأخير مع بعض الاستثناءات القليلة[7]. وفي جوٍّ ما بعد ماو الذي شجعت فيه القياداتُ الشيوعية الجديدة الفردية الرأسمالية، "لم يكن هناك بالتأكيد حديثٌ عن ضَوغ سياسة متماسكة للحدّ من الملكية الشخصية للسيارات، وبالتالي من الواردات النفطية"[8]. بالفعل، فسرعان ما أصبح الاقتناء الشخصي للسيارة سياسة رسمية. وقد أشارت الحكومة الصينية إلى صناعة

السيارات في خطتها الخمسية القومية الثامنة بأنها *أحد أعمدة* الاقتصاد القومي.

في العام 1996، كان إجمالي عدد المركبات في الصين لا يزيد عن 10 مليون سيارة (حوالى 8 مركبات لكل ألف شخص) كان عدد السيارات منها 3.9 مليون سيارة فقط، صُنِعَتْ جميعاً في إطار مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية. لكن مع بداية القرن الواحد والعشرين، اتخذت الحكومة الصينية قراراً حاسماً آخرَ - هو إعادة هيكلة صناعة السيارات المبعثرة في البلاد لتشكيل شركتين أو ثلاث شركات كبرى لصناعة السيارات لها هدفٌ واحد - ألا وهو تصميمُ، وتطويرُ، وإنتاجُ سيارةٍ عائليةٍ صينية بسعرٍ يشجع عامة الناس على اقتنائها[9]. قال **جاي غوانغمينغ**، المديرُ المتقاعدُ لشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) معلقاً على انعكاسات ذلك "إذا تحولت دراجاتنا إلى سيارات، فسيكون هذا رقماً مهولاً... يلقي في قلوب العالم الرعب"[10].

لقد كان اقتصادُ الصين يزدهر منذ أوائل التسعينيات، ويزداد إجمالي الناتج القومي بمعدلٍ سنوي بين 9 و10 في المائة. وكان الهدف الصيني مضاعفة إجمالي الناتج القومي أربعة أضعاف بين عامي 2001 و2020، كنتيجة مركبة لمعدل نمو سنوي يبلغ 7.2 في المائة، وكان هذا *ممكنَ التحقيق جداً* حسبَ كبير المراسلين الاقتصاديين *للفايناشيال تايمز*، مارتن وولف[11]. وكانت الصين في الوقت نفسه تضبط نموّها السكاني كي يرتفعَ دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي بسرعة، وإنْ بتوزيعٍ بات أقلَ عدلاً فأقل. وكان سوقُ السيارات الصيني يشهد نمواً محموماً بنسبة مكافئة. ففي العام 2002، سُجل رقمٌ قياسي في مبيعات سيارات الركاب في الصين بلغ 1.2 مليون سيارة، كان نصيبُ جنرال موتورز منها 264,371. وفي العام 2003، كانت مبيعاتُ السيارات الصينية أعلى بأربعين في المائة منها في العام الفائت[12]. وحسب **ريك فاجنر**، رئيس مجلس إدارة جنرال موتورز ومديرها التنفيذي، فإنّ سوقَ السيارات الصيني هو الأسرعُ نمواً في العالم. "فالصين في طريقها إلى أن تصبحَ ثالثَ أضخم سوق سيارات في العالم هذا العام، متخطية ألمانيا وربما اليابان التي تأتي حالياً في المرتبة الثانية"[13].

لقد توقع خبراء صينيون أن يرتفعَ عددُ سيارات الركاب في الصين من 3.9 مليون سيارة سنة 1996، إلى 11.4 مليون سيارة سنة 2010، وإلى 28.5 مليون سيارة سنة 2020. أما العدد الكلي للسيارات في الصين فيتوقع أن يرتفع من 10 مليون سيارة سنة 1996، إلى 36 مليون سيارة سنة 2010، وإلى 77.8 مليون سيارة سنة 2020[14]. بعبارة أخرى، خلال 17 سنة فقط، سيصبح عدد السيارات على طرقات الصين مساوياً عددَ ما كان من سيارات في الولايات المتحدة سنة 1961. وبالفعل، تتوقع بعض المصادر الغربية أن ترتفعَ نسبة المَوْطرة في الصين أكثر من ذلك. فحسب مقال حديث في *الوول ستريت جورنال*، يتوقع أن ينموَ عددُ السيارات على طرقات الصين في العقد القادم خمس مرات ليصلَ إلى 100 مليون سيارة، مقترباً من نصف إجمالي ما لدى الولايات المتحدة"[15].

في هذه الأثناء، كانت الصين تباشر برنامجاً ضخماً لبناء الطرق لمسايرة الارتفاع الحاد المتوقع في معدل امتلاك السيارات. فبين عامي 1991 و2001، ازداد إجمالي طول منظومة الطرق السريعة في الصين من 552 كم إلى 19,453 كم، جاعلاً هذا البلد الثانيَ في العالم، بعد كندا، في طول الطرق السريعة[16]. وتوجد الآن قيدَ التشييد منظومة طرق عابرة للريف تتألف من خمسة طرق شمال – جنوبية وسبعة طرق جنوب – غربية، يُتوقع أن تستغرقَ 30 سنة لتنجز. وستضم في النهاية شبكة بطول 35,000 كم من الطرق الرئيسة تربط بكين بعواصم المقاطعات الأخرى جميعاً، والمناطق ذات الحكم الذاتي. وسترتبط فيما بين المدن المهمة التي يزيد عددُ سكان كلٍ منها عن 500,000 نسمة. ولسوف يربط المشروع ككل ما بين 200 مدينة يسكنها 600 مليون نسمة، أي نحو نصف سكان الصين. كان بناءُ الشبكة حتى العام 2001 جارياً على قدمٍ وساق حيث تم بناءُ 21,576 كم من الطرق الرئيسة في البلاد، 13,533 كم منها طرقٌ سريعة. وكانت تولى عناية خاصة لبناء الطرق الرئيسة في المناطق الغربية التي كانت فيما مضى معزولة. وكان بناء الطرق السريعة في المدن الكبرى يمضي بسرعة هو الآخر، وكان بالكاد يواكب نموَ الحركة. لقد كان في بكين وحدها 300 كم من الطرق السريعة، ولديها الآن

خطط لبناء طريقيْن دائريْن اثنين رئيسيْن، وثمانية طرق سريعة قطرية قبل العام 2005[17]. وحسب زائرٍ غربي إلى بكين زارها مؤخراً، فإنّ المدينة "بدأت تشعر المرءَ كأنه في لوس أنجلوس"[18].

لا حاجة إلى القول إنّ هذا كانت له انعكاساتٌ كبرى على استهلاك الصين للوقود. ففي العام 2001، توقعت وكالة معلومات الطاقة بأن يرتفعَ الطلب على نفط النقل من 37.8 مليون برميل في اليوم، إلى 67.5 مليون برميل في اليوم، بزيادةٍ سنوية معدلها 2.8 في المائة. لكنّ الصين ستتخطى بسهولة هذا المعدل حيث سيقفز استهلاكُ نفط النقل من 1.5 مليون برميل في اليوم سنة 1999، إلى 5.7 مليون برميل في اليوم سنة 2020 بزيادةٍ سنوية معدلها 6.7 في المائة. هذا يعني أن ثلثيْ الزيادة المتوقعة في إجمالي استهلاك الصين من النفط بين عامي 1999 و2020 ستكون من قطاع النقل الذي سترتفع حصته من إجمالي استهلاك الصين من النفط من الثلث سنة 1999، إلى ما يزيد عن النصف بقليل سنة 2020[19]. بل الآن، حسب دراسة حديثة، أصبح النموُ السريع في قطاع السيارات القوة الأولى التي تحوّل الصين من بلدِ مصدّرٍ صرف للبترول إلى بلدِ مستوردٍ صرف له"[20]. في الحقيقة، أصبحت الصين مستورداً صرفاً للنفط سنة 1993، ويتوقع أن تحلّ محلَ اليابان في العقد القادم كثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة[21]. أضف إلى ذلك أن معظمَ احتياجات الصين إلى استيراد النفط تلبّى من الخليج: فقد توقع المرصدُ العالمي للطاقة، إصدار سنة 2002، من منشورات وكالة معلومات الطاقة، أن ترتفعَ صادرات نفط الخليج إلى الصين من 0.7 مليون برميل في اليوم سنة 2000، إلى 7.1 مليون برميل في اليوم سنة 2020[22].

لقد أكد على الأهمية المتنامية للصين في أسواق النفط العالمية أيضاً **لي ريموند**، المديرُ التنفيذي لإكسون موبيل، الذي قال "إنّ مركز ثقل صناعتنا ينزاح بشكلٍ عنيد نحو الشرق الأقصى". وأضاف أنّ الزيادة المضطردة في الطلب على النفط من الصين، التي ستتخطى ازدياد إنتاج شركات النفط العالمية، والمنتجين من خارج

أوبك "ستجعل الشرق الأوسط في موقعٍ أكثرَ قوة فأكثر لتلبية احتياجات الطاقة، وإنّ لهذا عواقبَ جيوسياسية مهمة، مهمة جداً"[23].

بالتالي فإنّ الصين، شأنُها في ذلك شأنُ أميركا، أصبح يتعين عليها التفكير جدياً بأمن إمدادات النفط. فكان أحد ردودها الاستراتيجية على هذه المشكلة أنْ قامت من خلال شركات النفط الحكومية لديها باستثمارات ضخمة في حقول النفط الأجنبية؛ في كازاخستان، والبيرو، وفنزويلا، والسودان. وفي العام 1997، وقعت الصين اتفاقاً مع العراق لتطوير حقل الأحدب، وبدأت كذلك تبني علاقاتٍ وثيقة مع المملكة العربية السعودية، ما يرفع احتمالَ "بداية تطلّع المملكة العربيةِ السعودية إلى الصينيين لتلبية احتياجاتها الاقتصادية، والأمنية، والسياسية التي تلبيها لها الآن الولايات المتحدة"[24]. وهكذا، مع بداية القرن الواحد والعشرين بات واضحاً أن الصين، هي أيضاً، تريد النفط؛ وهي بما تجنيه من مليارات الدولارات من تجارتها التصنيعية التصديرية صار لديها من النقود ما تسدد به ثمنَه.

## "أزمة يمكن أن تنشب في أي وقت"

في 19 مارس 2001، خطب وزير الطاقة أبراهام في مؤتمر عُقد برعاية غرفة التجارة الأميركية التي اجتمعت قبيْلَ رفع لجنة العمل الخاصة حول الطاقة التي شكلها نائب الرئيس ديك تشيني توصياتِها إلى الرئيس جورج دبليو. بوش. حذّر أبراهام من أن الولاياتِ المتحدة تواجه أخطرَ شحٍ في الطاقة منذ السبعينيات قائلاً "دون حل... ستهدد أزمة الطاقة الازدهارَ، والأمنَ القومي، وتغيّر الطريقة التي يعيش بها الأميركيون"[25].

وبعد شهرٍ من ذلك، توصّل تقريرٌ مستقل بعنوان "تحديات سياسة الطاقة الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين" صادرٌ عن المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية، ومعهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة، المؤسسةِ المرموقة، إلى نتيجةٍ مشابهة[26]. بدأت خلاصة التقرير بلغةٍ تكاد تكون رؤيوية:

> مع بداية القرن الواحد والعشرين، يعيش قطاع الطاقة حالة أزمـــة. أزمـــة يمكن أن تنشبَ في أي وقت من عددٍ من العوامل، وستؤثر حتماً على كل بلد في هذا العالم المعولم... لا يخفى أن اضطرابات الطاقة يمكن أن يكونَ لها أثرٌ محتملٌ هائل على الولايات المتحدة والاقتصاد العـــالمي، ولســـوف تؤثر على الأمن القومي والسياسة الخارجيـــة للولايـــات المتحـــدة تـــأثيراً دراماتيكياً[27].

وأوضح التقرير أن أخطرَ تهديد يأتي من قطاع النفط:

> يوشك العالم اليوم أن يستعمل أعظم طاقة إنتاج متاحة للنفط فيه، ما يزيـــد فرصَ نشوبِ أزمةِ إمدادٍ نفطي ذات عواقبَ أفدحَ مما رأيناه في العقـــود الثلاثـــة الماضية[28].

في هذه الأثناء، كانت وكالة معلومات الطاقة تتوقع في "حالتـــها المرجعيـــة 2001" بأن ينموَ إجمالي الطلب العالمي على النفط بمعدل 2.25 في المائة بين عـــامي 1999 و2020. وكان هذا نمواً حاداً بالقياس إلى معدل النمـــو في الـــثلاثين ســـنة الماضية (1.6 في المائة) عَكَسَ الطلباتِ الجديدة على النفط العالمي من البلدان النامية كالصين والهند حيث تقلع برامج المَوْطَرة بسرعة. وقـــد قـــدِّر أن يـــزدادَ النـــهمُ الأميركيُ للنفط من 19.4 مليون برميل في اليوم سنة 1999، إلى 26 مليون برميـــل في اليوم سنة 2020، وترتفعَ وارداتها النفطية في هذه الفتـــرة مـــن 10.9 إلى 17.4 مليون برميل في اليوم. وكان السؤال الذي يتردد على ألسنة كثيرين "هل ســـيكون هناك ما يكفي من النفط للجميع؟".

## عالم ينفد منه النفط

أشار بعض الخبراء إلى انحدارٍ وشيك في الإنتاج العالمي للنفط ناتجٍ عما يمكن أن ندعوه بشكلٍ تقريبي "العجز الجيولـــوجي" [geological shortage]. تقـــوم الفكرة جزئياً على نظرية الاحتمالات، وملاحظة أن الشروط الجيولوجية المطلوبـــة لتشكُّل مخزوناتٍ نفطيةٍ ضخمة جداً هي من الندرة بمكان، فمن المحتمل أن تكـــونَ

جميعُ تلك المخزونات النفطية قد استخرِجَت ووُضِعَت قيدَ التطوير. وعليه، فمع نقصان حجم الحقول المكتشفة باستمرار، سوف نصل إلى نقطة تصبح فيها قاعدة الموارد النفطية العالمية عاجزة عن إسناد الزيادة السنوية المتواصلة لإنتاج النفط في العالم التي شهدها تاريخُ النفط الحديث. يستعمل الجيولوجيون والاقتصاديون القائلون بهذه النظرية نموذجَ أوج هوبرت الذي شرحناه باختصار في الفصل السادس. النتيجة الحاسمة لهذه النظرية، كما يذكر القارئ، هي أنّ إنتاجَ النفط يسير وفق خطٍ بياني جَرَسيٍّ الشكل من الزيادة والنقصان، وتكون سنة بلوغ الأوج تقريباً هيَ السنة التي يكون فيها نصف المخزون النفطي الأصلي قد استخرِج.

إن حجة أصحاب نظرية *العجز الجيولوجي* (الذين سنسميهم، للسهولة، *المتشائمين*) هي التالية. إذا افترضنا أن الكمية الأصلية من نفط العالم الموجودة في قشرة الأرض - الكمية التي كانت موجودة قبل بدء الاستخراج سنة 1859 - تبلغ نحو 6,000 مليار برميل، عندئذٍ تكون الكمية القصوى الممكنُ استخراجُها من هذه الكمية الأصلية هي بين 1,800 و2,000 مليار برميل (بين 30 و33 في المائة). أما الباقي فقد لا يستخرَج أبداً لأسبابٍ تقنية واقتصادية. وهكذا، فإذا ارتفع الاستهلاكُ العالميُ للنفط بحدود 2 في المائة في السنة، وهو المعدلُ الذي تفترضه عموماً المراجعُ المختصة كوكالة معلومات الطاقة [EIA]، فلن يطولَ الأمر قبل أن نستهلكَ نصف موارد نفط العالم، عند هذه النقطة (وهي قمة المنحنى البياني الذي على هيئة جرس) لا بد أن يبدأ انحدار الإنتاج والاستهلاك[29].

فمثلاً، في العام 1998، توقع الجيولوجيان **كولن كامبل، وجان لاهيرير** ببلوغ إمدادات النفط التقليدية العالمية الأوج سنة 2004[30]. وبشكلٍ مشابه، حاول الجيولوجي الأميركي **كينيث ديفايز** أن يثبتَ أنّ الإنتاجَ العالمي للنفط التقليدي سيبلغ الأوج في غضون العام 2005. وقال "إنني لا أراهن على أن الأوج سيكون سنة 2005 لا سنة 2003 أو سنة 2006"؛ لكنه أضاف أنْ "ليس ثمة سببٌ معقول يدفع للاعتقاد بأن بلوغَ الأوج سيتأجل إلى سنة 2009"[31]. وجاء **آر. دبليو. بنتلي**، الذي يرأس فريقاً من الباحثين من مختلف الاختصاصات في جامعة ريدينغ

البريطانية، ليضعَ الأوج أبعدَ قليلاً من ذلك، لكنه خلص مع ذلك إلى أنّ احتمالَ أنْ يكونَ تاريخُ بلوغ الأوج بين 2010 و2015 "يبدو قوياً نوعاً ما".

إذا صحّت هذه النظرية، وبالأخص التقديرات الأكثر تشاؤماً **لكامبل، ولاهيرير، وديفايز**، عندئذٍ فإنّ التداعيات الجيوسياسية للنفط ستكون دراماتيكية. بالفعل، كتب ديفايز في بداية العام 2001 محذراً:

ما ثمّة مبادرة تبدأ الآن يمكن أن تؤثرَ تأثيراً جوهرياً على سنة بلوغ الإنتاج الأوج. فلا التنقيبُ في منطقة بحر قزوين، ولا حفرُ الآبار في بحر الصين الجنوبي، ولا استبدالُ السيارات الرياضية [SUVs]، ولا مشروعاتُ الطاقة المتجددة، لا شيءَ من ذلك يمكنه بأي معدلٍ كان منعُ وقوع حرب التسابق على النفط المتبقي. على الأقل، دعنا نأمل أن تكونَ هذه الحرب بالمال لا بالرؤوس الحربية النووية[32].

أما وكالة معلومات الطاقة، فقد نظرت إلى ما يسمى مشكلة النضوب نظرة متساهلة. ففي مناقشةٍ لهذه المسألة سنة 2002، قدّرت الوكالة قاعدة الموارد النفطية النهائية الممكن استخراجُها بحوالى 3,003 مليار برميل، معتمدة في ذلك على تقرير مؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية [US Geological Survey] قبل سنتين. انطلاقاً من هذه النقطة، وجدت وكالة معلومات الطاقة بالحساب أنّ سنة بلوغ إنتاج النفط العالمي الأوج – عند حوالى 150 مليون برميل في اليوم – لن تكونَ قبل 2037[33]. ولكن لا يوافق الجميع في وزارة الطاقة الأميركية على تاريخ وكالة معلومات الطاقة المحسوب لبلوغ إنتاج النفط العالمي الأوج. فقد رأى مكتب تكنولوجيات النقل [OTT] التابع لوزارة الطاقة الأميركية، الذي تبنى تقريرُه الصادر في مايو 2001 طريقةَ حساب مختلفة قليلاً، أنّ إمدادات النفط العالمية ستبلغ الأوج بين عامي 2016 و2020 بينما يستمر الطلب على نفط المواصلات بالارتفاع أُسياً. بالفعل، فقد كان جلُّ تقرير المكتب منصباً على تداعيات *فجوة النفط* الناشئة على أصحاب السيارات الأميركيين[34].

تبدو نظرية *العجز الجيولوجي* معقولة جداً لأولئك الذين يخشون بحقٍ ألا تكونَ طريقة الحياة الصناعية المعاصرة قابلة للاستدامة[35]. بالفعل، ففكرة أنّ العالمَ

سيواجه قريباً *فجوة طاقة* لا يمكن تخطيها، تنشأ عن نقصٍ طبيعي في النفط، بكل ما يحمل ذلك من نُذُر سوء على *الطريقة الأميركية* في العيش، استعملها صحفيٌّ بريطاني لتفسير غزو إدارة بوش للعراق[36]. ولكن، ثمة خبراءُ نفط كثيرون - اقتصاديون، وجغرافيون، وجيولوجيون - يعارضون بقوة النظرية العامة، وبعضهم يعارض حتى النسخة المتفائلة نسبياً التي تتبناها مؤسسة المسح الجيولوجي الأميركية ووكالة معلومات الطاقة [EIA].

يأتي المعارضون لنظرية *العجز الجيولوجي*، وهم "المتفائلون"، بحججٍ قوية إلى مائدة النقاش. فهم يشيرون، أولاً، إلى أن بعضَ أشد المتشائمين صخباً وضعوا فيما مضى توقعاتهم حول الأوج الوشيك؛ وتبيّن فيما بعد أنهم مخطئون[37]. ثانياً، أكّد هؤلاء على صعوبة القيام بتقدير صحيح للجزء الممكن استخراجُه من الثروة النفطية العالمية الأصلية: وهذه نقطة انطلاق مهمة إذا كان للنماذج الرياضية أن تتوقع بدقة سنة بلوغ الإنتاج العالمي للنفط الأوج. يجادل *المتفائلون* بأن التكنولوجيا تزيد باستمرار كمية النفط الممكن استخراجُه. يسمى ذلك *إعادة تقييم الاحتياطيات* [reserves revaluation]. فمثلاً، أشار خبير النفط **بيتر أوديل** إلى أنه منذ العام 1970 أضيفَ أكثرُ من 1,200 مليار برميل إلى فئة الاحتياطيات المؤكدة الممكن استخراجُها، ولم تقلّ الإضافاتُ المؤكدة من هذه الاحتياطيات عن كميات النفط المستخرجة إلا في أربع سنوات فقط. والأهمُ من ذلك أن إعادة التقييم ذات النتيجة المتصاعدة بصورة مستمرة للاحتياطيات المكتشفة من الحقول المعروفة منذ العام 1970 كانت هي المكونَ الأهم في تحسين الاحتياطيات؛ بالمقارنة مع الاكتشافات الحديثة"[38]. فمثلاً، يُظهِر ما يدعوه أوديل *توقع راجع* [backcast] سنة 1996 للاحتياطيات النفطية التي قيل إنها متوافرة سنة 1955، إن رقم الاحتياطيات الأصلية سنة 1955 قد زيد منذ ذلك الوقت 105 في المائة.

ثالثاً، يشير المتفائلون إلى أن هنالك مناطق واسعة من العالم لم يبدأ فيها التنقيب عن النفط بعد، لأسبابٍ سياسية، أو غيرِ ذلك من أسباب[39]. المشكلة هي أن المتشائمين كثيراً ما يتجاهلونَ هذه العوامل المعيقة الأخرى، وبالتالي يتجاهلون

ما يمكن تحقيقه بعد أن تزول تلك العقبات غير الجيولوجية. وكما أشار مايكل لينش، "فإنّ التوقع بالإمدادات النفطية صعبٌ للغاية... فلا تفسر الجيولوجيا، بقدر ما هو معلومٌ منها، اتجاهات الإنتاج إلا جزئياً... كما أنّ النظمَ الضريبية، والبنية التحتية المحلية، وكثيراً من العوامل الأخرى التي تبدو في الظاهر غيرَ ذات صلة يمكن أن تعدّل هي أيضاً الاتجاهاتِ الأساسية للتنقيب، والمكتشفات، والاحتياطيات"[40].

ما يزال هذا الجدال بين المتفائلين والمتشائمين قائماً. ومن الإنصاف الإشارة فقط إلى أنّ لدى المتشائمين ردودَهم على بعض انتقادات المتفائلين[41]. ومع ذلك، يبدو حتى تاريخ كتابة هذه السطور أن ثمة شحاً في الأدلة على وجود عجزٍ نفطيٍ جيولوجي قريب. إذن، هل كان ثمة مبرر لقلق إدارة بوش الصاعدة حول توافر إمدادات النفط، وتهديد *الازدهار والأمن القومي والطريقة التي يحيا بها الأميركيون*، على حدّ تعبير أبراهام؟ نعم، فقد كان ثمة تهديد؛ ليس، في الواقع، العجزَ النفطيَ الجيولوجي، بل تهديدٌ جسيم لا يقل عن هذا جسامة.

## من أين يؤتى بالنفط؟

من ناحيتها، ومع ارتياحها إلى معرفة أنّ العالم ما يزال بعيداً عن الأوج المرعب لإنتاج النفط، وتوقّعها في المقابل أن يرتفعَ الطلب العالمي على النفط بسرعة بين عامي 1999 و2020، تعيّن على وكالة معلومات الطاقة [EIA] أن تحددَ بالضبط من أين ستأتي إمداداتُ النفط الإضافية. وباستخدام قاعدة البيانات الضخمة المفصلة حول صناعة النفط للبلدان غير المنتمية إلى أوبك خارج الاتحاد السوفياتي السابق [FSSU]، وافتراضِ أن سعرَ النفط سيبقى عملياً في حدود 22-23 دولاراً للبرميل على مدى العقدين القادمين، توقّعت الوكالة بأن إمدادات النفط من غير بلدان أوبك، وبلدان FSSU سترتفع من 37 مليون برميل في اليوم، إلى 45.2 مليون برميل في اليوم. في حالة الاتحاد السوفياتي السابق، كان هناك قدرٌ كبيرٌ من الغموض، لكنّ رؤية الوكالة كانت متفائلة إذ توقعت بأن هذه المنطقة ستزيد إنتاجَها من 7.6 إلى 14.8 مليون برميل في اليوم. لذلك، رأتْ أنّ إنتاجَ

البلدان غيرِ الأعضاء في أوبك سيزداد من 44.6 مليون برميل في اليوم سنة 1999، إلى 60 مليون برميل في اليوم سنة 2020.

بقي على أوبك أن تنتجَ 59.3 مليون برميل في اليوم لسدّ ما تبقى من حجم الاستهلاك العالمي المتوقع لسنة 2020 البالغ 119.3 مليون برميل في اليوم. ولّما كان إجمالي الإنتاج المتوقع لبلدان أوبك غيرَ الخليجية هو 17.8 مليون برميل في اليوم، فإنّ على بلدان أوبك الخليجية أن تنتجَ الباقي من حجم الاستهلاك العالمي المتوقع لسنة 2020، أي 41.5 مليون برميل في اليوم. بعبارةٍ أخرى، لتلبية الطلب العالمي المتوقع على النفط سنة 2020 دون زيادةٍ كبيرة في الأسعار، كان يتعين على بلدان أوبك الخليجية – وهي المملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وإيران، وقطر، والإمارات – أن ترفعَ إنتاجَها رفعاً هائلاً بنسبة 108 في المائة.

تبدو هذه الافتراضاتُ أكثرَ تطلّباً، إذا ركّزنا انتباهنا على تجارة النفط العالمية (الواردات والصادرات) بدلَ التركيز على الاستهلاك والإنتاج. فلتلبية الطلب المتنامي بسرعة على استيراد ما يستهلكه العالم من نفط، اتضَحَ لوكالة معلومات الطاقة بالحساب أنّ فنزويلا، ودولَ الاتحاد السوفياتي السابق ستوسع صادراتها النفطية بمقدار 2.5 و3.7 مليون برميل في اليوم، على التوالي، بين عاميْ 2000 و2020، وهذه زيادة سوف يتضح على الأرجح، للأسباب التي شرحناها في الفصول السابقة، أنها أكثرُ من متفائلة. كان يُتوقع من أعضاء أوبك الثلاثة: نيجيريا، وليبيا، والجزائر أن تزيدَ صادراتِها النفطية بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم، بينما كان يُؤمَل من المكسيك والمنتجين خارج أوبك أن يزيدوا صادراتِهم بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم. لكنْ ظنت الوكالة أنّ صادراتِ النفط من إندونيسيا وبحر الشمال ستهبط، ما يوجب زيادة صادرات الخليج النفطية زيادة استثنائية بنسبة 126 في المائة (من 14.8 مليون برميل في اليوم سنة 2000، إلى 33.5 مليون برميل في اليوم سنة 2020)، ما يرفع بالتالي حصة الخليج من الصادرات العالمية للنفط من 35 إلى 47 في المائة[42]. غنيٌّ عن القول أن هذه الزيادة المذهلة ستتطلب استثماراتٍ ضخمة في طاقة إنتاج النفط في دول الخليج.

بالفعل، فحسب وكالة الطاقة الدولية [IEA]، وهي الهيئة التي أنشئت في السبعينيات لتعزيز مصالح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD] المستهلكة للنفط، فإن تأمين إمدادات النفط العالمية المطلوبة حتى سنة 2030 سوف يتطلب توظيفَ 22 مليار دولار في الشرق الأوسط كل سنة على مدى السنوات الثمانية والعشرين القادمة[43]. وحسب وكالة الطاقة الدولية، سوف يتعين أن تأتيَ هذه التوظيفات من شركات النفط المتعددة الجنسيات. لكن ما الذي يحمل دول الخليج على المضي في هذه الخطط؟ يبدو أن هذا السؤال خطر على بال وكالة الطاقة الدولية، لأنها تذكر، بشكلٍ عابر، "أن بعض المحللين يُلمِحون إلى أنّ أوبك قد تتبع سياسة لتصعيد الأسعار بما تتخذه من قراراتٍ متحفظة بشأن زيادة الإنتاج بدلَ اتباع برامجَ طموحة لزيادته"[44].

في الحقيقة، كانت وكالة الطاقة الدولية بالفعل قلقة للغاية من احتمال أن تواصلَ دولُ الخليج استبعادَها شركاتِ النفط الأجنبية استبعاداً تاماً تقريباً من عمليات التنقيب، والتطوير، والإنتاج لديها كما كانت تفعل منذ السبعينيات إلى الآن. وكانت ردّة فعلها على ذلك أن راحت تؤنّب دولَ الخليج على خطأ أساليبها تلك. فقال لها مدير الوكالة، **كلود ماندل**، "ثمة رسالة قوية جداً للحكومات، صيحة إيقاظ لها مما هي فيه"، وأخبر حكوماتِ دول الخليج أنه سيتوجب عليها "الاهتمام بجذب الاستثمارات إلى قطاع الطاقة. وأن عليها أن تضمن طمأنة المستثمرين في القطاع الخاص لديها"[45].

هكذا، اضطرت دول الخليج إلى السماح بعودة الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت قد أممت عملياتها في السبعينيات. ولتحفيز هذه الشركات على العودة اضطرت إلى منحها شروطاً ضريبية جذابة جداً، تتيح لها جنيَ ما كانت تجنيه من أرباح في الأيام الخوالي. في مقابل هذه التنازلات، ستتكرم شركاتُ النفط الأجنبية، وحكوماتُ البلدان الغنية المستهلكة للنفط على دول الخليج باستنزاف الاحتياطيات النفطية لهذه الأخيرة بأسرع ما يمكن.

إنّ إجحافَ هذه الصفقة أمرٌ لم تلمسه دولُ الخليج نفسُها وحسب، بل

كذلك اقتصاديُ الطاقة الأميركي **ديرموت غيتلي**، الذي يرى أن توسعة الطاقة الإنتاجية للنفط في الخليج كانت لا تصدَّق، لأنها قامت على مخطط إمداد لا يتوافق مع مصالح الدول المنتجة[46]. فمصلحة دول أوبك، ولا سيما دول الخليج منها، تكمن في تثبيت قدرة الإنتاج، والتمتع بأسعارٍ مرتفعة، وبالتالي إيرادات نفطية أعلى، لا في فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وتعظيم الإنتاج. إلى ذلك، كما سنرى في الفصل الحادي عشر، كان ثمة في أواسط التسعينيات اعتباراتٌ دينية وأيديولوجية أخرى تعيّنَ على دول الخليج مواجهتها، وهي لا شك تعارض بقوة أيّ استنزافٍ سريع لثرواتها لصالح مستهلكي النفط غير المسلمين.

وقد خلص أ. **الحجي**، في ملامسته هذه الهموم وما يتصل بها، إلى نتيجة مشابهة في مقالٍ له في عدد يوليو 2001 من مجلة نفط العالم [World Oil] متسائلاً: "هل ستضاعفُ دول الخليج مجتمعةً قدراتِها على إنتاج النفط بحلول العام 2020؟" وكان جوابَه "لا" مدوية. فهذا سيتطلب برنامجاً لاستثمار ما لا يقل عن 100 مليار دولار. وقد أدركت وكالة معلومات الطاقة الأميركية [EIA] هذه الحقيقة واقترحت على هذه الدول قبول الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط. لكن في رأي **الحجي**، "إذا أخذنا في الحسبان مختلف السيناريوهات الجيوسياسية والاقتصادية الخليجية، فإن الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط لن يتم في العقدين القادمين؛ إذ لن يكون له معنى"[47]. وحسب الحجي، فإنّ عواقبَ هذا الفشل في توسعة قدرات الخليج على إنتاج النفط كانت واضحة: فإنْ صحّتْ توقعات وكالة معلومات الطاقة [EIA] بحجم الطلب على النفط؛ "فإنّ ثمة أزمة وشيكة".

أنْ لا يكونَ ثمة ما يحتم على دول الخليج فتح صناعاتها النفطية أمام الاستثمار الأجنبي كان أيضاً موضعَ اعتراف تقرير المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية الصادر في أبريل 2001، والذي اقتبسنا منه آنفاً. لكنه بات الآن واجباً وجوباً مطلقاً، في رأي المجلس، لضمان "ألا تعيقَ العواملُ السياسية تطويرَ حقول نفط جديدة في الخليج". وعليه، يتعين على وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الطاقة، ووزارة التجارة القيام معاً "بوضع خطةٍ استراتيجية لتشجيع إعادة

فتح الدول المهمة في خليج الشرق الأوسط أمام الاستثمار الأجنبي"[48].

لكن المجلسَ اعترف أيضاً بالصعوبة التي تقف دون ذلك وأقر كذلك "بأنه على الرغم من أنه لا جدالَ في الأهمية القصوى لهذا الأمر لمصالح الولايات المتحدة، فإن ثمة معارضة قوية لأي انفتاح من هذا النوع لدى قطاعاتٍ مهمة من المجتمع السعودي والكويتي"[49].

هكذا بات العالم الآن في مواجهة مستقبلِ طاقةٍ رهيب. أولاً، هناك الإدمانُ على النفط الذي تنشره المَوْطرة كفيروسٍ مهلك في سائر بلدان العالم تقريباً، غنيِّها وفقيرها، وتقف الولايات المتحدة والصين في مقدمة السالكين على هذا الدرب. وثانياً، هناك الطلبات الأميركية بحق الأولوية في شراء كميةٍ إضافية سنوية من النفط تصل إلى نحو 110 مليون برميل، تضاف إليها مطالبة الصين بزيادةٍ سنوية مماثلة تقريباً مقدارُها 106 مليون برميل. في هذه الأثناء، سترفع بقيةُ بلدانُ العالم استهلاكَها الكليَّ إلى 561 مليون برميل في السنة. أما فيما يتعلق بالإمداد المتاح، وبموجب افتراضات متفائلة للغاية، سيكون المنتجون غيرُ الخليجيين قادرين على إضافة نحو 413 مليون برميل في السنة، تاركين المنتجين الخليجيين يتولوْن تأمين بقية الزيادة السنوية الممكنة وهي 364 مليون برميل في البسنة. ومع ذلك، فإنّ كلَ الدلائل المتوافرة حتى الساعة تشير إلى أن طاقة إنتاج الخليج تركد، إن لم تكن تهبط. فحسب بيانات وكالة معلومات الطاقة [EIA] نفسها، كانت القدرة الكلية لدول الخليج على إنتاج النفط تعادل 24 مليون برميل في اليوم سنة 1999. وفي سنة 2000، قدِّرت هذه القدرة الإنتاجية بحوالى 21.7 مليون برميل في اليوم، وعلى الرغم من الاعتقاد بانتعاش هذه القدرة في السنة التالية إلى 22.4 مليون برميل في السنة، فإنها لم تتعدَّ سنة 2002 حدَّ 22.3 مليون برميل في السنة[50]. وهذه أرقام لا تطمئن أولئك الذين كانوا يأملون في أن تصل قدرة إنتاج الخليج إلى 30.3 مليون برميل في اليوم سنة 2010، و44.5 مليون برميل في اليوم سنة 2020[51].

في ذلك الوقت كان هذا هو التهديد الحقيقي لأمن أميركا الطاقوي. ليس نفاد النفط من العالم، بل مجموعة من الدول المنتجة للنفط كانت – لأسبابٍ شتى

– غيرَ راغبةٍ في، أو غير قادرةٍ على تزويد أميركا أو بقية العالم بإمدادٍ متصاعد أسياً بالنفط لتلبيةِ طلبها المتزايد عليه. وإذا ما رفض الخليج الانفتاحَ على شركات النفط الغربية واستمر في إنتاج النفط بالقدرات الراهنة لديه، عندئذٍ سوف يصبح المشهدُ مهيئاً لصراعٍ استراتيجي فيما بين القوى الكبرى على تثبيت حصصها المرغوبة في إمدادات النفط بأي وسيلةٍ كانت: نظيفةٍ أو غيرِ نظيفة.

في الحقيقة، بدأ ذلك يحدث بالفعل، وكانت آسيا هي الرائجة. فحسب اقتصادي الطاقة والمدير التنفيذي الأسبق لشل **بول تمبست**، وقّعت الصين ودولٌ آسيوية أخرى اتفاقياتٍ ثنائية مع منتجي النفط في الخليج تشتمل على ترتيباتِ تجارةٍ وتمويلٍ وتعاونٍ اقتصادي وعقودٍ "تعزلها بصورةٍ مقصودة عن السوق المفتوح. فلن تعودَ شركات النفط المتعددة الجنسيات وغيرُها من الشركات الناقلة للنفط، بالتالي، قادرة على تحويل شحناتها إلى الغرب، أياً كان السعر الذي تقدمه الولايات المتحدة أو أوروبا"[52]. لكن هذا في المقابل سيرفع الطلبَ إلى حدٍّ لا يصدَّق على منتجي النفط خارج الخليج، ما يؤدي حتماً إلى انفجار في أسعار النفط كالانفجار الذي توقّعه المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية، وربما أسوء من ذلك بكثير.

في هذه الأثناء، ثمة أناس من زملاء **سبنسر أبراهام** – من أمثال معاوني كريستول – ممن توقعوا من قبل ذلك الاحتدامَ الشديدَ للتنافس الاستراتيجي بين أميركا والصين، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من صراع على إمدادات النفط.

## مشروع المحافظين الجدد

في العام 1997، أسس **كريستول**، وروبرت **كاغان**، وكان هذا الأخيرُ موظفاً في وزارة الخارجية في عهد **ريغان** دَعَمَ الكونتراس النياكاراغويين، مشروع *القرن الأميركي الجديد*، وهو ما كان سيصبح منصة الإطلاق الثقافية لحملة بوش الرئاسية سنة 2000. إضافة إلى **كريستول**، و**كاغان**، ضمت قائمة الموقعين على *إعلان مبادئ* المشروع أعضاءَ مهمين في إدارة جورج دبليو. بوش، مثل ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفوويتز، وآي. لويس ليبي بالإضافة إلى أبرامز،

ودوف زاخايم، وزلماي خليل زاد، إضافة إلى أخ بوش الأصغر جيب ونخبة من وجهاء المحافظين من عهديْ نيكسون وريغان. من أبرز هؤلاء كان **لويس إي. ليهرمان**، وهو مصرفيٌّ متمولٌ ثري وراعٍ للجناح اليميني، وقد كان أحدَ المساهمين في شركة نفط جورج دبليو. بوش **أربوستو إنرجي** أوائلَ الثمانينيات. وضمّت هذه المجموعة أيضاً **نورمان بودهورتز**، الزميلَ الرفيع في مَجمَع هدسون للمحافظين الجدد، ورئيسَ تحريرِ أسبق لمجلة اليمين *Commentary*، التي كانت قد نادت بالاستيلاء على حقول نفط الخليج في السبعينيات.

كان جوهرَ هذا المشروع "حشد التأييد للقيادة الأميركية للعالم" بالعودة إلى "السياسة الريغانية في القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي"[53]. وكانت *تحفته الأدبية* هي البيان الرسمي (المانيفستو) الذي نشر سنة 2000، تحت عنوان *"إعادة بناء دفاعات أميركا"* . شارك في كتابة هذا المانيفستو **كريستول، وروبرت كاغان**، وموظفو الإدارة المقبلون **بول وولفوويتز، ودوف زاخايم، وآي. لويس ليبي**[54]. استند التقرير إلى استراتيجية الدفاع والأمن القومية التي كانت قد رسمت خطوطها العريضة وزارة الدفاع أيام تشيني في أواخر أيام إدارة بوش الأب وشكلت مخططاً للحفاظ على الهيمنة الأميركية على العالم.

دعا تقرير *إعادة بناء دفاعات أميركا* إلى زيادةٍ كبيرة في الإنفاق على الجيش لتمكينه من "خوض وكسب عدة حروب تكتيكية كبرى بآنٍ واحد وبشكلٍ حاسم"[55]، مع إقامة حامياتٍ عسكرية في *المناطق الحيوية* في العالم. فيما خصَّ الهدف الأخير هذا، انتقد التقرير توهّم إدارة كلينتون بأن "عمليات القوات الأميركية في الخليج العربي ما هي إلا مهامُ مؤقتة"، ذلك لأنه منذ نحو عقد على انتهاء حرب الخليج، ما تزال القوات الأميركية تحمي ما وصفه التقرير "بالمصالح الأميركية الثابتة في المنطقة"[56].

على الرغم من أن تقرير *إعادة بناء الدفاعات الأميركية* عُني في المقام الأول طرح قضية الإنفاق الأميركي الأكبر على القوات المسلحة، فإنّ واضعيه، وكجزء من طرحهم يُركّزون اهتمامَهم على الصين، التي تتحول اليوم على نحوٍ غير متوقَّع

إلى ما يمكن أن يصبحَ منافسَ الولايات المتحدة الصناعيَ الأكبر، وعدوَها المستقبليَ المحتمل. ويطفح التقرير بالتحذيرات من التهديد الذي تمثلـه الصـين للمصـالح الأميركية. بالفعل، فباستثناء الشرق الأوسط، لم تحظَ منطقة في العالم بما حظيت به الصين من اهتمام، ولم تذكر أكثرَ مما ذكرت في التقرير باسمها المرادف *شرق آسيا*. فثمة "مخاوفُ متعاظمة من صعود الصين"، كما يقول التقرير. ومنذ انتهاء الحـرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، انتقلت *بؤرة التنافس الاستراتيجي* الجديدة من أوروبا إلى *شرق آسيا*. والصينُ اليوم هي *منافسٌ محتمل* للولايات المتحدة الأميركية. وعلى الولايات المتحدة الأميركية الاستعدادُ لما يسميه التقرير *المهام الشُـرَطية* في شـرق آسيا. فشرقُ آسيا اليوم *منطقة حيوية*. ويمكن تلمُّسُ تحديات محتملة جديدة شـتى هناك، *فالجيشُ الصيني خاصةً* وصعودُ *القوة العسكرية الصينية* همـا مصـدرُ قلـقٍ عميق. وثمة دليلٌ واضح على *التحدي الصيني للقيادة الأميركية الإقليمية* في جنوب شرقي آسيا. وتجب إعادة هيكلة البحرية الأميركية لمواجهة *الانتقال التدريجي لبؤرة المصالح الاستراتيجية الأميركية إلى شرق آسيا* وعلى القوات البحرية *تحويلُ تركيزها إلى متطلبات العمليات في شرق آسيا* لأنّ الصينَ اليوم *خصمٌ محتمل*.

لكن الجيوستراتيجيين اليمينيين للمشروع توقعوا ألا يكونَ سوءُ العلاقات مع الصين أكثرَ من حربٍ باردةٍ أخرى. لكنّ شيئاً أسخنَ قلـيلاً كـان متصـوراً في الشرق الأوسط. ففي *رسالةٍ مفتوحة إلى الرئيس* نُشرت في 19 فبراير 1998، دعـا عشرة من أوائل الموقعين على المشروع، وتسعة سيصبحون فيما بعد مـن أركـان إدارة جورج دبليو. بوش (وهم جون بولتون، ودوغلاس فيث، وريتشارد بـيرل، إليوت أبرامز، وزلماي خليل زاد، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفـوويتز، ودوف زاخايم) إضافة إلى 24 من موظفي الحكومة السابقين، والعسكريين، والأكـاديميين دعا هؤلاء الرئيسَ كلينتون إلى إطلاق استراتيجيةٍ من تسع نقاط لإسقاط صـدام حسين ونظامه. وبالرغم من استناد هذه الاستراتيجية في الظاهر إلى قيام *عصـيان مسلح* بقيادة المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي، فقد دعـت إلى التـدخل المباشر للقوات البرية الأميركية "لحماية ومساعدة القوات المناهضة لصدّام"[57].

لقد كانت الإدارة الأميركية التي تشكلت سنة 2001 خاضعة لسيطرة قوية من المؤسسين للمشروع. وقد قبل بعضُ أعضائها لقبَ *المحافظين الجدد* ورفضه البعض الآخر، ولكنْ ولأسباب عملية سرعان ما سيصبح التمييز بين الفريقين غير ذي فائدة[58]. فكان نائب الرئيس ديك تشيني، العنصرُ الرئيس في محور النفط، والسياسيُّ الذي اعتبِر في الأصل *قوميًا صارخًا* أكثرَ منه محافظاً جديداً، يحظى بتأييد آي. لويس ليبي بصفته رئيسَ شؤون موظفيه؛ وكان دونالد رامسفيلد وزيرُ الدفاع يحظى بمساندة بول وولفوويتز كمساعد له، ودوغلاس فيث كوكيل وزارة للشؤون السياسية، وكلاهما محافظ جديد مرتبط بالسياسات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة[59]. وبالمثل، عُين دوف زاخايم وكيلاً لوزارة الدفاع، ومراقباً لنفقات البنتاغون وكان ريتشارد بيرل، عملياً، وهو الذي عُين رئيساً لمجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون، ركناً آخرَ من أركان الإدارة الأميركية. أما رائدا المشروع الباقيان، إليوت أبرامز، وزلماي خليل زاد، فقد دُسّا دساً في مجلس الأمن القومي.

## شركات النفط الأميركية تتطلع إلى الخارج؛ بإحباط

بين الكثير من المسائل ذات الصلة بالطاقة التي واجهت الإدارة الجديدة، وقد أشرنا إلى بعضها في الفصول السابقة، كان ثمة مسألة مجهولة على نطاق واسع وخافية على جمهور العموم. فكما لاحظنا في الفصل الأول، أجبَر ترحيلُ كبريات شركات النفط الأميركية من الشرق الأوسط في السبعينيات هذه الشركاتِ على التخندق في وطنها الأم وفي أقاليم النفط الأخرى *الآمنة*. لكنْ في التسعينيات، كانت خيبة الأمل المتعاظمة لدى هذه الشركات في العثور على احتياطيات نفطية جديدة كبيرة في الولايات المتحدة تجبرها على التطلع مرة أخرى إلى الخارج. وكانَ تقريرُ تشيني حول سياسة الطاقة يواصل تأييدَ الاستراتيجية الراسخة في البحث عن فرصٍ جديدة لشركات النفط الأميركية بعيداً عن الخليج، ظاهرياً لأسباب تتعلق بأمن الطاقة. لكن كما رأينا في الفصول السادس، والسابع، والثامن كانَ التقدم على هذه الجبهة أبعدَ بكثير عن أن يكونَ مُرضياً. صحيحٌ أنه كانت هناك بعضُ

الاستحواذات المفيدة للاحتياطيات النفطية بكندا وغرب أفريقيا[60]، لكنّ بحرَ الشمال لم يقدم لها أيَ حقول نفطية جديدة كبرى لعدة سنوات. ولم تتمكن شركاتُ النفط الأميركية من اختراق المكسيك، وتعرَّضَ دخولها المؤقت إلى فنزويلا للكبح، وثبُتَ أنَ منطقة جنوب بحر قزوين شحيحة بالنفط إلى حدٍّ مخيب للآمال، وأنَّ منطقة شمال بحر قزوين مرتفعة التكاليف، ثقيلة الضرائب، ولا يمكن الوصولُ إليها حتى الآن إلا عبر خطوط أنابيب روسية. وفي روسيا نفسها، كانت حكومة بوتين قد بدأت، تحت ضغط الرأي العام، تقوم بتحركات تهدد بارونات النفط غير الحكوميين في البلاد، وتحدث حالة من القلق لدى المستثمرين الأجانب المحتملين في حقول النفط الروسية. حتى في أميركا نفسها، كان ما يزال الملاذ الآمن للحياة البرية بآلاسكا محظوراً، وعلى أية حال، قد يكون أكثرَ كلفةً من أن يطوّر، ما لم تبقَ أسعار النفط مرتفعة، وهذا بحدّ ذاته مدمرٌ للاقتصاد الأميركي. بالفعل، وإدراكاً لهذه المصاعب، أدرجت بل أقحمَت في تقرير تشيني حول سياسة الطاقة توصية بأن *تدعمَ الإدارة* مبادرات المملكة العربية السعودية، والكويت، والجزائر، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومزودين آخرين فتحَ مجالاتٍ من قطاعات الطاقة لديهم أمام الاستثمار الأجنبي.

لكنْ ههنا تكمن المشكلة الاستراتيجية لشركات النفط الأميركية والحكومة التي مثلت مصالحها بشكلٍ وثيق. أما *المبادرات* المتواضعة التي اتخذتها حتى الآن البلدانُ التي أشار إليها تقريرُ تشيني حول الطاقة، فكان معظمُها يتصل بالغاز أكثرَ مما يتصل بالنفط، حتى هذه المبادرات سُحبت بحلول العام 2001. لكن، كما أكدنا عليه آنفاً، تقع أكثرُ الاحتياطيات النفطية ربحية، والحقولُ العملاقة، والجد عملاقة المتبقية في العالم، المطوَّرُ منها وغيرُ المطوَّر، كلها في الخليج بلا منازع. كما أن التكاليف الرأسمالية والتشغيلية تعادل جزءاً يسيراً مما هي في المناطق *الشائخة* لإنتاج النفط كالولايات المتحدة، وبحر الشمال، وكندا، وإندونيسيا. فحسب وكالة معلومات الطاقة [EIA]، يبلغ متوسط الكلفة الرأسمالية لإيصال حقلِ نفط متوسط الحجم إلى مرحلة الإنتاج (50 إلى 200 مليون برميل) في تشكلاتٍ جيولوجية

نموذجية في الخليج 2,784 دولاراً في برميل الإنتاج اليومي، ولا تتعدى كلفة التشغيل الدولار الواحد في البرميل[61]. بالمقارنة، تبلغ الكلفة الرأسمالية والتشغيلية لحقل نفط متوسط الحجم في آلاسكا أربعة أمثال هذين الرقمين[62].

بالتالي، لا عجبَ أنْ قال **كينيث دير**، المديرُ التنفيذي لشيفرون تكساكو، في خطاب له بكاليفورنيا سنة 1998، "إنّ العراقَ يمتلك احتياطيات هائلة من النفط والغاز؛ احتياطيات أتمنى من كل قلبي لو تستطيع شيفرون الوصولَ إليها"[63]. وبعد بضع سنوات من ذلك، كان **آرتشي دنهام**، رئيسُ مجلس إدارة كونوكو فيليبس شركة النفط الأميركية المتعددة الجنسيات الجديدة الناتجة عن دمج كونوكو وفيليبس بتروليوم، يعيد ترديدَ تلك الكلمات نفسها[64]. لكنْ، لسوء حظ شركات النفط الأميركية الكبرى - دع عنك شركات النفط المستقلة المتعاظمة حجماً وعدداً والتي كانت هي الأخرى تتحرك إلى الخارج بحثاً عن أرباحٍ أعلى - كانت المملكة العربية السعودية والكويت ترفضان بعناد منحَ هذه الشركات منفذاً إلى موارد استكشاف، وتطوير، وإنتاج النفط لديها بينما كانت العراق وإيران محظورتيْن تماماً على الشركات الأميركية لأسبابٍ سياسية.

بل حدث تطورٌ آخرُ غيرُ متوقع في قصة خيبة الأمل التي أصابت صناعة النفط. ففي العراق، صاحب الاحتياطياتِ النفطية التي ربما تنافس نفائسَ الكربوهيدرات السعودية، كان صدام حسين الماكر قد بدأ يمنح بعضاً من أصفى مناجم النفط لشركات نفط غير أميركية. فحسب وزارة الطاقة الأميركية، "قيل إن البلدَ وقّع عدة صفقات بمليارات الدولارات مع شركات نفط أجنبية صينية، وفرنسية، وروسية في المقام الأول"[65]. كان هذا طبعاً قبل الغزو. وكما أشرنا إليه آنفاً، وقّع العراق سنة 1997 عقداً مع الصينيين لتطوير حقلَ الأحدب: كما وقّع في السنة نفسها عقداً آخرَ مع شركة النفط الروسية **لوكويل** لتطوير حقل القرنة الغربية العملاق؛ وكانت شركاتٌ أخرى - مثل BHP الأسترالية، وENI/AGIP الإيطالية، وRespol الإسبانية وكونسورتيوم يضم شل وبتروناس الماليزية وكانت أوكسي الكندية وشركات أخرى عديدة - تبدي اهتماماً

بتطوير أو إعادة تطوير عددٍ كبير من الحقول العراقية[66].

لا بد أنّ هذه التطوراتِ قد أغاظت تشيني وزملاؤه في صناعة النفط. ها هم المنافسون الاستراتيجيون لأميركا يسرقون *بلا* ضمير من شركات النفط الأميركية سوقها الخاص: فكان لا بد من عمل شيء. وقد تكشّفَ مدى الجدية البالغة التي أخذت بها الإدارة الأميركية هذه التطورات بمقتطف من رواية **رون سَسكينز** أيامَ كان **بول أونيل** وزيرَ الخزانة في الإدارة. فقد قيل إن أونيل رأى "وثائقَ... تقوم بإعدادها وكالة الاستخبارات الدفاعية، الذراعُ الاستخباراتي لرامسفيلد، تظهر حقولَ النفط، ومناطقَ التنقيب عن النفط في العراق". وكان عنوان إحدى الوثائق ظاهراً وهو "الملتمسون الأجانب لعقود حقول النفط العراقية" وقد ضمت قائمة بشركاتٍ من ثلاثينَ بلداً منها فرنسا، وألمانيا، وروسيا[67]. وكان ثمة وثيقة ملحقة بهذه الوثيقة تتضمن خرائطَ للعراق أشير إلى "حقول النفط الجد عملاقة" فيها بعلامات، وإلى حقلٍ معين "بعلامةٍ مميزة تدل على أنه حقلُ مشاركة في الإنتاج". لكنّ أونيل (وربما سَسكينزَ نفسُه) كان آنذاك، ويا للغرابة، يقول إنّ تلك الحقول حُدِّدَت ليقومَ بتطويرها أولئك *الملتمسون الأجانب* بعد الغزو الأميركي للعراق ويقول عن ملاحظات وكالة الاستخبارات بأنها تشير إلى "خطط لكيفية اقتسام ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم بين المقاولين العالميين"، بعد أن تسيطر الولايات المتحدة على الوضع في العراق[68].

لكن أياً من هذه الحجج لم يكن أكثرَ من كلامٍ فارغ. فما الذي يدعو الإدارة الأميركية إلى تسليم نفائس نفط العراق لشركاتٍ منافسة من روسيا، وألمانيا، وفرنسا؟ يبدو بوضوحٍ كافٍ أن السببَ الذي جعلَ وكالة استخبارات الدفاع مهتمة إلى هذا الحدّ بهذا الأمرِ هو أن أولئكَ "الملتمسين الأجانب لنفط العراق" كانوا قد بدأوا *بالفعل* يسعوْن لنيل الحظوة لدى صدام حسين، وكانوا قد أبرموا معه بالفعل صفقاتٍ كصفقة ذاك الحقل "المشارِ إليه بعلامة المشاركة في الإنتاج".

فيما كانت اختراقات المنافسين الاستراتيجيين للولايات المتحدة لحقول نفط العراق تدرّس بدأب، بقي تشيني قلقاً للغاية من الاعتماد الخطر للولايات المتحدة

على النفط الأجنبي. بالفعل، بل لقد راحت تراوده فكرة أن البلادَ قد تضطر إلى إعادة تنشيط برنامجٍ كبير للطاقة النووية[69]. لكنْ لا بد أنه أدرك، مع ذلك، أنه حتى لو أصبح من الممكن التغلبُ على مخاوف الأميركيين المتلبثة من تكنولوجيا طاقة أوشكت أن تصيبهم بكارثة في جزيرة **ثري مايل آيلاند**، فقد تمر سنواتٌ عديدة قبل أن يصبحَ في الإمكان تطبيقُ برنامج الطاقة هذا الموفِّر للنفط. في هذه الأثناء، وحسب المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية، وجمهرةٍ من خبراء الطاقة المستقلين، أصبحت أميركا الآن واقعة تحت تهديد فجوة نفطٍ متعاظمة بين العرض والطلب قد تسبب زيادةً حادة في سعر النفط. إذن ما الذي يعنيه هذا للاقتصاد الأميركي، ولإدارةٍ وثيقةِ الصلة بصناعة النفط؟

## الأثر الاقتصادي لأزمة ارتفاع سعر النفط

في العام 1996، كلّف المكتبُ العام للمحاسبة [GAO] في الولايات المتحدة هيئةً من اقتصاديي الطاقة الخبراء لتقدير الفوائد التي تعود على الاقتصاد الأميركي من الاستمرار في استيراد كمياتٍ كبيرة من *النفط الأجنبي الرخيص (الرخيص* بالمقارنة مع الكلفة الهامشية للبدائل المحلية) ومقارنة هذه الفوائد بتكاليف الاضطرابات العارضة، لكنْ الشديدة، في الإمداد وما يصاحبها من أزمات في أسعار النفط[70]. فقام خبراءُ مكتب GAO بإجراء حساباتهم لفوائد استيراد النفط بالمقارنة مع الضرر الاقتصادي الذي تسببه صدمات أسعار النفط، وأشاروا إلى وجود دراسات في هذا الشأن. إحدى هذه الدراسات المشار إليها حسبت كلفة صدمة النفط سنة 1973-1974 على البلدان المتقدمة المستهلكة للنفط بحوالى 2.9 في المائة من إجمالي الناتج القومي لها جميعاً. وقدّرت دراسة أخرى أنّ صدمة أسعار أخرى شبيهة بهذه الصدمة سوف تعني خسارة 209 مليار دولار لاقتصاد الولايات المتحدة في *سنة الصدمة*. لكنّ اقتصاديي مكتب GAO فكّروا أنه "بسبب أن الصدمات لا تحدث كل سنة، فإنّ الكلفة السنوية، مأخوذة كمتوسطٍ سنوي، ستكون أقلَ من ذلك"[71]. وأشاروا كذلك إلى دراسةٍ ثالثة أجريت سنة 1993،

وقدّرتْ أنّ صدماتِ النفط يمكن أنْ تكلفَ الاقتصادَ الأميركي وسطياً 73 مليار دولار في السنة، بين عامي 1972 و1991.

بخصوص الصدمات النفطية المستقبلية، أشار مكتب GAO إلى دراسة أجريت سنة 1990 قدّرتْ أن ثلاثَ صدمات افتراضية تقع بين ذلك الحين وسنة 2020 يمكن أن تكلّفَ الولايات المتحدة وسطياً حوالى 22 مليار دولار في السنة. بالاستناد إلى ما تقدم، ولا سيما الدراسة الأخيرة، خلص اقتصاديو GAO إلى أنّ أغلبَ التقديرات تشير إلى أنّ "الفوائدَ اليومية التي تجنيها الولايات المتحدة من اعتمادها على النفط الأجنبي الرخيص تزيد كثيراً عن التكاليف العرضية، لكن الحادة، للاضطرابات التي تصيب إمدادات النفط العالمي"[72].

في أكتوبر 1996، وبعد دراسة تقرير مكتب GAO، كتب **مارك تشوبكا**، معاون وزير الطاقة للشؤون السياسية، إلى GAO قائلاً "إننا نرى أنّ التحليلَ الذي قاد إلى استنتاجكم بخصوص فوائد استيراد النفط الأجنبي فيه خلل شديد"[73]. وأضاف "إنّ المقارنة التي حاولتم إقامتها بين الفوائد الاقتصادية للنفط المستورد وبين التكاليف الاقتصادية المحتملة للتعرض للصدمات النفطية لا تقدّم صورة واضحة لعواقب استيراد النفط"، وإننا "نختلف بشدة مع تحليل مكتب GAO والأحكام التي استمدها منه". وفي أشد الانتقادات تفصيلاً لتقرير GAO الذي أرفق برسالة تشوبكا، فنّدت وزارة الطاقة ما اعتبرته *السيناريوهات غير المحتملة* التي استعملها.

في مايو 2000، أجرى الاقتصاديون في مختبر أوك ريدج القومي التابع لوزارة الطاقة دراستهم الخاصة لكلفة الاعتماد على النفط الأجنبي، مركزين على العواقب الضارة للاعتماد على النفط على المدى البعيد، وليس فحسب على تأثير الصدمات السعرية العَرَضية. في هذه الدراسة، كانت *الحالة المرجعية* حالة شراء الولايات المتحدة جميعَ احتياجاتها النفطية بسعر السوق الحرّ، المقدّر بين 10.85 دولاراً و11.27 دولاراً للبرميل. وإضافة إلى حساب الخسارة في إجمالي الدخل القومي المحتمل، وخسائر تعويض هذا الإجمالي، أدخلوا أيضاً كلفة انتقال الثروة من

الولايات المتحدة إلى البلدان المصدرة للنفط عندما تدفع الأولى للأخيرة أسعاراً أعلى من أسعار السوق الحر. على هذا الأساس، حَسَبَ مختبر أوك ريدج أنّ إجمالي التكاليف على الولايات المتحدة فيما بين عامي 1970 و2000 ستكون في حدود 3.5 تريليون دولار، أو في المتوسط 113 مليار دولار في السنة[74].

مع ذلك، يُشَك في أنّ هذا البحثَ الجديد الذي قام به اقتصاديو وزارة الطاقة كان له كبيرُ أثر على هيئة خبراء مكتب GAO. فمثلاً، قال **دوغلاس بوهي** في موضعٍ آخر، وهو أحدُ خبراء مكتب GAO، إنّ الضررَ الاقتصادي الذي تسببه صدمات أسعار النفط لا يمكن أن يكون خطيراً جداً لأن مساهمة سعر النفط في إجمالي الناتج القومي كانت لا تتعدى 3 في المائة. لذلك حتى خسارة 113 مليار دولار في السنة ليست سوى جزءٍ يسير من إجمالي الناتج القومي الأميركي في السنة (الذي كان 9,825 مليار دولار سنة 2000).

## الهلع!

مع ذلك، قلِقَ الأميركيون من الاعتماد على واردات النفط، ومن كونهم عرضة للصدمات النفطية، وكان لقلقهم سببٌ وجيهٌ جداً. فالضررُ الاقتصادي الذي يمكن أن تسببَه هذه الصدمات - بصرف النظر عن حجم هذا الضرر - لا يتوزع بانتظام على الاقتصاد الأميركي ككل، كما تشير إليه المقارنات مع رقم إجمالي الناتج القومي. في الحقيقة، سيتركز الضرر كله تقريباً في قطاعٍ واحد فقط من الاقتصاد؛ ألا وهو النقل بالمركبات المُمَوْطرة، وهو القطاعُ الذي لا بديلَ فيه البتة حالياً عن وقود البترول، ولا يرجّح أن يكون هناك بديلٌ له لسنوات عديدة قادمة. بالفعل، فبسبب هذا الدور الحيوي الذي يلعبه النقل بالمركبات المُمَوْطرة في حياة جميع المواطنين الأميركيين تقريباً، سيكون الضررُ اجتماعياً وسياسياً بقدر ما يكون *اقتصادياً*، كما يمكننا أن نلاحظَ باسترجاع تاريخ الصدمات النفطية الكبرى السابقة.

فقد لاحظ **جون راي**، مؤرخُ صناعة السيارات الأميركية، فيما كتب سنة

1965، أنّ "الحواضرَ الأميركية المعاصرة باتت مقولبةً على نحو يجعلها غيرَ قـادرة على الحياة إذا ما توقفت حركة السيارات فيها لأي سبب كان"[75]. وبعد خمس وعشرين سنة من ذلك، أتى **مايكل بروزي**، مراسل *الفاينشل تايمز* في الولايات المتحدة، ليكرر المقولة نفسَها، مشيراً إلى أنه على الرغم من أنه ما يزال ممكناً ببريطانيا وألمانيا السير في الشوارع بحثاً عن المحال التجارية أو التسلية، "لا حول ولا قوة للسائر على الأقدام في الامتدادات المدينية في معظم أرجاء الولايات المتحدة... فلا تكاد توجد عملياً وسيلة نقلٍ عام خارج مراكز المدن التي يخرج الناس منها مراراً. فالسيارة، والبترول الرخيص إذن هما شرط أساس لعملك كمستهلك اعتيادي، إن لم يكن ككائن بشري اعتيادي"[76].

فقد اقتربت الحواضرُ الأميركية بالفعل إبان صدمتيْ النفط سنة 1973 وسنة 1979 اقتراباً خطراً من الشلل. وفجأة أدرك الأميركيون بدقة كم كانوا معتمدين على التدفق المتواصل لبنزين السيارات. كان شكلُ الأزمة أولَ الأمر ارتفاعاً حاداً في الأسعار. ففي ديسمبر 1973، بعد أن سَحَبَ العربُ من السوق العالمي 5 ملايين برميل من النفط يومياً، ارتفعت أسعار البنزين بنسبة 40 في المائة. يصف **دانييل يرغن** أثر ذلك على الجمهور بالدراماتيكي لأنه "ما من سلعة أخرى كانت لتغيُّرِ سعرِها تلك الآثارُ المرئية، والفورية، والعاطفية كالبنزين"[77]. أما المرحلة التالية فكانت نقصاً حقيقياً مادياً في هذه السلعة بلغ أوجَه في *طوابير البنزين*، بعد أن أكرِه الأميركيون الغاضبون على الوقوف في الطوابير طلباً للبنزين. فقد نقلت إلى جورج شولتز، وزير خزانة الرئيس نيكسون، أخبارٌ عن ظهور أولى أمارات الهلع فما كان منه إلا أن أبلغ بها الرئيس على الفور. وقد وُصف مزاجُ الجمهور آنذاك بأنه مزيجٌ من "الارتياب، والارتباك، والخوف"[78]. والأكثرُ مدعاة للقلق، بالرغم من حقيقة أن حظرَ النفط قد فرِض من الدول العربية، كان بدءَ الجمهور بالبحث عن أكباش فداء في الوطن.

كان هناك مرشحان مفضلان اثنان ليكونا كبشيْ فداء؛ شركات النفط الكبرى، التي ساد الاعتقاد بأنها كانت تستغل الوضع، والإدارة التي اعتقد كثيرون

أنها كانت قريبة جداً من الشركات الكبرى، وبالأخص *أكابر النفط*. ففي العام 1975، قاد هذا الارتياب العام في شركات النفط الكونغرس إلى تمرير تشريع يفرض على أكبر 27 شركة نفط أميركية الكشفَ لوزارة الطاقة عن تفصيلات أدقَ بكثير لبياناتها المالية والتشغيلية مما كانت تكشف آنذاك لمساهميها من هذه البيانات. كما وضع الكونغرس الأساسَ لمعاييرَ محاسبيةٍ جديدة تطبّق فقط على شركات النفط[79].

مرّت الأزمة بعد حين، ولكن في ديسمبر 1978، مع توقف الصادرات الإيرانية إبان الثورة، عادت الدورة الرهيبة من ارتفاع الأسعار، ثم نقصِ الإمدادات وطوابير البنزين لتضربَ من جديد. تشير رواية **دانييل يرغين** لتلك الأيام إلى أي حدّ كانت الأمة في أزمة بنزين: فقد أغلقت 58 في المائة من محطات البنزين في البلاد يوم السبت الواقع في 23 يونيو، ثم أغلق منها 70 في المائة في يوم الأحد، تاركة الأميركيين وليس لديهم إلا القليل القليل من البنزين في أول عطلة أسبوع من صيف تلك السنة. في هذه الأثناء، كان سائقو الشاحنات المستقلون يقودون إضراباً فظاً وعنيفاً على امتداد البلاد، كان قد بلغ آنذاك أسبوعَه الثالث، محتجينَ على نقص الوقود، وارتفاع الأسعار[80].

حسب يرغين، "بالنسبة إلى الجمهور الأميركي، أصبحت عودة طوابير البنزين إلى الظهور لتملأ الساحاتِ والشوارعَ حول محطات البنزين تجسيداً للهلع!"[81] ومع انتشار طوابير البنزين إلى الريف، "أصبحت شركات النفط مرة أخرى عدوَ الشعب رقم واحد"[82]. وترنحت إدارة الرئيس جيمي كارتر تحت الضغط المتصاعد من المواطنين الأميركيين المُمَوْطرين. حتى قبل اندلاع أزمة الرهائن بإيران، أظهرت استطلاعات الرأي انخفاضَ الأصوات المؤيدة لكارتر إلى 25 في المائة لا غير. وانتشر الإحباط والغضب حتى لدى كبار أركان الإدارة نفسها. وقد أسَرّ **آيزنستات**، كبيرُ مستشاري كارتر للشؤون المحلية، ليرغين بأنه، في طريقه إلى البيت الأبيض، وقف 45 دقيقة في طابور بنزين في محطة آموكو المحلية حيث يقيم في جادة كونكتيكيت، وأنه وجد نفسَه "وقد استبد به ذلك الغيظ نفسُه الذي كان

قد استبد بأمثاله من المواطنين في طول البلاد وعرضها". ولم يكن عاملو محطات البنزين السيئو الحظ وشركاتُ النفط هم وحدَهم هدفَ الغضب القومي الشديد، بل الإدارة نفسها. ثم قال **آيزنستات** "لقد كانت فترة سوداءَ حالكة"[83].

## أزمة أسعار النفط: هل ستكون مختلفة في المرة القادمة؟

لقد حفرت أزمتا النفط سنة 1973 وسنة 1978-1979 عميقاً في نفوس الأميركيين، وإنّ الذاكرة الجماعية لتلك الأحداث هي التي تظهر هذا الخوفَ المستمرَ الدفين لدى الأميركيين من تعرُضهم لصدمات نفطية جديدة. وإذا كان جمهورُ العموم ما يزال يخشى الفقدانَ المفاجئ لإمدادات البنزين الرخيص، فكم يجب أن تزدادَ هواجسُ سياسيي البلاد ومدراء شركات النفط من هذا الأمر. لا عجبَ في أن إدارة بوش – وهي في نظر الجمهور إدارة أكثر ارتباطاً بمصالح شركات النفط والطاقة – تعتبر إزالة أي تهديدات ممكنة لحسن سير منظومة النقل القومية الأميركية أولوية استراتيجية.

بالطبع، تعلمتْ الولايات المتحدة ما تعلمتْ من دروس من السبعينيات إلى الآن. وبالأخص، إنشاء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي [SPR] القومي الذي يوفر مخمّداً لاضطرابات الإمداد الجديدة. يُحفظ الاحتياطي البترولي الاستراتيجي في مجموعةٍ من نحو 500 جوف ملحي على ساحل خليج المكسيك، وتبلغ سعته القصوى 700 مليون برميل من النفط الخام[84]. أما الصعوبة الرئيسة التي تكتنف هذا الاحتياطيَ البتروليَ الاستراتيجي فهي صعوبة تحديد التوقيت الدقيق لتحرير إمدادات النفط منه. فقد ثار قدرٌ ما من الجدل حول استعماله إبان حرب الخليج 1990-1991، عندما ارتفعت أسعار النفط العالمية لفترةٍ وجيزة إلى نحو 40 دولاراً للبرميل في أكتوبر 1990. وفي يناير التالي، أمر الرئيس جورج بوش الأب بتحرير 17.5 مليون برميل، وبيعها لثلاث عشرة شركة. في هذه الأثناء، كانت إمدادات النفط العالمية قد استقرت. لكنّ بعض المراقبين أخذ على الرئيس أنه لم يأمر بتحرير تلك الكمية من الاحتياطي الاستراتيجي في وقتٍ أبكرَ من ذلك[85].

لكن، ظلت فائدة الاحتياطي البترولي الاستراتيجي في الأوضاع الأكثر خطورة، كاضطرابات الإمداد الطويلة الأمد، والارتفاعات المستمرة في الأسعار، موضعَ شكٍ كبير. ومنذ إنشاء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، رَفعت وتيرة الموطرة المتصاعدة بلا رحمة للمجتمع الأميركي الاستهلاكَ اليوميَ للبلاد من البترول من 16 إلى 19.6 مليون برميل في اليوم سنة 2001، مثلما رفعت صافي وارداتها من النفط الخام والمنتجات البترولية من 5.8 إلى 10.6 مليون برميل في اليوم. بعبارة أخرى، فيما كان الاحتياطي البترولي الاستراتيجي حينما أنشئ أول الأمر بسعة اسمية مقدارها 600 مليون برميل يغطي استيرادَ البلاد من النفط الخام مدة 103 أيام، فإنه لم يغطِّ سنة 2001 أكثرَ من 57 يوماً من إمدادات الاستيراد. وحسب أحد خبراء مكتب GAO، "فإنّ الاحتياطيَ البتروليَ الاستراتيجي ليس كبيراً بما فيه الكفاية للعب دورٍ كبير في الاضطرابات الكبيرة، أو الطويلة الأمد لأن هذه الاضطرابات سوف تتخطى كثيراً قدرة الاحتياطي على التأثير على سوق النفط العالمي[86].

تقود هذه الاعتبارات إلى نتيجةٍ مهمة. فوجود الاحتياطي البترولي الاستراتيجي لا يحصن الولايات المتحدة من التهديدات الخطيرة الطويلة الأمد لإمداداتها النفطية، ومن ثم *لطريقة حياة* مواطنيها المُمَوْطرين. ولا يستطيع تبديدَ تلك المخاوف المتلبثة، في البيت الأبيض وفي غرف اجتماعات مجالس إدارات شركات النفط، من أنّ تقليصاً آخرَ كبيراً في إمدادات بنزين السيارات سيحل عليهم كاللعنة التي حلت على الرئيسيْن **نيكسون وكارتر**. وبالتالي، فإنّ وجودَ الاحتياطي البترولي الاستراتيجي لن يقللَ بحالٍ من الأحوال احتمالَ أن تشعرَ الولايات المتحدة بالحاجة إلى أن توجه ضربة استباقية لتجنب تعرضها إلى تهديد طويلِ الأمد لطريقة الحياة في الحواضر الأميركية المُمَوْطرة. لكنه يعطي الإدارة مخمداً مفيداً جداً للاضطرابات الأقصر أمداً بكثير، ولارتفاع أسعار النفط الذي قد يحصل خلال حرب خاطفة ناجحة ضد عدوٍ محتمل في الشرق الأوسط. كذلك، فقد يتحمل المواطنون الأميركيون الغيورون، في هكذا حرب، دونما تذمر أيَ خسائرَ

مالية قصيرة الأمد يمكن أن تنتجَ عن ارتفاع أسعار البنـــزين، ويُحِل إلى حدٍّ كـــبير قادة البلاد من تبعة أي خطأ أو فشل في هذا الأمر.

## تقرير GAO، النتيجة المهمة

كما أشرنا إليه غير مرة، دأب السياسيون، وموظفو الحكومة، والصحافة على استعمال نسبة مساهمة المنتجين الأجانب في استهلاك الولايات المتحـــدة للـــنفط كمقياسٍ لتضاؤل أمن الطاقة لأميركا أكثرَ من أي عاملٍ آخر. لكنّ مكتبَ GAO شكك، مع ذلك، في فائدة هذا المؤشر وركّز بدلاً من ذلك على ما أصبح مشكلة أصعب في مجال أمن الطاقة.

فحسب خبراء مكتب GAO، لم يكن ارتفاعُ نسبة استيراد النفط هو الـــذي هدد أمن طاقة أميركا، بل *اعتماد البلاد على النفط نفسه*. فقد أدرك خبراء GAO أنه "بسبب تركُّزِ أرخص احتياطيات النفط العالمية في منطقة الشرق الأوســط، لا سيما في الخليج العربي، فإنّ الولاياتِ المتحدة والبلدانَ الأخرى المستوردة للـــنفط ستعتمد أكثرَ على هذه المنطقة ذات التاريخ غيرِ المستقر"(87). لكنهم قالوا أيضاً إنّ خفضَ اعتماد البلاد على النفط الأجنبي بزيادة الإنتاج المحلي قد لا يفيد كـــثيراً في خفض الكلفة الاقتصادية للاضطرابات النفطية، لأنه لا يخفض تخفيضـــاً جـــذرياً احتمالَ وقوعها أو كلفتها. لقد كان *الاعتمادُ على النفط نفسه* – لا الاعتمادُ على الواردات النفطية – إضافة إلى اندماج سوق النفط الأميركـــي في ســـوق الـــنفط العالمي، هما اللذان سيجعلان الاقتصادَ الأميركي يتحمل عواقـــبَ الاضـــطرابات. فبصرف النظر عن مستوى الواردات النفطية، يأتي الضررُ الاقتصادي الذي يمكـــن أن يلحقَ بالاقتصاد الأميركي من الاضطراب نفســـه، لا ســـيما إذا كـــان هـــذا الاضطرابُ شديداً أو طويلَ الأمد(88).

وما ذاك إلاّ لأنّ النفط ســـلعة قابلـــة جـــداً للتبـــادل [ highly fungible commodity]. ففي أي لحظة، توجد مئاتٌ من ناقلات النفط في البحر، كثيرٌ منها ينتظر الإرسال إلى حيث يُدفع في جودة حمولتها أعلى سعر. حـــتى لـــو كانـــتِ

الولاياتُ المتحدة تنتج كلَّ ما تستهلك من نفط، طالما أن الاقتصادَ الأميركيَ مندمجٌ في الاقتصاد العالمي، وأنَ أسعارَ النفط تحدَد في السوق العالمي، فإنّ اضطراباتِ إمداد النفط في أي مكان في العالم سيكون لها أثرٌ كبير على الاقتصاد الأميركي. فمثلاً، لو كانت أميركا مكتفية ذاتياً من النفط، فإنها لن تتأثر أولَ الأمر بحدوث اضطرابٍ كبير في إمدادات نفط الشرق الأوسط. لكنّ هذا الاضطرابَ سيرفع الأسعارَ على الفور في أسواق النفط الأوروبية. وسيجذب هذا الأمر حتماً، عاجلاً أم آجلاً، إمداداتِ النفط من الولايات المتحدة (أو مزويدها في نصف الكرة الأرضية الغربي) إلى أوروبا رغبة من التجار في الإفادة من ارتفاع الأسعار الأوروبية، وسيدفع هذا بدوره مصافيَ النفط الأميركية إلى الدفع لرفْع سعر إمدادات النفط الحالي إلى مستوى مقارب لسعر النفط في أوروبا، بعد طرح تكاليف الشحن. وكما شرح تقرير GAO، فإنّ اندماجَ سوق النفط الأميركي بسوق النفط العالمي يعني أن الولايات المتحدة لا تستطيع عزلَ نفسها من تأثيرات اضطرابات إمداد النفط:

> طالما أن أسعار النفط تحدّد في السوق، فإنّ تغيرَ سعر النفط في مكانٍ ما من العالم سيؤثر على أسعاره في كل مكانٍ آخر، بما في ذلك الولايات المتحدة... ما لم تبتعد الولايات المتحدة بشكلٍ أساسي عن الاقتصاد القائم على السوق، وتحظر جميع واردات وصادرات النفط، فخفض واردات النفط لا يستطيع الحدّ بشدة من آثار اضطراب إمدادات النفط على الاقتصاد الأميركي[89].

## أثر 11 سبتمبر: سياسة الطاقة في كفة وحاملات الطائرات في الكفة الأخرى

يستطيع كلُّ امرئٍ أنْ يتخيلَ كيف أنّ الأثرَ المدمرَ لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية على نيويورك وواشنطن قد أضاف بعداً جديداً مرعباً إلى الجدل الدائر حول أمن الطاقة في أميركا. فكلُ تلكَ السيناريوهاتِ الافتراضية لَما

يمكن أن يصيبَ إمدادات النفط من اضطرابات نابعة من الشرق الأوسط، أصبح الآن شديدَ الصلة بالواقع وباعثاً على الفزع والقلق.

فبعد شهرٍ واحد من الهجمات، نشر جورج إل. بيري، وهو اقتصاديٌّ أميركيٌّ بارز ومستشارٌ اقتصاديٌّ سابق للحكومة هو الآن زميلٌ رفيع في مَجمَع بروكينز، ورقةً قال فيها إنّ "هجمات 11 سبتمبر الإرهابية أثارت أسئلة مهمة عن مستقبل سوق النفط العالمية، وما الذي تعنيه للاقتصاد الأميركي"[90]. وشاطر بيري مكتبَ GAO ما خلص إليه من أنّ *قابلية التبادل* التي يتمتع بها سوق النفط العالمي تعني أن تقليصَ واردات النفط ليس في وسعه حماية أميركا من أحداث الشرق الأوسط، وأكد على أن "الخطرَ على الاقتصاد الأميركي يأتي من كيفية تأثير الأحداث في ميزان العرض والطلب العالمي على النفط".

أولاً، قدّم بيري تحليلاً موجزاً لإمدادات النفط العالمية مبيناً أنه في العام 2000، قدّم منتجو النفط العرب الأعضاءُ في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) التي ضمّت بلداناً عربية لم تكن عضوة في منظمة أوبك، 28.2 في المائة من إجمالي إمدادات النفك العالمية. وقال إنّ مصدرَ الإمداد هذا هو الذي أصبح واقعاً تحت التهديد المباشر *للمتطرفين الدينيين*. وعرض لثلاثة سيناريوهاتٍ محتملة تنطوي على درجاتٍ متصاعدة من السيطرة الإسلاموية على إمدادات أوابك. وأمِل بيري "أن تجلبَ الحربُ على الإرهاب في النهاية استقراراً دائماً لدول الخليج العربي المنتجة للنفط"، لكنه حثّ في هذه الأثناء على التفكير في هذه السيناريوهات الثلاثة المتدرجة في السوء "من السيئ إلى الأسوأ". واعترف أنها قد تبدو في الوقت الحاضر "غيرَ محتملة، وأنها قد تبدو أقربَ إلى الخيال منها إلى الواقع"، لكنه أضاف، وفي إضافته قدرٌ وافٍ من الحصافة "وكذلك بدت هجماتُ 11 سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة"[91].

ثم يشير بيري إلى ما يدعوه الاقتصاديون *المرونة السعرية للطلب* [price elasticity of demand] الخاصة بالنفط. وهي، باختصار، منخفضة جداً (أي أنها "غير مرنة"): في حدود 0.05-. تعرَف *مرونة* أي سلعة بحاصل قسمة

معدل التغيّر في الكمية على معدل التغيّر في السعر. وإنّ مرونة لا تزيد عن 0.05- تعني أن *زيادةً* بنسبة 1.0 في المائة في سعر النفط لا *تخفض* الطلبَ بأكثر من 0.05 في المائة. ذلك لأن الطلبَ على النفط لا يمكن أن يتغيرَ كثيراً بتغير سعر النفط، والسبب هو الندرة الشديدة لبدائل النفط، على المدى القصير. لكنْ عندما ننظر إلى هذه المعادلة بالمقلوب تتبدى لنا العواقبُ الحقيقية للأمر: فإذا *انخفض* الإمداد بنسبة 1.0 في المائة *ارتفع* السعر بنسبة 20 في المائة (حاصل قسمة 1.0 على 0.05)، وبالمثل فإنّ انخفاضاً بنسبة 10 في المائة في العرض سوف يتبعه ارتفاعٌ في السعر بنسبة 200 في المائة، وهكذا.

في أول سيناريوهات بيري الثلاثة، يقوم منتجو النفط في إيران وشمال أفريقيا، الذين يفترض أنهم يخضعون لسيطرة *الجهاديين*، بسحب 7 ملايين برميل في اليوم من النفط العربي من الإمدادات العالمية، لكنّ المملكة العربية السعودية والكويت لا تتأثران، وستؤدي زيادة الإنتاج العربي *الصديق* مع السحب من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي إلى تقليص معدل الإمداد المسحوب من السوق إلى مليون برميل في اليوم. ولا يُحدِث هذا السيناريو إلا ضرراً طفيفاً للاقتصاد الأميركي. لكنّ المشهدَ الذي يرسمه سيناريوها بيري الآخران "الثاني في السوء" و"الأسوأ" أكثرُ مدعاة للتشاؤم بكثير.

في السيناريو الثاني، تفشل الحكومة السعودية في تعويض أي نقص يحصل في إمدادات النفط من الدول الإسلاموية ما يؤدي إلى خفض صافٍ لإمدادات النفط العالمية بمعدل 4.5 مليون برميل في اليوم، ويرتفع سعر النفط إلى 75 دولاراً للبرميل ويرتفع سعر بنزين السيارات إلى 2.78 دولاراً للغالون، أي بنسبة 75 في المائة من سعره قبل الأزمة، كما ينخفض إجمالي الناتج القومي الأميركي بنسبة 2.69 في المائة في السنة الأولى للأزمة. "ولسوف يسبب هكذا انخفاض في إجمالي الناتج القومي ركوداً اقتصادياً في الولايات المتحدة والعالم أو يعمق الركود القائم"[92].

أما في السيناريو الأخير (لا سمح الله)، فالأمور أسوأ. إذ يُفترض هنا أن الإسلامويين الراديكاليين يسيطرون على معظم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا

وسيقومون بخفض الإنتاج إلى ما محصلته 7.5 مليون برميل في اليوم، فيرتفع سعر النفط إلى 161 دولاراً للبرميل، ويرتفع سعر بنزين السيارات إلى 4.84 دولاراً للغالون، أي إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل الأزمة، وينخفض إجمالي الناتج القومي الأميركي بنسبة 4.6 في المائة مطلقاً دورة ركود "هي الأشد والأعمق منذ الفترة التي أعقبت الحرب". بالنسبة إلى بيري، سيكون أكثر الجوانب مدعاة للاضطراب في هذه الأحداث الافتراضية هو أنّ إيرادات النفط ستصل إلى أيدي حكومات شديدة العداء للولايات المتحدة. وحتى بعد تخفيضات الإنتاج، يضع السيناريو الأول، والثاني بين يدي المتطرفين 13 و30 مليار دولار، على التوالي، فيما يزود السيناريو "الهرمجدوني"[1] الثالث الجهاديين بحوالى 689 مليار دولار في السنة[93].

لكن في النهاية، لم تكن دقة حسابات بيري الكمية هي التي أعطت حجته قيمتها الحقيقية - فقد يجادل اقتصاديون من مدرسة مختلفة عن مدرسته في دقة أو عدم دقة هذا الرقم أو ذاك أو في سداده أو شروده، أو أنّ نموذجاً اقتصادياً آخرَ قد يقدم نتائجَ مختلفة (أسوأ أو أفضل). بل كان ذلك القلقَ الشديدَ العميق الذي يتسربل فيه مقاله هو المهم - ليس هذه المرة بقلم واحد من *المشبوهين المعتادين* في مَجمَع المحافظين الجدد American Enterprise Institute أو مَجمَع هدسون، ولكنْ مِن خزانٍ فكري معتدل يتمتع بسمعة عالمية لا تشوبها شائبة. كذلك، وعلى الرغم مِن خلفيته، توصّلَ إلى الاستنتاج، وإنْ يكن بصورةٍ مسالمة أكثرَ منها هجومية، أنّ التدخلَ العسكري الأميركي في الشرق الأوسط باتَ الآن خياراً وارداً جداً. وهو عندما ينظر في احتمال قيام الإسلامويين "....." يقول "يتوقع من الولايات المتحدة استعمالُ القوة العسكرية لمنع هذا الأمر"، ويشير في موضعٍ آخر إلى أنه إذا ما سيطر الإسلامويون على إنتاج النفط....، "لا شك في أننا سنقاوم الاضطراب بالقوة"[94].

---

(1) هرمجدون هي المعركة الفاصلة المذكورة في الإنجيل بين قوى الخير والشر، والتي تضع حداً لنهاية العالم قبَيْل يوم القيامة - المترجم.

وبعد أسبوعين من نشر مقال بيري، في 1 نوفمبر 2001، عاد أحدُ خبراء هيئة GAO، هو **إيرفين ستلزر**، إلى موضوع البحث في مقال له في مجلة المحافظين الجدد *Weekly Standard*. فقد خلص ستلزر في مقاله هذا إلى أنه إذا فشل تقليصُ الواردات النفطية من الخليج في حماية أميركا من الاضطرابات الكبرى في إمدادات النفط من ذلك المصدر، لا تبقى أمامها سوى إمكانية واحدة؛ فعلى الولايات المتحدة أن تتخذَ أيَ إجراءات ضرورية من شأنها ضمانُ ألا تحدثَ تلك الاضطرابات أولاً، وإنْ حدثتْ أن يتمَّ إخمادُها فوراً بمنتهى القوة العسكرية. وبإشارته إلى "أننا... لا نعتمد وحسبَ على تلك البلدان التي نبتاع منها النفط مباشرة"، لأن النفط "منتَج تبادلي" يخلص إلى أنّ "وقف الإنتاج في أي بلد، حتى لو كنا لا نبتاع منه من النفط إلا القليل، سيؤثر على السعر الذي ندفعه للحصول على إمداداتنا النفطية". وستبقى المملكة العربية السعودية حتماً مسمارَ العجلة في عالم النفط، وقادرةً إنْ أرادت على ضخ ما يكفي من النفط لإطفاء عطش الولايات المتحدة إليه. لكنْ إذا توصل النظام السعودي إلى الاعتقاد بأن بقاءه يتطلب استلالَ سيف النفط، أو إذا أتى..... السيولة النقدية منه، فإنّ إمداداتِ النفط قد تقطَع. في الحالة الأخيرة، "سيجد المحللون أنفسَهم على الفور يتتبعون تصريحاتِ وزير نفط..... أكثر من تتبعهم كلمات **الآن** محافظ بنك الاحتياطي الفدرالي عند إعداد توقعاتهم لمسار الاقتصاد الأميركي".

وحسب ستلزر: "لا يترك هذا لنا خياراتٍ كثيرة... ولو أنني سُئلتُ منذ بضع سنين ما هي سياسة الطاقة لدينا، لأجبت "ناقلات الطائرات". وهذا وصفٌ لا يقل دقة عن أي أوصافٍ أخرى نطلقها على ورطتنا الراهنة. وهو كلُّ ما لدينا من إجابة على السؤال في الوقت الحاضر"[95].

Hamad Khalifa

# 11 حربُ نفط

قال لنا العراقيون المنفيون، أعيدونا إلى العراق ولكم النفط.

آر. جيرالد بايلي، الرئيس السابق لعمليات الخليج العربي

لدى إكسون كوربوريشن، 2002

في خريف 2002، كانت الأحداث تتسارع نحو الحرب. ففي 17 سبتمبر، أطلق بوش استراتيجية الأمن القومي لإدارته مكرساً كثيراً من المبادئ الأساسية التي صاغها قبل خمس سنوات مشروعُ القرن الأميركي الجديد. وقد دعت هذه الاستراتيجية، في تحدٍّ سافر لأسس القانون الدولي، إلى شنّ ضربات استباقية ضد أعداء أميركا المتصوَّرين حول العالم، وتعهدت بألا تسمحَ أميركا لأحد أن يتحدى تفوقَها العسكري مرة أخرى كما حصل في الحرب الباردة. وفي 10 أكتوبر، في جوٍّ من الهستيريا العسكرتارية، تبنى الكونغرس قراراً مشتركاً يجيز استخدامَ القوة العسكرية ضد العراق، وأطلقَ يدَ بوش لشنّ عملٍ عسكري استباقي من جانبٍ واحد على العراق في الوقت الذي يراه ضرورياً أن يُشَن. وعلى الرغم من استئناف أعمال تفتيش الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل لدى العراق في 27 نوفمبر، تواصلت استعداداتُ الولايات المتحدة للحرب بلا هوادة، وفي 21 ديسمبر أقر بوش نشرَ القوات الأميركية في منطقة الخليج. ثم، في 28 يناير 2003، أعلن أنه مستعدٌ لمهاجمة العراق دون تفويضٍ من الأمم المتحدة.

على الرغم من بقاء أعضاء مجلس الأمن فرنسا وروسيا والصين، كألمانيا، صامدين على جبهة معارضة الحرب، استطاع بوش استبقاءَ الدعم البريطاني

والحصولَ على تعهدٍ بتقديم مساعدات عسكرية له في حربه على العراق من عـــدد من الدول التي كانتْ تسير في فلك الاتّحاد السوفياتي السابق، ومنها بولنـــدا الـــتي أبدى وزيرُ خارجيتها، فلودزيميرز جيموزفيتز، فيما بعد بعضَ التجفظات حـــول الدافع الحقيقي لغزو العراق. فقد صرّح قائلاً "إننا لم نخفِ البتة رغبتنا في أن تجـــدَ شركاتُ النفط البولندية أخيراً سبيلاً إلى مصادر السلع"، وأضاف قائلاً إنّ الوصولَ إلى حقول نفط العراق "هو هدفنا النهائي"[1].

بالرغم من تصريح فريق مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشـــامل في 14 فبراير أنه حقق تقدماً كبيراً في الحصول على تعاون العراق، وبالرغم من تظاهرِ ثمانية ملايين إنسان في اليوم التالي في شتى أرجاء العالم ضـــد الحـــرب الوشـــيكة، تواصَلَ الحشدُ العسكريُ للغزو. وفي 17 مارس، صرّح السفيرُ البريطاني لدى الأمم المتحدة أنّ العملية الديبلوماسية حول العراق قد انتهت، وأنّ على فـــرق مفتشـــي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل الانسحاب من العراق. وبعد يومين اثنين، بدأت الحرب على العراق بهجمات جوية واسعة.

لقد كان الهدف بسيطاً: عراق بدون صدام حسين، تســـيّره حكومـــة مواليـــة للولايات المتحدة تجيّر احتياطياتِ النفط العراقي لصالح شـــركات الـــنفط الأميركيـــة والمستهلكين الأميركيين. وإذا حدثت أيُّ مشكلة مع المملكة العربية السعودية، يمكـــن استعمال هذه الاحتياطيات النفطية لضرب أي محاولات سعودية لخفض الإنتاج ورفـــع الأسعار. لم يعد سيفُ النفط السعودي مسلطاً على رقبة الولايات المتحدة التي ستصبح أخيراً مطلقة اليد في متابعة أهدافها العسكرية والسياسية الواسعة في الشـــرق الأوســـط والعالم أجمع، ليس أقلها الرغبة في فرض سلامٍ على الفلسطينيين مقبولٍ لدى الحلفـــاء الإسرائيليين للمحافظين الجدد، شارون والليكود. ولكـــنْ، كمـــا ستكشـــف عنـــه الأحداث القادمة، لن يطولَ الأمر قبل أن يتضحَ أنّ الهـــدفَ المركـــزيَ للغـــزو – أي السيطرة على الموارد النفطية الضخمة للعراق – أكثرُ تعقيداً وصعوبةً بكثير مما خطـــر ببال أي شخص. أو كما قال أحد مدراء شركات النفط بعد أربعة شهور من بدايـــة الغزو، لقد كانت النتيجة "أكثرَ تعقيداً بكثير مما توقعنا جميعاً"[2].

مع بداية الحشد لغزو العراق، شَرَعت وزارة الخارجية الأميركية بتنظيم عددٍ من اللقاءات بين عراقيينَ في المنفى، وموظفينَ في الإدارة، ودعتْ إليها مدراء واستشاريي الشركات، للتخطيط لعراق ما بعد الغزو. عُرِفت هذه اللقاءات باسم مجموعات عمل مشروع *مستقبل العراق*. وفي سبتمبر 2002، ادّعى ناطقٌ باسم وزارة الخارجية أنّ مشروعَ مستقبل العراق *لا يناقش مسألة النفط*[3]. بالرغم من ذلك، عُقِد في الواقع اجتماعٌ تمهيدي لمناقشة *مستقبل نفط العراق* في الشهر التالي. ضمّ هذا الاجتماعُ أفراداً من الفريق العامل مع تشيني، وممثلينَ كباراً لشركات إكسون موبيل، وشيفرون تكساكو، وكونوكو فيليبس، وهاليبرتون، وزعيم المؤتمر الوطني العراقي [INC]، أحمد الجلبي، رجلُ البنتاغون المفضل لرئاسة حكومة عراق ما بعد صدام[4]. وأكد ناطقٌ باسم المؤتمر الوطني العراقي للصحفيين فيما بعد عقدَ هذا الاجتماع، وحضورَ ممثلي كبريات شركات النفط جلساته، وأقرّ بأنّ "أهل النفط كانوا قلقين بطبيعة الحال. ولقد تدارسنا الأمر معهم، لكنهم لن يخرجوا ويتحدثوا هنا وهناك عما دار بيننا من نقاشات"[5]. وقد بذل موظفون آخرون في المؤتمر الوطني العراقي جهداً كبيراً في التأكيد أنه بالرغم من انعقاد الاجتماع مع شركات النفط، "لم تجرِ أيُ مناقشاتٍ أو مفاوضاتٍ جوهرية. فلا أحدَ يقدر على إبرام أمر يخص الموارد الطبيعية للعراق، إلا حكومةٌ عراقية منتخبة بصورةٍ شرعية من الشعب"[6].

## التسابق على موطئ قدم في حقول نفط العراق

لكنّ هذا لم يكنْ كلَ الرسالة التي تلقتها شركات النفط. فقد كشف آر. جيرالد بايلي، الرئيسُ السابق لعمليات إكسون في الخليج العربي ورئيسُ مجلس إدارة بايلي بتروليوم في هيوستن حالياً، أنّ شيئاً ما أكثر من مجرد تبادل المجاملات كان يجري في اجتماعاتهم مع أركان المؤتمر الوطني العراقي، إذ كان عراقيو المنفى يحاولون التأثير على كبريات شركات النفط الأميركية قائلين لها "أعيدونا إلى العراق ولكم النفط". وكشف بايلي أيضاً أن "جميع شركات النفط الأميركية

الكبرى قد اجتمعت مع عراقيي المنفى بباريس، ولندن، ومدن أوروبية كبرى أخرى وأنها "كانت جميعاً تتسابق على موطئ قدمٍ لها في العراق". واعترف بايلي بأنه كان لا بد من عقد تلك الاجتماعات والمناقشات سراً، لكنّ أياً من الشركات لم تكن تستطيع "الانتظار إلى أن تستويَ الطبخة" مخافة أنْ تفوتها الوليمة[7].

بالفعل، فقد اضطر الرئيس التنفيذي لبريتش بتروليوم، **جون براوني**، مخافة أن تنجح شركات النفط الأميركية في الاستيلاء وحدها على نفط العراق، إلى التعبير علناً عن قلقه بهذا الشأن قائلاً "لقد أوضحنا حرصنا على المساواة في اختيار شركات النفط التي ستذهب إلى العراق، إذا ما أسقط النظام هناك"[8].

سوف ينفي كاتب خطابات جورج دبليو. بوش، **ديفيد فرام**، في وقت لاحق أي علاقة لغزو العراق بالنفط، مصرّحاً "لا تحارب الولايات المتحدة في العراق لأجل النفط، ولا تشتهي ثروة أحد، فهي أغنى بكثير من أن تفعل"[9]. لكنّ فرام لم يوفَق هذه المرة إلى انتقاء الكلمات المناسبة. فبعد بضعة شهور، قال رئيس مجلس إدارة كونوكو فيلييس بصريح العبارة، مشيراً إلى العراق، "إننا نعلم أين توجد أفضل احتياطيات النفط، وإننا نتمنى أن تتاحَ لنا يوماً ما فرصة الحصول عليها"[10].

وبالتالي تكون ملاحظات آر. جيرالد بايلي حول الاجتماع مع عراقيي المنفى مهمة جداً بل تسهم في إيضاح الصورة، لأننا بتنا نعلم أن شركات النفط الأميركية تسعى سعياً حثيثاً للوصول إلى حقول نفط العراق، وأن مجموعة مهمة من عراقيي المنفى كانت عملياً تقدم هذه الحقول ثمناً لتسلمها السلطة في عراق ما بعد صدام. في الحقيقة، لم يَطلِ الأمرُ قبل أن يعدَ **أحمد الجلبي** صراحة أنه، بعد الإطاحة بصدام، "ستحصل شركات النفط الأميركية على فرصة كبيرة في النفط العراقي"[11]. ومع اقتراب موعد الغزو، عاد النفط إلى أجندة مشروع مستقبل العراق. وعقد أركان وزارة الخارجية، وفريق نائب الرئيس تشيني اجتماعين رسميين لمجموعة *عمل النفط والطاقة*، الأول بين 20-21 ديسمبر 2002، والثاني في 31 يناير و1 فبراير 2003. وحسب بيان صحفي من وزارة الخارجية يعلن عن عقد أول هذين الاجتماعين،

كان مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية يخطط لاستضافة نحو خمسة عشر من *العراقيين الأحرار* لإجراء مناقشات تتعلق بالحالة الراهنة لقطاعيْ النفط والطاقة العراقييْن، وسيناريوهات ترميم، وتحديث حقول النفط العراقية، وغير ذلك من البنى التحتية الطاقوية الحيوية؛ و"إدارة قطاع الطاقة لتلبية احتياجات الشعب العراقي في عهد ما بعد صدام"[12].

كانت الاجتماعات مغلقة ودون تغطية صحفية، لكننا نستطيع من خلال التسريبات التالية تكوينَ فكرةٍ جيدة عن المشاركين في الاجتماعات والمناقشات التي دارت في هذه الاجتماعات. من أهم المشاركين العراقيين في هذا الاجتماع كان **فضيل الجلبي**، ابنُ عم زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي، والمديرُ التنفيذي لمركز دراسات الطاقة العالمية بلندن، وهو *خزان فكري* أسسهَ وزير النفط السعودي الأسبق **الشيخ يماني**. فيما مضى من سنين، كان الجلبي وكيل وزارة النفط العراقية، وشغل لفترة منصب نائب الأمين العام لمنظمة أوبك؛ وها هو الآن يتخذ موقفاً معادياً على وجه العموم لأوبك وقد كان مؤيداً قوياً لخصخصة صناعة النفط. كما عُرف عنه أيضاً أنه مرشح البنتاغون المفضل لتولي وزارة النفط في حكومة ما بعد صدام[13].

أما المؤيد القوي الآخر للخصخصة الذي حضر تلك الاجتماعات فكان **إبراهيم بحر العلوم**، وهو مهندس بترول درس في الولايات المتحدة، وكان أبوه رجلَ دين شيعياً كبيراً. وحضر المباحثاتِ أيضاً **محمد الزيني**، وهو محللٌ آخر من مركز دراسات الطاقة العالمية. كان زيني هذا هو أيضاً موظفاً في وزارة النفط العراقية قبل أن ينتقل للعمل كمهندس بترول في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من إدراك زيني حاجة العراق إلى المساعدة الفنية والمالية، يبدو أنه كان أكثر تشككاً في الخصخصة من **فضيل الجلبي أو إبراهيم بحر العلوم**[14].

أما المشاركون الأميركيون في الاجتماعات، فنعرف منهم إضافة إلى ركن وزارة الخارجية وفريق تشيني **روبرت إبل**، مديرَ برامج الطاقة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، الذي يضم أيضاً في مقدمة خبرائه رئيسَ شركة

بترول فنزويلا الأسبق لويس غيوستي. كان إبل فيما مضى نائب الرئيس للشؤون الدولية في شركة طاقة متنوعة أميركية كبرى، هي إنسيرتش كوربوريشن، وموظفاً لدى السي آي إيه. ومن الشركات الممثلة في الاجتماعات كانت هذه المرة أيضاً إكسون موبيل، وشيفرون تكساكو، وكونوكو فيليبس، وهاليبرتون[15].

خلف جدول الأعمال الرسمي اللطيف لمجموعة عمل النفط والطاقة، كانت تناقَش سراً ثلاثُ قضايا رئيسة:

1. كيف تتعامل الولايات المتحدة مع صناعة النفط العراقية القائمة بعد الغزو مباشرة، مع الأخذ في الاعتبار ما قد تتعرض له من تخريب واسع النطاق على أيدي القوات العراقية؟
2. كيف تشكِّل ملكية هذه الصناعة لتوفير الشروط الضرورية لشركات النفط الأميركية للعمل فيها؟
3. كيف ستكون علاقة صناعة النفط العراقية بعد الغزو بأوبك؟

عندما وقع الغزو، كانت الاحتياطياتُ المؤكدة لصناعة النفط العراقية 112 مليار برميل، وكان لديها 80 حقلاً معروفاً؛ طوِّر منها فعلاً 17 حقلاً للإنتاج. وكان الإنتاج اليومي للبلاد من النفط قد بلغ أقصاه سنة 1979 بـ 3.7 مليون برميل، ثم قفز مرة أخرى إلى 3.5 مليون برميل في اليوم في يوليو 1990، قبيْلَ اندلاع حرب الخليج. وبعد الانهيار شبه التام لهذه الصناعة في الحرب، استعادت جزءاً من عافيتها لإنتاج 0.6 مليون برميل في اليوم سنة 1996، ثم ارتفع إنتاجُها سنة 1998 مع تطبيق برنامج الأمم المتحدة *النفط مقابل الغذاء* إلى 2.2 مليون برميل في اليوم حتى وصل قبيْلَ الغزو إلى 2.5 مليون برميل في اليوم[16].

## الاستيلاء على حقول النفط

كانت أولى مهمات القوات الغازية، حماية قدرة الإنتاج الحالية هذه. في الحقيقة كان الحل قد تقرر سلفاً في البنتاغون. فقد وضع الجيش الأميركي خطة مفصلة لقوات التحالف الأميركي – البريطاني للاستيلاء على حقول النفط في

المراحل الأولى للغزو. ووافقت وزارة الخارجية على أن تكون هذه *القضية رقم واحد*[17]. وبدا محتملاً أيضاً أن تكونَ خطط أخرى قد وضِعَت للاستيلاء على مبنى وزارة النفط العراقية بعد إخضاع بغداد. وقد كانت في الوزارة قواعدُ بيانات جيولوجية قيّمة، قد تصبح ثمينة للغاية لشركات النفط الأميركية عندما تسمح تهدئة البلاد لقوات الاحتلال بالانتقال إلى المهمة الهامة التالية، وهي رفع قدرة العراق على إنتاج النفط. وقد ثُبت فيما بعد، أن الاستيلاء على مبنى وزارة النفط العراقية، كان على رأسْ الأولويات، لأنه كان هو المبنى العام الرئيسي الوحيد الذي حظي بحماية الجيش الأميركي في أيام الشغب العنيف التي تلت الاستيلاء على بغداد.

فيما يتعلق بأعمال الصيانة الطارئة لحقول النفط، واجَه الاجتماعُ أمراً واقعاً: هو أنّ هاليبرتون، شركة الخدمات النفطية الأميركية التي كان يديرها تشيني فيما مضى، هي التي ستقوم بهذه الأعمال. ففي ديسمبر 2001، وفي ظل توقعات بقيام الغزو، وقّعت شركة كيلوغ براون إند رووت، التابعة لهاليبرتون، عقداً مع وزارة الدفاع الأميركية تحت عنوان Logistics Civil Augmentation Program (LOGCAP) وهو الاسم الذي تستعمله الشركة لعمليات "إطفاء حرائق آبار النفط، وتقييم المنشآت، وإزالة ما سُفِح من النفط، أو غير ذلك من الأخطار البيئية في المواقع، وإصلاح وإعادة بناء البنية التحتية، ومنشآت التشغيل المتضررة، وتوزيع المنتجات". في الحقيقة، سوف يتيح هذا العقد باسمه الغامض الفضفاض لهاليبرتون "الإفادة من كل مرحلة تقريباً من مراحل الحرب في العراق" حسب النائب الديموقراطي الكاليفورني **هنري واكسمان**[18]. قدِّرَت القيمة المبدئية لهذا العقد (متضمنة هامش ربح مضمون نسبته 7 في المائة) بحوالى مليار دولار، سوف ترتفع سنة 2003 إلى ما يزيد عن 1.7 مليار دولار[19].

فيما كان يتعلق بعائدات القدرة الإنتاجية الحالية للعراق، ستظل هذه تدار من قِبَل برنامج *النفط مقابل الغذاء* الذي تشرف عليه الأمم المتحدة إلى أن تتمكنَ قوات الاحتلال من نقل إدارتها إلى أداة ما أخرى تقع تحت سيطرتها، لكنها أي العائدات ستظل مكرسة في المقام الأولّ لمواصلة أعمال الإغاثة و/أو إعادة البناء.

وبهذه الطريقة، تستطيع الولايات المتحدة المحافظة على واجهة توحي بأنْ ليس لها في عائدات نفط العراق أرَب، فيما تتجنب، قدر المستطاع، المناقشة العلنية للعائـدات التي ستجنى مستقبلاً من أعمال التطوير الجديدة الضخمة لحقول النفط العراقية بعد تنصيب نظامٍ جديد موالٍ للأميركيين.

## الخصخصة

أما موضوعُ التداول الكبير الثاني بين المشاركين في الاجتماعات التي جـرت برعاية وزارة الخارجية، فهو الطريقة التي سيتم بها تغيير هيكليـة ملكيـة الـنفط العراقي. وكانت هناك أيضاً مشكلة تتصل بمصير العقود التي كان نظام صدام قـد أبرمها مع شركات النفط الروسية، والصينية، والأوروبية في البلاد. كان الموقـف الرسمي للولايات المتحدة هو "عدم حمل الحكومة العراقية المستقبلية على التحيـز في قرارها المتصلة بالقطاع النفطي" أي أنها لن تتدخل في عقود الـنفط القائمـة"[20]. لكنّ الولايات المتحدة كانت في الحقيقة تأمل من كل قلبها أن يقومَ نظامٌ ما بعـد الغزو في العراق بإلغاء تلك العقود. فشركات النفط الروسية، والصينية، والأوروبية التي أبرمت صفقات مع صدام حسين ساعدت نظامه بالتأكيد وحرّضته على الشر، ويكاد لا يوجد أحدٌ يتوقع أن يكونَ لها حقٌ أخلاقي في نفط العراق. ولن يحتـاجَ منفيو العراق إلى تشجيع كبير للتخلي عن هذه العقود.

فيما يتعلق بالهيكلية المستقبلية لصناعة النفط العراقية المملوكة من الدولة، يبدو أن كثيراً من المشاركين في اجتماعات وزارة الخارجية يؤيدون شكلاً ما من أشكال الخصخصة، وكان بعض هؤلاء سيحظوْن بالتأييد من موقفٍ أيديولوجي مرعـب كان يسري في صفوف الاقتصاديين والسياسيين اليمينيين.

إنّ امتلاك النفط يجلب ثروة طائلة. هذه الثروة، التي يسـميها الاقتصـاديون عادة *الرّيع الاقتصادي* [economic rent]، هي في الأساس هبة طبيعية. كمـا أن القيمة السوقية لبرميل النفط تتخطى كثيراً الكلفة الضرورية لإيجاده واستخراجه في معظم مناطق إنتاج النفط، حتى دون تدخل السيطرة الاحتكارية، كمـا أنّ ريْعَـه

الاقتصادي، أو ربحَه الطائل يتخطى بهامشٍ ضخم كلفة إنتاجه في تلك البلدان التي تتمتع بجغرافية مواتية لتجمع كميات هائلة منه، أي حقول نفط عملاقة، وجد عملاقة، وعملاقة للغاية التي يحلم بها كلُّ رجل نفط. بملاحظة أن هذا الربحَ الهائل تستولي عليه الدولة في معظم البلدان المنتجة للنفط، أو الغنية بالثروات المعدنية، وأن امتلاك الدولة الثروة المعدنية للبلاد كان حتى الآن مرتبطاً بصفة متكررة بغياب الديموقراطية، والفساد، والإنفاق الهائل على التسلح، فقد خلصَ مؤيدو الخصخصة إلى أنهم سيقدمون خدمة جُلى لمواطني تلك الدول المغلوب على أمرهم بالعودة عن تأميم مواردها النفطية. وهكذا، كتب مثلاً آميتي **شلايس** من المحافظين الجدد في *الفايننشل تايمز* منتقداً مفهوم أن "نفط العراق للشعب العراقي بسبب الخلط بين ملكية الشعب وملكية الدولة". وحسب شلايس، حتى الحكومة العراقية الديموقراطية لا يمكن الوثوق بأمانتها على الثروة النفطية لأن "السيطرة على هبة النفط من شأنها أن تفسدَ أيَ زعيمٍ سياسي عراقي جديد في بضع سنين"[21]. أما بديل شلايس فبسيط: "أهم شيء يمكن أن تفعله الولايات المتحدة وبريطانيا لتسهيل الاستقرار هو خصخصة احتياطيات العراق... حتى لو عنى ذلك أن تتهما *بأمركة العراق*"[22].

كان ثمة مؤيدٌ آخرُ للخصخصة الراديكالية هو **ديباك لال**، أستاذ دراسات التنمية الدولية في جامعة كاليفورنيا. فقد رغب هو أيضاً *برفع لعنة الموارد الطبيعية* عن المواطنين الجاهلين لتلك البلدان المنكوبة بغناها بالموارد الطبيعية. وبحسب مقترحات لال يمكن أن يستحوذَ البنكُ الدولي على الموارد النفطية والمعدنية الأخرى *للدول العاجزة* ثم يؤجرها لشركات النفط. بل مضى أبعد من ذلك، بالدعوة إلى العودة إلى الهيمنة الاستعمارية أو شبه الاستعمارية. وشدد، وهو يفكر في سبيلٍ لمنع ما أسماه *أهل السلب والنهب* من مهاجمة ما تستحوذ عليه شركات النفط من أصول حديدة، على الحاجة إلى تسخير بسالة وبراعة قوة إمبريالية أو تحالفٍ من قوى إمبريالية مقترحاً أن "تتبعَ هذه القوى مثالَ الصين في فترة ما بين الحربين بتأجير الشركات الأجنبية أراضيَ يمكنها حمايتها بشرطتها الخاصة"[23].

لا يبدو أن المشاركين في اجتماعات وزارة الخارجية قد مضوْا إلى هذا الحدّ. وقد استنتج أغلبُ المراقبين المطلعين أنّ وجهة النظر الغالبة في مسألة خصخصة النفط تفضّل بديلاً أكثرَ اعتدالاً وواقعيةً لنموذج *الامتياز النفطي* الاستعماري الجديد الصريح الذي أعجب به شلايس، ولال، وآخرون.

## اتفاقيات المشاركة في الإنتاج والربحية

حسب روبرت إبل، أحد أهم المشاركين من الجانب الأميركي في اجتماعات النفط، فإن شكلَ الخصخصة الأكثرَ قبولاً كان هو نظام *اتفاقيات المشاركة في الإنتاج* [production-sharing agreements (PSAs)]. وقال إبل إنّ اتفاقيات المشاركة في الإنتاج هي "النهج القياسي المتبع في العالم، وإنني أعلم أن العراقيين يفكرون في ذلك ملياً"[24]. يعود أصل اتفاقيات المشاركة في الإنتاج إلى إندونيسيا في الستينيات، ثم تبنتها بلدان أوبك، وبلدان أخرى خارج أوبك كليبيا والجزائر وقطر وكازاخستان وأنغولا ومصر وعمان واليمن وماليزيا. وثمة تنوعات عديدة من هذه العقود، لكنها تشترك جميعاً في السمات الأساسية[25].

*فاتفاقية المشاركة في الإنتاج* هي، أولاً، عقدٌ بين شركة النفط الخاصة وبين شركة النفط الحكومية للبلد المضيف. بعبارةٍ أخرى، لا ضرورة لخصخصة هذه الصناعة بالكامل لتطبيق عقد المشاركة في الإنتاج. بالفعل، فوجودُ شركة نفط حكومية *كشريك* مطلوبٌ عادة لإبرام عقد المشاركة في الإنتاج، بالرغم من أن شركة النفط الحكومية لا تقوم هي نفسُها في أغلب الحالات باستكشاف وإنتاج النفط بل تعمل كوكالة لجمع الإيرادات. وعندما توقع شركة نفط اتفاقية مشاركة في الإنتاج، لا تحصل الشركة بموجب ذلك على صك قانوني بملكية أي احتياطيات نفط في المكان. وهذه سمة سياسية مهمة جداً لاتفاقية المشاركة في الإنتاج، تتيح للبلد المضيف المحافظة على مبدأ السيادة الوطنية على موارده البترولية. لكن، في الوقت نفسه، تتيح الأنظمة والمبادئ المحاسبية للبلدان الأم لشركات النفط أن تحجزَ هذه الشركات حصتها في الاحتياطيات النفطية التي تصبح في النهاية من حقها عند

استخراج النفط. وهذا مهم جداً لشركات النفط، بالنظر إلى الميل الطبيعي لأسواق الأسهم إلى تقييم هذه الشركات حسب حجم احتياطياتها النفطية المؤكدة.

ثانياً، يقسَّم النفط في حقلٍ معين إلى *نفط كلفة* و*نفط ربح*. فعندما تبدأ شركة النفط بتطوير حقلٍ ما، منفقة المال على حفر الآبار، وبناء البنية التحتية، ودفع تكاليف التشغيل... الخ، فإنها تعوَّض عن هذه التكاليف من *نفط الكلفة* الذي يقيَّم حسب السعر الجاري في السوق. تحصل شركة النفط على نفط الكلفة وتبيعه في السوق المفتوحة، أو ربما إلى شركة النفط الحكومية نفسها[26]. وبعد تغطية جميع التكاليف، توزَع كمية النفط المتبقية في الحقل، أي *نفط الربح*، بين شركة النفط الخاصة وشركة النفط الحكومية بالنسبة المتفق عليها بين الطرفين، مثلاً، 40 في المائة لشركة النفط الخاصة و60 في المائة لشركة النفط الحكومية. لكنْ إذا كان الحقل ضخماً جداً، وقليلَ الكلفة بالقياس إلى ضخامة إنتاجه، فقد تكون نسبة *نفط الربح* المتبقية ضخمة. في مثل هذه الحالات، عادة ما تضطرّ شركة النفط الخاصة إلى القبول بحصةٍ أقلَ بكثير في نفط الربح، تهبط في بعض الحالات إلى 20 في المائة.

لكنْ لا يستتبع هذا بحالٍ من الأحوال أنْ يكونَ معدلُ ربح شركة النفط منخفضاً إلى حدٍّ غير مقبول. دعنا نأخذ مثالاً نستخدم فيه اتفاقية مشاركة في الإنتاج واضحة نوعاً ما، هو مثال شركة **غلف ستيت أوف عُمان**، وهي منتِجٌ صغيرٌ نسبياً ليس عضواً في أوبك. وكما في جميع اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، يشتمل العقدُ الرئيس على *علاوة توقيع* تدفَع لشركة النفط الحكومية عند إبرام العقد، ثم تسترد الشركة الخاصة كاملَ رأسمالها المستثمَرَ، وتكاليفَ التشغيل عندما يبدأ ضخُ النفط وبيعُه، وذلك حتى سقفٍ سنوي نسبته 40 في المائة من إجمالي ما تحقق من عائدات[27]. وبعد استرداد جميع التكاليف، يوزَع *نفط الربح* المتبقي بين الشركة الحكومية، وشركة النفط الخاصة بنسبة 20:80.

يبدو هذا في الظاهر قاسياً على شركة النفط الخاصة، لكن بالنظر إلى الجيولوجيا المواتية جداً للمنطقة، تظل اتفاقية المشاركة في الإنتاج مربحة جداً لهذه

الشركة. فمثلاً، إذا هبط حقل عمان إلى مرتبة الحقـول العملاقـة باحتياطيـات مؤكدة تبلغ مثلاً، 750 مليون برميل، وكلفة رأسماليـة للبرميـل الواحـد مـن الاحتياطيات لا تزيد عن 1.5 دولار (بسبب ضخامة الإنتاج)، وإذا كـان سـعر البرميل في السوق 23 دولاراً، فإنّ توزيعَ نفط الربح بنسبة 20:80 لصالح شـركة النفط الحكومية يمنح شركة النفط الخاصة ربحاً بنسبة 31 في المائة؛ وهذا ربحٌ مرتفعٌ جداً بالمقارنة مع ما ترمي إلى تحقيقه معظمُ شركات النفط من أرباح وهو 12–15 في المائة[28].

لنعد الآن إلى الحالة العراقية. إنّ حقلاً متوسط الحجم فيه 300 مليون برميل، متشكلاً في عصر Zagros Mezozoic، على سبيل المثـال، لا تتعـدى الكلفـة الرأسمالية للبرميل الواحد من احتياطياته 0.41 من الدولار، بينما تقل هذه الكلفـة عن ذلك في حقلٍ عملاق فيه 1,000 مليون برميل متشـكل في عصـر Arabian Mezozoic لتصل إلى 0.39 من الدولار للبرميل الواحد[29]. من الواضح أنه بكلفة رأسمالية تعادل ربع تلك التي في المثال العماني، وسعرِ سوق يزيد في الوقت الحاضر كثيراً عن 23 دولاراً للبرميل، فإنّ "حصة الدولة" البالغة 80 في المائـة في اتفاقيـة *مشاركة في الإنتاج* مع العراق ستترك لشركة النفط الخاصة نسبة ربحٍ ضخمة حقاً كعائد على الاستثمار. وحسب حساباتي الشخصية، فإنّ تطبيقَ شـروط اتفاقيـة *المشاركة في الأرباح* في الحالة العمانية على حقل نفط متشكلٍ في عصـر Zagros Mezozoic بحجم 300 مليون برميل ستمنح الشركة الخاصة نسبة ربح تعادل 59 في المائة من أجل سعرٍ لبرميل النفط في السوق يساوي 25 دولاراً و66 في المائة من أجل سعرٍ لبرميل النفط في السوق يساوي 30 دولاراً[30].

بعبارةٍ أخرى، فيما تبدو اتفاقيات المشاركة في الإنتاج منصفة للبلد المضيف، ربما تظل تدر على شركة النفط الأجنبية أرباحاً طائلة. يعتمد كل شيء على مدى ما تشعر به الحكومة، أو شركة النفط الحكومية من قوة في موقعها التفاوضي عنـد بدء المفاوضات. فإنْ كان البلد المعني غيرَ مدين بشكلٍ من الأشكال لحكومة شركة النفط الأجنبية، عندئذٍ يأتي إلى مائدة المفاوضات وهو في حالةٍ ذهنية أكثر استقلالاً

بكثير، وتكون شروط اتفاقية المشاركة في الإنتاج قوية لصالحه. أما إذا كانت حكومة البلد المضيف مدينة بوجودها كليةً لحكومة شركة النفط الأجنبية، فللمرء أن يفترضَ بداهة أنها ستتخذ موقفاً تفاوضياً ألينَ بكثير. إن صلة هذا الأمر بالحالة العراقية واضح: فقبل الغزو كان لشركات النفط الأميركية والسياسيين الأميركيين كل سبب للاعتقاد بأنهم سيتفاوضون سريعاً على اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع هكذا نظام تابعٍ مطواع.

## ما العمل حيال أوبك؟

كما رأينا آنفاً، فَقَدَ **فضيل الجلبي**، الرجل المفضل لدى البنتاغون لإدارة صناعة النفط العراقية، اهتمامَه بأوبك منذ أن كان نائباً لأمينها العام. كما كان أيضاً ميالاً للخصخصة، دون أن يتضحَ مع ذلك إلى أي شكلٍ منها يميل. كانت توصيته بشأن سياسة النفط لعراق ما بعد الغزو، أن تهدفَ هذه السياسة بمساعدة الاستثمار الأجنبي، إلى رفع الإنتاج بأسرع ما يمكن إلى 7 ملايين برميل في اليوم – أكثر بمرتين من أعلى قمة وصل إليها في تاريخه – وللقيام بذلك، سوف يتعين على العراق ربما الانسحاب من أوبك. قال **فضيل الجلبي** "إنني أختار تعظيمَ العائد من خلال النفط، مع أو بدون أوبك. لو كان هذا من خلال أوبك لكان أفضل، لكنه قد لا يكون كذلك". وحسب الجلبي، كان العراق سيحتاج إلى الكثير من المال في السنوات الخمس التالية، ما يصل إلى 300 مليار دولار. وفي اعتقاده "إن الخصخصة الكاملة أو الجزئية طريقة لتأمين هذا الاستثمار، وأن تأميمَ صناعة النفط أدى إلى تقليص حصة بلدان أوبك الشرق أوسطية في السوق العالمي لصالح المنتجين من خارج أوبك، أي نمو صناعة النفط خارج الخليج[31].

الآن، لا أحدَ يستطيع إنكار أنّ قيامَ بلدان أوبك، وبالأخص المملكة العربية السعودية، بتقليصِ الإنتاج لرفع أو حماية الأسعار، قد أدى إلى هبوط حصتها في السوق في السبعينيات وأوائل الثمانينيات ومنحِ البلدان المنتجة خارج أوبك فرصة للتوسع. لكنه باقتراحه أن يقومَ العراق بتجاهل حصة إنتاجه في أوبك، وزيادة

قدرة إنتاجه بأسرع ما يمكن إلى 7 ملايين برميل في اليوم، يبدو أن **فضيل الجلبي** نسي أنّ بلدان أوبك الأخرى، وبالأخص فنزويلا والمملكة العربية السعودية قد ترى نفسَها، في مواجهة هذا التحدي من جانب العراق، مدفوعةً إلى فعل الشيء نفسه. فاستراتيجياتُ زيادة الحصة في السوق نادراً ما تتّبع بصورةٍ منعزلة. ذلك لأنه إذا انضم كلُ لاعبٍ كبيرٍ في السوق إلى هذه الجوقة، لن تكونَ النتيجة سوى ذلك النوع من انهيار الأسعار، والخراب الذي أصاب، أو كاد أن يصيبَ أجزاءً كبرى من صناعة النفط العالمية سنة 1998-1999. بعبارةٍ أخرى، لن تؤديَ استراتيجية ضرب أوبك إلا إلى إيذاء العراق.

في النهاية، يبدو أن القرارَ الوحيد الذي اتخذ في اجتماعات وزارة الخارجية حول مستقبل علاقة العراق بأوبك – أي "أن يبقى العراق عضواً في أوبك على أن يعفى من قيود حصص الإنتاج – كان إلى حدٍّ كبير غيرَ ذي مغزى"[32]. لكن، ربما لم يكن هناك الكثير مما يمكن كسبُه في هذه المرحلة من إرسال تلميحاتٍ استفزازية غيرِ ضرورية، من شأنها توكيدُ شكوكِ بعض المعادين للولايات المتحدة وبريطانيا الذين شعروا أن الولايات المتحدة تريد *ضرب أوبك* بسبب اعتماد صناعتها النفطية الخاصة على أسعارٍ أعلى بكثير من مستويات أسعار السوق الحر[33]. لقد كان هدف الولايات المتحدة – كثالث أكبر منتجٍ للنفط في العالم – بدلاً من ذلك هو السيطرة على أوبك لوضع سقف لأسعار النفط (وهو هدفٌ كان يمكن أن يتحقق لو أن الحرب التي خاضتها لأجل النفط قد نجحت).

## الغزو – التفاؤل الأول

في الواحدة فجراً من يوم 19 مارس 2003، دخلت القوات الخاصة الأميركية العراق. وبدأ الغزو. وعلى الرغم من مواجهة الجنود الأميركيين بعض المقاومة الجريئة خلال هجومهم الخاطف على بغداد، لا سيما في الناصرية، سحقت طلائعُ القوات الأميركية القواتِ العسكرية النظامية بسرعة، وفي 24 مارس أصبحت على بعد 60 ميلاً من العاصمة. بعد ذلك، بدا أن القوات العراقية ذابت واختفت، وفي

9 إبريل تقدم الجنود الأميركيون إلى وسط بغداد. في هذه الأثناء، سيطرت القوات الكردية بدعمٍ من القوات الأميركية الخاصة على مدينتيْ كركوك والموصل الشماليتين. في الوقت نفسه، اتخذت قواتُ التحالف حقولَ النفط العراقية هدفها الأساس، مخافة تعرض هذه الحقول لأعمال تخريب معادية، ولكن في النهاية، لم تضرَم النارُ إلا في سبعةٍ من أصل 1,500 بئرَ نفط، وفي 14 أبريل أطفئ آخر بئرٍ مشتعل من هذه الآبار.

بعد أسبوعين، تمكن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد من الإعلان أنه، في نهاية الصيف، سيكون جميع الجنود الأميركيون المتمركزون في المملكة العربية السعودية قد سُحِبوا، لأن الإطاحة بصدام حسين تعني أنْ لا حاجة بعد الآن إلى وجود هؤلاء الجنود في المملكة. وكما قالت *الفايننشل تايمز*، "كانت تلك إشارة إلى أن الاعتماد على المملكة العربية السعودية قد قلّ، بعد أن أصبحَ العراقُ الآن، وهو صاحبُ ثاني أكبر احتياطيات نفطيةٍ في العالم، تحت السيطرة الأميركية[34]. كان ذلك أيضاً تقدير **فرانسيس برووك**، الاستشاري الأميركي في مجال النفط، والصديق القديم لزعيم المؤتمر الوطني العراقي، **أحمد الجلبي**. "لقد صار لدينا الآن حليفٌ جديد في الشرق الأوسط – علماني، وحديث، ويقول بالسوق الحر... لقد حان الوقت لإحلال العراقيين محل السعاودة"[35].

في 1 مايو، أعلن **جورج دبليو. بوش**، وهو يرتدي بزة الطيران من على متن حاملة الطائرات *أبراهام لنكولن*، نهاية العمليات القتالية الكبرى. وبلغ إجمالي عدد الذين قتلوا من الجنود العراقيين في حملة القصف الجوي والبري الواسعة بين 4,900 و6,400 جندي، وعدد الضحايا المدنيين بين 7,800 و9,600 ضحية، في مقابل 114 جندياً أميركياً سقطوا في ساحة القتال، و22 جندياً آخر قتلوا في حوادثَ خارج هذه الساحة[36].

في هذه الأثناء، وفيما كانت العملياتُ القتالية ما تزال جارية، عُقد اجتماعان آخران من الاجتماعات التي كانت تعقد برعاية وزارة الخارجية الأميركية، لتحديد مستقبل النفط العراقي. مرة أخرى، أطلِقت دعواتٌ لإدخال شركات النفط

الأجنبية بسرعة إلى العراق، واتفق الجميع على أن تكونَ اتفاقيـــات المشـــاركة في الإنتاج هي أداة الخصخصة[37]. كذلك، عَينت الإدارة الأميركية في ذلك الوقـــت رجلَ النفط التكساسي **فيليب كارول**، الرئيسَ السابق لعمليات شل في الولايـــات المتحدة، رئيساً لفريق الخبراء الذي سيدير صناعة النفط العراقية. كـــان يتوقـــع أن يكونَ **فضيل الجلبي** هذا الخبير، لكنه على ما يبدو رأى أن الظـــروف لم تصـــبح مواتية لعودته بعد.

لكن، في 26 أبريل، وصل زميله، **محمد علي زيني**، إلى بغداد، ممتلئاً حماســـة، ويأمل في لعب دورٍ مهم في إعادة بناء صناعة النفط العراقية. كانت المؤشرات أولَ الأمر مشجعة. فعلى الرغم من هبوط الإنتاج اليومي للـــنفط إلى مجـــرد 800,000 برميل، ومن الخراب الذي لحق بكثيرٍ من المكاتب الحكومية نتيجة حوادث الشغب والنهب التي أعقبت سقوط نظام البعث، فإنّ وزارة النفط، المطوّقـــة بالـــدبابات الأميركية، لم يمسسْها سوء، وفي الأسبوع الثالث من إبريل كان العـــاملون فيهـــا يعودون إلى مكاتبهم.

في 4 مايو، عَين مكتبُ إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية [ORHA] الـــذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، **ثامر الغضبان**، الموظفَ الرفيعَ السابق في شركة نفط الجنوب العراقية، مديراً تنفيذياً لفريقٍ إداريٍ مؤقت لقطاع النفط العراقي. كانـــت أولى اهتمامات الغضبان محاولة إعادة الإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب أو نحـــو ذلك. وقال في الجمعية غير العادية للمنتدى الاقتصادي العالمي في يونيو "يجب علينا التركيز على القضايا المُلحّة". ثم انتقل فوراً إلى البت في مسألة عقود النفط المبرمـــة قبل الغزو مع الشركات الروسية والصينية وكانت هذه إما أُلغيَت أو جُمدَت.

لكنّ الغضبانَ كان متشككاً بشأن خصخصة شركة الـــنفط الحكوميـــة. "لا أحدَ في العراق يفكر في الخصخصة، فالاقتصاد وحياة الناس تدور حـــول صـــناعة النفط، ليست الخصخصة مبكرة فحسب، بل غير مقبولـــة"[38]. كـــذلك أطلـــق الغضبان نغمة نشازاً نوعاً ما عندما سأله أحد الزملاء حاضري الاجتماع مـــا إذا كان يرى أن الحرب في العراق كانت حربَ *نفط*، فأجاب "إنه سؤالٌ صعبٌ وأنها

إنْ لم تكن كلها لأجل النفط... فلا أستطيع الجزمَ بأنّ النفط لم يكــن داخــلاً في حساباتها"[39].

لقد وجد **محمد علي زيني** نفسَه هو الآخر بعيداً عن التطورات التي تجري في بلاده. فبالرغم من رغبته في مساعدة بلده على التعافي من أهوال صدام، والغــزو والحرب كان حماسُه يتلاشى بسرعة. يقول إنه عندما استدعي للعمل أول الأمــر، "قيل لنا إننا سنكون مستشارين في موقع إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الــوزارات، والإشراف على إعادة إعمار البنية التحتية". لكن عندما وصل زيــني إلى بغــداد سرعان ما تبيّن له أنه لن يحصلَ على هذا الدور، بالرغم مما يمتلك من خبرةٍ مهنية. "لقد كان هناك فريقٌ أميركي كان قد شُكّل من قبل... للمساعدة علــى إعــادة هيكلة وزارة النفط. فقد أخذت وزارة الدفاع الأميركية على عاتقها إصلاحَ البنية التحتية المتضررة بسبب الحرب". وأدرك زيني بسرعة أنه صفرٌ على الشمال: لقــد كان يُستخدَم واسطة لنقل الأوامر الأميركية إلى الوزارة[40].

لقد كان هو أيضاً متشككاً في الدوافع الأميركية. فبالرغم من أنه مــا يــزال يعتقد أن الولايات المتحدة لم تردِ السيطرة الدائمة على صناعة النفط العراقية، كان يأمل في "أن تمتلك هذه الوزارة زمامَ أمرها في النهاية"، وقد ساورته كذلك شكوك حول ما إذا كان "الأميركيون يريدون أن يفتحوا إقليمَ نفط العراق كمصدر نفــط آمن للعالم أجمع، ولأنفسهم بطبيعة الحال"[41]. فيما يتعلق بالخصخصة، ظن زيــني أنها ستقتصر على قطاع تكرير وتوزيع النفط، "بناء المصافي ومــا شــابه"[42]. وفي النهاية، في 4 سبتمبر، استقال زيني بعدما ملّ من لعب دور المرؤوس، وتعاظم قلقه من العنف المتصاعد، وانعدام الأمن في البلاد، فعاد إلى إنجلترا[43].

## ضربة ديبلوماسية للولايات المتحدة

في 22 مايو، كان الوضعُ الأمني في العراق قد بدأ يتــدهور بســرعة. وقــد استطاعت الولايات المتحدة تحقيقَ ضربةٍ دبلوماسية عندما أقنعت مجلسَ الأمن التابع للأمم المتحدة بالاعتراف بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة كسلطات احــتلال،

وإنهاء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق. كما كسبت موافقة الأمم المتحدة على نقل 95 في المائة من إجمالي عائدات صناعة نفط العراق الراهنة إلى ما سُميَ صندوق تنمية العراق، وهو أداة مالية غامضة تستطيع الولايات المتحدة استخدامَها بالشكل الذي تراه مناسباً، تحت عنوان عريض هو *إعادة الإعمار*. ولتشجيع تدفق عائدات النفط في صندوق التنمية هذا، تم إقناع مجلس الأمن أيضاً بالإعلان أنّ نفط وغاز العراق، والشركات التي تنتجهما سوف يتمتعون جميعاً بحصانة من جميع الإجراءات القانونية حتى 31 ديسمبر 2007. لقد كان القصد من وراء ذلك تحصين النفط والغاز من كل مسؤولية قانونية، حتى المسؤولية عن الأضرار البيئية، فقط إلى أن *تنتقلَ ملكيتهما إلى المشتري الأول*. ولكنْ في اليوم نفسه الذي تبنت فيه الأمم المتحدة القرار رقم 1834 لتشكيل صندوق التنمية، مضت إدارة بوش أبعدَ من ذلك بكثير بإصدار الأمر التنفيذي رقم 13303 الذي يضع شركات النفط الأميركية كافة فوق القانون عن أي أعمال قامت بها *مما يتصل* بنفط العراق، سواءٌ في العراق أم في الولايات المتحدة، وبذا أسقط المفهوم القانوني لمسؤولية الشركات عما يتصل بمنتجات نفط العراق "التي في الولايات المتحدة، أو التي ستصبح بعد صدور هذا الأمر في الولايات المتحدة – أو التي هي الآن – أو التي ستصبح بعد صدور هذا الأمر في حوزة، أو تحت سيطرة أشخاص أميركيين". وفي رأي بعض خبراء القانون الأميركيين، يعني الأمر التنفيذي رقم 13303 أنه إذا أسّست شركاتُ نفط أميركية شركات منفصلة تابعة لها للتعامل مع نفط العراق فقد تتمكن من التملص كلياً من المسؤولية المالية، وحسب تعبير **جيم فاليت**، الباحث المرموق في المعهد الأميركي للدراسات السياسية، "يكشف هذا الأمرُ التنفيذي الدافعَ الحقيقيَ للاحتلال الراهن للعراق: وهو السلطة المطلقة لمصالح الشركات الأميركية على نفط العراق"[44]. بالتأكيد، ففي صيف 2003، توفر دليل قوي على "وجود صلة وثيقة بين صانعي السياسة الأميركية، ومديري شركات النفط... كما كان الأمر منذ ستين سنة خلت"[45]، حسب تعبير المؤرخ الأميركي **دوغلاس ليتل**.

لكن السؤال الكبير الآن صار هل ستكون هنالك عائداتٌ نفطية كبيرة يمكن استعمالها أم لا؟ قبل الغزو، توقّع تشيني بثقة بأن إنتاجَ النفطَ العراقي سيبلغ في نهاية العام 3 ملايين برميل في اليوم. ولكن في منتصف أغسطس، وسط الفوضى والتخريب، بقي إنتاج النفط عند حدّ مليون برميل في اليوم، كان يتعين إعادة ضخ 200 إلى 300 ألف برميل منها في حقول نفط الشمال بسب المصاعب الجدية على صعيد منشآت المعالجة المحلية أو منافذ التصدير، وهذا نفط تعتبره وكالة معلومات الطاقة الأميركية "ضائعاً وربما لن يُستطاع له طلبٌ أبداً"[46]. ثم في 15 و17 أغسطس، تعرّض خط أنابيب النفط الوحيد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي إلى أضرارٍ خطيرة على أيدي مقاتلي المقاومة العراقية.

في هذه الأثناء، وقع حدثٌ له أهمية استثنائية خارجَ العراق. فقد كانت المملكة العربية السعودية تتفاوض منذ خمسة أعوام مع تجمّع شركات تقوده إكسون موبيل يأمل في الوصول إلى صناعة التنقيب، والتطوير، والإنتاج. ورُحب بمبادرة الغاز السعودية [SGI] كاختراق كبير سُمِح فيه لشركات النفط المتعددة الجنسيات، لأول مرة منذ التأميم في السبعينيات، بالعودة إلى قطاع التنقيب، والتطوير، والإنتاج الهيدوكربوني السعودي. لكن في 5 يونيو 2003، أنهيت المفاوضات[47]. لقد رفض السعوديون السماح لتجمع الشركات المذكور بالوصول إلى احتياطيات الغاز التي قالت الشركات إنها تريده لتحقيق عائدات مرضية على رأس المال. كان انهيار المشروع ضربة لآمال شركات النفط وعلى الرغم من الاتفاق في النهاية مع شل وتوتال في منتصف يونيو على مشروع غازٍ أصغرَ بكثير، استثنيت منه مرحلة التنقيب، والتطوير، والإنتاج لم يكن هذا المشروع يستحق الذكر بالمقارنة مع مشروع SGI. معنى هذا أنّ مهمة الحصول على احتياطيات نفط العراق لتقومَ الشركات الأميركية بتطويره قد أصبحت أكثر إلحاحاً بكثير. لكنْ في أواخر يوليو، حذّر أحد كبار مدراء شركات النفط الإدارة الأميركية من أن هذه الشركات لن تستطيع أن تقومَ بأي استثمارات كبيرة في العراق إلى أن يتحسن الوضع الأمني في البلاد تحسناً ملحوظاً، ويعود البلد إلى نوعٍ من الشرعية المقبولة دولياً[48].

كانت بعضُ الخطوات على طريق توفير واجهة من الشرعية على أقل تقدير قد اتخذت. وفي 13 يوليو، عيّنت سلطة التحالف المؤقتة مجلسَ حكم مؤقتاً، له صلاحية تسمية الوزراء، وتقديم العون على وضع دستورٍ جديد للبلاد. بعد ذلك، في 1 سبتمبر، أعلِن عن أنّ مجلسَ الحكم قد اختار ما وُصِف رسمياً بأنه "أول حكومة بعد صدام حسين"، موزِّعاً 25 وزارة بين المجموعات الدينية والإثنية المتنافسة، لكنه منح كتلة الأغلبية الشيعية العددَ الأكبرَ من المناصب. ومع ذلك، بقي مجلسُ الحكم والوزارة المشكلة خاضعيْن للسلطة النهائية لرئيس سلطة التحالف المؤقتة، بول بريمر. وشتان بين هذا وبين الدولة العراقية الديموقراطية ذات السيادة.

## تعيين وزير النفط

بالنظر إلى عمله المتواصل لإعادة تأهيل صناعة النفط العراقية الوطنية، كان يتوقَع أن يُعيَنَ **ثامر الغضبان** وزيراً للنفط في العراق في حكومة ما بعد صدام الجديدة. وقبل ثلاثة أيام فقط من إعلان أسماء الوزراء الجدد، اعتبرته *الفاينشل تايمز* المرشحَ الأوفرَ حظاً لهذا المنصب، ووصفته بأنه "تكنوقراطي له 30 سنة من الخبرة في القطاع الحكومي، سيساعد على مواجهة تحديات الشح الاستثماري المزمن، والتخريب الأخير". ولكن بدلاً منه، كان عراقيٌّ المنفى **إبراهيم بحر العلوم**، 49 سنة، الذي درس في الولايات المتحدة، وابن عضو مجلس الحكم والوجيه الشيعي **محمد بحر العلوم**، هو الذي حظيَ بالمنصب الأرفع في صناعة النفط العراقية.

مع قبول ثامر الغضبان أن يكون مستشاراً وحسب، سارع بحر العلوم إلى إعادة الخصخصة إلى قمة جدول الأعمال. فبعد ثلاثة أيامٍ من تعيينه، أخبر وزير النفط الجديد *الفاينشل تايمز* أن العراق يقوم الآن بإعداد خطط الخصخصة، وإن اعترف بأنّ عليه التصرف بحذر: "يحتاج قطاع النفط العراقي إلى الخصخصة، لكنها مسألة ثقافة. فقد عاش الناس 30 إلى 40 سنة مع فكرة القومية"[49]، وهي عادة ستستغرق وقتاً لتغييرها كما لا يخفى. ثم أعلن **بحر العلوم**، ملقياً بالحذر جانباً، "أنّ الأولوية ستعطى لشركات النفط الأميركية في تلزيم أعمال في قطاع النفط"[50].

إذن لقد كانت المسألة تحويل العراق إلى تكساس أخرى، أو على الأقل تلك كانت الخطة.

لكنْ في 21 ديسمبر، تلبدت المسألة نتيجة تصريح لوزير المالية الجديد، **كميل الجيلاني**، بأن العراق سيفتح أبوابه من الآن فصاعداً للمستثمرين الأجانب، مع السماح للأجانب بالتملك الكامل 100 في المائة "في جميع القطاعات إلا قطاع الموارد الطبيعية". سبّبَ هذا الإعلان أولَ الأمر بعض الإرباك، وانتقد بعضُ المعلقين الأميركيين منَ المحافظين الجدد، من أمثال **آميتي شلايس**، جُبنَ الوزير أنْ حَظَرَ الاستثمارَ الأجنبي في قطاع النفط. بالفعل، فقد نقل عن أحد وزراء المالية العرب الذي لم يشأ أن يُذكرَ اسمُه أنه قال إنّ *الحظر* كانَ أمراً جيداً، "لأنه يرسل رسالة مفادُها أنّ أميركا لا تسعى فقط لنفط العراق"[51].

لكنّ تصريح وزير المالية العراقي لم يكن له، في الواقع، أيُ أثر من هذا القبيل. فقد أظهرت ردة فعل بعض المراقبين عليه جهلاً بالشكل الذي ستتم به خصخصة قطاع التنقيب، والتطوير، والإنتاج النفطي الذي أصبحَ الآن شائعاً في أنحاء العالم. وكان هو المفضل على ما يبدو في الاجتماعات التي جرت برعاية وزارة الخارجية الأميركية التي أتينا على ذكرها آنفاً. في الحقيقة، لم تكن شركات النفط تحتاج، ولم تكن ترغب في التملك التام 100 في المائة لاحتياطيات نفط العراق: فالذي كانت تريده هذه الشركات، إنما هو اتفاقيات مشاركة في الإنتاج. وكما شرحنا آنفاً، توفر اتفاقيات المشاركة في الإنتاج تمويهاً سياسياً وأيديولوجياً ببقاء النفط في مكانه الطبيعي ملكية كاملة للدولة، بينما تتيح في الوقت نفسه لشركة النفط الخاصة استخراجَ وبيعَ نسبةٍ منه، وهي نسبة يمكن أن تدرّ عليها أرباحاً طائلة، حسب التفصيلات المحددة لعقد المشاركة في الإنتاج.

لقد اتضح كلُّ شيء بعد ثلاثة أيام فقط. ففي 24 سبتمبر، أعاد **بحر العلوم** بحماسة في أول اجتماع وزاري له في أوبك توكيدَ ترحيب بلاده بشركات النفط الأجنبية، بينما وعد نائبه **نبيل أحمد الموسوي** باحتمال منح شركات النفط الأميركية *معاملة تفضيلية*[52]، ليس هذا فحسب، بل قال إن لا حاجة إلى الانتظار

في هذا الشأن إلى أن يوضَع الدستور الجديد. وأوضح قائلاً "لن تنتظر بغداد إلى أن تسلمها واشنطن السلطة". لكن بحر العلوم أقر، في الوقت نفسه، ضمناً بالمصاعبَ الحالية الناشئة عن استمرار التمرد في قوله إنّ مِن غير المحتمل أنْ يتمكنَ العراق من استعادة مستوى إنتاج النفط إلى ما كان عليه قبل الغزو قبل أوائل سنة 2004، وإن أمِل برفع الإنتاج إلى 3.5-4 ملايين برميل في اليوم في نهاية سنة 2005 وإلى 6 ملايين برميل في اليوم بحلول 2010.

## مؤتمرٌ لم يحضره أحد

لكن، في هذه الأثناء، كانت مشكلات استعادة إنتاج النفط العراقي وسط ما كان يتحول بسرعة إلى حرب قليلة الشدة ومضنية قد أصبحت على ما يبدو أكثرَ بكثير من قدرة *قيصر النفط* الأميركي الأول، **فيليب كارول**، على الاحتمال فترك عمله في سبتمبر. وحسب **روبن وست**، رئيس مجلس إدارة شركة الطاقة الاستشارية الأميركية FPC Energy، "بذل كارول كل ما يستطيع... لتحويل الفوضى إلى نظام، لكن كانت هناك قوىً أكبر منه، بل من أي شخصٍ آخر بصراحة"[53]. وفي أكتوبر، حل محله **روبرت ماك كي الثالث**، رئيس مجلس إدارة Eventure Global Tehnology بهيوستن، وهي شركة تشترك هاليبرتون وشل في امتلاكها. كان ماك كي قد استقال مؤخراً كنائب للرئيس التنفيذي للتنقيب والإنتاج لدى كونوكو فيليبس، لكنه تلقى فجأة مكالمة هاتفية من موظفٍ رفيع لم يُذكر اسمَه في إدارة بوش"[54]. قبل ذلك بثلاثة أشهر، وبعد اجتماع مع وزير الخارجية، كان **آرتشي دنهام**، رئيس مجلس إدارة كونوكو فيليبس، قد عرض ما وصفه "القدرات الفنية لشركتنا" على سلطة التحالف المؤقتة، وكان تعيين ماك كي هو ردّ الإدارة على عرض دنهام "تقديم يد المساعدة في قطاع التنقيب، والتطوير، والإنتاج، والمعالجة، والتوزيع"[55].

كان الموظفون الأميركيون ما يزالون منشغلين بالترويج للعراق بوصفه فرصة ذهبية لشركات النفط الأميركية. وقد صرّح ماك كي أن العراق كان "فرصة

محتملة معتبَرة لشركات كشركتي القديمة... فهذا مكان يسيل له لعاب رجال النفط ونساؤه على السواء رغبةً في الوصول إليه"[56]. بالفعل، فقد أعلِن في أوائل أكتوبر أنّ مؤتمراً كبيراً سيعقد ببغداد في ديسمبر، ستدعى إليه 60 شركة نفط أجنبية. وحسب خدمة أنباء البترول، *Alexander Gas and Oil Connection*، ستكون هناك "جلسة تبادل آراء للشركات الباحثة عن فرص استثمار، ولموظفي النفط العراقيين الحريصين على التعرف على اللاعبين الكبار، والتكنولوجيات الرئيسة التي حرموا من التعرف عليها طويلاً في ظل عقوبات الأمم المتحدة. ولسوف يُركّز مؤتمر ديسمبر على قطاع التنقيب، والتطوير، والإنتاج في صناعة النفط العراقية، الإنتاج من الحقول القائمة، والتنقيب عن حقول جديدة، وتطويرها"[57].

لكن، كانت هناك نغمة حذر في اللغة التي يستخدمها بعض الرسميين الأميركيين. وقد اعترف ماك كي نفسُه بأن ثمة "عدم استقرار نسبي" كان ما يزال موجوداً، وأنه كان من المبكر جداً لشركات النفط الأميركية الكبرى البدء باستثمارات كبيرةٍ هناك. كان ذلك صحيحاً دون شك. ففي 29 أكتوبر، تجاوزت قوات التحالُف مرحلة مريرة. ومع وصول عدد الضحايا الأميركيين إلى 358 ضحية، مات من الأميركيين منذ إعلان بوش نهاية العمليات العسكرية الكبرى أكثر مما مات منهم في العمليات العسكرية نفسها[58].

في يناير 2004، أعلن ماك كي أنه بات يفضّل الآن "تشكيل شركة بترول حكومية"[59]. فإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن العراق كانت لديه صناعة بترول حكومية (وإن لم تكن شركة حكومية كشركة بترول فنزويلا [PDVSA] أو شركة أرامكو السعودية) لالتمسنا العذر للمراقبين على أن لم يفهموا من تصريح ماك كي إلا محاولة لتهدئة "المخاوف السارية من أن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة كان يهدف إلى الاستيلاء على النفط". لكن كما بينا آنفاً، لم تفكر الولايات المتحدة الأميركية، ولا شركات النفط الأميركية في يومٍ من الأيام *بالاستيلاء على النفط* بمعنى نقل ملكية موارد نفط العراق وحقول النفط المنتجة

القائمة إلى مواطنين أميركيين، وبما أن تصريح ماك كي حول تأسيس شركة نفط حكومية قد ترافق مع ادعاء آخر وهو أن "هكذا نموذج يمكن أن يجذبَ الاستثمارات الضخمة التي تحتاج إليها الصناعة"[60]، سرعان ما اتضح أنه يضيف ببساطة تمويهاً سياسياً آخرَ على اتفاقيات المشاركة في الإنتاج الذي طالما كان هو الحل المفضل. فالمهمة الرئيسة *لشركة البترول الحكومية* الجديدة المزعومة ستكون التوقيعَ على تلك الاتفاقيات، والحصول على حصة العراق من إنتاج النفط.

لكن يحتاج الأمر إلى طرفين للمشاركة، وللأسف فإن مؤتمر ديسمبر المطلوب الذي دعيت إليه 60 شركة نفط أجنبية تواقة، لم يُعقد أبداً[61]. لقد أعلن عن إقامة الحفلة، وأرسلتِ الدعوات، لكن الضيوف رفضوا الحضور بكياسة ولطف.

من يستطيع لومهم؟ فلا أحد يريد الذهابَ إلى العمل مرتدياً درعاً، في وضع أمني متردٍ يسوء يوماً بعد يوم. وبعد بضعة أيام من النجاحات ضد المتمردين العراقيين طُبِّلَ لها كثيراً وزُمِّر، شهد الأسبوع الثاني من يناير 2004 إسقاطَ مروحية أميركية من طراز بلاك هوك، ومقتلَ جميع ركابها الأميركيين التسعة، وهجوماً صاروخياً على طائرة نقل عسكرية أميركية وهي تقلع من مطار بغداد، وهجوماً بقذائف الهاون على قاعدةٍ لوجستيةٍ أميركية قتل جندياً أميركياً وجرح 32 آخرين[62].

## هل العراق سيد؟

في هذه الأثناء، في 15 نوفمبر، أعلنت سلطة التحالف المؤقتة، ومجلس الحكم أن الاحتلال سينتهي في يونيو القادم وستستلم السلطة *حكومة عراقية ذات سيادة*. لكن، سرعان ما بدد موظفو التحالف أيَّ أوهام بشأن انسحاب القوات الأميركية، وقالوا إن *اتفاقية أمنية* ستعقد مع الحكومة الجديدة التي ستوفر بقاء القوات الأميركية في البلاد "لتأمين سلامة وأمن الشعب العراقي"[63]. في الوقت نفسه، كانت توضع المخططات لسفارةٍ أميركية جديدة ضخمة بالعراق – يعمل فيها 4,000 شخص وهذا أكبر طاقم سفارة في العالَم – ويكون مقرُها قصرَ صدام

حسين، الذي يضم حالياً مقرَ قيادة سلطة التحالف المؤقتة[64]. هذا المركز الجديد لسلطة نائب الحاكم العام الأميركي الذي سيحل محل سلطة التحالف المؤقتة بعد حلها، سيستمر بعد ذلك في ممارسة السيطرة على العراق وفي النهاية، هكذا يؤمَل، على الشرق الأوسط الجديد *بعد الإصلاح*.

على الرغم من توصل كثيرٍ من المراقبين إلى نتيجة أن إعلاناً *لنهاية الاحتلال* عكس رغبة لدى إدارة بوش للحدّ من المعارضة المحلية المتنامية للأعمال العدائية المستمرة في سنةٍ يقفون فيها لإعادة الانتخابات، إلا أن دافعاً لا يقل قوة وأهمية كان يقف وراء هذه المبادرة السياسية الجديدة. إذ كانت شركات النفط الأميركية قد أوضحت بجلاء أنه حتى لو تحسن الوضع الأمني بشكلٍ ملحوظ، فإنها لن تلتزم بالاستثمار على نطاقٍ واسع في النفط العراقي، دون قيام حكومةٍ عراقية تتمتع بشرعية دولية أكبرَ بكثير من شرعية مجلس الحكم الحالي، والحكومة المنبثقة عنه. فبدون هذه الشرعية، تظل هنالك إمكانية قوية أن تأتيَ حكومة عراقية ما في المستقبل، وتطعنَ في شرعية أي اتفاقياتٍ نفطية كانت هذه الشركات قد أبرمتها قبلها، وتصادرَ أصولها في العراق.

لقد أصبحت إدارة بوش الآن على شفير معضلةٍ رهيبة. فمن ناحية، لضمان حصول شركات النفط الأميركية على منفذٍ إلى احتياطيات النفط العراقية، وإفادة المستهلكين، ودافعي الضرائب الأميركيين من تعافي إنتاج النفط العراقي، كان من الحيوي بقاء الوزراء الموالين لأميركا في السلطة. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا كان لحكومةٍ عراقية ذات سيادة فعلية أن تشكَّل من خلال عمليةٍ انتخابية تمنح النظامَ الجديد شرعيةً *لا شبه فيها*، فمن المؤكد أنّ أصدقاءَ أميركا سيُنحَّوْن جانباً: وفي هذه الحال، لن يكون ثمة ضمان أنّ من سيأتي بعدهم سيَفي ما وعد أسلافهم به من عقود نفط. بل الأسوأ من ذلك احتمالُ أن تنتجَ الانتخاباتُ دولةً مشروخة تهيمن عليها تركيبة من الإسلامويين الشيعة، والقوميين العرب السنّة من شأنها أن تهددَ أكثرَ فأكثر أيَ إمكانيةٍ لإقامة محميةٍ نفطية أميركية مستقرة في الخليج. حول هذه النقطة، ربما عاد بوش، وتشيني، ورايس للاستماع إلى نصيحةٍ قدّمها لهم مستعربِ

الإدارة المفضل، **دانييل بايبس**، الذي طالما قال بأن إعادة تشكيل الشرق الأوسط ربما تكون عملية طويلة. فقد رأى بايبس أن "على الولايات المتحدة أن تكونَ حذرة جداً من المطالبة بالانتخابات" في البلدان التي يلوح فيها تهديد الإسلاموية. بالفعل، "فإجراء انتخابات مبكرة... ليس من مصلحة أحد"، وأنه فيما يتعلق بالتوقيت، "يحتاج الأمر إلى 10، 20، 30 سنة من التطور قبل أن تبسط الديموقراطية جناحها كاملاً في الشرق الأوسط"[65].

## خسارة حرب النفط

مع انتهاء أشهر شتاء 2004 ومواجهة قوات الاحتلال الأميركية صيفاً عراقياً ثانياً مرعباً، انتشر التمرد أو كاد في كافة أرجاء البلاد. ومع ارتفاع عدد الضحايا في صفوف قوات التحالف، ومقاولي القطاع الخاص معاً، وانهيار الأمن انهياراً شبهَ تام خارجَ تجمعات أشبه ما تكون بالقلاع تسيطر عليها الولايات المتحدة، توجَّب مرة أخرى إلغاءُ مؤتمرٍ كبير لشركات النفط الأجنبية كان مخططاً لعقده في البصرة في إبريل. وفي مايو 2004، بدأت الأمور تبدو وكأن إدارة بوش شنت حرباً لأجل نفط الشرق الأوسط؛ وخسرتها. بالنسبة إلى الجنود والقادة الأميركيين المضعضعي المعنويات، الذين أضعفهم ما كشف حتى الآن من وقائع التعذيب في سجن أبو غريب، فإنّ أفضلَ ما يؤمَّل به بات الانسحابَ المنظّمَ للقوات الأميركية بعد انتخابات 2005 التي يمكن – أقول يمكن – أن تأتيَ إلى السلطة بنظام غير معادٍ بالكامل لأميركا.

لقد كانت المؤشرات سيئة. فحتى بين من عينتهم الحكومة الجديدة *ذات السيادة* المنَصَّبة في 30 يونيو، باتت تتعالى أصواتٌ لا تتوافق تماماً مع الأهداف الأصلية للغزو. من المؤشرات ذات الأهمية الخاصة الدالة على تلاشي الخطط الطموحة للمحافظين الجدد الأميركيين في إيجاد محمية نفطية عراقية مطواعة، كان إعادة تنصيب **ثامر الغضبان** وزيراً للنفط، وهو قرارٌ يبدو أنه اتخذ بتشجيعٍ من مبعوث الأمم المتحدة **الأخضر الإبراهيمي**، الذي شدد مراراً وتكراراً على حاجة

العراق إلى تكنوقراطيين ذوي خبرة بات يتعين على الأميركيين اليوم تقديمُ بعض التنازلات لهم مقابل موافقة الأمم المتحدة على الحكومة الجديدة *ذات السيادة*. نذكّر القارئ بأن الغضبان كان أحد العاملين السابقين في وزارة النفط البعثية ومعارضاً لخصخصة الصناعة الوطنية. وعلى الرغم من أنه لم تكن لديه اعتراضاتٌ خاصة على اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، فقد أشار بوضوحٍ شديد في أول مقابلة معه منذ تعيينه إلى إمكانية استخدام "الاستثمار العربي والأجنبي" كاستثمارٍ متمم فقط لعملياتِ شركة نفط حكومية جديدة تقوم على "الإدارة السليمة القديمة التي كانت سائدةً في السبعينيات". كما اتخذ موقفاً وطنياً قوياً بإعلانه أنه "عندما تستعاد سيادة العراق لن يكون هنالك مستشارون أميركيون في وزارة النفط"[66].

فإذا خسرت أميركا حرب النفط - أي إذا تعيّن عليها مغادرة العراق وهي تجر أذيالَ الخيبة، أو ظلت في مكانها سنواتٍ عديدة قادمة تحارب تمرداً ضارياً مضنياً منخفضَ المستوى دون أن تجنيَ أياً من الفوائد التي كانت تأملها في الأصل لشركاتها ومستهلكيها من توسع إنتاج النفط العراقي - فإنّ تداعياتِ ذلك ستكون بعيدة الأثر.

قال السيد بلير للرئيس بوش صباح 20 مارس 2003 "أحسب أن القرارات التي ستتخذ في الأسابيع القليلة القادمة ستحدد شكلَ العالم لسنواتٍ قادمة"[67]. صحيح، لا شك في ذلك. إذ يمكن تبيان نتيجتيْن كبيرتيْن اثنتين لهذه القرارات، مرتبطتيْن الواحدة بالأخرى وهما: الأثر السياسي للقرارات المذكورة على المملكة العربية السعودية، والمسار المحتمل لسعر النفط العالمي.

## الخلاصة

سننهي هذا الكتاب بمعاينتنا تلك التداعياتِ المحتملة لخسارة أميركا حربَ النفط، ولكنْ لوضْع هذه التداعيات في سياقها الصحيح دعونا أولاً نسترجع المضامين الأساسية لهذا الكتاب. لقد بدأنا بالتركيز على الخصائص الفيزيائية الاستثنائية للنفط كمصدر طاقة، وكيف أن هذه الخصائص تظهر أفضلَ ما تظهر في الآلات

المتحركة المستقلة الكبيرة، التي تمثل السيارة الحديثة مثالاً متفوقاً لها. ولقد بنت أميركا اقتصادَها الرأسمالي المزدهر على الإنتاج الضخم لهذه السيارات في العقود الأولى للقرن العشرين، ولتعزيز تطورها، قامت بلا رحمة بتفكيك بدائل المواصلات العامة القائمة، والقابلة للاستمرار. لقد أدى إنشاءُ تلك الشبكة الضخمة من الطرق عبر البلاد، وطرق السيارات السريعة المدينية القطرية فيما بعد، وما رافقها من تطور الضواحي المدينية الأميركية التي أعيقت فيها جميعُ وسائل المواصلات الأخرى تقريباً غير السيارة، أدى هذا إلى جعل ملايين المواطنين الأميركيين معتمدين بالكامل على سياراتهم إلى درجة تخطت كثيراً التطورات المشابهة في المجتمعات الأوروبية الأقدم. وبدورها، أحدثت هذه التطوراتُ الاقتصادية والاجتماعية الأساسية نظاماً أيديولوجياً خاصاً بها، وطموحات منبثقة عنها. وحسب تعبير كاتب المقالات كلارانسْ بيج، "إننا نقود سياراتنا، وسياراتنا تقود ثقافتنا"[68].

على الرغم من أن اهتمام أميركا بنفط الشرق الأوسط، كان في الأصل مدفوعاً باعتبارات عسكرية، فإنّ هذه الاعتبارات تنحت في الستينيات إلى المرتبة الثانية، لتحلَّ محلها بفارقٍ كبير في الأهمية احتياجاتُ الاقتصاد الأميركي المحلي المتزايدة باستمرار، الذي يعتمد كل جانبٍ فيه تقريباً، ولا سيما قطاع النقل؛ على النفط. لكن الصراعَ المتعاظمَ بين شركات النفط الأميركية وبلدان الشرق الأوسط المضيفة لها على تقاسم ريع النفط، والذي بلغ ذروته بـ*ثورة أوبك* في أوائل السبعينيات، إضافة إلى تصاعد الغضب العربي والإيراني من الدعم الأميركي العسكري والديبلوماسي لإسرائيل، أدى في النهاية إلى إقناع الجيوستراتيجيين الأميركيين بأنّ على الولايات المتحدة أن تكافحَ لتقللَ من اعتمادها على نفط الخليج.

بالرغم من أن هذا بدا لوهلة ممكناً في أواخر الثمانينيات، وأوائل التسعينيات مع نجاح الولايات المتحدة في تنويع توليد الكهرباء لديها بعيداً عن النفط عموماً، ونفط الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فإنّ المَوْطرة التي لا تتوقف للمجتمع الأميركي أعادت البلاد إلى حقبة الاعتماد الحتمي على نفط الخليج، الذي بلغ سنة

2001 أعلى نسبةٍ له في التاريخ من إجمالي إمدادات النفط الأميركية.

لقد بدت إمكانية تحررِها من هذا الاعتماد كأبعد ما كانت في يومٍ من الأيام، وبات بعض الاقتصاديين اليوم يرون، كما لو أنهم يؤكدون على استعصاء حل مشكلة أمن الطاقة في أميركا، أنه حتى لو أمكن تقليصُ الاعتماد على نفط الخليج، فإنّ ذلك لن يحميَ المستهلك الأميركي من صدمة صعودٍ كبيرٍ محتمل لأسعار النفط مصدرُهُ الشرق الأوسط، في سوقِ نفط عالمية مفتوحة. كانت النتيجة المنطقية لذلك اضطرار أميركا إلى منع هكذا صدمة من الحدوث أصلاً، وكان معنى ذلك الهيمنة على الشرق الأوسط والتحكم فيه.

كان وصول إدارة بوش إلى السلطة في يناير سنة 2001 إيذاناً بوصول حكومة هي الأكثر خضوعاً لهيمنة مصالح شركات النفط والطاقة في تاريخ البلاد، في وقت اشتد فيه التنافس على احتياطيات النفط العالمية نتيجة التغيرات الهيكلية في شركات صناعة النفط العالمية. وكما لاحظنا في الفصل الأول، "أراد كل منافس أن يصبح شركة نفط متعددة الجنسيات".

بعد أشهرٍ قليلة من تنصيبها، واصلت إدارة بوش الدفاعَ عما أصبح الآن سياسة تقليدية لتنويع واردات النفط بعيداً عن نفط الخليج. لكن بوش، وتشيني، ورايس بعد أن تعرّضوا لصدٍّ شديد في هذه المحاولات من فنزويلا، والمكسيك، وآلاسكا وبعد تنامي الدلائل على احتمال فشل حقول نفط بحر قزوين في تحقيق الآمال العِراض التي عُلقت عليها في البداية، ركضوا إلى الوراء مدركين أن رفاهة مواطنيهم، بل السيرورة الاعتيادية للحياة اليومية في الولايات المتحدة المُمَوْطرة بشكلٍ مفرط، بقيتا مرتبطتيْن مصيرياً بالأحداث في الخليج، الذي كان تقرير تشيني حول سياسة الطاقة قد توقّع بوجوب أن يؤمن ما بين 54 و67 في المائة من إمدادات النفط العالمية سنة 2020.

لكن كانت هناك مشكلة عويصة: فإذا كان لتلك الإمدادات النفطية اللازمة جداً أن تصبحَ في المتناول، فعلى دول الخليج – لا سيما المملكة العربية السعودية – أن تنفتحَ على الاستثمار الأجنبي. وهذا ما كانت ترغب فيه شركات النفط

الأميركية أيضاً لتعويض مخزوناتها الاحتياطية بأرخص موارد النفط كلفةً في العالم. ومع ذلك، بقيت المملكة العربية السعودية والكويت راغبتيْن غن تقديم الدعوات المطلوبة، بينما بقي العراق وإيران أرضاً محرمة لأسباب تتعلق بالدولة. في هذه الأثناء، كان المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية قد نشر بصفة مستقلة تقريراً مدمراً يتوقع فيه صدمة أسعار نفط عالمية وشيكة، معززاً رسالةً مفادُها أنه، لتجنب هكذا أزمة، ينبغي إقناع دول الخليج بطريقةٍ ما أن عليها أن تفتحَ أبوابها للرأسمال النفطي الغربي.

في هذا الظرف، لاح غزوُ واحتلال العراق لإدارة بوش ومنظريهنا من المحافظين الجدد حلاً واضحاً يمكن أن يلبيَ في آنٍ معاً احتياجات أمن الطاقة للمواطنين الأميركيين، والشروط التجارية لشركات الطاقة الأميركية، وسيضرب طوقاً حول نفوذ المملكة العربية السعودية في سوق النفط وذلك بإقامة *محطة طاقة* خليجية عظيمة منافسة لها في العراق. فلسوف توفر السيطرة الفعالة على صناعة النفط العراقية المتنامية وسيلة لتقويض أي محاولاتٍ سعودية في المستقبل لرفع أسعار النفط فوق مستويات احتمال المستهلكين الأميركيين أو استعمال سلاح النفط لدعم الفلسطينيين.

لكنّ *الطوق* لن يعمل إلا إذا كان لدى أميركا ما تطوق به. فما دام الأمنُ مفقوداً، والعنفُ متواصلاً في العراق، فإنّ المحاولاتِ الأميركية لترميم وتوسيع صناعة النفط العراقية محكومٌ عليها بالفشل، مع أو بدون مشاركة شركات النفط الأميركية. وقد أقرّ وزير النفط العراقي في يونيو 2004، وكأنه يؤكد درساً في الواقعية لأميركا وقادتها السياسيين، بأن إنتاج النفط العراقي كان في مايو الماضي 1.8 مليون برميل في اليوم، أي أدنى مما كان في الأشهر السابقة وما يزال أدنى مما كان عليه قبل الغزو.

هكذا بقيت أميركا، وبقي العالم معتمديْن على نفط المملكة العربية السعودية. من ناحيةٍ أخرى، تضاءلت حاجة المملكة العربية السعودية كثيراً إلى دعم الولايات المتحدة بعد الإطاحة بصدام حسين. صحيحٌ أنه ما يزال هناك تهديدٌ داخلي، من

الجهاديين الإسلامويين، لكن يبدو أن هذا التهديد موجّهٌ إلى الوافدين الغربيين.

على أي حال، لا شك أن آل سعود قد أصبحت لديهم الآن شكوكٌ جديدة حول ما إذا كان يمكن الاعتمادُ على القوات الأميركية في إخماد أي ثورة داخلية جديدة، لا سيما إذا كان هذا يعني بقاءً شبهَ دائم لهذه القوات في البلاد. فهل ستستطيع أي حكومةٍ أميركيةٍ مستقبلية من أي لونٍ سياسيٍّ كانت أن تفكرَ جدياً في تحمّل حربٍ مضنية لا نهايةَ لها ضد المتمردين الإسلامويين في العراق وأي بلد نفطي عربي آخر.

لا نملك إلا أن نخمن الردَّ السعوديَ المحتمل على هذه الاعتبارات، لكنْ يوجد احتمالٌ جدي لإعادة تقييم فائدة التحالف التاريخي مع أميركا. قبل الغزو، كانت إعادة التقييم جارية من جانب الولايات المتحدة: ولكن الأكثر ترجيحاً أن تجريَ من جانب السعوديين أنفسهم اليوم: ولكن تبقى الولايات المتحدة معتمدة على النفط السعودي. في هذا الشأن، ربما انتقلت سلطة التفاوض الاستراتيجية من الأميركيين إلى آل سعود. فليس بعيداً عن التصور أنه إذا واصل الإسرائيليون سياساتهم القمعية ضد الفلسطينيين، فقد يرى السعوديون أن أفضل طريقةٍ لتقويض أسس التهديد الإسلاموي الداخلي هي تبني موقفٍ أكثرَ استعداداً للوقوف في وجه الدعم الأميركي المتواصل لإسرائيل. إحدى طرق القيام بذلك ربما تكون التهديد بعدم تجديد العقود مع المصافي الأميركية بعد انتهائها، مع العلم بأن الأميركيين إن لم يردوا على ذلك، فإن النفط السعودي يمكن أن يباع في السوق الصيني السريع الاتساع.

بالعودة، أخيراً، إلى المسألة الأساسية التي هي أسعار النفط، يمكن استخلاص ثلاث نتائج مقلقة، تؤشر كلها إلى استمرار أسعار النفط في الارتفاع في أحسن الأحوال، وإلى حدوث صدمة أسعار نفط كبرى في السنوات العشر القادمة، في أسوأها.

إذا استبعدنا تماماً احتمالَ أن يقومَ السعوديون يوماً ما بقطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة دعماً للفلسطينيين، هناك ثلاثة عوامل أخرى تؤشر إلى استمرار الارتفاع في أسعار النفط.

أول هذه العوامل، القلق الدائم في أسواق النفط من احتمال تضرر إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية نتيجة أعمال التخريب التي يُحتمل أن تقومَ بها المعارضة الإسلاموية الداخلية، التي زاد في جرأتها الفشلُ الأميركي الذريع في العراق. بالفعل، ففي يونيو 2004، دفع مجردُ التحسب من هذا الاحتمال أسعارَ النفط إلى أعلى مستوىً لها منذ العام 1991. والعامل الثاني هو احتمال أن تفضلَ المملكة العربية السعودية نفسُها أسعاراً أعلى بكثير من المستويات التي كانت سائدة قبل غزو العراق لأنها تشعر الآن بأنها تحررت إلى حدٍّ كبير من شعورها بأنها مَدينَةٌ للولايات المتحدة، كما ألمحنا إلى ذلك آنفاً. أضف إلى ذلك، أن أسعار النفط الأعلى ستمنح آل سعود المواردَ اللازمة للإنفاق على التنمية الاقتصادية ورفاهة الشعب، مقوّضة بذلك الدعمَ الشعبي للمعارضة الإسلاموية العنيفة. أما العامل الثالث، والأكثر أهمية، فهو الأثر السيئ لفشل أميركا في فتح بوابات الخليج أمام الرساميل النفطية الغربية على سعر النفط العالمي. نذكّر القارئ هنا بتوكيد المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية في تقريره سنة 2001 بعنوان *التحديات الاستراتيجية لسياسة الطاقة في القرن الواحد والعشرين*، على أن توقعاتِ تلبية الطلب العالمي على النفط في المستقبل، مع المحافظة على أسعار معقولة للنفط، تعتمد بشكلٍ حاسم على فتح حقول نفط الخليج أمام الاستثمارات الأجنبية الضخمة اللازمة لزيادة قدرة إنتاج النفط بالقدر الذي يتناسب وضخامة هذه الاستثمارات. لكن بات من غير المرجح بالمرة أن يحدث هذا الأمر. بالفعل، ففي فبراير 2004، نشرت أرامكو السعودية "سيناريو إمداد العالم بالنفط في 50 عاماً" أوضحت فيه بجلاء أنه أياً كانت ظروف السوق العالمية، ليس لدى المملكة العربية السعودية لا النية ولا القدرة على رفع طاقتها الحالية على إنتاج الخام فوق 10 ملايين برميل في اليوم إلا بعد سنة 2010 بسنوات. وحتى في ذلك الحين، فإن *طاقتها القصوى المستدامة* لن تكون أكثرَ من 12 مليون برميل في اليوم، ولن يتحققَ ذلك قبل 2016[69]. يُفهم ضمناً من هذا التوقع أنه لن يكونَ ثمة لجوءٌ جوهري إلى الاستثمارات الأجنبية في حقول نفط البلاد.

فإذا وضعنا الركود الاقتصادي العالمي الكبير جانباً، يبقى عاملٌ محتملٌ واحد يمكن أن يخففَ الضغط إلى حدٍّ كبير على أسعار النفط؛ ألا وهو التقلصُ الكبير في حجم الطلب نتيجة مبادرةٍ أميركية جدية، ومستدامة للَجْم، وتخفيف حدة المَوْطرة المتصاعدة. وإنّ أمة لها ما للولايات المتحدة من موارد تكنولوجية هائلة، وعبقرية بشرية للتخطيط للسفر بين الكواكب، تستطيع بالتأكيد القيامَ بتحولٍ ضخم إلى وسائل المواصلات العامة الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة إذا توافرت الإرادة السياسية لذلك.

لسوء الحظ، ليس ثمة ما يدل على حدوث ذلك. ففي العام 2003، كانت أكثرُ ثلاث سيارات مبيعاً في الولايات المتحدة من فئة *الشاحنات الخفيفة*، ذات الاستهلاك المرتفع للوقود، وكان نصفُ السيارات الخفيفة العشر التي تَصَدرت قائمة المبيعات في تلك السنة من فئة الشاحنات الخفيفة. وقد شكلت الشاحنات الخفيفة – أي السيارات الرياضية SUVs، وسيارات البيك آب، والميني فان – 54.2 في المائة من إجمالي مبيعات السيارات الخفيفة سنة 2003، بعد أن كانت تشكل 51.8 في المائة قبل سنة، و50.7 في المائة سنة 2000. وكان 30 في المائة تقريباً من السيارات الخفيفة التي بيعت سنة 2003 مزودة بمحركات ذات ثماني سلندرات (أسطوانات) شرهة للوقود، بالفعل، فمنذ سنة 2000، ومبيعات السيارات المزودة بمحركاتٍ كبيرة V-8 تزداد سنة بعد سنة. لا عجبَ إذاً أن يبلغَ استهلاكُ أميركا للنفط سنة 2003 رقماً قياسياً هو 20 مليون برميل في اليوم بصافي وارداتٍ نفطية بلغت في تلك السنة 11.2 مليون برميل في اليوم. وقد توقعت وكالة معلوماتٍ الطاقة [EIA] بأن يرتفعَ استهلاك الولايات المتحدة من النفط إلى 22.7 مليون برميل في اليوم سنة 2010، وأن يرتفعَ صافي وارداتها من النفط آنذاك إلى 13.2 مليون برميلَ في اليوم(70).

عندما كشفت فورد عن موديلاتها الجديدة التي أملت أن تستعيدَ بواسطتها الحصة التي كسبتها منافساتها الآسيويات من السوق، أعلنت الشركة في يناير 2004 أن "هذه السنة ستكون سنة السيارة". ولكن مع أن كلمة *سيارة* عَنَتْ "سيارة

الركاب" بخلاف السيارة الرياضية SUV، كان واضحاً أن لا نيــة لمحاولــة فطــم الأميركيين عن تعلقهم الشديد بالسيارات الفسيحة. وكانــت مصــلحة بحــوث المستهلكين لدى فورد تشير إلى أن المستهلكين الأميركــيين يــأملون في أن تــأتي سياراتهم الجديدة مزودة بكل ميزات السيارات الرياضية SUVs، كمواضع القيادة المرتفعة، وحيز التخزين الأكبر(71). وبالمثل، صرّحت كرايزلر أن موديلها الجديــد دودج ماغنوم هو "وسط بين السيارة العادية والسيارة الرياضية، ما يعكس مــيلاً متزايداً إلى سيارات البَيْن بَيْن [cross-over vehicles] التي تجمع بين خصــائص السيارة العادية وخصائص السيارة الرياضية SUV".

حتى الارتفاع الحاد في سعر البنــزين في ربيع 2004 بدا أنه لم يــؤثر كــثيراً على مبيعات السيارات الرياضية. فحسب تقارير صحفية، "صــمدت المــوديلات الكبيرة/الرياضية... أمام الارتفاع القياسي لأسعار البنــزين"(72). وأفــاد كبــار صانعي السيارات بأنه لا يوجد إجمالاً ما يدل على انخفاض الطلب على السيارات ذات الاستهلاك المرتفع للوقود، وخلص نائب رئيس جنرال موتورز للمبيعــات في الولايات المتحدة في يونيو إلى أنّ "المستهلكين... يعبرون عن أفضــلياتهم بشــراء أعداد قياسية من سيارات البيك آب والسيارات الرياضية [SUVs]"(73).

لقد كانت المَوْطرة، لقرنٍ من الزمن، القوة المحركة للاقتصاد الأميركي. ولقد أسهمت أكثرَ من أي عاملٍ آخرَ في تشكيل المجتمع الأميركــي، وقولبــة العقليــة الأميركية. وفي العام 2003، قادت المَوْطرة أميركا في النهاية إلى الحــرب، لكــنّ أميركا ما تزال تقود السيارة. وبقيت بلدَ السيارة المدمنَ على النفط، تبتــهج مــع الصحفي الفائز بجائزة بوليتزر، **كلارانس بيج** وتقول ما يقول "في بلد الســيارات الكبيرة هذا، السياراتُ هي نحن، ونحن همُ السيارات... أما مسألتا الهــواء النقــي والكفاءة في استهلاك الوقود، فلندعهما ربما للقرن القادم"(74).

# المراجع

## مقدمة

1 The academic literature on this subject is voluminous. The following works are therefore only a sample, most of which are referred to in the main body of the book: Anderson, Irvine H., *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Policy, 1933–1950*, Princeton University Press (Princeton, 1981); Conant, Melvin A., *The Oil Factor in US Foreign Policy, 1980–1990*, Lexington Books (Lexington Mass.,1982); Hartshorn, J.E., *Oil Companies and Governments*, Faber and Faber (London, 1962); Klare, Michael T., *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*, Metropolitan Books (New York, 2001); Painter, David S., *Private Power and Public Policy: Multinational Oil Companies and US Foreign Policy 1941–1954*, I.B.Tauris (London, 1986); DeNovo, John, 'The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad, 1918–1920', *American Historical Review*, Vol.61, No.4, 1956; Finlayson, Jock A. and Hagland, David G., 'Oil Politics and Canada-United States Relations', *Political Science Quarterly*, Vol.99, No.2, 1984; Kaufman, Burton I., 'Mideast Multinational Oil, US Foreign Policy and Antitrust: The 1950s', *Journal of American History*, Vol.63, No.4, 1977; Krasner, Stephen D., 'A Statist Interpretation of American Oil Policy Toward the Middle East', *Political Science Quarterly*, Vol.94, No.1,1979; Volman, Daniel, 'The Bush Administration and African Oil: The Security Implications of US Energy Policy', *Review of African Political Economy*, Vol.30, No.28, December 2003.

2 Charles A. Kohlhaas, 'War in Iraq': 'Not a "War for Oil"' *In the National Interest*, 5 March 2003. The general line of argument of most of those who denied an oil motive is a kind of crude cost-benefit analysis according to which the estimated financial cost of the war to the USA was set against the value of the oil revenues which would accrue to the USA from seizing the existing Iraqi oil production facilities. (See also, for example, Tatom, John, 'Iraqi Oil is not America's Objective', *Financial Times*, 13 February 2003; and Frum, David, 'Myth 2: America Wants War with Saddam because of Oil', *Daily Telegraph*, 22 October 2002.) Apart from the fact that this

kind of argument completely ignores the whole issue of energy security policy which is central to my own book, as well as making the fallacious assumption that it was current, existing oil production facilities which were of interest to the USA (as opposed to the vast potential of future Iraqi oil developments) any cost-benefit analysis which compares the costs of the invasion and war with the benefits to the US oil companies simply ignores the fact that whereas the latter would be a *private* benefit, accruing to the corporate backers of the Bush Administration, the former are a *social cost* paid by the US taxpayer.

3 See Berger, Peter L. and Luckman, Thomas, *The Social Construction of Reality*, Alan Lane The Penguin Press (London 1967), p.141.

4 Harding, James, 'Bush Speaks for Cause of Freedom in Middle East', *Financial Times*, 7 November 2003.

5 Woodward, Bob, *Bush at War*, Simon and Schuster (New York, 2003), p.341.

6 Carr, Edward Hallet, *What is History?* (2nd edition) Penguin Books (Harmondsworth, 1987), p.48.

7 *Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century*, Project for the New American Century (Washington, September 2000), p.14.

## الفصل الأول

1 Klare, Michael T., *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*, Metropolitan Books (New York, 2001), p.27.

2 The exception is the USA, which still measures energy in British Thermal Units (BTUs). 1 BTU = 1,055.1 joules.

3 The material included in this and subsequent paragraphs draws heavily upon the following article: Reynolds, Douglas B., 'The Value of Oil', *Oxford Energy Forum*, Oxford Institute for Energy Studies (Oxford, August 2000), pp.9–10. Reynolds actually distinguishes *four* energy grades. Here, we have simplified matters by omitting the 'area grade', which in our view is less important than the other three.

4 As stated in the introductory notes, 'oil' refers to both crude oil and natural gas liquids (NGLs). The latter have a higher weight-grade than crude oil, so the figure of 43 MJ/kg given for 'oil' is intended to represent a rough average for crude oil-plus-NGLs.

5 MPa (Megapascal) is a measure of pressure, meaning one million Pascals, equal to 200 Bar.

6 The significance of the word 'Independent' in this phrase is that it denotes the capacity for movement unaided by external motive power (e.g. as with electric trolley buses) and unrestricted by fixed tracks (as with steam or electric railways).

7 Reynolds: 'The Value of Oil', p.10.

8 See Sampson, Anthony, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*, Hodder & Stoughton (London, 1975).

9 See Mommer, Bernard, *Global Oil and the Nation State*, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford University Press (Oxford, 2002), pp.1–8.

10 Those unfamiliar with the concepts of 'present value' and 'discounting' might wish to consult one of the many treatments of this subject included in standard texts on

business economics. The author's preference would be David Whigham's *Managerial Economics Using Excel*, Thomson Learning (London, 2001), pp.235–55.

11 US Department of Energy, EIA, *Oil and Gas Development in the United States in the Early 1990s: An Expanded Role for Independent Producers* (Washington, 1995), p.v.

12 US Department of Energy, EIA, *Performance Profiles of Major Energy Producers* 2002, 1998 (Washington). The Department of Energy annually designates around 30 oil companies as 'majors' but about a third of these are refining or marketing companies with little or no oil-producing operations. Also, the Department's definition of a 'major' is somewhat broader than the one used in this book, which I believe corresponds more closely to the everyday notion of a 'major oil company'. Throughout this book 'major US oil company' refers to the top ten companies operating in the USA (but not necessarily US-controlled), ranked according to the size of their total assets. In 2000, this list included (in descending order) ExxonMobil, Chevron, BP Amoco, Shell Oil, Texaco, Phillips Petroleum, Occidental Petroleum, Conoco, Anadarko Petroleum and USX-Marathon. This approach is broadly consistent with that used by the *Oil and Gas Journal* in its annual oil company rankings.

13 Corzine, Robert, 'From Minor to Major: Formerly Monolithic Oil Companies are Challenging the Western Majors on Their Home Turf', *Financial Times*, 19 August 1997.

14 An 'independent' is an oil company operating exclusively in the upstream sector – oil and gas exploration and production, i.e. without any refining or marketing operations.

15 *Oil and Gas Journal*, 1 October 2001. The total number of companies surveyed was 197, from which we have deducted the top ten major US oil and gas companies all of which were multinationals (see also note 12 above).

16 Petroconsultants, *Annual Review of Petroleum Fiscal Regimes* (Geneva, 1995), Ranking Tables, p.8.

17 See Antill, Nick and Arnott, Robert, *Oil Company Crisis: Managing Structure, Profitability and Growth*, Oxford Institute for Energy Studies (Oxford, 2002), pp.74–5.

18 Quoted by Hoyos, Carola, 'Oil Groups Lose Money on UK Energy Fields', *Financial Times*, 7 April 2003.

19 See US Department of Energy, EIA, *Oil Production Capacity Expansion Costs For the Persian Gulf* (Washington, January 1996).

20 See for example, Painter, David S., *Private Power and Public Policy: Multinational Oil Companies and US Foreign Policy 1941–1954*, I.B.Tauris (London, 1986).

21 I use the concept of 'Oil Capitalism' to refer to companies which are not only involved in oil production but are also active in many other energy sectors. This is because, today, only the smaller so-called 'independent' oil companies actually specialise exclusively in the upstream, oil exploration and production business. The major oil companies are increasingly diversified energy companies with interests in natural gas production, gas pipelines and processing (natural gas liquids), gas and electricity marketing, electric power generation, solar power, etc. However since many energy products are substitutes for one another (for example both fuel oil and natural gas can be used in many industrial boilers), over time, their prices generally tend to

move in the same direction. To this extent, it is reasonable to think of oil itself – the most valuable and widely traded energy commodity – as being the ultimate energy market driver.

22 Harris, Anthony, 'A Head-in the-Sand Approach to Oil', *Financial Times*, 13 August 1990.

23 Oil consumption is defined as total petroleum products supplied to US consumers and for export. In 2000, this was 19.701 million barrels per day. See US Department of Energy, Energy Information Administration (EIA), *Annual Energy Review 2001*, Washington, p.127. There are between 7 and 8 barrels of oil to a metric tonne of oil, depending on the specific gravity of the oil. 1 barrel of oil = 42 US gallons. NGLs, which are lighter than crude oil, have a higher conversion factor, typically around 11 barrels per tonne.

24 For an account of the crisis, see for example, Daniel Yergin, *The Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power*, Simon and Schuster (London, 1991), Chapters 29–30, and Anthony Sampson, *The Seven Sisters*, Chapters 11–13. For more recent discussion and analysis of this crucial period see Francisco Parra, *A Modern History of Petroleum*, I.B.Tauris (London, 2003) and Douglas Little, *American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945*, I.B.Tauris (London, 2004).

25 Conant, Melvin, *The Oil Factor in US Foreign Policy 1980–1990*, Lexington Books (Lexington Mass. 1982), p.3.

26 US Department of Energy, EIA, *Annual Energy Review 2001*, 'Gross' imports were 11.6 million barrels per day (b/d); 'Net' imports are gross imports minus exports of 0.98 million b/d., the latter being mainly petroleum products and crude exported from the USA to Eastern Canada.

27 US Department of Energy, EIA, *Monthly Energy Review*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/mer/txt/mer1-8 (7 September 2002).

28 World Resources Institute, 'Resource Consumption', *Earth Trends: The Environmental Portal*, online: available http://earthtrends.wri.org (10 May 2004).

29 Ibid.

30 Fulton, George A., Grimes, Donald R., Schmidt, Lucie G., McAlinden, Sean P. and Richardson, Barbara C., *Contribution of the Automotive Industry to the US Economy in 1998*, Institute of Labour & Industrial Relations, Office for the Study of Automotive Transportation, University of Michigan and Center for Automotive Research, Environmental Research Institute of Michigan (Winter 2001), p.49.

31 Quoted in *The Observer*, 25 August 2002, by Jonathon Porritt who was present at the 1992 Earth Summit.

32 Competitive Enterprise Institute, 'Statement on the National Energy Policy Security Act of 2001', 16 February 2001, online: available http://www.cei.org/utils/printer.cfm?AID=2506 (9 February 2003).

33 The subject of 'Islamism' (as opposed to Islam) is discussed in Chapter 11. However, as a short, general definition of the term we use that offered by Fred Halliday, 'Term used as an alternative to "fundamentalist" and the French *integriste*, to denote a movement that used a return to a supposedly traditional Islam as the basis for a radical political programme. Examples would include the Iranian Revolution, the Muslim Brotherhood, Deobandism and the Taliban'. See Halliday,

Fred, *Two Hours that Shook the World, September 11 2001: Causes and Consequences*, Saqi Books (London, 2002), p.15.

34 Since this book was written, I have come across an important article in the *British Medical Journal* by Ian Roberts, Professor of Public Health at the London School of Hygiene and Tropical Medicine, which encapsulates many of the ideas contained in *Addicted to Oil*. See Roberts, Ian, 'The Second Gasoline War and How We Can Prevent the Third', *British Medical Journal*, Vol.326, No.171, 18 January 2003.

## الفصل الثاني

1 US Department of Energy, Energy Efficiency and Renewable Energy, *Fact of the Week: Vehicles Per Thousand People: An International Comparison*, 15 September 2003, online: available http://www.eere.energy.gov/vehiclesandfuels/facts/2003/fcvt_fotw285.shtml (12 June 2004). Data are for the year 2001.

2 Bardou, Jean-Pierre, Chanaron, Jean-Jacques, Fridenson, Patrick and Laux, James M., *The Automobile Revolution: The Impact of an Industry*, University of North Carolina Press (Chapel Hill, 1982), p.74.

3 Ibid. pp.112,117.

4 Ibid. p.113.

5 Ibid. p.120.

6 American sources tend to use the term 'transit' or 'mass transportation', where UK ones would use 'public transport'. Henceforth we shall use the UK term, although the US alternatives may appear when quotations from US sources are used.

7 Bardou et al., *The Automobile Revolution: The Impact of an Industry*, p.198. The authors note the 'relative under-motorisation' of European metropolises 'encouraged by the existence of public transit systems'.

8 Jerome B. Wiesner, quoted in St. Clair, David J., *The Motorisation of American Cities*, Praeger (New York, 1986), p.25.

9 St Clair, *The Motorisation of American Cities*, p.82.

10 Schurr, Sam H. and Netschert, Bruce C., *Energy in the American Economy 1850–1975*, Johns Hopkins Press (Baltimore, 1960), pp. 93,117.

11 Production of crude oil did not increase in the same proportion as gasoline consumption because technological advances in refining raised the fraction of gasoline in the total of refined products.

12 Studebaker Corporation: a medium-sized US automobile manufacturing company, merged into Studebaker-Packard Corporation in 1954.

13 Hoffman, Paul, *New York Times*, 7 January 1934, quoted in St Clair, *The Motorisation of American Cities*, p.134.

14 St Clair, *The Motorisation of American Cities*, p.58.

15 Ibid. p.60.

16 See, for example, articles published, online by the Modern Transit Society at http://www.trainweb.org and St Clair, *The Motorisation of American Cities*.

17 Szoboszlay, Akos, *The Desired Result: Drive People to Drive*, Modern Transit Society, online: available http://www.trainweb.org/mts/ctc/ctc05.html (14 December 2002).

18 St Clair, *The Motorisation of American Cities*, p.177.

19 Szoboszlay, *The Desired Result: Drive People to Drive.*
20 Rae, John B., *The American Automobile: A Brief History*, University of Chicago Press (Chicago, 1965), p.220.
21 Quoted in St Clair, *The Motorisation of American Cities*, p.122.
22 Ibid. p.160.
23 Rae, *The American Automobile: A Brief History*, p.175.
24 *Fortune Magazine*, July 1961, p.168.
25 US Department of Energy, OTT, Oak Ridge National Laboratory, *Transportation Energy Data Book: Edition 21* (Tennessee, 2001), p.11–15.
26 Rae, *The American Automobile: A Brief History*, p.219.
27 American Petroleum Institute, *Basic Petroleum Data Book*, Vol.XVIII, No.1, 1998.

## الفصل الثالث

1 This brief geological sketch is based on the geology of the Arabian-Iranian petroleum province and draws particularly on Nawwab, Ismail, Speers, Peter and Hoye, Paul (eds), *Saudi Aramco and its World*, Saudi Aramco (Dharan, 1995), pp.195–7. In other parts of the Gulf region, the geological 'history' would be different in detail.
2 Data on oilfield size and distribution is taken from World Resources Institute, *Global Topic: Size Distribution of Oil Fields*, online: available http://www.wri.org/wri/climate/jm_oil_006.html (29 September 2002), updated to allow for more recent discoveries.
3 DeNovo, John, 'The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad 1918–20', *American Historical Review*, Vol.61, No.4, 1956, pp.854–76.
4 Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p.14.
5 Schurr and Netschert, *Energy in the American Economy 1850–1975*, p.117.
6 DeNovo, 'The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad, 1918–20', p.857.
7 Quoted in Ibid. p.869.
8 Ibid. p.860.
9 Ibid. p.868.
10 Hamilton, Charles, *Americans and Oil in the Middle East*, Gulf Publishing Co (Houston, 1962), p.83.
11 Yergin, *The Prize*, p.196.
12 See Hamilton, *Americans and Oil in the Middle East*, p.128.
13 Ibid.
14 Aburish, Said, *The Rise, Corruption and Coming Fall of the House of Saud*, Bloomsbury Publishing (London, 1995), p.288.
15 Mommer, *Global Oil and the Nation State*, p.120.
16 The term 'Wahhabism' is used by historians (but not by *Wahhabis* themselves) to refer to the religious reform movement founded by Muhammad Ibn Abd al-Wahhab (1703–92). The movement was 'fundamentalist' in that it called for a return to a pure form of Islam unadulterated by the various accretions which had been added over the centuries – in particular the worship of Muslim saints and holy places. Such practices were condemned and their practitioners classed as unbelievers who

could legitimately be killed. The movement was especially hostile towards Sufism, the predominant strand of Islam among the Ottoman Turks who controlled Arabia. The movement therefore had a primitive 'nationalist' or 'anti-colonial' aspect. For an excellent analysis of the social, economic and religious origins of Wahhabism, see Vassiliev, Alexei, *The History of Saudi Arabia*, Saqi Books (London, 2000), pp.29–82.

17 Quoted in Hamilton, *Americans and Oil in the Middle East*, p.152.

18 Quoted in Vietor, Richard H.K., *Energy Policy in America since 1945*, Cambridge University Press (Cambridge, 1984), p.29.

19 The phrase is that of Michael T. Klare, Professor of Peace and World Security Studies at Hampshire College, Amhurst Mass. See Klare, Michael T., *The Geopolitics of War*, online: available http://www.geocities.com/hal9000report/hal.3.html (9 November 2003).

20 Vietor, *Energy Policy in America since 1945*, p.30.

21 Painter David, S., *Private Power and Public Policy: Multinational Oil Companies and US Foreign Policy 1941–1954*, I.B.Tauris (London, 1986), p.95.

22 US Senate Foreign Relations Committee Subcommittee on Multinational Corporations, *Multinational Corporations and US Foreign Policy*, 1976, quoted in Holden, David and Johns, Richard, *The House of Saud*, Sidgwick & Jackson (London, 1981), p.314.

23 McCarthy, Justin, *The Population of Palestine*, Columbia University Press (New York, 1990).

24 Holden and Johns, *The House of Saud*, p.137.

25 The phrase quoted is that of Abdulaziz Hussein Al-Sowayegh, formerly Assistant Deputy Minister for Foreign Information, Kingdom of Saudi Arabia, writing in the early 1980s. See Al-Sowayegh, Abdulaziz Hussein, *Arab Petro-Politics*, Croom Helm (Beckenham, 1984), p.53.

26 Ali, Tariq, *Bush in Babylon: The Recolonisation of Iraq*, Verso (London, 2003), p.113.

27 Hamilton: *Americans and Oil in the Middle East*, p.65.

28 Our treatment of this crucial episode in Middle East oil history is necessarily cursory in a monograph of this nature. For an excellent narrative of the events before and after the Iranian coup see Elm, Mostafa, *Oil Power and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath*, Syracuse University Press (Syracuse, New York, 1992).

29 Tanzer, Michael, *The Political Economy of International Oil and the Underdeveloped Countries*, Temple Smith (London, 1969), p.326.

30 See Kaufman, Burton I., 'Mideast Multinational Oil, US Foreign Policy and Antitrust: The 1950s', *Journal of American History*, Vol.63, No.4, 1977, pp 937–59; see also Krasner, Stephen D., 'A Statist Interpretation of American Oil Policy Toward the Middle East', *Political Science Quarterly*, Vol. 94, No.1, 1979, pp.77–96.

31 Hamilton, *Americans and Oil in the Middle East*, p.270.

32 De Chazeau, Melvin G. and Kahn, Alfred E., *Integration and Competition in the Petroleum Industry*, Yale University Press (New Haven, 1959), p.8n; and Jenkins, Gilbert, 'World Oil Reserves reporting 1948–96: Political, Economic and Subjective Influences', *OPEC Review*, Vol.XXI, No.2, 1997.

33 Quoted from an essay by Clarence Page of the *Chicago Tribune*, 'Century of Cars', Online NewsHour, 6 October 2003, online: available http://www.pbs.org/newshour/essays/july-dec03/page_10-06.html (8 June 2004).

## الفصل الرابع

1 Vietor, *Energy Policy in America since 1945*, p.92.
2 Later to become the Interstate Oil & Gas Compact Commission (IOGCC).
3 Ali Rodriguez Araque, OPEC Secretary General, 'OPEC and the New-Oil Realities', speech delivered to the Venezuelan-American Association of the United States (VAAUS) at the Harvard Club, New York City, 4 February 2002.
4 Bohi, Douglas and Russel, Milton, *Limiting Oil Imports: An Economic History and Analysis*, Johns Hopkins University Press (Baltimore, 1978), p.26.
5 Vietor, *Energy Policy in America since 1945*, p.92.
6 Quoted in Ibid. p.94.
7 Quoted in Ibid. p.96.
8 Quoted in Ibid. p.99.
9 See Lubell, Harold, *Middle East Oil Crisis and Western Europe's Energy Supplies*, Rand Corporation and Johns Hopkins Press (Baltimore, 1963).
10 Ibid. p.3.
11 Data relating to the size and duration of Middle East oil supply disruptions, cited here, and elsewhere in the book are derived from US Department of Energy, EIA, *Global Oil Supply Disruptions Since 1951*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/security/distable.html (8 September 2002).
12 For a brilliant dissection of America's pervasive and deep-rooted cultural and racial prejudices against the people of the Middle East, see Little, Douglas, *American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945*, I.B.Tauris (London, 2004).
13 Kissinger, Henry, *Years of Renewal*, Wiedenfeld & Nicolson (London, 1999), p.665.
14 Mikdashi, Zuhayr, *A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions, 1901–65*, Praeger (New York, 1966), The figure of 35 per cent is based on data in the two tables on pp.106 and 275.
15 Mikdashi, *A Financial Analysis of Middle East Oil Concessions*, pp.135–45. See also Hartshorn, J.E. *Oil Companies and Governments*, Faber and Faber (London, 1962), pp.175–81.
16 Mikdashi calculated the internal rate of return (cashflow profit rate) for the Persian oil consortium between 1954 and 1964 at 69 per cent. See Mikdashi, *Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions, 1901–65*. See also Halliday, *Arabia Without Sultans*, Penguin Books (Harmondsworth,1974), p.412, where rates of 61 per cent and 72 per cent are given for the periods 1948–1949 and 1958–1960 respectively; and Adelman, Morris, *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970*, MIT Press (Cambridge Mass., 1995), p.36, who calculates the post-tax internal rate of return for a new oilfield development by ARAMCO to be 106 per cent.
17 Halliday, *Arabia Without Sultans*, p.412

18 Khadduri, Majid, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958*, Oxford University Press (London, 1969), pp.65–6.
19 See Ali, *Bush in Babylon: The Recolonisation of Iraq*, pp.87–8, and Khadduri, *Republican Iraq*, pp.189–99.
20 The 'posted' price of oil was the reference price for calculating taxes and royalties. Originally it had been the price at which the oil companies had sold oil to third parties as opposed to 'internal' sales (i.e. sales at notional transfer prices) to their own affiliated refineries. The posted price was, of course, higher than the transfer price. During the 1950s and 1960s, the oil-producing countries negotiated successfully for the posted price to become the reference price for calculating royalties and petroleum taxes.
21 Yergin, *The Prize*, p.580.
22 Ibid. p.591.
23 See Akins, James, 'The Oil Crisis: This Time the Wolf is Here', *Foreign Affairs*, April 1973, pp.462–90.
24 Harvie, Christopher, *Fool's Gold: The Story of North Sea Oil*, Hamish Hamilton (London, 1994), p.92.
25 The increase in the posted price of Saudi light crude between January 1973 ($2.591/b) and January 1974 ($11.651/b).
26 Kissinger, *Years of Renewal*, pp.665–7.
27 Ibid.
28 Jaggi, Rohit, 'Britain Feared Oil Crisis Could Spark US Military Retaliation', *Financial Times*, 6 January 2004.
29 Conant, *The Oil Factor in US Foreign Policy, 1980–90.*
30 Ibid. p.107.
31 Ibid. p.111.
32 Yergin, *The Prize*, p.770.

## الفصل الخامس

1 Freedman, Lawrence and Karsh, Efraim, *The Gulf Conflict 1990–91: Diplomacy and War in the New World Order*, Faber and Faber (London, 1993), p.74.
2 Little, *American Orientalism: The United States and the Middle East since 1945*, p.256.
3 Freedman and Karsh, *The Gulf Conflict 1990–91*, p.76.
4 Quoted in Yergin, *The Prize*, p.773.
5 Yergin, *The Prize*, p.773.
6 Yergin, *The Prize*, p.774.
7 See Suskind, Ron, *The Price of Loyalty: George W. Bush, The White House and the Education of Paul O'Neill*, Simon and Schuster (New York, 2004), pp. 70–2, 258.
8 Ibid. p.72.
9 Woodward, Bob, *Bush at War*, Simon and Schuster (New York, 2003), p.49.
10 Woodward, *Bush at War*, p.83.
11 According to Woodward, Condoleezza Rice was the first to be told by Bush of his decision to instruct Rumsfeld to begin work on the war plans, on 21 November 2001. However, it seems highly probable that Bush had already been in discussion with

Cheney before this. Woodward tells us that Bush 'could not recall' if he had talked to Vice President Cheney on that morning, although 'he was certainly aware of Cheney's own position'. Indeed, since Woodward also tells us that 'on the long walk-up to war in Iraq, Dick Cheney was "a powerful steamrolling force"', we might reasonably choose to ignore Bush's 'forgetfulness' and infer that the two men had indeed discussed the war on Iraq either on 21 November 2001 or before and that the proposal to prepare the Iraq battle plans probably originated with Cheney himself. See Woodward, Bob, *Plan of Attack*, Simon and Schuster (New York, 2004), p.4.

12 Lardner Jr, George and Romano, Lois, 'Bush Name Helps Fuel Oil Dealings', *Washington Post*, 30 July 1999.

13 Yergin, *The Prize*, p.756.

14 US Department of Energy, EIA, *Oil and Gas Development in the United States in the Early 1990s: An Expanded Role for Independent Producers* (Washington, October 1995), p.11.

15 This very abbreviated account of the Harken affair is based on the following sources: Lardner Jr, George and Romano, Lois, 'Bush Name Helps Fuel Oil Dealings'; 'Right on the Money: the George Bush Profile', *Center for Public Integrity*, online. available http://www,publici.org/dtaweb/report.asp?ReportID=431&LI=10&L2=10&L3=0&L4=0&L5=0 (14 November 2002); Flocco, Tom, 'Harken Energy – Bush's No Good Trade', *WorldNet Daily*, 18 February 2000, republished online: available http://www.scoop.co.nz/mason/stories/HL0207/S00047.htm (9 November 2002); Tran, Mark, 'Bush and Harken Energy', *Guardian Unlimited*, 10 July 2002, online: available http://www.guardian.co.uk/theissues/article/0,6512,752705,00.html (9 November 2002); New York State Society of Certified Public Accountants, 'Bush's Harken Past Becoming Clearer', online: available http://www.nysscpa.org/home/2002/702/3week/article19.htm (24 October 2002).

16 For a description of production sharing agreements, see Chapter Twelve.

17 The information that 'Yousuf Shirawi already had a link to the administration dating to the days when George Bush was Vice-President,' was unintentionally revealed in an article in the *Washington Post* attempting to defend Bush Jr. See Lardner Jr, George, 'The Harken-Bahrain Deal: A Baseless Suspicion', *Washington Post*, 30 July 1999, republished online: available http://www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/campaigns/wh2000/stories/bushside073099.htm (10 November 2002).

18 Woodward, *Plan of Attack*, pp.264–5.

19 Interstate Oil and Gas Compact Commission, *A Battle for Survival? The Real Story Behind Low Oil Prices* (Oklahoma City, April 1999), p.5.

20 According to the Texas Independent Producers and Royalty Owners Association (TIPRO), about 3 million individuals are owners of royalty interests in the state of Texas. However, not all of these are residents of Texas. We have therefore reduced the 3 million figure to 2.5 million to account for this, although this is obviously only a rough estimate. (Original information from Mr M. Fleming, Public Affairs Director, TIPRO.)

21 Interstate Oil and Gas Compact Commission, *A Battle for Survival? The Real Story Behind Low Oil Prices*, p.15.

22 Ibid. p.7.

23 See Corn, David, 'W.'s First Enron Connection', *The Nation*, 4 March 2002, online: available http://www.thenation.com/capitalgames/index.mhtml?bid-3&pid=21 (14 November 2002).
24 The term 'BTU mega-marketer' is the term more commonly encountered in the US energy industry press; 'BTU' stands for 'British Thermal Units' and is the measure of energy used by the Americans in preference to the Joule: 'energy mega-marketer' conveys the same idea.
25 Texans for Public Justice, 'Pioneer Profiles: George W. Bush's $1000,000 Club, Name Kenneth Lay', online: available http://tpj.org/pioneers/kenneth_lay.html (14 November 2002).
26 See Perry, Sam, 'Bush Did Try to Save Enron', *Consortiumnews.com*, online: available http://www.consortiumnews.com/2002/05902a.html (24 October 2002).
27 Center for Responsible Politics, online: available http://opensecrets.org/industries/ (17 November 2002).
28 Texans for Public Justice, 'George W. Bush's $100,000 Club', online: available http://tpj.org/pioneers (17 November 2002). Of 221 'pioneers' identified by July 2001, the single largest group were 'lawyers and lobbyists' whose clients include a variety of different business interests (some of them energy-related). Excluding this amorphous group, 'Finance' was the largest industry source of 'pioneers' and 'Energy & Natural Resources' was the second largest.
29 For example, Sanchez-O'Brien Oil & Gas, Pruet Drilling, McCutchin Drilling, Vaughan Petroleum, Permian Exploration, Lee M.Bass Inc., Pickens Companies.
30 According to the *Oil and Gas Journal*, 15 June 1998, a study of 65 US 'independents' and 16 US 'Majors' showed that the average finding and development cost for the former was $5.77 per barrel of oil and oil equivalent gas compared with $3.69 per barrel for the Majors. (Note that these costs refer to exploration and capital costs, whereas the figure of $9–10 dollars per barrel for the smaller independents quoted earlier in this chapter refers to operating cost.)
31 *Oil and Gas Journal*, 16 March 2001, p.19.
32 *Financial Times*, 27 July 2001.
33 Harding, James, 'Schultz is Still Making his Voice Heard After 50 Years at the Top', *Financial Times*, 21 November 2002.
34 Martin, Patrick, 'Oil Company Adviser Named US Representative to Afghanistan', Afghan Information Center, 3 January 2002, online: available http://www.afghan-info.com//Politics/Khalilzad_Nomination.htm (21 November 2002). After Clinton's missile attack on the bin Laden camps, it became absolutely clear that, for the time being, Unocal's trans-Afghanistan pipeline projects were no longer politically feasible. At this point, Khalilzad metamorphosed into an opponent of the Taliban and started to favour switching support to the Northern Alliance. For the detailed story of the Unocal-Taliban connection, see Rashid, Ahmed, *Taliban: Islam, Oil and the New Great Game in Central Asia*, I.B.Tauris (London, 2000).
35 Khalilzad later became special envoy to Afghanistan and his place was taken by Elliott Abrams, previously in charge of Central American affairs under Reagan and a notorious participant in the Iran-Contra affair for which he was found guilty of criminal actions, only to be pardoned later by George Bush Sr.

36 Williams, Garry, 'Dick Cheney Ain't Studying War No More', *Business Week*, 2 March 1998, online: available http://www.businessweek.com/1998/09/b3567127.htm (18 November 2002).

37 Rohloff, Greg, 'Cheney's Experience Pays off as a CEO', *Amarillo Business Journal*, 13 June 1998, online: available http://businessjournal.net/stories/061398/ABJ_pays.html (21 November 2002).

38 Quoted in Williams: 'Dick Cheney Ain't Studying War No More'.

39 Halliburton Company, *Annual Report on Form 10-K 2001* (2002).

40 Quoted by Madson, Wayne, 'Cheney at Helm', *The Progressive*, online: available http://www.progressive.org/wm0900.htm (24 October 2002).

41 Quoted in Ibid.

42 Halliburton Company, *Annual Report on Form 10-K 1994* (1995) and *Annual Report on Form 10-K 2001* (2002).

43 Mártinson, Jane, 'Cheney Linked to Oil Loans', *The Guardian*, 5 August 2000, republished online: available http://search.ft.com:80/search/artciles.html (18 November 2002).

44 Cheney, Richard, 'Defending Liberty in a Global Economy', *Collateral Damage Conference*, Cato Institute, 23 June 1998, online: available http://www.cato.org/speeches/sp-dc062398.html (14 January 2003).

45 See, for example, Holstein, Lisa, 'Cheney's Oil Days: Iran Stance Raises Concern among Jews', *Jewish Bulletin News*, online: available http://www.jewishsf.com/bk000804/uscheney.shtml (24 October 2002).

46 Quoted in AFX Europe, 'Halliburton Reportedly Dealt with Iraq While Cheney Was CEO', *AFX Europe*, 24 June 2001, online: available http://search.ft.com:80/search/articles.html (18 November 2002).

47 Hoyos, Carola, 'A Discreet Way of Doing Business', F.T.Com, 3 November 2000, online: available http://search.ft.com:80/search/artciles.html (18 November 2002); other sources give a higher value for the Iraq deals: e.g. both Farah, Joseph, 'Why Cheney is Compromised', *Jerusalem Post*, 13 July 2001, same electronic document, and 'Halliburton Reportedly Dealt with Iraq while Cheney Was CEO', *AFX Europe*, 24 June 2001, same electronic document, state that the contracts were worth $73 million. With regard to Halliburton's ownership stakes in Dresser-Rand (51 per cent) and Ingersoll-Dresser-Pump (49 per cent), a 51 per cent ownership means the former company would be a fully consolidated subsidiary of Halliburton, whereas the 49 per cent equity in Ingersoll-Dresser-Rand, while falling short of the criteria for a 'subsidiary', would have been comfortably sufficient to guarantee effective management control.

48 Woodward, *Plan of Attack*, p.9.

49 Associated Press, 'Cheney, Oil Executives Raise $8 Million for GOP', 28 September 2000, online: available http://quest.conline.com/stories/092800/gen_0928006149.shtml (24 October 2002).

50 Lay met with Cheney in his capacity as head of the Energy Policy Task Force a total of six times, four of these being before the Report was published; see Dizikes, Peter, 'Cheney: We Met With Enron Execs', abcnews.com, 9 January 2002, online: available http://abcnews.go.com/sections/business/DailyNews/enron_cheneyletter020109.html (20 November 2002).

51 Cheney, Richard et al., *Report of the National Energy Policy Group*, May 2001, online: available http://www.whitehouse.gov/energy/ (1 December 2002).
52 Enron's Indian interests consisted of its new Dabhol gas-fired power station and offshore oil and gas reserves operated by Enron Oil & Gas Company.

## الفصل السادس

1 Cheney, Richard et al., *Report of the National Energy Policy Group*, p.8:1.
2 US Department of the Interior, 'First Alaska Offshore Energy Flows Today,' *News Release*, 1 November 2001.
3 US Fish and Wildlife Service, *Potential Impacts of Proposed Oil and Gas Development on the Arctic Refuge's Coastal Plain: Historical Overview and Issues of Concern*, online: available http://www.fws.gov/issues1.html (4 February 2003).
4 Natural Resources Defense Council, *Oil and the Arctic National Wildlife Refuge*, online: available http://www.nrdc.org/land/wilderness/artic.asp (5 February 2003).
5 Miller, Pamela A., *The Impact of Oil Development on Prudhoe Bay*, online: available http://arcticcircle.uconn.edu/ANWR/arcticconnections.htm (11 February 2003).
6 US Fish and Wildlife Service, *Potential Impacts of Proposed Oil and Gas Development.*
7 Ibid.
8 Ibid.
9 Hubbert, M. King, 'Nuclear Energy and the Fossil Fuels', in American Petroleum Institute (eds), *Drilling and Production Practice*, API (New York, 1956).
10 In fact, Hubbert produced two forecasts for peak US oil production, based on different estimates of the initial endowment of ultimately recoverable oil, one of 150 billion barrels and the other of 200 billion. It was the second estimate which produced the 1972 peak forecast.
11 It should be noted however, that Hubbert's forecast of the actual size of US oil production 'at the peak' (using his 'best' estimate of about 7 million barrels per day) was about 1.6 million b/d lower than the out-turn. See Deming, David, 'Are We Running Out of Oil?', National Center for Policy Analysis, 29 January 2003, online: available http://www.ncpa.org/pub/bg/bg159/index.html (6 February 2003). It also now seems probable that Hubbert's accurate prediction of the date of the 'peak' was more fortuitous than he would have liked to believe. See Kaufmann, Robert K. and Cleveland, Cutler J., 'Oil Production in the Lower 48 States: Economic, Geological and Institutional Determinants', *The Energy Journal*, Vol. 22, No.1, 2001.
12 Quoted in, *Alexander's Gas and Oil Connections*, 'National Security Act of 2001', Vol.6, Issue 11, 18 June 2001, online: available http://www.gasandoil.com/goc/news/ntn12531.htm (9 February 2003).
13 Quoted in Rosenbaum, David E., 'Two Sides Push on Arctic Oil, but Proposal Lacks Votes', *New York Times*, 18 April 2002.
14 ANWR, 'Top 10 Reasons to Support Development in ANWR', online: available http://www.anwr.org/topten.htm (4 February 2002).
15 US Geological Survey, *Arctic National Wildlife Refuge, 1002 Area, Petroleum Assessment 1998, Including Economic Analysis*, online: available http://pubs.usgs.gov/fs/fs-0028-01/fs-0028-01.htm (11 February 2002).

16 'At prices less than $13 per barrel, no commercial oil is estimated' (US Geological Survey). Note that Cheney's report berates OPEC for 'efforts...to maintain oil prices above levels dictated by market forces' (*Report of the National Energy Policy Group:* p.8:6.)
17 Dunne, Nancy, 'Iraq Oil Ban Mooted to Win Support for Arctic Drilling', *Financial Times*, 16 April 2002.
18 Besser, James D., 'Arctic Drillers Cozying Up to Jews', *The Jewish Week*, 16 November 2001.
19 McNulty, Sheila, 'BP Quits Campaign on Alaskan Drilling', *Financial Times*, 27 November 2002.
20 Ragsdale, Rose, 'Liberty Called Tip of Offshore Oil, Gas Riches', *Alaska Oil and Gas Reporter*, 5 February 2002, online: available http://www.oilandgasreporter.com/stories/020502/nor_liberty_hopeful.shtml (15 February 2002).
21 David Rosenbaum, 'Two Sides Push on Arctic Oil, but Proposal Lacks Votes'.
22 Hebert, H.Joseph, 'Oil Companies Largely Silent on Alaska', Associated Press, 17 April 2002, online: available http://www.anwr.org/features/oil-silent.htm (11 February 2003).
23 US Department of the Interior, 'First Alaska Offshore Energy Flows Today', *News Release*, 1 November 2001.
24 World Resources Institute, 'Database', *Earth Trends: The Environmental Portal*, online: available http://earthtrends.wri.org.

## الفصل السابع

1 Cheney, Richard et al., *Report of the National Energy Policy Group*, pp.8:9–8:10.
2 US Department of Energy, Energy Information Administration (EIA), *Privatization and the Globalization of Energy Markets* (Washington, 1996).
3 Venezuela already had a small state oil company but it had limited powers. Petroleos de Venezuela SA (PDVSA), the new state company formed in 1976, absorbed the old one at the same time as the existing foreign oil operations in Venezuela were nationalised. Mexico's oil industry had already been nationalised in 1938.
4 In fact the British experience was rather complicated by the intrusion of a separate 'Scottish' oil nationalism, see Harvie, Christopher, *Fool's Gold: The Story of North Sea Oil*, Hamish Hamilton (London, 1994).
5 Finlayson, Jock A. and Hagland, David G., 'Oil Politics and Canada-United States Relations', *Political Science Quarterly*, Vol.99, No.2, 1984, p.273.
6 Weir, Erin M.K., *NEP to FTA: The Political Economy of Canadian Petroleum Policy in the 1980s* (University of Regina, 2001), p.2, online: available http://www.web.net/~pef/eweir.pdf (1 April 2003).
7 Ibid. p.2
8 Finlayson and Hagland, 'Oil Politics and Canada-United States Relations', p.278.
9 Weir, *NEP to FTA*, p.8.
10 *Canada-USA Free Trade Agreement*, Chapter Nine, online: available http://wehner.tamu.edu/mgmt.www/nafta/fta/9.htm (5 January 2003).

11 The official was Ann Hughes. See: Barlow, Maude (Council of Canadians), 'US Tops up with Canadian Oil', *Toronto Globe and Mail*, 26 September 2000, online: available http://www.hartford-hwp.com/archives/44/100.htm (5 January 2003).
12 BP plc, *BP Statistical Review of World Energy 2001* (London, 2002), pp.6,18–19. The numbers have been rounded and adjusted slightly to allow for balancing items not identified in the BP study.
13 Simon, Bernard, 'Canada Oil Group to be Privatised', *Financial Times*, 14 May 1991.
14 Park, Gary, 'Conoco's C$9.8 billion Offer for Gulf Canada Jolts Calgary Boardrooms', *Petroleum News Alaska*, 25 June 2001, online: available http://www.petroleumnewsalaska.com/pmarch/010625-51.html (3 January 2003).
15 Clouser, Gary, 'Crossborder M&A: Keeping it Fair, and Canadian', *Oil and Gas Investor*, online: available http://www.oilandgasinvestor.com/reports/crossborder/crossborder03.htm (3 January 2003).
16 Editorial, 'U.S. interest in Canadian Mergers Not a Cause for Concern, Analysts Say', *Oil and Gas Investor*, online: available http://www.oilandgasinvestor.com/comment/994111170.html (3 January 2003).
17 Park, 'Conoco's C$9.8 billion Offer for Gulf Canada Jolts Calgary Boardrooms'.
18 Brown, Jonathon C., 'Why Foreign Oil Companies Shifted Their Production from Mexico to Venezuela during the 1920s', *American Historical Review*, Vol.90, No.2, 1985, pp.362–85.
19 See Espinasa, Ramon and Mommer, Bernard, 'Venezuelan Oil Policy in the Long Run', in Dorian, J.P. and Fesharaki, F., *International Issues in Energy Policy, Development and Economics*, Westview Press (Boulder, 1992).
20 Mommer, Bernard, *The Political Role of National Oil Companies in Exporting Countries: The Venezuelan Case*, Oxford Institute for Energy Studies (Oxford, 1994), p.21.
21 See, e.g., Mora Contreras, Jesus, *Reparto de Ingresos Petroleros Extraordinarios y Proceso de Apertura Petrolera en Venezuela*, Instituto de Investigaciones Economicas y Sociales, Universidad de Los Andes (Merida, n.d.), and Mommer, *The Political Role of National Oil Companies in Exporting Countries: The Venezuelan Case.*
22 *Oil and Gas Journal*, 4 January 1999, p.28.
23 Center for Strategic and International Studies (CSIS), online: available http://www.csis.org/sei/event991208bioGiusti.html (7 September 2002). In 1999, the CSIS reported that Giusti was currently serving as a 'Senior Adviser' to the organisation.
24 During the 1980s, PDVSA bought into a number of refining companies outside Venezuela, of which the most significant was the acquisition of CITGO Petroleum in the USA.
25 Mora Contreras, *Reparto de Ingresos Petroleros*, p.22.
26 See for example, Odell, Peter; *Oil and Gas: Crises and Controversies, 1961–2000*, Vol.1, Multi-Science Publishing Company (Brentwood, 2001), p.424.
27 US National Security Council, *A National Security Strategy for a New Century* (Washington, October 1998), quoted in Klare, *Resource Wars*, p.46.
28 See Crow, Patrick, 'Seeking Scapegoats', *Oil and Gas Journal*, 1 March 1999, p.34.
29 American Petroleum Institute (API), Policy Analysis and Planning Department, *Economic State of the US Oil and Natural Gas Exploration and Production Industry: Long Term Trends and Recent Events*, 30 April 1999, p.14.

30 Independent Petroleum Association of America (IPAA), Information Services, *1998 Profile of Independent Producers* (no place of publication given, 1999).

31 Rutledge, Ian, 'Profitability and Supply Price in the US Domestic Oil Industry: Implications for the Political Economy of Oil in the 21st Century', *Cambridge Journal of Economics*, Vol.27, No.1, 2003, p.14.

32 Independent Petroleum Association of America (IPAA), *1998 Profile of Independent Producers.*

33 Ibid. p.16.

34 *Save Domestic Oil*, online: available http://www.savedomesticoil.com/hhammdoc.htm (12 January 2002).

35 Ibid.

36 *Oil and Gas Journal*, 21 December 1998, p.33.

37 Rodriguez, Ali, 'Comentario, Regimenes Fiscales en Economias Petroleras', *Segundo Encuentro International de Economia*, Banco Central de Venezuela, March 1999, p.310.

38 'Quien es Quien: Luis Giusti', Veneconomia.com, online: available http://www.veneconomia.com/esp/aldia/resumenQuien.asp?pub=141 (7 September 2002).

39 *Oil and Gas Journal*, 29 March 1999.

40 Independent Petroleum Association of America, *Press Release* 30 June 1999, online: available http://www.ipaa.org.departments/communications/PR1999/PRO6301999.htm (26 February 2001).

41 Mabro, Robert, 'Some Fundamental OPEC Issues', *Oxford Energy Forum*, August 2000, Oxford Institute for Energy Studies, p.7.

42 *Oil and Gas Journal*, 8 March 1999, p.37.

43 *Oil and Gas Journal*, 21 December 1998, p.32.

44 Mommer, Bernard, 'Venezuelan Oil Politics at the Crossroads', *Monthly Comment*, March 2001, Oxford Institute for Energy Studies, online: available http://www.oxfordenergy.org/13mar01.html (16 April 2002).

45 See Boué, Juan Carlos, *The Political Control of State Oil Companies: A Case Study of the Vertical Integration Programme of Petroleos de Venezuela, 1982–95*, Oxford, D.Phil. thesis, 1998; *Venezuela: The Political Economy of Oil*, Oxford University Press (Oxford, 1994).

46 Mommer, Bernard, 'Subversive Oil' in Ellner, Steve and Hellinger, Daniel (eds), *Venezuelan Politics in the Chavez Era: Polarization and Social Conflict*, Lynne Rienner (Boulder, Colo., 2002).

47 See Crossette, Barbara, 'A Different Kind of Rogue: When Democracy Runs off the Rails', *New York Times*, 4 June 2000. Crossette quotes Susan Kaufman Purcell, President of the Americas Society in New York, to the effect that Chavez's government qualifies as a 'rogue democracy', although Purcell apparently prefers the term 'imperfect democracy'.

48 See Borger, Julian and Bellos, Alex, 'US 'Gave the Nod' to Venezuelan Coup', *The Guardian*, 17 April 2002. See also Wolffe, Richard and Webb-Vidal, Andy, 'US Insists it Rebuffed Approaches by Anti-Chavez Opposition', *Financial Times*, 17 April 2002. In spite of the title to the latter piece, the content of the article broadly confirms the analysis of the *Guardian* article.

49 Monaldi, Francisco, 'Capitalismo Popular', *Escritos de Francisco Monaldi Mas*, online: available http://www.fmonaldi.com/fmmas/art05.htm (17 April 2002).

50 Monaldi, Francisco, 'Capitalism Popular',*Escritos de Francisco Monaldi Mas*, online: available http://www.fmonaldi.com/fmmas/art07.htm (17 April 2002).

51 Andres Sosa Pietri quoted in *El Universal*, 11 June 2002, online: available http://archivo.eluniversal.com/2002/07/11/11204DD.html (8 September 2002).

52 Horsnell, Paul, 'Oil Market: Why Venezuela Matters', *Global Energy Research*, 16 December 2002, JP Morgan Securities Inc., online: available http://morganmarkets.jpmorgan.com (31 January 2003).

53 Ibid.

54 Ibid.

55 See Mommer, *Global Oil and the Nation State*, pp.70–81.

56 Brown, 'Why Foreign Oil Companies Shifted their Production from Mexico to Venezuela during the 1920s', pp.364, 367, 384.

57 Ibid.

58 BP, op. cit. p.4.

59 Johns, Richard, 'Mexico Applauds Iraq's Belligerence', *Financial Times*, 26 July 1990.

60 See Claes, Dag Harald, *The Politics of Oil-Producer Cooperation*, Westview Press (Boulder, 2001), pp.281–95.

61 Alberro, Jose, *The Politics of Petroleum: Outline of Remarks by Jose Alberro*, September 2002, Center for Latin American Studies, University of California, Berkeley, online: available http://ist-socrates.berkeley.edu:7001/Events/fall2002/09-12-02-Alberroetal/alberroremarks.html (7 January 2003).

62 Morse, Edward L. (Chair) and Jaffe, Amy Myers (Project Director), *Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century*, Report of an Independent Task Force, sponsored by the James Baker III Institute for Public Policy of Rice University and the Council on Foreign Relations, April 2001, p.69.

63 Ibid.

64 Quoted in Vaicius, Ingrid and Isacson, Adam, 'The War on Drugs Meets the War on Terror', *International Policy Report*, February 2003, Colombia Project, Center for International Policy, online: available http://www.ciponline.org/colombia/0302ipr.htm (12 October 2003).

65 McDermott, Jeremy, 'Green Berets Move into Colombia's Oilfields', *Daily Telegraph*, 12 October 2002.

## الفصل الثامن

1 See Medvedev, Zhores, 'The War for Caspian Oil', *European Labour Forum*, Summer 1995, pp.27–30.

2 See Rashid, Ahmed, *Taliban* Chapter 13, I.B.Tauris (London, 2000).

3 Nichol, Jim, *Central Asia's New States: Political Developments and Implications for US Interests – Issue Brief for Congress*, Congressional Research Service, Library of Congress (Washington, November 2002), p.4. The per capita GDP figure for the Central Asian states only was put at $705. GDP per capita for Azerbaijan was estimated even lower at $525 for 2000 ('Azerbaijan Survey', *Financial Times*, 22 November 2000).

4 Hill, Fiona, 'Areas for Future Cooperation or Conflict in Central Asia and the Caucasus', paper presented at the Yale University Conference, *The Silk Road in the 21st Century*, 19 September 2002, online: available http://www.brook.edu/views/speeches/hillf/20020919.htm (14 January 2003).

5 *Christian Science Monitor*, 25 October 2001, online: available http://www.csmonitor.com/2001/1025/p8s1-comv.html (14 January 2003).

6 US Department of Energy, Energy Information Administration (EIA), *International Energy Outlook* 1998 (Washington,1998), p.34.

7 The reserves terminology used by the EIA in its Caspian reports has been notably opaque and confusing. In 1998, it used the terms 'proven reserves' and 'potential resources'. By 2002, the latter had been replaced by 'possible reserves' but to confuse matters further a footnote to that term explains that 'possible reserves' are those which are 'considered 50 per cent probable'. The simplest and clearest terminology, which we use and which is the general convention in oil and gas studies, is to distinguish between 'proven' and 'probable' reserves. 'Proven reserves' are those whose probability of extraction with current prices and technology is more than 90 per cent, while in the case of 'probable' reserves the probability is only 50–90 per cent. Much of the confusion and disagreement over the amounts of oil and gas in the Caspian has been caused by a failure to make clear which particular definition of reserves is being used. Further confusion has been caused on occasion by failing to specify whether Russia's Caspian region reserves are included or not (they are included in the EIA data we have cited).

8 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook, 1998*, p.34. The EIA states that 'Only the USA and Saudi Arabia are thought to have more ultimately recoverable, conventional oil resources' than the Caspian.

9 Ibid. These figures include estimates of both Russian and Iranian production from their respective Caspian regions.

10 Hill, Fiona, 'A Not-So-Grand Strategy: United States Policy in the Caucasus and Central Asia since 1991', *Politique Etrangere*, February 2001; reprinted by Brookings Institution, online: available http://www.brook.edu/dybdocroot/views/articles/fhill/2001politique.htm (14 January 2003).

11 Ibid.

12 Quoted by Nelan, Bruce W., 'The Rush for Caspian Oil', *Time Magazine*, 4 May 1998, online: available http://www.time.com/time/magazine/1998/dom/980504/world.the_rush_for_caspi6.html (2 January 2002).

13 Ibid.

14 Armenia and Azerbaijan remain in a state of suspended hostilities since the Nagorno Karabakh war of 1988–1994 when Azerbaijan lost over a fifth of its territory to Armenia. Commercial relations between the two countries are therefore impossible for the time being, and it is for this reason that oil and gas from Azerbaijan must pass through Georgia rather than Armenia. Armenia is therefore excluded from the US strategic plan for the region.

15 Hassman, Heinrich, *Oil in the Soviet Union*, Princeton University Press (Princeton, 1953), pp.45, 50.

16 Ibid. p.142.

17 Campbell, Robert W., *The Economics of Soviet Oil and Gas*, Johns Hopkins University Press (Baltimore,1968), p.124.

18 Bahgat, Gawdat, 'The Caspian Sea Geopolitical Game: Prospects for the Millennium', *OPEC Review*, Vol.XXIII, No.3, 1999, p.202–3; see also Dekmeijian R. Hrair and Simonian, Hovann H., *Troubled Waters: The Geopolitics of the Caspian Region*, I.B.Tauris (London, 2003).

19 *BP Statistical Review of World Energy 2001*, BP plc, 2002, p.6.

20 US Department of Energy, EIA, *Azerbaijan: Production Sharing Agreements*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/azerproj.html (16 January 2003).

21 Information derived from Cooperativeresearch.org, online: available http://www.cooperativeresearch.org/organizations/corporate/usacc.htm (3 March 2003).

22 The EIA muddies the waters by using the term 'recoverable' without any clear explanation as to what this means. The EIA states that Kashagan has 'approximately 40 billion barrels – up to 10 billion of which are thought to be recoverable'. This suggests that 'recoverable' means 'proven' but this is inconsistent with the total proven reserves which the EIA elsewhere attributes to the whole of Kazakhstan (5.4 billion at July 2002).

23 Chevron Corporation, *Annual Report on Form 10-K for 1993* (1994), p.2.

24 US Department of Energy, EIA, *Kazakhstan: Major Oil and Natural Gas Projects*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/kazaproj.html (16 January 2003).

25 The Wood Mackenzie consultants use the term 'remaining reserves' in their December 2001 *Oil and Gas Journal* articles. This term is synonymous with the term 'proven plus probable' according to Wood Mackenzie's Edinburgh office (telephone enquiry by author on 27/1/03). The Wood Mackenzie figures are therefore more or less compatible with the individual production-sharing contract data, the most significant of which are quoted from the EIA (see above) but they are much larger than the 'proven' reserve figures also published by the EIA at a country level. See, for example, US Department of Energy, EIA, *Caspian Sea Region Oil and Natural Gas Reserves*, July 2002, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspgrph.html (25 January 2003) or those published in BP's *Statistical Review of World Energy*.

26 McCutcheon, Hilary and Osbon, Richard, 'Discoveries Alter Caspian Region Energy Potential', *Oil and Gas Journal*, 17 December 2001, pp.18–25.

27 McCutcheon, Hilary and Osbon, Richard, 'Risks Temper Caspian Rewards Potential', *Oil and Gas Journal*, 24 December 2001, p.26. The figures include Capex and Opex. 'Capex' means Capital Expenditure (Exploration plus Development costs). 'Opex' means operating expenditures/costs, sometimes also referred to as 'lifting costs'. It should also be noted, however, that in the case of the Caspian, both capex and opex figures include estimates of expenditure upon transportation infrastructure.

28 McCutcheon and Osbon, 'Discoveries Alter Caspian Region Energy Potential', p.22.

29 Klare, *Resource Wars*, p.1.

30 Ibid. p.2.

31 Armitage, Richard L., et al., *Transforming Defense and National Security in the 21st Century*, National Defense Panel (Arlington, December 1997), covering letter and pp.ii, 6, 7.

32 Klare, *Resource Wars*, p. 5

33 Clover, Charles and Corzine, Robert, 'Politics: A Worrying Emphasis on Re-Centralisation', and 'Guarded Optimism over Oil Revenues' in 'Kazakhstan Survey', *Financial Times*, 23 July 1997.

34 Corzine, Robert, 'Strange, Shadowy World of President's Advisor', in 'Kazakhstan Survey', *Financial Times*, 11 December 2000.

35 Hersh, Seymour, 'The Price of Oil: What was Mobil up to in Kazakhstan and Russia', *New Yorker*, 9 July 2001.

36 'Kazakhstan: US Investigates Possible Payments to Government Officials from Oil Firm Funds', *Wall Street Journal*, 30 June 2000. For this and other aspects of the 'Giffen affair', see also: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 'Crude Business: Corruption and Caspian Oil', 1 September 2000, online: available http://www.csis.org/turkey/CEU000901.htm (15 January 2003); Chin, Larry, 'Big Oil, the United States and Corruption in Kazakhstan', online: available www.onlinejournal.com (16 May 2002); 'What was Mobil up to in Kazakhstan', online: available http://www.whatreallyhappened.com/mobil.html (17 January 2003); Gerth, Jeff, 'Bribery Inquiry Involves Kazakh Chief, and He's Unhappy', *New York Times*, 12 November 2002.

37 Quoted in Ibid.

38 Ibid.

39 Joint Statement by President Bush and President Nursultan Nazarbayev on the New Kazakhstan-American Relationship, Office of the Press Secretary, 21 December 2001, online: available http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/12/20011221-10.html (17 January 2003).

40 For a vivid impression of Nazarbayev's new capital, see Kleveman, Lutz, *The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia*, Atlantic Books (London, 2003), pp.87–8.

41 See the report on a visit to Washington by former Turkmen political leaders Nazar Soyunov and Avdi Kuliev, online: available http://www.eisenhowerinstitute.org/presscenter/release16-02.htm (19 January 2003).

42 Paton, Nick, 'US Looks Away as New Ally Tortures Islamists', *The Guardian*, 26 May 2003.

43 Hill, Fiona, 'A Not-So-Grand Strategy: United States Policy in the Caucasus and Central Asia since 1991'.

44 Joint Statement by President Bush and Kazakhstan President Nursultan Nazarbayev on the New Kazakhstan-American Relationship (full reference already given).

45 Bush's addition of 'Aktau' as the first link in the energy chain was to bring Kazakhstan into the frame. Aktau, in Kazakhstan, is on the eastern shore of the Caspian and the addition of this link would require an undersea trans-Caspian pipeline. To date there are no signs whatsoever of this pipeline being seriously considered and the inclusion of Aktau must have been for diplomatic reasons.

46 According to the US Center for Strategic and International Studies; see Aliriza, Bulent, 'US Caspian Pipeline Policy: Substance or Spin?', Center for Strategic and International Studies, 24 August 2000, online: available http://www.csis.org/turkey/CEU00824.htm (15 January 2003).

47 See Hill, 'A Not-so-Grand Strategy: United States Policy in the Caucasus and Central Asia since 1991'.
48 Muttitt, Greg and Marriott, James, *Some Common Concerns: Imagining BP's Azerbaijan-Georgia-Turkey Pipelines System*, PLATFORM (London, 2002), p.TL3.
49 See Rashid, *Taliban*. Both CENTGAS and CAOPP died when Clinton's missiles hit al Qaeda's training camps in Afghanistan and the US Government 'gave up' on the Taliban.
50 See Barnes, Joe and Siligo, Ronald, 'Baku–Ceyhan Pipeline: Bad Economics, Bad Politics, Bad Idea', *Oil and Gas Journal*, 26 October 1998; and Delay, Jennifer, 'Georgia Tries to Maximise its Pipeline Options', *Alexander's Gas and Oil Connections*, Vol.4, Issue 9, 11 May 1999.
51 Muttitt and Marriott, *Some Common Concerns*, p.30.
52 Ibid. pp.TL5, 54.
53 According to Kleveman, *The New Great Game: Blood and Oil in Central Asia*, p.3, in May 2002, the Pentagon stationed 500 green berets in Georgia.
54 Georgian, Armen, 'US Eyes Caspian Oil in "War on Terror"', Armenian National Committee, 1 May 2002, online: available http://www.ancsf.org/essays_analyses/caspian_oil.htm (14 January 2003).
55 Ibid. and Muttitt and Marriott, *Some Common Concerns*, p.TL13.
56 See Evans, Rob and Hencke, David, 'UK and US in Joint Effort to Secure African Oil', *The Guardian*, 14 November 2003.
57 *Baku Ceyhan Campaign News*, January 2003. The pipeline eventually won the support of the International Finance Corporation and the European Bank for Reconstruction and Development in November 2003.
58 See e.g. Rusenergy.com, 'AGIP KCP Revises Valuation of Northern Caspian Reserves under Kazakh pressure', 19 July 2002, online: available http://www.rusenergy.com/eng/caspian.htm (19 January 2003).
59 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook 1998*, p.34; US Department of Energy, EIA, *Caspian Sea Region Oil and Natural Gas Reserves*, July 2001 online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspgrph.html (13 January 2002); US Department of Energy, EIA, *Caspian Sea Region: Reserves and Pipelines Tables*, July 2002, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspgrph.html (25 January 2003); and US Department of Energy, EIA, *Caspian Sea Region, Key Oil and Gas Statistics*, August 2003, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/caspstats.html (5 January 2004). The figure for 2001 is the mid-point in a range 17.5 – 34 billion barrels, and the figure for 2003 is the mid-point in a range 17.2 – 32.8 billion barrels In fact, the use of a range of numbers for 'proven' reserves is itself self-contradictory, given that proven reserves numbers are defined as having a probability of 90 per cent.
60 Michael Lelyveld, 'Caspian Sea's Oil Reserves Estimate Revised Downwards', *Radio Free Europe*, online: available File://C:\DOCUME~1\trade\LOCALS~1\Temp\CGB501UV.htm.
61 Salameh, Mamdouh G., 'Caspian Sea Is No Middle East', *Newsletter of the International Association for Energy Economics*, Third Quarter 2002, p.15.
62 US Department of Energy: EIA, *Caspian Sea Region, Key Oil and Gas Statistics*.

63 McCutcheon and Osborn, 'Risks Temper Caspian Rewards Potential', p.26.
64 See Hoyos, Carola, '$20 Billion Kazak Oil Project Faces Two-Year Delay', *Financial Times*, 20 August 2003.
65 Emerson, Sarah, Energy Security Analysis Inc., quoted by Reuters, 21 September 2002 and reported in 'US Oil Diversity Drive Comes Back to Middle East, *New Zealand Herald*, 22 September 2002.

## الفصل التاسع

1 Fulton et al., *Contribution of the Automotive Industry to the US Economy in 1998*, p.3.
2 *Fortune Magazine*, 26 April 1999.
3 Fulton et al., *Contribution of the Automotive Industry to the US Economy in 1998*, pp. 4–5.
4 Ibid. p.1. The term 'automotive industry' is used by the authors of the report to describe the complete network of companies, including new vehicle dealers and car-purchase-related financial services, which are involved in the production and sale of motor vehicles.
5 Ibid. p.24.
6 Ibid. p.37.
7 Chinese Academy of Engineering and National Research Council, *Personal Cars and China*, National Academies Press (Washington, 2003), p.7.
8 Ibid.
9 See Despeignes, Peronet, 'Detroit Boosts US Industrial Output', *Financial Times*, 16 August 2002. According to another article in the *Financial Times* (Grant, Jeremy, 'GM and Ford Head to Head on SUV Incentives', *Financial Times*, 31 January 2003), financial incentives to boost US automobile and SUV sales were 'aimed at stimulating the US economy', in the wake of the terrorist attacks of 11 September 2001.
10 US Senate, *US Automobile and Truck Retail Sales 1970–2002*, online: available http://www.senate.state.mi.us/sfe/Economics/RetailAutosales.pdf.
11 US Department of Energy, Office of Transportation Technologies, *Fact of the Week: US Light Truck Sales Exceed Car Sales*, 21 January 2002, online: available http://www.ott.doe.gov/facts/archives/fotw200.shtml (10 July 2002). See also Durbin, Dee-Ann, 'Light Trucks Beat Car Sales in All but Four States', *Autoinsider*, 24 April 2004, online: available, http://detnews.com/2004/autoinsider/0404/24/autos-132375.htm (19 June 2004). However, there are some discrepancies between the different sources as to exact proportions of light trucks and cars in total light vehicle sales. The data cited above are drawn from the industry source Wards Communications. However some other sources put the figure for light truck sales in 2000 as 48.1 per cent, only exceeding 50 per cent in 2002.
12 The US gallon is equal to 0.833 of an imperial (UK) gallon. The US mpg figures quoted in this chapter and elsewhere should therefore be increased by 20 per cent to make a fair comparison with the UK mpg. The April 2003 rule-making decision by the NHTSA requires manufacturers to increase the mpg of 'light trucks' (including SUVs) from 20.7 in 2003 to 21.0 in 2005, 21.6 in 2006 and 22.7 in 2007. These very modest changes mean that the fuel economy of all new US light vehicles (including

cars) will only have been improved by 0.8 mpg by the year 2025, according to the US Department of Energy, EIA, *Annual Energy Outlook* 2004, Washington.

13 Grant, Jeremy and .Sevastopulo, Demetri, 'Holy Wrath Descends upon Gas Guzzlers', *Financial Times*, 21 November 2002.

14 'A Divine Driver', *ABCNews.com*, online: available http://abcnews.go.com/sections/GMA/GoodMorningAmerica?GMA021121Jesusu_drive.html (1 August 2003).

15 US Department of Energy, *Transportation Energy Data Book: Edition 21*, p.11:5. 33.79% owned one vehicle and 9.35% no vehicles.

16 US Department of Energy, OTT, *Fact of the Week: Per Cent of Vehicle Buyers Who Are Considering an SUV for Their Next Vehicle Purchase*, 8 June 1999, online: available at http://www.ott.doe.gov/facts/archives/fotw92.shtml (7 October 2002).

17 Durbin, 'Light Trucks Beat Car Sales in All but Four States'.

18 Healey, James R., 'Death by the Gallon' *USA Today*, 2 July 1999.

19 Quoted in Ibid.

20 Quoted in Healey, James R., 'Fuel efficiency Fires Renewed Public Debate', *USA Today*, 27 July 2001.

21 Ibid.

22 Bragg, John, 'See the USA in your SUV', Campaign in Defence of Industry and Technology, Center for the Moral Defence of Capitalism, 2001, online: available http://www.moraldefense.com/ProTech/Philosophy/Essays/suv.htm (30 June 2002).

23 'CAFE Society', *Wall Street Journal*, 28 February 2002, reproduced in the Competitive Enterprise Institute NewsCenter, online: available http://www.cei.org/gencon/003,02417.cfm (10 July 2002).

24 US Department of Energy, *Transportation Energy Data Book: Edition 21*, p. 7:19; US Department of Energy, OTT, *Fact of the Week: New Vehicle Fuel Cost Per Mile, 1978–99*, 28 August 2000, online: available http://www.ott.doe.gov/facts/archives/fotw141supp.shtml (10 July 2002).

25 Burt, Tim, 'Alternative Fuels Still Outpaced by Petrol', *Financial Times*, 14 September 2000.

26 US Department of Energy, EIA, *Retail Motor Gasoline and On-Highway Diesel Fuel Prices 1949–2001*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/aer/txt/ptb0522.html (11 December 2002).

27 US Department of Energy, *Transportation Energy Data Book: Edition 21*, pp.5:3, 5:5.

28 Sevastopulo, Demetri, 'Bush and Kerry Clash on Surging Fuel Price', *Financial Times*, 25 March 2004.

29 International Energy Agency (IEA), *Coal Information 1998*, IEA/OECD (Paris, 1998), p.1.228.

30 See Suskind, *The Price of Loyalty*, p.121.

31 Ibid. p.120.

32 See e.g. Shlaes, Amity, 'Team Bush Polishes its Green Credentials', *Financial Times*, 15 September 2003.

33 Natural Resource Defense Council, 'The Bush Administration's Fuel Cell Fake-out', online: available http://www.nrdc.org/air/transportation/ffuelcell.asp (11 October 2003). According to the NRDC, the fuel economy scenario would make a cumulative

11 Wolf, Martin, 'The Long March to Prosperity: Why China Can Maintain its Explosive Rate of Growth for Another Two Decades', *Financial Times*, 9 December 2003.
12 Associated Press, 'GM to Launch Chevrolet Mini-Car in China', *AP Biz Wire*, 1 December 2003, online: available http://seatlepi.nwsource.com/business/apbiz_story.asp?category=1310&slug=China%20GM (6 December 2003).
13 Wagoner, Rick, 'Carmakers Are Vying to Meet China's Needs', *Financial Times*, 7 November 2003.
14 Chinese Academy of Engineering and the National Research Council, *Personal Cars and China*, p.24.
15 Wonacott et al., 'China's Growing Thirst for Oil Remakes the World Market'.
16 Pi, Lu, 'Expressway Construction in High Swing', *Beijing Review*, 18 July 2002, p.19.
17 Ibid. p.21.
18 Hutton, Will, 'Confucius Goes to Market', *The Observer*, 21 September 2003.
19 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook 2001*, p.29.
20 Chinese Academy of Engineering and National Research Council, *Personal Cars and China*, p.114.
21 Rahman, Bayan and Jack, Andrew, 'Japan Lures Russia with $7bn Offer on Pipeline', *Financial Times*, 14 October 2003.
22 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook 2002*, p.39.
23 Lee Raymond quoted in Hoyos, Carola, 'OPEC is Creating a Tidal Wave of Crude That Cannot All Be Absorbed. A Production Cut May Be Unavoidable', *Financial Times*, 9 April 2003.
24 Wonacott et.al., 'China's Growing Thirst for Oil Remakes the World Market'.
25 Associated Press, 'Abraham Sees Nation Threatened by Energy Crisis', *Arizona Daily Wildcat*, 9 March 2001, online: available http://wildcat.arizona.edu/papers/94/118/01_93_m.html (8 December 2003).
26 Morse, Edward L. (Chair) and Jaffe, Amy Myers (Project Director), *Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century*, Report of an Independent Task Force, Council on Foreign Relations and James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University (New York, April 2001).
27 Ibid. p.8.
28 Ibid. p.4.
29 This is only a very crude sketch of the 'geological shortage' argument; for a fuller and exceptionally well-explained version of the methodology used, see Deffeyes, Kenneth S., *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage*, Princeton University Press (Princeton, 2001).
30 Campbell, Colin and Laherrere, Jean, 'The End of Cheap Oil?' *Scientific American*, March 1998.
31 Deffeyes, *Hubbert's Peak*, p.158.
32 Ibid. p.149.
33 US Department of Energy, EIA, *Energy Plug: Long-Term World Oil Supply – A Resource Base/Production Path Analysis*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/plugs/plworld.html (20 July 2002).
34 See US Department of Energy, Office of Transportation Technologies (OTT), *Future US Highway Energy Use: A Fifty Year Perspective* (May 2001), p.2; the OTT

reduction of 13.2 billion barrels by 2020 compared to 0.55 billion barrels for the fuel-cell scenario. For the year 2030, the equivalent figures would be 37.1 billion barrels and 7.7 billion respectively.

34 US Bureau of Transportation Statistics, *National Transportation Statistics 2002*, series of electronic documents, online: available http://www.bts.gov (11 October 2003).

35 US Department of Energy, EIA, *Annual Energy Outlook 2002* (Washington, 2003).

36 US Department of Energy, OTT, *Future US Highway Energy Use: A Fifty Year Perspective*, 3 May 2001, p.7.

37 Ibid. p.17.

38 Ibid. p.31.

39 Fulton et al., *Contribution of the Automotive Industry to the US Economy in 1998*, p.49.

40 Bragg, 'See the USA in your SUV'.

41 12 December 2000 was the day on which a conservative dominated US Supreme Court ruled against further recounts in the US Presidential election and handed power to what Gore Vidal has named the 'Cheney-Bush Junta'. See Vidal, Gore, *Dreaming War: Blood for Oil and the Cheney-Bush Junta*, Thunder's Mouth Press/Nation Books (New York, 2002), pp.3–8.

## الفصل العاشر

1 US Department of Energy, Energy Information Administration (EIA), *Energy Plug: Annual Energy Outlook 2001, Early Release*, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/plugs/plaeo01e.html (25 November 2003).

2 Opensecrets.org, 'Oil and Gas Top 20 Recipients', online: available. http://www.opensecrets.org/industries/recips.asp?Ind=E01&Cycle=2000&recipdetail=A&mem=N&sortorder=U (14 February 2004); also Associated Press, 'Abraham to Lead Department He Wanted Shut', 3 January 2001, online: available http://quest.cjonline.com/stories/010301/gen_013017592.shtml (25 November 2003).

3 ABC News, 'Spencer Abraham, Friend to Oil and Immigrants', 3 January 2001, online: available http://abcnews.go.com/sections/politics/Daily News/Abraham_ profile.html (25 January 2003).

4 US Department Of State, online: available http://www.state.gov/s/p/of/ca/23927.htm (30 November 2003).

5 Milbank, Dana, 'Bush's Blunder' May be Kristol's Inside Influence', *Washington Post*, 19 March 2002, online: available http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A46994-20002Mar18?language=printer (30 November 2003).

6 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook 2001*, p.27.

7 Andrews-Speed, Philip, 'China's Future Energy Policy', *Oxford Energy Forum*, Oxford Institute for Energy Studies (Oxford, May 2003), p.6.

8 Ibid.

9 Chinese Academy of Engineering and the National Research Council, *Personal Cars and China*, National Academy of Sciences (Washington, 2003), p.8.

10 Quoted in Wonacott, Peter, Whalen, Jeanne and Bahree, Bhushan, 'China's Growing Thirst for Oil Remakes the World Market', *Wall Street Journal*, 3 December 2003.

states, 'the more traditional exhaustion pattern used in this report is the 2 per year decline, which results in a peak in 2016.'

35 See, for example, Heinberg, Richard, *The Party's Over: Oil, War and the Fate of Industrial Societies*, Clairview Books (Forrest Row, 2003).

36 See Monbiot, George, 'The World is Running Out of Oil – So Why Do Politicians Refuse to Talk About It?', *The Guardian*, 2 December 2003.

37 See the criticism of C.J. Campbell by Lynch, Michael C., 'Farce this Time: Renewed Pessimism About Oil Supply', *Geopolitics of Energy*, December 1998/January 1999, pp.9–10', also David Deming's criticism in Deming, David, 'Are We Running Out of Oil?', *Policy Backgrounder*, No.159, 29 January 2003, National Center for Policy Analysis, online: available http://www.ncpa.org/pub/bg/bg159/index.html (6 February 2003).

38 Odell, Peter, 'Oil and Gas Reserves: Retrospect and Prospect', *Geopolitics of Energy*, December 1998/January 1999, p.15.

39 Ibid.

40 Lynch, 'Farce this Time', p.10.

41 See for example, Bentley, R.J., *Perspectives on the Future of Oil*, Department of Cybernetics, University of Reading (Reading, 30 May 1999).

42 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook 2002*, p.38.

43 Hoyos, Carola, 'Middle East Oil Industry Will Need Big Investment', *Financial Times*, 5 November 2003. According to the IEA, a total of $3,100 billion of investment will be required for the oil and gas industry worldwide between now and 2030, of which one fifth will need to be invested in the Middle East.

44 US Department of Energy, EIA, *International Energy Outlook 2001*, p.33.

45 Quoted in *Middle East International*, 21 November 2003.

46 Gately, Dermot, 'How Plausible is the Consensus Projection of Oil below $25 and Persian Gulf Oil Capacity and Output Doubling by 2020?', *The Energy Journal*, Vol.22, 2001, p.1.

47 AlHajji, A.F., 'Will Gulf States Live Up to EIA and IEA Projections? *World Oil*, June 2001.

48 Morse and Jaffe; *Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century*, p.71.

49 Ibid.

50 The figures for Gulf states oil-producing capacity are larger than those for actual production because of OPEC quotas. The capacity data for 1999–2001 referred to here are taken from the Appendix Table D1 of the EIA's *International Energy Outlook, 2001, 2002* and *2003*. The figure for 2002 is taken from EIA, *Persian Gulf Oil and Gas Exports Fact Sheet*, April 2003, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/pgulf.html#oil (15 December 2003): 'At the end of 2002, Persian Gulf countries maintained about 22.3 million b/d of oil production capacity.'

51 It is worth noting that in its latest (2004) *Annual Energy Outlook*, the EIA has substantially reduced its forecast for Gulf oil production in 2010 and later. The 'gap' is now apparently going to be made up by a massive increase in Russian and Caspian oil production. Certainly their Caspian figure looks too optimistic.

52 Tempest, Paul, 'Energy Security in an Insecure World', *Newsletter of the International Association for Energy Economics*, 1st Quarter 2004, p.20.

53 *Statement of Principles*, Project for the New American Century, 3 June 1997, online: available http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm (12 December 2003).
54 Project for the New American Century, *Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century* (Washington, September 2000).
55 Ibid. p.iv.
56 Ibid. p.4.
57 *Open Letter to the President*, 19 February 1998, online: available http://www.cooperativeresearch.org/archive/1990s/openletter021998.htm (24 December 2003).
58 See Fidler, Stephen and Baker, Gerard, 'America's Democratic Imperialists: Humility to Empire in Two Years', *Financial Times*, 6 March 2003. The article provides a useful account of the rather fine points of distinction between 'neo-conservatives' (or 'democratic imperialists') and 'assertive nationalists'. However, according to the article, after 11 September 2001, those members of the Administration described as 'assertive nationalists' began to move closer to a 'neocon world view'. 'After 9–11, you don't see a lot of daylight between the democratic imperialists and the assertive nationalists.'
59 In 1996, Douglas Feith, Daniel Perle and David Wurmser were members of the Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000 at the Institute for Advanced Strategic and Political Studies, which published a report entitled, *A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm*. The report advocated that Israel should adopt a raft of extremist policies involving attacks on Palestinian towns, Lebanon and Syria and the demand that the Palestinians accept unconditionally the Israeli occupation.
60 On the role of West African oil in the US energy security strategy and its political implications see Volman, Daniel, 'The Bush Administration and African Oil: The Security Implications of US Energy Policy', *Review of African Political Economy*, Vol.30, No.28, December 2003.
61 US Department of Energy, EIA, *Oil Production Capacity Expansion Costs For the Persian Gulf* (Washington, January 1996), p.3.
62 See Rutledge, 'Profitability and Supply Price in the US Domestic Oil Industry', pp.9–11.
63 Quoted in 'Iraq is a Field of Dreams for Big Oil Firms', *Alexander's Oil and Gas Connections*, 1 May 2003, online: available http://www.gasandoil.com/goc/company/cm31821.htm (18 December 2003).
64 Hoyos, Carola, 'Big players Rub Hands in Anticipation of Iraq's Return to the Fold', *Financial Times*, 21 February 2003.
65 US Department of Energy (EIA), *Country Analysis Briefs: Iraq*, August, 2003. online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/iraq.html (31 December 2003).
66 Ibid.
67 Suskind, *The Price of Loyalty*, p.96. These are presumably the same documents referred to by Scott Thompson in 'Dick Cheney Has Long Planned to Loot Iraqi Oil', *Executive Intelligence Review*, 1 August 2003.
68 Suskind, *The Price of Loyalty*, p.96.
69 Ibid. p.47.

70 US General Accounting Office (GAO), *Energy Security: Evaluating US Vulnerability to Oil Supply Disruptions and Options for Mitigating their Effects*, Report to the Chairman on the Budget, House of Representatives (Washington, December 1996).
71 Ibid. p.33.
72 Ibid. p.19.
73 Letter from Mark Chupka, Acting Assistant Secretary for Policy and International Affairs, Department of Energy, to Victor S. Rezendes, Director, Energy, Resources and Science Issues, General Accounting Office, Washington DC, 18 October 1996.
74 Greene, David L. and Tishchishnya, Nataliya I., *Costs of Oil Dependence: A 2000 Update*, US Department of Energy, Oak Ridge National Laboratory (Tennessee, May 2000), pp.1–46.
75 Rae, *The American Automobile: A Brief History*, p.221.
76 Prowse, Michael, 'The Fat Man Refuses to Follow a Diet', *Financial Times*, 25 February 1991.
77 Yergin, *The Prize*, p.616.
78 Ibid. p.618.
79 See Rutledge, Ian and Wright, Philip, 'Companies as Sources for Upstream Oil and Gas Information'. *Journal of Energy Literature*, Vol.V, No.1, 1999.
80 Yergin, *The Prize*, p.694.
81 Ibid. p.691.
82 Ibid. p.692.
83 Ibid. p.695.
84 US Department of Energy, *Profile of the Strategic Petroleum Reserve*, Fossil Energy.gov, online: available http://www.fe.doe.gov/spr/ (25 February 2003).
85 See for example, GAO, *Energy Security*, p.60.
86 Ibid. p.62.
87 Ibid. p.14.
88 Ibid. p.19.
89 Ibid. p.34.
90 Perry, George L., 'The War on Terrorism, the World Oil Market and the US Economy', *Analysis Paper 7*, 28 November 2001, Brookings Institute, p.1, online: available http://www.brookings.edu/views/papers/perry/20011024.htm (12 November 2003).
91 Ibid. p.5.
92 Ibid. p.8.
93 Ibid. p.10.
94 Ibid. pp.5, 6.
95 Stelzer, Irwin M., 'Can We Do Without Saudi Oil?', *Weekly Standard*, 19 November 2001, online: available http://www.weeklystandard.com/content/public/articles/000/000/525pggsa.asp (9 August 2002).

## الفصل الحادي عشر

1 BBC News, World Edition, 'Poland Seeks Iraqi Oil Stake', 3 July 2003, online: available, http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/3043330.stm (17 June 2004).
2 Quoted in Clover, Charles and Hoyos, Carola, 'Expectations Weigh Heavy on Man Who Must Get Oil Flowing', *Financial Times*, 18 July 2003.

3 Morgan, Dan and Ottaway, David B., 'In Iraqi War Scenario, Oil is Key Issue', *Washington Post*, 15 September 2002.
4 Paton, Nick, Borger, Julian, Macalister, Terry and MacAskill, Ewen, 'US Begins Secret Talks to Secure Iraq's Oilfields', *The Guardian*, 23 January 2003; the presence of Ahmad Chalabi was confirmed by an spokesperson to Beaumont, Peter and Islam, Feisal, 'Carve-up of Oil Riches Begins', *The Observer*, 3 November 2002.
5 Beaumont and Islam, 'Carve-up of Oil Riches Begins'.
6 Buck, Tobias and Clover, Charles, 'Oil Groups Poised to Pick over the Spoils of Iraqi Battlefield', *Financial Times*, 2 November 2002.
7 Dr Gerald Bailey quoted in, Platts, *The Future of Iraq's Oil*, Platts.com, online: available http://www.platts.com/features/oilprices/iraqoutlook.sthml (14 January 2003).
8 McAlister, Terry, 'BP Chief Fears US Will Carve up Iraqi Oil Riches', *The Guardian*, 30 October 2002.
9 Frum, David, 'The Curse of Oil Dependence', *Jerusalem Post*, 20 December 2002.
10 Quoted by Hoyos, Carola, 'Big Players Rub Hands in Anticipation of Iraq's Return to the Fold', *Financial Times*, 21 February 2003.
11 Ibid.
12 US Department of State, Press Release, 19 December 2002.
13 See Morgan, Oliver, 'Iraq May Have to Quit OPEC', *The Observer*, 27 April 2003.
14 See Morgan, Oliver, 'US Struggles to Unlock Iraq's Black Gold,' *The Observer*, 4 May 2003; and Morgan, Oliver, 'Fields of Dreams Turned to Ashes,' *The Observer*, 2 September 2003.
15 Islam, Faisal and Paton, Nick, 'US Buys up Iraqi Oil to Stave off Crisis', *The Observer*, 26 January 2003.
16 US Department of Energy, EIA, *Country Analysis Briefs: Iraq*, August 2003, online: available http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/iraq.html (31 December 2003).
17 Paton, Borger, Macalister and MacAskill, 'US Begins Secret Talks to Secure Iraq's Oilfields.'
18 'Halliburton Iraq Contract Queried', BBC News/Business, 30 May 2003, online: available http://www.bbc.co.uk/2/low/business/2950154.stm (21 January 2004).
19 Morgan, Oliver, 'Iraq Delay Hands Cheney Firm $1bn', *The Observer*, 7 December 2003.
20 Woodward, *Plan of Attack*, p.323.
21 Shlaes, Amity, 'Oil Must be Seized from the Hands of the State', *Financial Times*, 26 March 2003.
22 Ibid.
23 Lal, Deepak, 'A Force to Lift the Curse of Natural Resources', *Financial Times*, 3 October 2003.
24 Robert Ebel quoted in: Tully, Andrew F., 'Iraq: After Hussein, How Will Iraqis Assert Control Over Their Oil?', *Radio Free Europe*, 28 April 2003, online: available http://www.rferl.org/nca/features/2003/04/28042003151159.asp (26 September 2003); Simon Wardell, senior analyst at the World Markets Research Centre (London), is reported as concluding that 'the Iraqi government will sign a series of production-sharing agreements that give Western partners as share in profits...a straight-

forward privatization would be a denial of Iraq's modern history'. quoted in 'Iraq is a Field of Dreams for Big Oil Firms', *Alexander's Gas and Oil Connections*, online: available http://www.gasandoil.com/goc/company/cnm31821.htm (18 December 2003). Also, while commenting on the obvious problems of privatisation in the unexpectedly turbulent and bloody months following the end of the regular phase of the invasion and war, the authoritative oil and gas news service *Platts* stated, 'in the medium to long term, however, the issue of Production Sharing Agreements (PSAs), will almost certainly become a dominant theme'. See Platts.com, online: available http://www.platts.com/features/oilprices/iraqoutlook.sthml (14 January 2003).

25 For a more detailed study of PSAs see Bindemann, Kirsten, *Production Sharing Agreements: An Economic Analysis*, Oxford Institute for Energy Studies (Oxford 1999); and Johnston, Daniel, *International Petroleum Fiscal Regimes and Production Sharing Contracts*, Penwell (Tulsa, 1994).

26 There is usually a cap on the annual amount of 'cost oil' that can recovered out of gross annual revenues (e.g. 40 per cent of total annual production). If there is such a 'cap', the amount of cost which exceeds the cap is carried over into the next financial year and added to that year's annual costs.

27 The 'cost cap' is a limit on the annual amount of 'cost oil' that can be recovered by the company out of gross annual production. It allows the government to receive some 'profit oil' earlier than would otherwise be the case.

28 These data are derived from Petroconsultants, *Annual Review of Petroleum Fiscal Regimes, 1995*, Petroconsultants (Geneva, 1996). The 'company return on capital' cited is the economists' 'Internal Rate of Return' (or 'cash flow profit rate') which may differ from the accounting rate of return on capital calculated on an accruals basis from the profit and loss account and the balance sheet.

29 US Department of Energy, EIA, *Oil Production Capacity Expansion Costs For the Persian Gulf* (Washington, January 1996), p.3.

30 Using a spreadsheet model similar to that of Bindemann (1999). Operating and technical data for the Iraq Zagros Mezozoic taken from EIA, *Oil Production Capacity Expansion Costs For the Persian Gulf*. Oman PSA terms from Petroconsultants (1996). I have assumed it takes two years to complete capital expenditure before production begins.

31 Dr Fadhil Chalabi quoted in: Morgan, Oliver, 'Iraq May Have to Quit OPEC', *The Observer*, 27 April 2003.

32 Hoyos, Carola, 'Exiles Call for Iraq to Let in Big Oil Companies', *Financial Times*, 7 April 2003.

33 See Rutledge, 'Profitability and Supply Price in the US Domestic Oil Industry: Implications for the Political Economy of Oil in the 21st Century'.

34 Khalaf, Roula and Dinmore, Guy, 'Bombs in Riyadh, Disorder in Iraq, Opposition to the Road Map: Bush's Vision Confronts reality', *Financial Times*, 15 May 2003. (My parentheses – 'the oil-rich nation' in original.)

35 Quoted in Little, *American Orientalism*, p.321.

36 Casualties as calculated by the US Department of Defense, published in the *Financial Times*, 30 October 2003. A substantial number of the Iraqi civilians may have been killed after 1 May.

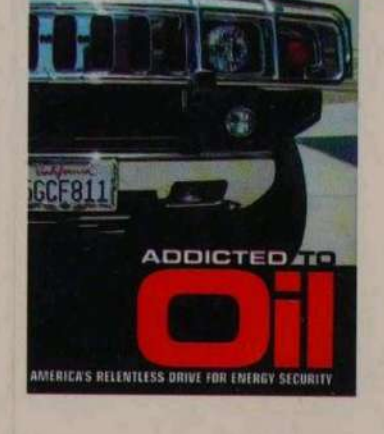
37 Hoyos, Carola, 'Exiles Call for Iraq to Let in Big Oil Companies', *Financial Times*, 7 April 2003: 'participants said many in the group favoured production sharing agreements with oil companies.'
38 Dr Thamir Ghadhban quoted in World Economic Forum, *The Geopolitics of Oil*, Extraordinary Meeting, 21 June 2003, online: available http://www.weforum.org/site/knowledgenavigator.nsf/The%20geopolitics%20oc%20Oil_2003?open&event_id (1 January 2004).
39 Ibid.
40 Dr Muhammad-Ali Zainy, quoted in: Morgan, Oliver, 'Fields of Dreams Turned to Ashes', *The Observer*, 21 September 2003.
41 Ibid.
42 Ibid.
43 Ibid.
44 Quoted in Institute for Policy Studies, SEEN Project, *Press Release*, 23 July 2003, online: available http://www.seen.org/BushEO.shtml (5 June 2004).
45 Little, *American Orientalism*, p.321.
46 US Department of Energy, EIA, *Country Analysis Briefs: Iraq* (Washington, August 2003), p.3.
47 See Khalaf, Roula and Hoyos, Carola, 'Setback for Saudi Gas Initiative as Project is Scrapped', *Financial Times*, 6 June 2003; and Khalaf, Roula and Hoyos, Carola, 'Collapse of Saudi Gas Talks Reveals Gap in Understanding', *Financial Times*, 7 June 2003.
48 Hoyos, Carola, 'Oil Groups Snub US on Iraq Investment', *Financial Times*, 25 July 2003. In January 2004, Saudi Arabia announced deals with China's Sinopec, Russia's Lukoil, Italy's ENI and Spain's Repsol to explore for gas in Saudi Arabia. No US companies were involved and the ban on foreign involvement in the oil sector continued.
49 Pelham, Nicolas, 'Minister Sets out Timetable for Iraqi Oil Privatization', *Financial Times*, 5 September 2003.
50 In what sounds like a diplomatic afterthought, Bahr Al-Uloum added, 'and European companies, probably'.
51 Quoted in Somerville, Glenn, 'Iraq to Allow Full Foreign Ownership Outside Oil', *Reuters*, 21 September 2003, online: available http://biz.yahoo.com/rf/030921/group_iraq_5.html (26 September 2003).
52 'Iraq Seeks Quick Infusion of Foreign Oil Money', Reuters News Service, 24 September 2003, online: available at http://www.chron.com/cs/CDA/ssistory.mpl/business/2117622 (26 September 2003).
53 Robin West quoted in Ivanovich, David, 'Houston Exec Gets Top Iraq Energy Post', *Houston Chronicle*, 23 September 2003.
54 Hedges, Michael, 'As Nation Recovers, US Oil Czar Focuses on Production Levels', *Houston Chronicle*, 18 October 2003.
55 'US-Iran Standoff Over Nuclear Policy Disappoints Conoco', Reuters, 22 June 2003, online: available http://www.iranexpert.com/2003/usiranstandoff22june.htm (30 September 2003).
56 Hedges, 'As Nation Recovers, US Oil Czar Focuses on Production Levels'.
57 'Iraq to Invite 60 Foreign Companies to First-Ever Oil Conference', *Alexander's Gas and Oil Connections*, online: available http://www.gasandoil.com/goc/news/

ntm34438.htm (10 January 2004).
58 Drummond, James and Speigel, Peter, 'US Post-War Iraq Deaths Exceed Those of Invasion', *Financial Times*, 30 October 2003.
59 Cummins, Chip, 'Iraq/State-Run Oil Co: US Advisers Support Move', *Wall Street Journal*, 7 January 2004, republished in press release from HSBC Bank, online: available at http://marketinfo.hsbc.com.au/public/story.asp?storyID=DCYHDTD (9 January 2004).
60 Ibid.
61 Hoyos, Carola and Catan, Thomas, 'Security Fears Force Oil Conference Postponement', *Financial Times*, 22 October 2003.
62 Clover, Charles, 'Nine Die as US Helicopter Crashes in Iraq', *Financial Times*, 9 January 2004.
63 Chmaytelli, Maher, 'Coalition Troops to Stay in Iraq after Power Handover: Officials', *Agence France-Presse*, 16 November 2003, online: available http://quickstart.clari.net/qs_se/webnews/wed/av/Qirag-us-politics-troops.Rbn6_DNG.html (17 January 2004).
64 Krane, Jim, 'Saddam's Palace May be New US Embassy', *Boston.com News*, 12 December 2003, online: available http://www.boston.com/news/world/middleeast/articles/2003/12/12/saddams_palace_may_be_new_us_embassy/ (3 May 2004).
65 Pipes, Daniel, 'Distinguishing between Islam and Islamism', Center for Strategic and International Studies, 30 June 1998, online: available http://www.danielpipes.org/article/954 (27 October 2003).
66 Nicholas Pelham, 'Iraqi Minister Unveils Proposal to Control Oil', *Financial Times*, 10 June 2004.
67 Woodward, *Plan of Attack*, p.399.
68 Page, *Century of Cars*, p.1.
69 Baqi, Mahmoud M. Abdul and Saleri, Nansen G., *Fifty-Year Crude Oil Supply Scenarios: Saudi Aramco's Perspective*, Center for Strategic and International Studies, Washington D.C., 24 February 2004.
70 US Department of Energy, EIA, *Annual Energy Outlook 2004* (Washington 2004), Table A11.
71 Grant, Jeremy and Mackintosh, James, 'Year of the Car: How the Big Three Are Battling to Regain the Lead in One of Their Most Crucial Markets', *Financial Times*, 5 January 2004.
72 CNN Money, 'Gas Doesn't Bite SUV Sales', online: available http://money.cnn.com/2004/06/02/pf/autos/suv_sales/ (12 June 2004).
73 Karush, Sarah, 'Automakers Report SUV Sales Unaffected by Higher Fuel Prices', *Naperville Sun Business*, online: available http://www.suburbanchicagonews.com/sunpub/naper/business/n0603cars.htm (12 June 2004).
74 Page, Clarence, 'Century of Cars', Online NewsHour, 6 October 2003, online: available http://www.pbs.org/newshour/essays/july-dec03/page_10-06.html (8 June 2004).

I. B. TAURIS

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers





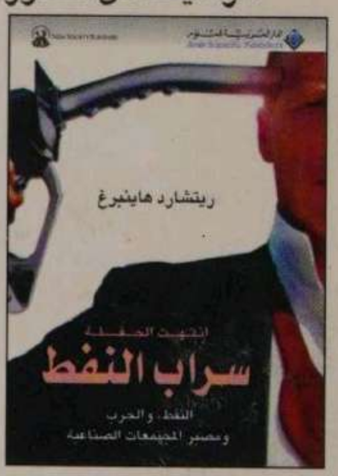

إلى أي مدى يؤثر نمط الحياة الأميركية على سياسة الولايات المتحدة الخ... الأوسط والعالم الإسلامي؟

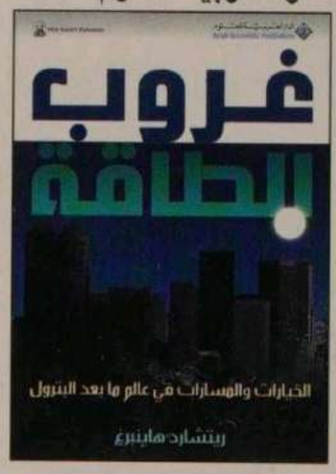
من المعروف منذ أمد بعيد مدى أهمية السيارة للأميركيين. ورغم هذا، فإن تأثير أسلوب الحياة الأميركية الذي يعتمد على السيارات والمرتبط عضوياً بها، يتجاوز موضوع السيارات والطرق السريعة إلى مستويات أبعد من ذلك.

في كتاب «العطش إلى النفط» يتقصّى إيان ريتلدج مدى ارتباط الاقتصاد الأميركي المتأثر باستهلاك النفط بسياسة الولايات المتحدة واقتصادها ومجتمعها. وهو يناقش أن اعتماد الولايات المتحدة المتفاقم على استخدام الآليات السيارة، قد أدى إلى نشوء أسلوب حياة مرتفع الاستهلاك للنفط أثّر على سياستها الخارجية في العقد الحالي. ويصل الكاتب إلى جذور ارتباط المجتمع الأميركي بالنفط عبر القرارات التي اتخذها السياسيون والقادة الاقتصاديون خلال القرن العشرين، ويشرح كيف أن علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط قد تطورت عبر سعيها للوصول إلى تأمين مصادر طاقتها. ويبقى أن عطش الولايات المتحدة للنفط وطلبها المستمر له وبأسعار السوق المتوقّعة، كان وسيبقى عامل تأثير مهم في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق – وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم الاستقرار العام المتعلق بالمصدر الأكثر أماناً للنفط – الشرق الأوسط. كما أن الكاتب يحاول إثبات أن الحرب على العراق لم تكن حرباً لأجل «الحرية» أو «الديموقراطية» أو مؤامرة «لسرقة النفط العراقي»، بل كانت محاولة لإنشاء محمية نفطية موثوقة ومتفهمة في الشرق الأوسط تتعهد تأمين طلب المستهلكين الأميركيين المتصاعد للنفط.

يعتبر «العطش إلى النفط» الكتاب الأول الذي يحلّل بالعمق مدى تأثر المجتمع الأميركي باستهلاكه النفطي، والمرتبط تلقائياً بمغامرات إدارته في سياساتها الخارجية في الماضي والحاضر. إن قراءة كتاب «العطش إلى النفط» ضرورة لمعرفة أولويات سياسة الولايات المتحدة الخارجية ولتقصّي أسباب علاقتها المشوشة بالشرق الأوسط.

**اقرأ أيضاً من منشورات الدار العربية للعلوم**




الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb

ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

ISBN 9953-29-221-3

